

دار الكتب والوثائق القومية
مركز تحقيق التراث

شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي
(٢٨٠ - ٣٦٨هـ)

تحقيق
د. فهمي أبو الفضل

مراجعة
أ.د. رمضان عبد التواب　　أ.د. محمود علي مكي

الجزء الثالث

الطبعة الأولى
(١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

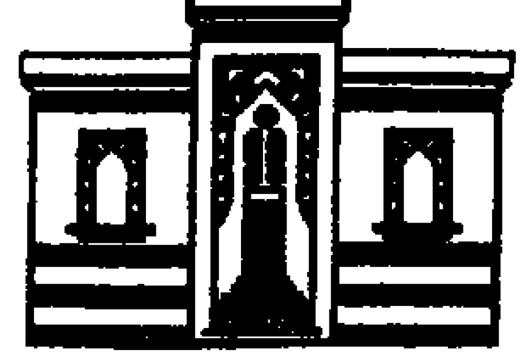
شرح كتاب سيبويه

لأبي سعيد السيرافي

إهـــــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / على حسن عبد الكافي

الإسكندرية



دار الكتب والوثائق القومية
مركز تحقيق التراث

شرح كتاب سيبويه

لأبى سعيد السيرافى
(٢٨٠ - ٣٦٨هـ)

تحقيق
د. فهمى أبو الفضل

مراجعة
أ.د. رمضان عبد التواب		أ.د. محمود على مكى

الجزء الثالث

الطبعة الأولى
(١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية
رئيس مجلس الإدارة
سمير غريب

شرح كتاب سيبويه

لأبى سعيد السيرافى (الحسن بن عبدالله المرزبانى)

(٢٨٠ - ٣٦٨هـ / ٨٩٧ - ٩٧٩م)

تحقيق : د/ فهمى أبو الفضل

مراجعة : د. رمضان عبدالتواب، د. محمود على مكى

الجهة المشرفة : مركز تحقيق التراث.

الطبعة الأولى : ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م - الجزء الثالث.

جمع وطباعة : مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠١/٤٩٦٧

الترقيم الدولى : 9 - 0189 - 18 - 977

شارك فى تحقيق هذا الجزء

الأستاذ/ مصطفى محمد موسى و الأستاذ/ عبدالرحمن محمد عصر

الباحثان بمركز تحقيق التراث

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب ما[1] يخبر فيه عن النكرة بالنكرة

قال سيبويه[2] : (وذلك قولُك : «ما كان أحدٌ[3] مثلك» ، و«ما[4] كان أحدٌ خيرًا منك» ، و«ما كان أحدٌ مجترئًا عليك» ، وإنما حَسُن الإخبار هاهنا عن النكرة ، حيث أَرَدتَ أن تَنْفِيَ أن يكونَ فى مثلِ[5] حاله شىءٌ أو فوقه ؛ لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه [مثل][6] هذا الشىء) .

قال أبو سعيد : [7] قد [8] قدمنا جوازَ الإخبار عن الشىء معقود [9] بوقوع الفائدة [للمخاطب][10] ، وتعريفه ما يجوزُ أن يجهلَه . فإذا قلت : «ما كانَ أحدٌ مثلَك» ، فقد خبَّرته أنه فوق الناس كلِّهم ، حتى لا يوجد له مِثلٌ أو دونَه ، حتى لا يوجد له مِثلٌ فى الضَّعة [11] . وقد كان يجوز أن يجهل مثل [12] هذا مِن نفسِه ، فيظنُّ أن له مِثلاً [13] فى رفعته أو ضعته .

(وإذا[14] قلت : «كان رجل ذاهبًا»)[15] . لم يجز ؛ لأن المخاطب لا يجهل هذا ، (وإذا [16] قلت : «كان رجلٌ مِن آلِ فلانٍ فارسًا» حَسُنَ) .

---

(١) ساقطة من ح ، جـ ، س .

(٢) بولاق : ٢٦ .

(٣) ح : واحد .

(٤) بولاق : ليس .

(٥) بقية النسخ : مثله .

(٦) الزيادة من هارون .

(٧) هذه الجملة ساقطة من : ح ، جـ ، س .

(٨) ح ، جـ ، س : وقد .

(٩) ب ، ى : بمفقود .

(١٠) الزيادة من : ح ، جـ ، س .

(١١) ى : الضيعة وهو تحريف .

(١٢) الزيادة من : ى ،ح ، وهامش ب .

(١٣) من ح ، وبقية النسخ «أمثالا» .

(١٤) جـ ، س : فإذا . بولاق : ٢٦ وهارون ١ / ٥٤ .

(١٥) من «ذاهبا لم يجز . . . إلى كان رجل . . .» ساقطة من : جـ .

(١٦) ح : فإذا ، بولاق وهارون : لو . بولاق : ٢٦ وهارون١ / ٢٦ .

وجاز ؛ لأنه قد يجوز ألاَّ يكونَ فى آلِ فلانٍ فارسٌ [١] ، وقد يجوز [٢] أن يكونَ فيهم [٣] فارسٌ [٤] يَجْهلُه المخاطب .

٣٢٥/١ قال سيبويه : (ولو قلت : «كان رجلٌ [٥] فى قوم عاقلاً [٦] . لم/ يحْسُنْ) يريد : لم يجز .

(لأنه لا يُسْتنكر أن يكون فى الدنيا عاقل ، وأن يكون من قومٍ) .

قال سيبويه : (فعلى هذا النحو يَحْسُنُ ويقبُحُ) .

يريد : ما كانت فيه فائدةٌ جاز الكلام به وحَسُنَ ، وما لم تكن فيه فائدة لم يحْسُن .

ثم قال[٧] : (ولا يجوز لأحد أن تضَعه فى موضع واجب) .

قال المفسر : [٨] واعلم أن : «أحدًا» له مذهبان فى [الكلام] : [٩]

أحدهما : أن يكونَ في معنى «واحد» . والآخر : أن يكون موضوعا فى غير الإيجاب بمعنى العموم .

فأما كونه فى موضع الواحد ؛ فأكثر ذلك يكون [١٠] فى العدد كقولك : «أحدٌ وعشرون» أى : واحد وعشرون . وقد قال الله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[١١] أى : واحد .

وأما الموضع الآخر : فإنك تضعه فى موضع غير الواجب ، فى النفى والاستفهام ، وتنفى به ما يعقل مؤنثا كان [١٢] أو مذكرا ، صغيرا كان [١٢] أو كبيرا ؛ نفيا عاما [١٣] ، فتقول : «ما بالدّار أحدٌ» ، نافيا [١٤] للرجال والنساء

---

(١) الجملة من «قد يجوز ألا يكون . . . إلى : فارس» ساقطة من جـ ، س .
(٢) الجملة من :«ألا يكون . . . إلى . . . وقد يجوز» ساقطة من ح .
(٣) ح : فيها . (٤) ح ، ى ، جـ ، س لايعرفه .
(٥) ساقطتان من ح ، جـ ، س بولاق ١ /٢٧ . (٦) بولاق : فارسا .
(٧) بولاق ١/ ٢٧ .
(٨) من : ى ، ح ، جـ ، س ودائما تستعمل هذه النسخ هذه العبارة بدلا من : قال : أبو سعيد ، كما أن ح تبدأ غالبا : اعلم بدلا من «واعلم» .
(٩) الزيادة من ح ، ى . (١٠) ح : «يجوز» بدلا من «يكون» .
(١١) آية ١ من سورة الإخلاص (١١٢) . (١٢) ساقطتان من : ح ، جـ ، س .
(١٣) ساقطة من : ح ، جـ ، س . (١٤) ح ، جـ ، س : يا فتى ، وهو تحريف .

والصبيان ، كما تقول : «ما بالدار عريبٌ [١] ولا كَرَّابٌ» ، «وما [٢] بالدار طُورِيٌّ» . ولا يجوز أن تقول : «بالدار أحدٌ» . كما لا تقول «بالدار عَريب»[٣] . وتقول : «هل بالدار أحدٌ» ، فيكون بمنزلة «وما بالدارِ أحدٌ» ؛ لأنه غير واجب .

وقد كان أبو العباس [٤] المبرد يجيز [٥] وقوعَ «أَحَدٍ» فى كل موضع يَصلُحُ[٦] أن يكون فيه الواحد بمعنى [٧] الجماعة نَفْيًا كان أو استفهاما [٨] ، أو إيجابا . كقولهم : «قد جاءنى كلُّ أحَدٍ» ، كما تقول : «[قد][٩] جاءنى كلُّ رَجُلٍ» ؛ لأن «كلا» إذا وقع بعدها [١٠] واحدٌ منكور ، صار فى معنى جماعة .
وأما قول الأخطل [١١] :

حَتَّى ظَهَرْتَ فَمَا تَخْفى عَلَى أحدٍ ... إلاَّ عَلَى أحَدٍ لا يَعْرِفُ القَمَرا

ففى [١٢] قوله : «إلا على أحدٍ» . وجهان .

أحدهما : أنه بمعنى : «واحد» كأنه قال : إلا على إنسان [١٣] لا يعرف القَمر .

والوجه الثانى : أنه [١٤] على الحكاية لما قبله ، ولو كان مبتدأ لم يجز ؛ لأن قوله «إلا على» فى موضع إيجاب إذا كان استثناء من نفى . [١٥]

---

(١) معناه : «مابالدار أحد» اللسان (عرب) . ق ، ى : غريب وهو تحريف .
(٢) «وما بالدار» ساقطة من : ح ، جـ ، س ، ومعنى المثال : «ما بالدار أحد» قال فى اللسان (طور) ٦/١٨٠ : والعرب تقول : «ما بالدار طورى ، ولا دورى» أى أحد ، ولا طورانى قال العجاج : وبلدة ليس بها طورى .
(٣) ق ، ى : «غريب» وهو تصحيف .
(٤) «أبو العباس» ساقطة من : ح ، جـ ، س .
(٥) ى : يُجَوِّزُ .
(٦) من : ح ، ى ، وبقية النسخ : يصح .
(٧) ى ، ح : بمنزلة الجماعة .
(٨) ساقطة من : ى ، ح ، جـ ، س .
(٩) الزيادة من : ى .
(١٠) ى : «بعدما» وهو تحريف .
(١١) يوجد على هامش نسخة ب : هذا لذى الرمة ، يراد به (حَتَّى بَهَرْتَ) وقبله :
مازلتَ في درجات الأمر مرتقيا ... تسمو ويَنْمى بك الفرعان من مضرَا .
والبيت فى ديوان ذى الرمة (أوروبا)ك ١٩١ ق ٤١/٢٥ (حَتى تَبَرْتَ) ، وفى الهمع ٢ /١٥٠ ، والدرر اللوامع ٢ /٢٠٥ حيث قال الشنقيطى : إنه لم يعثر على قائله .
(١٢) ح : يعنى وهو تحريف .
(١٣) جـ ، س : واحد إنسان .
(١٤) ساقطة من : جـ ، س .
(١٥) جـ ، س : من منفى .

فإن قال قائل : وكيف جاز أن يقع فى النفى مالا يصحُّ وقوعُه فى
٣٢٦/١ الإيجاب؟ قيل له : النفى/ قد يصح [١] لأشياءَ متضادة فى حالٍ واحدة ، ولا يصح إيجابُها . ألا ترى أنك تقول :«زيدٌ لَيْسَ بقائِم ولا قاعد» [٢] ، إذا كان مضطجعا ، أو ساجداً ، أو راكعاً [٣] ، فتنفى قيامه وقعودَه مَعًا . ولا يصح أن تقول : «هو قائمٌ قاعدٌ» . وكذلك تقول : «زيدٌ لَيْسَ [٤] بأَبْيَض ولا أَحْمَرَ» ، إذا كان أسودَ ، ولا يجوز أن تقول : «هوَ أَبْيَضُ أَحْمَرُ» ، «وزَيْدٌ ليس فِي الدَّارِ وَلا فى الْمَسْجِدِ» ، إذا كان فى السوق أو غيرها [٥] . ولا يجوز أن تقول : «هُوَ فِى الدَّار والمسْجِدِ» ، وهذا أكثر من أن يؤتى عليه .

فإذا قلنا : «ما جاءنى أحدٌ» ، و«ما بالدار أحدٌ» ، فقد نفينا أن يكون فيها[٦] كل مَن [٧] يعقل ، ونفينا أن يكون [٨] بها واحدٌ منهم فقط ، وأن يكون بها جماعة دون غيرهم ، أو صغير أو كبير . ولا يصح إيجاب هذا على طريقِ نفيه ؛ لأنَّا إذا قلنا : «جاءنِى أحدٌ» ، وسلكنا به [٩] مَسْلَكَ نَفْيٍ ، فقد أوجبنا أن يكون [قد] [١٠] جاءك كل مَن يعقل ، وأن يكون [قد][١٠] جاءك واحد منهم فقط ، وأن يكون قد جاءك جماعة دون جماعةٍ .

وأما ما قاله أبو العباس ، فى وقوعها موقع كل اسم فى معنى جماعة ، فليس ذلك بمشهور من [١١] كلام العرب ، ولا يكاد يعرف «جاءنى كلُّ أحدٍ» ، وإن صحت الرواية ، جاز أن يكون «أحدٌ» فى معنى «واحد» .

ثم مثل سيبويه تمثيلات [١٢] يبين [١٣] لك فيها أن أحدًا نفيٌ عامٌ [١٤] ، فقال : [١٥]

---

(١) جـ ، س ، ى : قد يصح النفي .
(٢) جـ ، س : ليس زيد بقائم ، ولا قاعد .
(٣) جـ ، س : أو راكعا أو ساجدا .
(٤) حـ ، س : ليس زيد . . . إلخ .
(٥) س : أو غيرها .
(٦) جـ : بها .
(٧) من ى ، وبقية النسخ : ما .
(٨) العبارة : «فيها كل من يعقل ونفينا أن يكون بها» ساقطة من : س .
(٩) ساقطة من : ق .
(١٠) الزيادة من : جـ ، س .
(١١) جـ ، س : فى .
(١٢) ق ، ى ، س : تمثيلا .
(١٣) ح : بين لك بها ، ق ، ى : منها .
(١٤) حـ ، س : عام لما لا يعقل .
(١٥) بولاق ١ / ٢٧ .

(لو قلت : «كَـانَ أَحَـدٌ مِنْ آلِ فُـلان [١] ، لم يجـز ؛ لأنه إنمـا وقع فى كلامهم نفيًا عامًا . يَقُول الرجل : «أتانى رَجُلٌ» ، يريد واحدًا فى العدد لا اثنين) .

أراد سـيـبـويه : أن قـول القـائل [٢] : «أتانى رجلٌ» خـاص ؛ لأنه أراد : واحداً ، فيجوز أن يُنْفَى هذا بعينه .

(فيقال [٣] :«ما أتَاكَ رَجُلٌ» ، أى أتاك [٤] أكثر من ذلك) .

فيكون[٥] هذا نفيًا خاصًا .

(ويقـول : «أتَانِى رَجُلٌ لا امْـرأة» ، فيـقـال : «مـا أتَاكَ رَجُلٌ» ، أى : أتتك امرأة) [٦] .

[فيكون هذا أيضًا][٧]نفيًا خاصًا ؛ لأنه نفى الذكور دون الإناث .

(ويقول : «أتانى الْيَوْمَ رَجُلٌ» [أى][٨] فى قوته ونفاذه ، فيقول : «مَا أتَاك رَجُلٌ» أى أتاك الضعفاء) ، فيكون نفيا خَاصا ؛ لأنه نفى الأشداء .

(فإذا قلت : «مَا أتاك أحدٌ» كان [٩] نفياً)[١٠] .

لهذا كلّه ، الواحد/ والجماعة ، والرجال والنساء ، والأشداء والضعفاء . ٣٢٧/١

قال سيبويه [١١] : **(ولو قلت : «مَا كانَ مِثْلُكَ أحدًا» ، و[١٢]«ما كان زيدٌ أحدًا»[١٣] . كنت ناقضا ؛ لأنه قد علم أنه لا يكون «زيد» ، ولا «مثله» إلا من الناس) .**

قال أبو سعيد[١٤] : قد قدمنا أنَّ الفائدة إنما تكون فى الخبر دون الاسم . فإذا قلت : «مَا كَانَ مِثْلُكَ أحدًا» ، «ومَا كَانَ زَيدٌ أَحَدًا مِثْلُكَ» ، «فمثلك» ، و«زيدٌ» هو

---

(١) ى ، جـ ، س بزيادة : جالسا .
(٢) ى ، جـ ، س : الرجل .
(٣) ى ، ق : فيقول .
(٤) العبارة من أول :«أتاك أكثر من ذلك . . . إلى أتتك امرأة» ساقطة من ح .
(٥) من ى ، وبقية النسخ : ليكون .
(٦) هارون : امرأة أتتك .
(٧) الزيادة من : ى ، ح .
(٨) الزيادة من : هارون .
(٩) هارون : صار .
(١٠) هارون : زيادة «عاما» بين قوسين (٥٥/١) .
(١١) بولاق : ٢٧ .
(١٢) بولاق : أو .
(١٣) هذا المثال ساقط من : جـ ، س .
(١٤) جـ ، س قال المفسر .

الاسم ، و«أحد» هو الخبر ، والنفى واقع على «أحد» ، و«أحدٌ» معناه : إنسان ، فكأنك قلت : «مَا كَانَ مِثْلُك إنسانًا» ، «ومَا كَانَ زَيْدٌ إنْسَانًا» ، فهذا محال . إلاَّ أنْ تُريد : معنى الوضع منه ، أو الرفعة له ، وإن كنت معتقدًا[١] أنه إنسان من الجنس . ألا ترى أنَّكَ تقول : «مَازَيْدٌ بإنْسانٍ» ، إذا أردت[٢] أنه يَنْسلخ[٣] عن الأخلاق التى ينبغى أن يَتَخَلَّق بها الإنسان ، وكذلك يقال [٤] : «مَا أنْتَ إنْسانا»[٥] عند فضلٍ بارع ، يظهر منه[٦] ، يقل وجوده فى الناس قال[٧] : «فَلَسْتَ بإنسىٍّ ، ولَكِن بِمَلاكٍ» [٨] .

قال سيبويه [٩] : (ولو [١٠] قلت : «ما كان مِثْلَك الْيَوْمَ أَحَدٌ» ، فإنه يريد[١١] ألا يكون فى اليوم إنسانٌ على حاله) .

يريد : أنَّ هذا جائز ، كما جاز «مَا كانَ مِثْلَك أحدٌ» . وزيادة «اليوم» [١٢] لم تغير الكلام ؛ لأنه يجوز أن يكون فَضْلُه على الناس فى يومه دون ما تقدم من الأيام . ثم رجع إلى ما ذكرنا ، فقال :

(إلا أن تقول : «مَا كَانَ زَيْدٌ أَحَدًا» أى من الأحَدِين . «ومَا كَانَ مِثْلُكَ أَحَدًا» . على تصغير[١٣] لشأنه وتحقير [١٤] له) .

وقد ذكرنا هذا[١٥] . وقوله «من الأحدين» . أى مِن الناس المستقيمى الأحوال . فإذا [١٦] قلت : «مَا كانَ زَيْدٌ أحدًا» ـ على هذا المعنى ـ صار بمنزلة قولك : «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ أحدًا» فى العمل ، وجاز فيه التقديم والتأخير ، ولا فرق بين المعرفة والنكرة فى التقديم والتأخير .

---

(١) جـ ، س : تعتقد .
(٢) جـ ، س : إذا كنت تريد .
(٣) جـ س : منسلخ .
(٤) ساقطة من س .
(٥) ى ، ح : «ما أنت بإنسان» .
(٦) ح : فيه .
(٧) ى ، ح ، جـ ، س : كنحو قوله .
(٨) جـ . س : لملاك .
(٩) بولاق : ٢٧ .
(١٠) بولاق : وإذا .
(١١) ى ، س : يجوز .
(١٢) ساقطة من : ى .
(١٣) بولاق : على وجه تصغيره .
(١٤) ساقطة من بولاق .
(١٥) ى ، ح ، جـ ، س : وقد ذكرناه .
(١٦) ح : وإذا .

وقوله (١) : (وحَسُنَت النكرةُ فى هذا الباب ؛ لأنك لم تجعل الأعرف فى موضع الأنْكَرْ) .

يريد أن الفائدة قد انعقدت بالإخبار عن النكرة ، ولم يكن ذلك بمنزلة معرفة ونكرة يجتمعان فى «كان» ، فتخبر عن النكرة ، كقولك : «كَانَ قائم (٢) زَيْدًا» ؛ لأن هذا إذا قلته ، فقد جعلت الأعرف الذى هو «زيدٌ»خبرا ، وحق الخبر أن يكون «قائم» ، فقد جعلت «زيدًا»/ الذى هو الأعرف فى موضع «قائم» الذى هو الأنكر . ٣٢٨/١

(والنكرتان متكافئتان) متساويتان فى جعل إحداهما خبرا عن الأخرى **(كما تتكافأ المعرفتان)** فى جعل إحداهما خبرا عن الأخرى .

ثم قال (٣) : (وتقول : «مَا كَانَ فِيهَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ» و«مَا كَانَ أَحَدٌ مِثْلُك فيها» ، و«لَيْسَ أَحَدٌ فِيها خيرٌ مِنْكَ» ، إذا جعلت «فيها» مستقراً (٤) ، ولم تجعله على قولك : «فيها زَيْدٌ قَائِمٌ») .

يريد : أنك إذا (٥) جعلت «أحدا» اسم كان ، وجعلت «خير منك» ، «ومثلُك» نعتا له ، وجعلت «فيها» خبر «كان» ، كأنك قلت : استقر فيها . وإذا كان الظرف ، أو حرف الجر خبرا ، سُمِّيَ مُسْتَقَرًا ؛ لأنه (٦) بمعنى استقر .

وقوله (٧) : (ولم تجعله على قولك : «فيها زيد قائم» ؛ لأن «زيدًا» مبتدأ ، و«قائم» هو الخبر ، و«فيها» من صلة قائم . كأنك قلت : «زيدٌ قائم فيها») .

قال (٨) : (فإن جعلته على قولك : «فيها زيد قائم» نصبت . تقول : «ماكان فيها أحدٌ خيرًا منك» ، و«ماكَان أحدٌ فيها خيراً منك»(٩) و«ما كان أحدٌ خيرًا منك فيها») .

---

(١) بولاق ١ / ٢٧ .
(٢) ى ، ح ، جـ ، س : خارج
(٣) بولاق ١/ ٢٧ .
(٤) «مُسْتَقَرًا» بفتح القاف ، أى مستقرا فيه ، لاستقرار الضمير فيه . الصبان على الأشمونى ١ / ٢٠٠ .
(٥) ساقطة من : جـ ، س .
(٦) ساقطة من : ى .
(٧) بولاق ١ / ٢٧ .
(٨) ساقطة من : حـ ، س .
(٩) هذا المثال ساقط من بولاق .

تجعل «أحد» [١] اسم كان، و«خَيرًا منك» خبرها [٢] ، و«فيها» من صلة «خيرا منك»، وهو ظرف لـ «خيْرًا منك». وإذا كان الظرف أو حرف الجر غَيْرَ خبرٍ، وكان من صلة الخبر، سَمَّاه مُلْغًى؛ لأنه يستغنى عنه، إذا كان الخبر فى غيره، فقولك: «مَا كانَ فيها أَحَدٌ خيرًا منك فيها»، مُلْغىً إذا [٣] لم يكن خبرا.

(إلا أنك إذا أردت الإلغاء، فكلما أخرت الذى تُلغيه [٤] كان أحسن، وإذا كان مُستقرًا مُكتفًى به [٥]. فكلما قدمته كان أحسن).

يعنى أن قولك: «مَا كَانَ أَحدٌ خيرًا مِنْكَ فِيها»، أحسنُ من قولك: «مَا كانَ فِيها أَحَدٌ خَيْرًا مِنْك»؛ لأن «فيها» لَغْوٌ.

وقولك: «ما كان فيها أحدٌ خَيْرٌ مِنْك»، أحسن من قولك: «مَا كَانَ أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ فيها»؛ لأنَّ «فيها» خبر.

ثم مثَّلَه «بأظن، وأحسب» وذلك أنَّ «أظُن، وأحسبُ» [٦] وبابهما يجوز فيه الإلغاء والإعمال. فإذا[٧] أعملت، كان التقديم أحسن؛ فقلت: «أَظُنُّ زيدًا منطلقًا»، وهو أحسن من قولك: «زيدًا أظن منطلقا»، وإذا ألغيت كان التأخير أحسن[٨]. فقولك: «زيدٌ مُنْطلِقٌ ظَنَنْتَ»، أحسن من قولك: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ مُنْطلِقٌ» تجعل جعلك[٩] لـ «فيها» إذا كان خبرا [١٠] ، / بمنزلة إعمال الظن، وإلغاءها كإلغاء الظن فى اختيارك [١١] التقديم والتأخير. ٣٢٩/١

---

(١) ساقطة من ح.
(٢) ح، جـ، س: الخبر.
(٣) ى، ح، جـ، س: إذ.
(٤) بولاق: تلغى.
(٥) بولاق «وإذا أردت أن يكون مستقرا تكتفى به»، وكذلك على هامش ح بزيادة: «فكلما قدمته كان أحسن، لأنه إذا كان عاملا فى شىء قدمته، كما تقدم «أظن»، و«أحسب». وإذا ألغيت. أخرته كما تؤخرهما، لأنهما ليس يعملان شيئًا».
(٦) عبارة: «وذلك أن أظن وأحسب» ساقطة من ق.
(٧) جـ، س: وإذا.
(٨) ح: أجود.
(٩) على هامش ب: فجعل جعلك.
(١٠) ساقطة من ح.
(١١) ى: فى اختياره، ق، ح: فى اختياره.

ثم قال [١] : (والتقديم ههنا والتأخير [فيما يكون ظرفا ، أو يكون اسما في العناية والاهتمام . مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء][٢] والاستقرار عربيٌّ جيد) [٣] .

يعني : تقديم «فيها» وتأخيرها ، وجعلها خبرا مستقرا جيد كثير [٤] .

(فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ولم يَكُن لَه كُفُوًا أحد﴾)[٥] .

قدم «له» ، وجعل الخبر «كُفُوًا» ، والاسم «أَحدٌ» ، و«لم يَكُنْ لَه» ، مستقرا وقد قدمه .

فإن قال قائل : فكيف [٦] اختار سيبويه ألا يقدم الظرف إذا لم يَكن خبرا ، وكتاب الله تعالى أولى [٧] بأفصح اللغات؟ .

قيل له : قوله تعالى : «له» وإن لم يكن خبرا يتم المعنى ، فإن سقوطها[٨] يبطل معنى الكلام ؛ لأنك لو قلت : «لمْ يكُنْ كُفُوًا أحد» لم يكن له معنى ، فلما أحوج الكلام إلى ذكر «له» صار بمنزلة الخبر الذي لا يستغنى عنه وإن لم يكن خبرًا ، ولم يكن بمنزلة قوله :[٩] «ما كان فيها أحد خيرًا منك» ؛ لأنك لو حذفت «فيها» كان كلاما صحيحا .

قال : [١٠] (وأهلُ الجفاء [من العرب] [١١] يقولون : «ولم يكن كُفُوًا لَهَ أحدٌ»)[١٢] .

يعني : الأعراب الذين لا يدرون[١٣] كيف هو مكتوب في المصحف لقوة التأخير في أنفسهم إذا لم يكن حفظ [١٤] .

---

(١) بولاق ١ / ٢٧ .
(٢) هذه الزيادة من بولاق ، ووضعها هارون بين قوسين .
(٣) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٤) ساقطة من جـ ، س .
(٥) آية ٤ من سورة الإخلاص (١١٢) .
(٦) ح ، ى ، حـ ، س : فقد .
(٧) ساقطة : من ى .
(٨) ح : لأن سقوطها .
(٩) ساقطة : من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٠) بولاق ١ / ٢٧ .
(١١) الزيادة من بولاق .
(١٢) انظر : مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (برجشتراسر) : ١٨٢ .
(١٣) جـ ، س : لا يعلمون .
(١٤) ى ، ح ، جـ ، س : خبرا .

[١](قال الشاعر :

لتقرَبُنَّ قَرَبًا جُلْذِيًّا ما دامَ فِيهنَّ [٢] فَصِيلٌ حَيًّا
فَقَدْ دَجَا اللَّيْل فهيًّا هَيًّا) [٣]

الشاهد فى هذا : أنه قَدَّم «فيهن فصيلٌ» وجعله لغوا ، لأنه جعل «فصيل» اسم «ما دام» ، و«حَيًّا» خبره .

ومما سوغ [أيضًا] [٤] التقديم ، أنك [٥] لوحذفت «فيهن» انقلب المعنى ؛ لأنك إذا قلت : «ما دام فصيل حيًّا» ، فالمراد [٦] «أبدًا» كما تقول : «ما طلعت شمس»[٧] و«مَا نَاحَ قُمْرِىٌّ»[٨] .

وقوله «جُلْذِيًّا» يحتمل وجهين : [٩]

أحدهما : أن يكون نعتا لـ «قَرَبًا» ومعناه : جلذيا [١٠] أى شديدا كما قال[١١] العجاج :

. فالخِمْسُ والخِمْسُ [١٢] بها جُلْذِىٌّ

ويحتمل أن يكون اسم ناقته جُلْذِيَّة [١٣] وَرُخَّم[١٤] .

---

(١) بولاق ١/ ٢٧ - ٢٨ .
(٢) س ، ق : فيكن .
(٣) هذا الرجز لابن ميادة (الرماح بن أبرد) كما في الخزانة ٤ / ٥٩ ، ولحن العامة للزبيدى ٢٠ ـ ب (دنا الليل) ، وفى اللسان (جلذ) ٥ /١٣ (فَهَيًّا هيًّا) . وبدون نسبة كما فى ابن يعيش ٧ / ٩٦ ، ١١٥ ، وسيبويه ١ / ٢٧ ، ٢٨ ، وتثقيف اللسان ١٣٣ (دنا الصبح) .
(٤) الزيادة من : ى ، ح .
(٥) س : أنه .
(٦) ح : والمراد .
(٧) من ح ، وبقية النسخ : الشمس .
(٨) القُمرىّ : منسوب إلى طير قُمر ، وقُمْر إما أن يكون جمع «أَقْمر» وإما أن يكون جمع «قُمْرِى» مثل : «رومى وروم» ، و«زنجى وزنج» (اللسان : قمر) ، وهو ضرب من الحمام مطوق حسن الصوت واسمه : Streptopelia .
(٩) انظر فى الوجهين : اللسان (جلذ) ٥ / ١٤ .
(١٠) ساقطة من : ى ، ح ، جـ ، س .
(١١) ساقطة من : ى ، ح ، جـ ، س . هذا الرجز في ديوان أراجيز العجاج ٦٨ ق ٥٧/٤٠ ، وفى اللسان (جلذ) ٥ /١٤ (العجاج يصف فلاة) .
(١٢) ح : والخميس .
(١٣) ساقطة من : ق .
(١٤) ح ، جـ ، س : فرخم .

(هذا باب ما أُجْرى مجْرَى ليس) (١)

(فى بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يَصِير إلى أصله .

وذلك الحرف «ما» تقول : «مَا عَبْدُ اللَّهِ أخَاك»/ ، و«ما زَيدٌ منطلقًا») . ٣٣٠/١

قال أبو سعيد (٢) : اعلم أن «ما» حرف نفى يليه الاسم والفعل ، وقد كان من حكمه ألا يعمل شيئًا ، وذلك أنَّ عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال ، وعوامل الأفعال لاتدخل على الأسماء .

فإذا كان الحرف يدخل عليهما جميعا(٣) فمِنْ حكمه ألا يعمل(٤) فى واحد منهما ، مثل : «ألف الاستفهام . وهل . وإنما» . ألا تَرَى أنك تقول : «هَلْ زَيْدٌ قائِمٌ» (٥) ، و«إنما زَيْدٌ أخُوك» ، و«أَزَيْدٌ مُنْطلِقٌ» ، فترفع ما بعدهن على الابتداء والخبر ؛ لأنك تقول : «هَلْ انْطَلَق زَيْدٌ» ، و«هَلْ قَامَ أخُوكَ» ، و«أذَهَبَ عمرو؟» فتوليهن (٦) الأفعال ، كما توليهن الأسماء . فهذا هو القياس فى «ما» ؛ لأنك تقول : «مَا قَامَ زَيْدٌ» كما تقول : (٧) «مَازَيْدٌ قَائم» ، فتوليها الاسمَ والفعل . غير أن أهل الحجاز حملوا «ما» على «ليس» ، فرفعوا الاسم بعدها بها ، ونصبوا الخبر أيضًا ، كما يرفعون (٨) الاسم «بليس» ، وينصبون الخبر [بها] (٩) ، إذا قالوا : «لَيْسَ زَيْدٌ قائمًا» وهم وإن أعملوها عمل «ليس» ، فهى أضعف عندهم من «ليس» ؛ لأن (١٠) «ليس» فعل ، و«ما» حرف ، ولضعفها (١١) عندهم لم يجروها مُجرى «ليس» فى كل المواضع ؛ وذلك أن الخبرَ إذا تقدم على الاسم فى «ما» ، أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر بطل عملُها ، وارتفع ما بعدها بالابتداء (١٢) والخبر ، كقولك : «مَا قَائمٌ زيد» ، و«مَازَيْدٌ (١٣) إلا قائمٌ» .

---

(١) ق ، ى ، ب : ما جرى . بولاق ١ /٢٨ .
(٢) ى ، ح ، جـ ، س : قال المفسر .
(٣) من : ى ، ح .
(٤) ب : يدخل .
(٥) ح ، جـ ، س : «هل زيد فى الدار» .
(٦) ى : فتوليهن من الأمثال .
(٧) ساقطة من : ق .
(٨) ى : يرفعن .
(٩) الزيادة من : ى ، ح .
(١٠) ح : فإن .
(١١) ح ، ى : لضعفهما .
(١٢) ساقطة من : ق .
(١٣) «ما زيدٌ» ، «ليس زيد» ساقطتان من ى .

وأما «ليس» ، فهى تعمل فى كل حال ، تقول : «ليس زيد قائما» ، و«ليس قائما زيد» ، و«ليس زيدٌ إلا قائماً» .

وإنما عملت «ليس» فى هذه الأحوال من قِبَل أنها فعل ، والفعل لا يمنع عمله التقديم والتأخير والاستثناء ؛ ألا ترى أنَّك تقول : «زيدًا ضربتُ» و«ما ضربتُ إلا زيدًا» .

وإنما حملوا «ما» على «ليس» ؛ لاتفاقهما فى المعنى ؛ لأنهما يدخلان لنفى الحال ، فإذا قلت : «مازيد إلا مُنطلقٌ» ، فقد انتقض النفى الذى اشتبها به بدخول [1] الاستثناء ، فبطل عمل «ما» وإذا قلت : «ما قائما زيد» [لم يجز][2] ذلك لأن الكلام قد غُيِّر عن وجهه بالتقديم والتأخير .

وزعم أهل الكوفة أن خبر «ما» إنما ينتصب بسقوط الخافض وهو الباء ، وهذا قول فاسدٌ/ ؛ لأنَّا قد رأينا أسماءَ تدخل عليها خوافضُ من الحروف ، ولا تنتصب ٣٣١ / ١
بزوالها عنها ، كقولك [3] : «كفى بِاللَّه شهيدًا» ، ثم تقول : «كفى اللَّه شهيدًا» ، وكقولك : «بِحَسْبِك زَيْدٌ» ، ثم تقول : «حسبُك زيدٌ» قال عبدبنى الحسحاس :

عُمَيْـــرَةَ ودِّعْ إنْ تَجَهَّـــزْت غاديَا كَفى الشَّيْبُ والإسْلامُ لِلمَرْءِ نَاهيَا [4]

على معنى : كفى بالشيب والإسلام . وتقول : «ما قَام مِنْ أَحَد» ، و«هل عندَكَ مِنْ شَىْءٍ» ؛ فإذا حذفت قلت : «ما قام أَحدٌ» ، و«هَلْ عِنْدكَ شَىْءٌ» . فليس حذفُ حرفِ الجر هو الذى نصبه [5] ، وإنما [6] نُصِب بها لشبه ليس .

---

(١) جـ ، س : لدخول . (٢) الزيادة من : ح ، ى ، جـ ، س .
(٣) حـ ، س : تقول .
(٤) البيت فى الديوان (الميمنى) : ١٦ (وانظر هامشه) ، وسر الصناعة ١ / ١٥٧ ، وابن يعيش ١ / ١٥٧ ، وشواهد المغنى للبغدادى (حرف الباء) ، والإنصاف ١ / ١٦٨ ، والمغنى ١ / ١٠٦ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى : ١١٢ ، وأوضح المسالك رقم ٥٣٧٩ وغير منسوب فى الأشمونى ٢ /٣٦٤ ، واللسان (نهى) ٢٠ / ٢١٨ ، وفيه (سمية ودع . . .) .
(٥) ى : نصبوا . (٦) جـ ، س : إنما .

وهذه اللغة إنما هى لغة[1] أهل الحجاز، وبها نزل القرآن، وهو قوله تعالى: ﴿ما هَذَا بَشَرًا ﴾[2]. وروى[3] عن الأصمعى أنه قال: «ما سَمِعْته فى شىء من أشعار العرب»، يعنى نصب خبر «ما». وقد أنشدنا أبو بكر[4] بن دُرَيد فى معانى الأشناندانى[5]:

وأنا النذير بحَرة مُسْودّة ... تصل الجيوشُ إليكُم أقوادَها
أبناؤها متكنفون أباهُم ... حَنِقُو الصدور وما هُم أولادَها

فنصب خبر «ما».

قال سيبويه[6]: (وأما بنو تميم فيجرونها مجرى «أمّا»[7]، و«هل»، أى لا يُعمِلونها[8] فى شىء، وهو القياس؛ لأنها ليست[9] بفعل).

(١) جـ، س: هى فى أهل الحجاز.

(٢) من الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٣) جـ، س: ويروى.

(٤) ساقطة من: جـ، س، هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدى، من أزد عمان من قحطان، من أئمة اللغة والأدب: ولد بالبصرة وانتقل إلى عمان ثم إلى البصرة. وله كتب كثيرة أهمها الاشتقاق، والمقصور والممدود، والجمهرة. توفى سنة ٣٢١ هـ، ترجمته فى:
الأعلام ٦/٣١٠، الأغانى ٢٨/٩، الأنساب للسمعانى: ٢٢٦ البغية للسيوطى ١/ ٨٦ - ٨١، بلوغ الأرب للألوسى ٢٢/٢، ٤٣، ٤٦، ٥٤ ومواضع أخرى كثيرة، تاريخ أبى الفداء ٢/ ٧٩، تاريخ بغداد ٢/ ١٩٥، الخزانة ٤٩٠/١، دائرة المعارف الإسلامية (مترجمة) ١/ ١٥٩، دائرة معارف البستانى ١/ ٤٧٥، ديوان المعانى للعسكرى ١/ ٢٧، ٣٢٠، ١١٠/٢، ١١٩، ٢٣٧، روضات الجنات للخوانسارى ٤/ ١٦٦، ٦٠٣، سمط اللآلى للبكرى ١ /١٤٤، طبقات الشافعية للسبكى ٢/ ١٤٥، طبقات الزبيدى :٢٠١، العقد الفريد ١/ ١٤٤، عيون الأخبار لابن قتيبة ١٠٩/٣، الفهرست لابن النديم: ٩١، اللباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثير ٤١٧/١، المزهر للسيوطى: فى أكثر من مائة موضع، الموشح للمرزبانى فى مواضع كثيرة، إرشاد الأريب لياقوت ٦/ ٤٨٣، وفى مواضع كثيرة أخرى، معجم البلدان فى مواضع كثيرة جداً، نقد النثر لقدامة بن جعفر: ٦٩، الوساطة بين المتنبى وخصومه للجرجانى :٩١، وفيات الأعيان ٤٩٧/١، بروكلمان ١١١/١، والملحق ٥٤/١، ٦٨، ١٥٠، ١٦٩، ١٧٢، ٣٠٤، لسان الميزان ١٣٢/٥، معجم الشعراء للمرزبانى ٤٦١، إنباه الرواه ٩٢/٣ - ١٠٠.

(٥) هو أبو عثمان سعيد بن هارون الأشناندانى تلميذ التوزى، وشيخ ابن دريد. توفى ٢٨٨هـ وله من الكتب معانى الشعر. انظر ترجمته فى: نزهة الألبا: ٢٠٣، والفهرست لابن النديم ٦٠، ٨٣، طبقات الزبيدى: ٢٠٠، وابن خلكان (فهرست التراجم)، والإرشاد لياقوت ٢٤٤/٤، وإنباه الرواة رقم ٩٣٠ (وهامشه)، والبغية ٥٩١/١، ٢/ ١٣٧، وبروكلمان (النجار) ٢/ ١٦٨، Flugel. Die gramm. schulen 96. والبيتان فى كتاب معانى الشعرللأشناندانى: ٦٧ بدون نسبة (يصل الأعم إليكم أقوادها) والشاعر يَصِف كتيبة.

(٦) بولاق ١ / ٢٨.

(٧) ى، جـ، س: إنما.

(٨) أى: ساقط من جـ، س، والجملة كلها ساقطة من بولاق.

(٩) من جـ، س و بولاق، وبقية النسخ: ليس.

وقد ذكرنا هذا .

قال : (وليس «ما» «كليس» ولا يكون فيها إضمار) .

يعنى : لا يكون فى «ما» إضمار الفاعل ، كما يكون فى «ليس» إذا قلت :[١] «لسنا» و«لست» ، وما أشبه ذلك .

قال سيبويه [٢] : (فأما [٣] أهل الحجاز فيشبهونها[٤] «بليس» إذ [كان][٥] معناها كمعناها ، وقد مر هذا) .

قال : (كما شُبِّهت «لات» «بليس» فى بعض المواضع[٦] ، وذلك مع «الحين» خاصة . لاتكون «لات» إلا مع «الحين») .

يعنى أنك إذا قلت ﴿لاتَ حِينَ مَنَاص﴾[٧] أو «لاَت حِينَ فِرَار» ، وما أشبه ذلك[٨] ، فبعد «لات» اسم مرفوع «بلات» ، و«حين» خبر ذلك الاسم ، وهو منصوب ، وجَعلت «لات» رافعة لذلك الاسم المحذوف ، وناصبة للخبر ، كما ترفع «ليس» الاسم وتنصب الخبر . وحُملت «لات»/ على «ليس» ؛ ٣٣٢/١
لاشتراكها[٩] فى النفى ، وتقديره : «لاتَ الحِينُ حِينَ مَناصٍ» ، كما تقول : «لَيْسَ الحينُ حِينَ مَنَاصٍ» . غير أن «لات» ، تحمل على «ليس» مع «الحِين» خاصة ، والنفى بلا ، و«التاء» زائدة ، كما تقول : «ثم ، وثمت» ، وهى تاء التأنيث ؛ وقد زيدت لأحد وجهين .

أحدهما [١٠] : أن يكون زادوها على معنى الكلمة ؛ لأن «لا» كلمة ، و«ثم» كلمة .

---

(١) ى : قلنا .
(٢) ساقطة من : ى ، جـ ، س . بولاق ١ / ٢٨ (= هارون ١ / ٥٧) .
(٣) جـ ، س ، وأما .
(٤) ح ، جـ ، س : فشبهوها .
(٥) الزيادة من : حـ ، س ، ى وبولاق .
(٦) بولاق كما شبهوا بها «لات» فى بعض المواضع .
(٧) من الآية ٣ من سورة ص (٣٨) .
(٨) جـ ، س ، أو ما أشبه ذلك .
(٩) جـ ، س : لاشتراكهما .
(١٠) ساقطة من ى ، جـ ، س وبدلها : «إمَّا» .

وإما أن يكون زادوها للمبالغة فى معناها [١] من نفى أو غيره ، كما قالوا : «عَلاَّمَة» ، و«راوية» .

ولا يظهر بعد «لات» الاسم والخبر جميعا : إمَّا أن [٢] يظهر الاسم ، ويحذف الخبر كقولك : «لاَتَ حِينُ مَنَاصٍ» وتقديره «لاتَ حينُ مناصٍ لَنا» ، وإما أن يحذف الاسم ، فتقول : «لاَتَ حِينَ مناصٍ» ، على معنى «لات الحينُ[٣] حين مَناصٍ» .

قال سيبويه [٤] :(**تُضمر فيها مرفوعًا ، وتنصب «الحِينَ» [٥] ؛ لأنه مفعول به ، ولم تُمَكَّنْ تمكُّنها ، ولم تستعمل [٦] إلا مضمرا فيها**) .

يعنى : تضمر بعد «لات» مرفوعا ، ولم تعن الإضمار الذى يكون فى الفعل مُسْتكنًا ، مثل «لَسْتَ» ، و«زَيْدٌ لَيْسَ قَائمًا» ؛ لأن «لات» حرف ، والحروف لايَستكِنُّ فيها ضمير المرفوع .

ولكن قوله : «**وتضمر فيها**» يعنى تضمر فى هذه الجملة بعد «لات» ــ فى قلبك ــ «الحين» ، الذى قدرناه غير مُسْتكن فى «لات» .

وقوله : «**تنصب الحين ؛ لأنه مفعول به**» . يعنى : لأنه شبيه[٧] مفعول به ؛ إذ كان خبر ليس ، إنما ينصب تشبيها بالمفعول به .

وقوله : «**ولم تمكَّن تمكُّنَها**» يعنى : ولم تمكَّن «لات» تَمكُّن «ليس» .

وقوله : «**ولم تستعمل إلا مضمرا فيها**» . يعنى : ولم تستعمل «لات» إلا محذوفا بعدها الاسم أو الخبر .

وقوله : «**مضمراً**» أى : مقدرا فى قلبك محذوفا .

---

(١) «فى معناها» ساقطة من : جـ ، س .
(٢) فى جـ : «ألاَّ» وواضح أنها خطأ .
(٣) ى : حينُ .
(٤) بولاق ١ / ٢٨ .
(٥) ى ، جـ ، س : الخبر .
(٦) بولاق : يستعملوها .
(٧) ى ، جـ ، س : شبه .

قال سيبويه : (وليست[١] «كليس» في المخاطبة والإخبار عن غائب) .

يعنى : لَيْسَ «لات» كليس فى المخاطبة ؛ لأنك تقول : «لَسْتَ قَائمًا» ، وليس هذا فى «لات» ، والإخبار عن غائب كقولك : «عبدُ اللَّهِ لَيس مُنْطَلِقًا» ، فتجعل «عَبْدُ اللَّه» مبتدأ ، وتَجْعَلُ فى «ليس» ضميرا منه [٢] ، وتجعل «ليس» وما بعدها خبرا «لعبد الله» مبنيا [٣]عليه .

[٤](وليس هذا فى «لات»[٥] ؛ لأنك لا تقول : «عبدُ اللَّه لاَتَ مُنْطلقًا» ، ولا «قومَكَ لاتُوا منطلقين»)

قال سيبويه : /(ونظير «لات» فى أنه لا يكون إلا مضمرا فيها[٦] : «ليس» و«لايكون» فى الاستثناء ، إذا قلت : «أتَوْنى لَيْسَ زَيْدًا» ، و«لايكون بشرا») . ٣٣٣ / ١

[قال المفسر] :[٧] واعلم[٨] أنك تقول فى الاستثناء : «أتَانِى القَوْمُ لَيْس زَيْدًا» ، و«أتَانِى إخْوتُك لا يكونُ بِشرًا» ، وتقديره : لَيْسَ بَعْضُهم زَيْدًا ، ولا يكون بَعْضُهم بِشْرًا .غير أن العرب لاتستعمل إظهار ذلك فى الاستثناء ، وإن كان مقدرا فى الكلام . قال : فكذلك فى[٩] ﴿لات حِينَ مَنَاصٍ﴾[١٠] لايُستعمل إلا على الحذف ثم قال[١١] : **(وزعموا أن بعضهم قرأ [١٢] : ﴿ولاتَ حينُ مناصٍ﴾ وهى قليلة) .**

يعنى : أن الرفع قليل بعد «لات» ، والأكثر حذف الاسم وإظهار الخبر .

---

(١) بولاق : «لأنها ليست» ، حـ ، س : ليس
(٢) جملة : «وتجعل فى ليس ضميرا منه» ساقطة من : ى ، جـ ، س ، ح
(٣) ح : مبنية .
(٤) بولاق ١ / ٢٨ .
(٥) بولاق : وهذا لايكون فى «لات» .
(٦) بولاق وهارون : فيه .
(٧) الزيادة من ح ، ى ، جـ ، س .
(٨) ح ، س : اعلم .
(٩) ساقطة جـ ، س .
(١٠) من الآية ٣ سورة ص (٣٨) .
(١١) بولاق ١ / ٢٨ (= هارون ١ /٥٨) .
(١٢) ساقطة من س .

كما قال سعد بن مالك القيسى[١] :

من صـــدَّ عَنْ نيـــرانهـــا فـــأنا ابْنُ قَـيْسٍ لا بَرَاحُ [٢]

فجعل «لا» بمنزلة «ليس» ، ورَفَع «براحُ» بها ، وجعل الخبر محذوفا . ويجوز أن يكون رفع «براح» بالابتداء وحُذِفَ الخبر . غير أن الأحسن إذا رفع ما بعد «لا» بالابتداء[٣] أن تكرَّر [٤]كقوله تعالى :[٥] ﴿لا خَوْفٌ عَلَيْهم ولا هُمْ يَحْزَنون﴾[٦]و ﴿لا بَيْعٌ فيه ولا خُلَّةٌ ولا شَفَاعَةٌ﴾[٧] .

قال : (فجعلها بمنزلة «ليس») يعنى : قوله «لا براحُ» .

قال[٨] : (فهى بمنزلة «لات» فى هذا الموضع[٩] فى الرفع)

يعنى : «لا براحُ» بمنزلة ﴿لات حينُ مناصٍ﴾ إذا رفعت .

ثم قال :(ولا يجاوَزُ بها الحينُ رفعت أو نصبت) . يعنى : «لات» لا تستعمل إلا مع «الحين» ، أظهرت الحين بعدها مرفوعا أو منصوبا ، وهى العاملة .

---

(١) هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن ثعلبة البكرى الوائلى ، من سراة بنى بكر وفرسانها المعدودين فى الجاهلية ، له أشعار جياد ، وقال التبريزى : إنه جَدّ طرفة بن العبد ترجمته فى :
الخزانة ١ /٢٢٣ - ٢٢٦ ، شرح ديوان الحماسة للتبريزى ٢ /٢٩ ، طبقات الجمحى : ٣٤ ،شعراء النصرانية : ٢٦٤ ، الأعلام للزركلى ٣ / ١٣٧ .

(٢) بولاق : لسعد بن مالك ليس كما فى سيبويه : ٢٨ البيت فى الخزانة ١ / ٢٢٣ - ٢٢٧ ٢/ ٩٠ ، ٣٩/٤ ، والمقتضب ٤ /٣٦٠ ، ابن يعيش ٨٢/١ ، ١٠٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقى ٥٠٩ ، والعينى ٢ / ١٥٠ ، والمغنى ١ /٢٣٩ ، وشواهد المغنى للسيوطى : ٢٠٨ ، والحجة ١ / ١٤٥ ، والدرر اللوامع ١/ ٩٧ ، واللمع ١/ ١٢٥٠ ، أمالى الشجرى ١ /٢٣٩ ، ٢٧٢ ، ٣٢٣ ، ٢/ ٢٢٤ ، وشرح ديوان المتنبى ١/ ٩٦ ، ١٠٧/٢ ، ١٦٠/٣ ، ٤/ ٩٢ ، ٨٣٠ ، وفى اللسان : برح ٣/ ٢٣١ لسعد بن ناشب (من فر) : وبدون نسبة فى التمام فى تفسير أشعار هذيل : ٥٤ (من فر) ، والأشمونى ١ /١٢٥ ، والانصاف ١/ ٣٦٧ ، والقاموس (لا) ٤١٠/٤ .

(٣) ح ، ى ، جـ ، س : على الابتداء .

(٤) ى ، جـ ، س : أن يكون .

(٥) ساقطة من : جـ ، س ، وعز وجل فى ح .

(٦) من الآية ٦٢ من سورة يونس : ﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولاهم يحزنون﴾ .

(٧) من الآية ٢٥٤ : ﴿يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتى يوم لا بيع﴾ من سورة البقرة (٢) .

(٨) بولاق ١ / ٢٨ (= هارون ١ / ٥٨) .

(٩) بولاق : فى هذا الوجه .

قال الأخفش[١] : «لات» لا تعمل شيئا فى القياس ؛ لأنها ليست بفعل ، فإذا كان ما بعدها رفعا فهو على الابتداء ، ولم[٢] تعمل فى شىء رفعت أو نصبت .

يعنى الأخفش[٣] : أن «لات» حرف غير عامل ، فإذا كان ما بعدها[٤] مرفوعا فبالابتداء ، وإن كان منصوبا ، فبإضمار فعل ، كما قال[٥] جرير :

فَلا حَسَبًا فَخَرْتَ بِهِ لِتَيْمٍ ولا جَدًّا إِذَا ازْدَحَمَ الجُدُودُ[٦]

يعنى : فلا ذكرتَ حسبًا . فإنما نُصبت «حين مناص» بعد «لات» عند الأخفش بإضمار /فعل كأنه قال : لا أرى حِينَ كذا . ٣٣٤ / ١

وقال المحتج عن سيبويه : ليس كون «لات» حرفا ، بمانعها أن تعمل عمل «ليس» تشبيهًا ، كما عملت «ما»[٧] فى لغة أهل الحجاز عمل «ليس» تشبيهًا .

قال سيبويه[٨] : (ولا تمكّنُ فى الكلام كَتمكُّنِ «ليس» وإنما هى مع «الحين» ، كما أن «لَدُنْ» إنما ينصب بها مع «غُدْوة») .

وقد مر الكلام فى «لَدُن» .

---

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة من موالى بنى مجاشع بن دارم . وهو المعروف بالأخفش الأوسط ، نحوى عالم باللغة والأدب ، من تلاميذ سيبويه ، وعده التبريزى من شيوخ علم العروض ، وصنف كتبا منها : «تفسير معانى القرآن» ، و«شرح أبيات المعانى» ، و«الاشتقاق» . وزاد فى العروض «بحر الخبب» وتوفى ٢٢١ هـ ، وقيل ٢١٥هـ . ترجمته فى : الإرشاد لياقوت ٤ /٢٤٢ - ٢٤٦ ، والبُغية للسيوطى ١ /٥٩٠ - ٥٩١ ، بروكلمان (النجار) ٢ /١٥١ - ١٥٢ ، الأعلام ٣/١٠٤ الفهرست لابن النديم : ٥٢ ، نزهة الألبا : ١٣٣ - ١٣٥ (وهامشها) ، المعارف لابن قتيبة : ٢٧١ ، طبقات الزبيدى ٧٤ - ٧٦ ، وفيات الأعيان رقم ٢٥٠ ، مرآة الجنان لليافعى ٢ /٦١ ، Flügel, Die gramm, Schulen 61 ، وانظر : جـ١/٧٩ من هذا الكتاب .

(٢) جـ ، س : لا .

(٣) ح ، جـ ، س : «بعده» .

(٤) ساقطة من جـ ، س .

(٥) ساقطة من ى .

(٦) البيت فى الديوان (ولا حسَبٌ فخرت به كريم ولا جَدٌّ ......) ، وابن يعيش ١/١٠٩ ، ٢/٣٦ .

(٧) ساقطة من ى .

(٨) بولاق ١ / ٢٨ .

ثم[١] قال : (وكما أن التاء لا تجر في القسم وغيره[٢] إلا في «الله» تعالى[٣] إذا قلت «تا للّه لأفْعَلَنَّ») .

يعنى : أن «التـاء» ، لا تدخل إلا فى قولك : «تا للّه» . لا تقول :[٤] «تالرَّحْمَنِ» ، ولا تدخل على غيره من الأسماء ، وإنما كانت كذلك لأن الأصل فى المحلوف به «الباء» ، إذا قلت : «بالله لأَفْعَلنَّ» ، ومعناه : أحْلِفُ باللّه . و«الباء» توصل الحلف إلى المحلوف به ، كما تقول : «أسْأَلُك بِاللّهِ» ، و«مَرَرْتُ بِزَيدٍ» .

وأُبدلت «الواو» من «الباء» ، لأنها من مخرجها فقيلَ : «وَاللّهِ» ، ثم أبدلت التاء من «الواو» [فى هذا الموضع][٥] لأنها تبدل منها كثيراً نحو قولهم : «تُراث» ، و«تجاه» ، و«تُهمة» ، و«تُقًى» ، والأصل : وراث[٦] ، ووجاه ، ووهمة[٧] ، ووقًى ؛ لأنه من ورَث ، وواجه ، والوهم ، ووقيته . وكان[٨] الأصل «الباء» ، [وهى][٩] تدخل على كل مُقْسَم به من ظاهر ومضمر ، فيما حلف به الإنسان أو حلف على غيره . كقولك : «بِاللّه وبِكَ لأَفْعَلَنّ كَذا» ، و«بِاللّهِ إلاَّ فَعَلْتَ كذا» ، إذا كنت تَحَلِّفُهُ . و«الواو» أنقص توسعا من «الباء» ؛ لأنها بدل منها ، فلم[١٠] تدخل على المضمر ، ولا فى الحلف على المخاطب ، لا يجوز أن تقول : «وَكَ» ، كما تقول : «بِكَ» فى اليمين ولا تقول : «واللّهِ إلا فعلتَ» ، كما تقول : «بِاللّهِ إلا فَعَلْتَ» .

و«التّاء» أضيقها كلها توسُّعًا[١١] ؛ لأنها بدل من بدل ، فلم يُسْتَعمل إلا فى اسم الله تعالى[١٢] وحده . وإنما جعل سيبويه هذا شاهدًا ؛ لأنه يَدخل على قولك : «الله»[١٣] ، ولا يدخل على غيره من الأسماء ، مثل دخول «لات» على الحين دون غيره .

---

(١) بولاق ١ / ٢٨ .
(٢) ساقطة من : جـ ، س .
(٣) بولاق : «ولا فى غيره» .
(٤) جـ ، س : «ولا تقول» .
(٥) الزيادة من : جـ ، س ، ح ، ى .
(٦) فى ح ، جـ ، س : «وجاه ، وراث . . .» .
(٧) ساقطة من : ح .
(٨) ساقطة من : ى ، ح ، جـ ، س .
(٩) الزيادة من : ح ، ى ، جـ ، س .
(١٠) حـ ، س : «ولم» .
(١١) كلها توسعا : ساقطة من : ى ، جـ ، س .
(١٢) ساقطة من : جـ ، س .
(١٣) ح ، جـ ، س : «تالله» .

وقوله [١] : (فإذا قلت : «ما منطلقٌ عَبد الله» ، و [٢] «مامسيئٌ مَنْ أعْتب» رفعت ، ولا يجوز أن يكون مُقدما مثلَه مؤخرا ، كما [أنه][٣] لا يجوز أن تقول : «إن أخُوك عبدَالله» ، على حد قولك : «إن عَبْدَ اللّه أخُوكَ» ؛ لأنها ليست/ بفعل ، وإنما جُعلت بمنزلته . فكما لم [٤] تَصَرَّف «إنَّ» كالفعل ، ٣٣٥/١ كذلك لم يجز فيها كُلُّ ما يجوز فيه ، ولم تَقْوَ قُوَّته وكذلك [٥] «ما») .

قال أبو سعيد : [٦] يريد أنَّ «ما» ، إذا تقدم الخبر لم تَعمل ، وإن كانت مشبهة بـ «ليس» ، كما أنَّ «إنَّ» مشبَّهةٌ بالفعل ، واسمها مُشَبَّهٌ بالمفعول ، وخبرُها مشبَّه بالفاعل ، ومع ذلك فلا يجوز أن يتقدم [٧] الخبر على الاسم ، كما تقدم الفاعل على المفعول ؛ لأنها حرف لا يبلغ من قوتها أن تكون بمنزلة ما شُبهت به .

قال [٨] : (وتقول : «ما زيدٌ إلا مُنْطلقٌ» ، يستوى فى اللغتين [٩] جميعا . ومثله [١٠] ﴿ما أنتم إلا بشر مثلُنا﴾ [١١] ، لم تقو «ما» حيث نقَضْتَ معنى «ليس» كما لم تقْو حينَ [١٢] قدمت الخبر) .

قال أبو سعيد[١٣] : يعنى [أنك] [١٤] لما استثنيت فبطل معنى النفى ، بطل تشبيه «ما»بـ «ليس» ، ولم تَقْوَ «ما» ؛ لإبطال معناها أن تعمل عمل «ليس» وقد ذكرنا هذا المعنى .

قال [١٥] : (فمعنى «ليس» النفى ، كما أن معنى «كان» الواجب ، فكل

---

(١) ح ، جـ ، س : قال سيبويه . ب ، ق : «قال ، وقوله» بولاق ١/٢٨ - ٢٩(= هارون ١/ ٥٩) .
(٢) بولاق : «أو» .
(٣) الزيادة من بولاق وهارون .
(٤) ى ، بولاق : «لا» .
(٥) بولاق : «فكذلك» .
(٦) ح ، جـ ، س : «قال المفسر» .
(٧) جـ ، س : تقدم .
(٨) ح ، جـ ، س : قال سيبويه : بولاق ١/ ٢٩ (= هارون ١/ ٥٩) .
(٩) بولاق وهارون : تستوى فيه اللغتان .
(١٠) بولاق زيادة : قوله عز وجل .
(١١) من الآية ١٥ من سورة يس (٣٦)
(١٢) جـ ، س : حيث .
(١٣) ح ، جـ ، س : قال المفسر .
(١٤) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(١٥) بولاق ١/ ٢٩(= هارون ١/ ٥٩) .

واحد منهما يعنى «ليس وكان» [١] إذا جَرَّدته [٢] كان [٣] هذا معناه [٤] . فإن قلت : «ما كان» ، أدخلت عليها ما ينفى به ، فإذا [٥] قلت : «ليس زيدٌ إلا ذاهباً» ، أدخلت ما يوجب ، كما أدخلت ما يَنْفى . فلم تَقْوَ «ما» فى قلب المعنى ، كما لم تَقْوَ فى تقديم الخبر) .

يريد[٦] : أن «ليس» على عملها ، وإن دخلها الاستثناء فانتقض معناها ؛ لأنها فعل ، وانتقاض معناها لا يبطل عملها ، كما أن «كان» للإيجاب وقد تدخل عليها حروف [٧] النفى ، فيبطل معنى الإيجاب ، ولا يبطل العمل كقولك : «ما كان زيدٌ ذاهباً» ، نفيت ذهابه ، ونصبت كما تنصب فى قولك : «كان زيدٌ ذاهباً» وليست «ما» كذلك ؛ لأنها أضعف من «ليس» .

قال سيبويه [٨] : (وزعموا أن بعضهم قال : وهو الفرزدق :

فأصْبَحوا قد أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُم ... إذْهُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ مَا مِثْلَهم بَشَرُ)[٩]

قال أبو سعيد[١٠] : حكى سيبويه أن بعض الناس نصب «مِثْلَهم» وجعله على وجه الخبر فى هذا البيت . ثم استبعد ، وقال : (هذا لا يكاد يعرف) .

إلا أنه حكى ما سمع .

وهذا التأويل فى هذه الرواية ، يوجب جواز «ما قائماً زيدٌ» ، وهذا/ بعيد ٣٣٦/١
جداً .

---

(١) بولاق وهارون ، ح ، جـ ، س : ليس وكان .
(٢) بولاق ، ح . جردتها .
(٣) ساقطة من جـ ، س .
(٤) بولاق : فهذا معناها ، ح : فهذا معناه .
(٥) بولاق : وإن ، جـ ، س : فإن .
(٦) جـ ، س بزيادة : قال المفسر .
(٧) ى ، جـ ، س : حرف .
(٨) بولاق١ / ٢٩ .
(٩) البيت للفرزدق كما فى سيبويه ١/ ٢٩ ، والديوان : ١٠٩ ، والأعلم ، ١/ ٢٩ ، والخزانة ٢/١٣٠ ، والعينى ٢ / ٩٦ ، ٤/١٣٣ ، والمقتضب ٤/١٩١ ، والدرر اللوامع ١/٩٥ ، ١٨٨ ، ٢٠٨ والهمع ١/ ١٢٢ ، ٢١٩ ، ٢٣٠ ، وشواهد المغنى للسيوطى : ٨٤ ، ٢٦٥ ، وغير منسوب فى الأشمونى ١/١١١ .
(١٠) ح ، جـ ، س : قال المفسر .

وقد رُدَّ هذا التأويل [على] (١) سيبويه . فقيل له : قد علمنا أن الفرزدق من بنى تميم ، وقد علمنا أن بنى تميم يرفعون الخبر مؤخرًا فكيف ينصبونه مقدما ؟ .

فقال المحتج عن سيبويه :

يجوز أن يكون الفرزدق قد سمع أهل الحجاز ينصبونه مؤخراً وفى لغة الفرزدق لا فرق بين التقديم والتأخير ؛ لأنه يرفع مقدما ومؤخرًا ، فظن الفرزدق أن أهل الحجاز لا يفرقون بين الخبر مقدما ومؤخرا (٢) . فاستعمل لغتهم فأخطأ (٣) ، وفى نصب «مثلَهم» وجهان آخران :

أحدهما : أن يكون تقديره ، وإذ ما فى الدنيا بشرٌ مثلهم فيكون «بشرٌ» : مبتدأ ، «ومثلُهم» : نعتا له ، و«فى الدنيا» : هو الخبر ، فلما قدمت (٤) «مثلَهم» ، نصبته على الحال كقولك : «فى الدارِ قائماً رَجُلٌ» كما قال :

لِميّةَ مُوحِشًا طَلَلُ [يلوح كأنه خِلَلُ] (٥)

فكأنه قال : وإذ (٦) ما فى الدنيا مثلَهم بَشَرٌ .

---

(١) الزيادة من ح ، ى ، جـ ، س .

(٢) عبارة : «فظن الفرزدق أن . . . إلى مؤخراً» ساقطة من ى ، جـ ، س .

(٣) ح ، جـ ، س : وأخطأ . ويوجد على هامش ب ما يأتى فى حاشية : هذا قول المازنى ، والخبر مضمر وقال الجرمى : «مثلُهم» بالرفع إنشاء أكثر العرب . وهو قول البصريين . والنصب غير جيد ولا معروف .

(٤) س : قدمنا .

(٥) البيت بهذه الرواية منسوب إلى ذى الرمة فى الخصائص ٤٩٢/٢ ، والأعلم ٢٧٦/١ فى إحدى روايتيه وإلى كثير عزة فى الخزانة ٥٣١/١ (هارون ٣/ ٢٠٩) فى إحدى الروايات ، والعينى ٣/ ١٦٣ ، وشواهد المغنى للسيوطى ١/ ٢٤٧ ، والمغنى ١/ ٨٥ ، والصحاح للجوهرى (وحش) ٣/ ٥ ١٠٢ ، وبرواية : لِعَزّة موحشا طلل . منسوب إلى كثير عزة فى : الخصائص ٤٩٢/٢ ، وسيبويه ١/ ٢٧٦ (=هارون١٢٧/٢)والأعلم ٢٧٦/١ فى الرواية الأخرى .
وبدون نسبة كما فى اللسان (وحش) ٨/ ٢٦٢ ولكن برواية لسَلْمى موحشا . . . قال ابن برى : البيت لكثير . وصواب إنشاده : لعزة موحشا . كما أن هناك رواية أخرى للبيت :

لميّة موحشا طلل قديم عفاه كلُّ أسْحم مستديم

مع وضع (لعزة) موضع (لمية) فى بعض الروايات . انظر فى ذلك : الخزانة ٥٣١/١ ، وابن يعيش ٦٢/٢ ، ٦٤ ، وشواهد الكشاف : ١٢٣ عند قوله تعالى : ﴿وجعلنا فيها فجاجا سبلا﴾ ، والتصريح ١/ ٣٧٥ ، والسخاوى فى سفر السعادة (مخطوط بدار الكتب رقم ٧٨ مجاميع م) . وتكملة البيت من المصادر السابقة .

(٦) جـ ، س : إذا ما فى الدنيا بشر .

والوجه الثانى : أن يكون «مثلهم» [منصوبا][١] على الظرف : وإذ ما فى حالهم وفى مكانهم فى[٢] الرفعة بشر، كما تقول : «وإذ [٣] ما فَوْقَهم بَشر» أى فوق منزلتهم بشر وإذ ما دونهم على الظرف .

قال : [٤] (وهذا لا يكاد يعرف كما أن ﴿لاتَ حينُ مناصٍ﴾ كذلك و«رُبَّ شيء هكذا» ، وهو كقولهم [٥] : «هذه [٦] مِلْحفة جَديدة» فى القِلة) .

يعنى[٧] : أن نصب «مثلَهم بشر» ، على تقديم الخبر لا يعرف [٨] ، كما أَنَّ ﴿لات حينُ مناص﴾ بالرفع قليل ، لا يكاد يعرف .

كما [٩] أن «مِلْحَفة جديدة» قليل وذلك أن «فعيلا» الذى بمعنى مفعول حكمه ألا يلحقه هاء التأنيث ، كقولهم : «امرأة قتيل» ، و«كفٌّ خَضيب» ، و«مِلْحَفَةٌ جديدٌ» ، فى معنى مقتولة ، ومخضوبة ، ومجدودة . ولا يقال : قتيلة ، ولا جديدة ، وقد قيل : «مِلْحَفة جديدةٌ» ، وهو قليل خارج عن نظائره ، وإنما قيل ذلك عندى على تأويل متجددة ؛ فكأنها جعلت فاعلة وجعلت «فعيلة» على معنى فاعلة . وإذا كان «فعيل» بمعنى فاعل لحقه التأنيث كقولك : «امرأة كريمة [١٠] ، وظريفة» وما أشبه [١١] ذلك .

قال سيبويه : [١٢] /(وتقول : «ما عبدُ الله خارجًا ، ولا معنٌ ذاهبٌ» ، ترفعه على ألا تشرك الاسم الآخر فى «ما» ولكن تبتدئه كما تقول : «ما كان عبدُالله منطلقًا ولازيدٌ ذاهبٌ» إذا [١٣] لم تجعله على معنى «كان» وجعلته غير ذاهب الآن) . ٣٣٧/١

(١) الزيادة من جـ ، س .
(٢) جـ ، س : من .
(٣) جـ ، س : إذا .
(٤) ح ، جـ ، س ، ى : قال سيبويه . بولاق١ /٢٩ .
(٥) ى ، ح ، س : كقول بعضهم .
(٦) ساقطة من ى ، جـ ، س .
(٧) جـ ، س بزيادة : «قال المفسر»
(٨) ى ، جـ ، س : «قليل» بدلا من «لايعرف» الساقطة من ح .
(٩) جـ ، ى : وكما
(١٠) ح : خائفة ، جـ ، س : ظريفة وكريمة .
(١١) ى ، جـ ، س : وأشباه ذلك .
(١٢) بولاق ١ /٢٩ .
(١٣) س : إذ .

[قال المفسر][1] : يعنى أنك إذا قلت : «ولا معْنٌ ذاهبٌ» ، فإنما نفيت بـ «لا» نفيًا مستأنفًا ، و«لا» لا تعمل شيئا ؛ لأنك تقول : «لازيدٌ ذاهب ولا عمروٌ منطلقٌ» ، وجعلت الواو لعطف جملة على جملة ، غير أنه لا يَحسن أن تنفى بـ «لا» ، وترفع ما بعدها على الابتداء والخبر ، إلا أن تكرر [2] النفى . لا يحسُنُ[3] أن تقولَ : «لا زيْدٌ ذَاهِبٌ» ، فإذا قلت : «ولاعَمْرُو مُنْطلِقٌ» حَسُن ، أو «ما زَيْد ذَاهِبًا ولا عَمْرٌو مُنْطلِق» ، وهذا يستقصى فى بابه [4] .

وإذا قلت : «ما كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقًا ولا زَيْدٌ ذاهبٌ» ، «فزيدٌ» أيضًا مرفوع بالابتداء ، واستأنفت النفى بـ«لا» ، وجعلت الواو لعطف جملة على جملة ، وكذلك «ليس عبدُ اللَّهِ ذَاهبًا ولا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» .

فإن [5] جعلت «لا» لتأكيد النفى الذى قبلها ولم تجعلها هى النافية عطفت آخر الكلام على أوله فقلت : «ما [كان][6] عبدُ الله خارجاً ولا معنٌ ذاهبًا» ، و«ما كانَ زيدٌ ذاهباً ولا عمرٌو منطلقاً» و«ليس زيد [7] ذاهبا ولا عبدالله[8] خارجا» ؛ لأنك لم تحفل بـ «لا» وجعلت العطف بالواو على العامل الذى قبلُ .

قال سيبويه [9] : **(وليس قولهم لا يكون فى «ما» إلا الرفع بشىء ، لأنهم يحتجون بأنك لا تستطيع أن تقول : «ولا ليس» «ولا ما») .**

قال أبو سعيد [10] : يعنى بذلك قوما من النحويين يزعمون أنه لا يجوز «لَيْسَ زيدٌ ذاهبًا ، ولا مَعْنٌ منطلقا» ، ولا يجيزون أيضًا «ما زَيْدٌ ذاهبًا ولا مَعْنٌ

(١) الزيادة من : جـ ، س .
(٢) ى ، جـ ، س : «يتكرر» .
(٣) ى ، جـ ، س : «ولا يحسن»
(٤) ى ، ح ، جـ ، س بزيادة : «إن شاء الله» .
(٥) ق : فإذا ، ى ، ح ، جـ ، س : «وإن» .
(٦) الزيادة من ق ، ى ، جـ ، س .
(٧) ى ، جـ ، س : عبدالله ، «ليس ذاهبا» ساقطة من ح .
(٨) ى ، جـ ، س : زيد .
(٩) بولاق ١/ ٢٩(= هارون ١/٦٠) .
(١٠) ح ، جـ ، س : «قال المفسر» .

منطلقًا» ، حملا على «ما ، وليس» ، وذلك أنه عندهم[١] لا يصح عطف الثانى على الأول إلا بتقدير إعادة العامل بعد حرف العطف ، كقولك : «قامَ زيدٌ وعمرٌو» و«ضربتُ زيدًا وعمرًا» ، والتقدير عندهم : قام زيدٌ وقام عمرٌو ، وضربت زيدًا [٢] وضربت عمرًا ، فلا [٣] يجيزون «ما زيدٌ ذاهباً ولا عمرٌو منطلقًا» ؛ لأنه لا يصح إعادة العامل ، وهو «ما» ، ألا ترى أنك لا تقول : «ما زَيْدٌ ذاهبًا ولا مَا عَمْرٌو مُنْطَلُقًا» ، و«لَيْس زُيْدٌ ذَاهبًا ولا لَيْسَ عَمْرٌو مُنْطَلِقًا» .

٣٣٨/١ وأما الذى عندنا فإن المعطوف لاتقدر له إعادة العامل/ بعد حرف العطف ، بل تجعل العامل الأول لهما جميعا وتجعل حرف العطف كالتثنية فَيَصيرُ المعطوف والمعطوف عليه كالمثنى ، ألا ترى أن قولنا «قامَ الزَّيْدانِ» ، بمنزلة : «قام زَيدٌ وقام [٤] زَيْدٌ» ، و«قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو» ، بمنزلة : قامَ الزَّيْدانِ ، غير أنه لم يمكن تثنية «زيدٌ وعمرو» بلفظ واحد ، ففصل بينهما بالواو ، وصارت الواو كالتثنية فيما اتفق لفظه .

ولو قدمت ذكر «زيد ، وعمرو» ، ثم كنيت عنهما لم تحتج إلى عطف وثنيت كنايتهما لاتفاق الكنايتين ، وإن كان الاسمان مختلفين ، فقلت : «زيدٌ وعمرو قاما» . وكذلك إذا قلنا : «ليس زيدٌ ذَاهبًا ولا عْمرٌو مُنْطَلِقًا» ، و«مَازَيْدٌ ذَاهبًا ولا عَمْرٌو مُنْطَلقًا» [٥] ، لم تحتج إلى إعادة العامل ، فبطل العطف لبطلان إعادة العامل والذى منع من إعادة العامل أنك لا تجمع بين حرفى نفى ؛ فلم يجز إعادة «ما» و«ليس» بعد «لا» .

---

(١) ساقطة من : ى .
(٢) عبارة : «و التقدير عندهم . . . إلى . . . وضربت زيدًا» ساقطة من : س .
(٣) جـ ، س : ولا .
(٤) ساقطة من : ى ، ح ، جـ ، س .
(٥) هذه العبارة ساقطة من : س .

ثم أراهم سيبويه المناقضة فيما أصَّلوا .[١] .

فقال [٢] : **(فأنت تقول : «لَيْسَ زَيْدٌ ولا أَخُوه ذاهِبَيْنِ» . و«ما عَمرٌو وَلا خَالِدٌ مُنْطَلِقَيْنِ» ، فتشركه مع الأول فى «ليس» وفى «ما») .**

يعنى : أنهم يقولون : «لَيْس زَيْدٌ ولا أَخُوه ذَاهِبَيْن» ، فيعطفون الأخ على «زيد» ، والعامل فيه «ليس» ، ولا يحسن إعادة «ليس» فقد ناقضوا .

فإن قال قائل : إنا إذا قلنا «لَيْسَ زَيْدٌ ذاهبًا ولا عَمْرٌو مُنطلقًا» ، فقد تم الأول ، وأمكن استئناف الجملة الثانية بعده [٣] . وإذا قلت : «لَيْسَ زَيْدٌ ولا أَخُوه ذاهِبَيْن» ، لم يجز استئناف الثانى بعد الأول ، ولا الأول حيث [٤] [أتى] [٥] بعده بجملة تامة يحسن السكوت عليها . فهذا هو كلام واحد والأول كلامان .

قيل له : لسنا ننكر هذا ، ولكنا نلزمكم المناقضة فيما اعتللتم به ؛ لأن العلة المانعة من الأول إن كانت هى [فى] [٦] بطلان [٧] إعادة العامل ، فقد وجدناها فى المسألة الأخيرة ، وقد جازت مع وجود هذه العلة فيها ، فلو كانت هذه العلة مانعة للعطف لمنعت فى كل كلام .

قال سيبويه [٨] : **(«فما» يجوز فيها الوجهان كما يجوز فى «كان» ، إلا أنك [٩] إن حملته على الأول ، أو ابتدأت ، فالمعنى أنك/ تنفى شيئا غير** ٣٣٩ / ١
كائن فى حال حديثك ، وكان [الابتداء] [١٠] فى «كان» أوضح ؛ لأن المعنى يكون على ما مضى ، وعلى ما هو الآن ، وليس يمتنع أن يراد [١١] به الأول ، كما أردت [به الثانى] [١٢] فى «كان»)[١٣] .

---

(١) ح : أصلوا .

(٢) بولاق ١ / ٢٩(= هارون ١ / ٦٠) .

(٣) ساقطة من ى ، جـ ، س .

(٤) حـ ، س : جئت .

(٥) من النسخ الأخرى ماعدا ح .

(٦) الزيادة من ح ، ى ، جـ ، س .

(٧) ساقطة من ح .

(٨) بولاق ١/ ٣٠ .

(٩) ى ، جـ ، س : لأنك .

(١٠) الزيادة من بولاق .

(١١) بولاق : تريد .

(١٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

(١٣) «فى كان» ساقطة من ى .

قوله[1] : (فـ «ما» يجوز فيها الوجهان) .

يريد : «ما زيدٌ ذَاهبًا ولا عَمْرٌو مُنْطَلقًا ، ومُنْطَلِقٌ» ، كما يجوز فى «كان» إذا قلت : «ما كان زيدٌ ذاهبًا ولا عَمْرٌو منطلقًا ومنطلقٌ» . غير أن الجملة الثانية فيما رفعت أو نصبت إنما تنفى شيئا فى حال حديثك ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : «ما زَيدٌ ذَاهِبًا» ، فإنما تنفى ذهابه فى حال حديثك ، فإذا قلت : «ولا عمرٌو منطلقًا» ، فإنما تنفى انطلاقه فى حال حديثك ، وإذا رفعت أيضًا ، فأنت تنفيه فى حال حديثك ، لأنه نَفْى مستأنف ، ويختلف المعنى فى «كان» ؛ لأنك إذا قلت : «ما كان زيدٌ ذاهبًا ولا عَمْرٌو مُنْطَلقًا» ، فإنما تنفى انطلاقه فيما مضى ، وإذا قلت : «ولا عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ» ، فإنما تنفى انطلاقه الساعة [2] . وهذا معنى قوله :

(وكان فى «كان» أوضح ؛ لأن المعنى يكون على ما مضى وعلى ما هو الآن) .

يعنى : فى النصب على ما مضى ، وفى الرفع على ما هو الآن .

وقوله : **(وليس يمتنع أن يراد به [3] الأول) .**

يعنى «ما زيدٌ ذاهبًا ، ولا عَمْرٌو مُنْطَلقًا» ، ليس يمتنع أن تُرَدَّ الجملة الثانية على «ما» فتنصب .

قال[4] : (ومثل ذلك : «إنَّ زَيْدًا لظَرِيفٌ [5] وعمرٌو وعَمْرًا» . فالمعنى فى الحديث [6] واحد ، وما تريد به [7] من الإعْمَالِ [8] مختلف) .

[9] يعنى : أنك إذا قلت : «إنَّ زَيْدًا لَظَرِيفٌ» ، فـمـعناه : «زَيْدٌ ظَرِيفٌ» ، فأدخلت إن واللام لتؤكد ، فإذا قلت : «وعَمْرٌو» ؛ فإنما تعطفه على موضع «زَيد»

---

(١) ى ، جـ ، س بزيادة : قال المفسر ، وقوله : ساقطة من : س .
(٢) عبارة : «فيما مضى . . إلى . . . انطلاقه الساعة» ساقطة من : ى ، س .
(٣) ساقطة من : ى .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س بزيادة : «ثم قال» ، ح : قال سيبويه بولاق ٣٠/١ .
(٥) بولاق : «ظريف» .
(٦) «فى الحديث» ساقطة من جـ ، س .
(٧) ى ، جـ ، س : وما تريد ، هارون : «وما يراد به» .
(٨) ى ، جـ ، س : الإعراب .
(٩) ى ، جـ ، س بزيادة : «قال المفسر» .

قبل دخول «إن» ، وإن نصبت فعلى لفظ «زيد» ، والمعنى فيهما واحد ، غير أن التقدير الذى قدرته للرفع والنصب[١] مختلف ، فكذلك قولك [٢] :«ما زَيْدٌ ذاهبًا ولا عَمرٌو مُنْطَلِقًا ومُنْطَلِقٌ» ، المعنى [٣] واحد ، وتقدير الإعراب مختلف .

وقال سيبويه : [٤] (وتقول [٥] : «ما زَيْدٌ كَريمًا ولا عاقلاً أَبُوَه» ، تجعله كأنه للأول بمنزلة «كريم» ؛ لأنه ملتبس به إذا قلت : «أَبُوه» فتجريه [٦] عليه ، كما أجريت عليه الكريمَ ؛ لأنك لو/ قلت : «ما زيدٌ عاقلاً أَبُوه» ، نصبت . ٣٤٠/١
وكان كلامًا) .

قال أبو سعيد [٧] : اعلم أنه لا يجوز أن تُجرى اسم الفاعل المشتق من فعله نعتا لغير فاعله ، أو خبرا ، أو حالاً ، إذا كان فى فاعله ضمير يعود إلى الاسم الذى أجريته عليه ، وكذلك إن كان الضمير فى شىء يتعلق [٨] به الفعل من الكلام . تقول : «رأَيْتُ رَجُلاً قائماً أبوه» ، و«مَرَرْتُ بِرَجُل قَائم أَبُوه» ، و«جاءَنى رَجُلٌ قَائمٌ أَبُوه» ، فجعلت قائماً نعتا لرجل ، وهو فعل أبيه لافعلُه ، غير أنك أجريته عليه ، لأن فى الأب هاء تعود إليه . وكذلك لو قلت : «مَرَرْت بِرَجُلٍ قَائم عَمْرٌو إلَيْه ، أو فِى دَارِه» ، كان بمنزلة «قائم أبوه» ، فهذا فى النعت .

وأما الخبر فقولك : «كَانَ زَيدٌ قَائمًا أَبُوهُ» أو [٩] «إنَّ زيدًا قائمٌ أَبُوه» ، و«كَانَ زَيْدٌ قَائمًا عَمْرٌو إلَيْه» ، و«كَانَ أَخُوكَ مُنْطَلِقًا رَجُلٌ يُحِبُّه» ، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَائمًا رَجُلٌ يُحِبه» ، «فقائما» : حال[١٠] من «زيد» وهو مُشْتق من فعل «رَجُلٍ» ، وفى «يُحبه» الذى هو نعت لرجل ضمير يعود إلى «زيد» ، فاسم الفاعل ، وإن كان لغير الأول ــ إذا كان فى الكلام ما يعود إلى الأول ــ بمنزلة اسمه المشتق من

(١) ى ، ح ، جـ ، س : «للنصب» وللرفع ساقطة .
(٢) ى ، جـ ، س : «قوله» .
(٣) جـ ، س : والمعنى» .
(٤) بولاق ١/ ٣٠ .
(٥) ساقطة من ى .
(٦) بولاق : تجريه .
(٧) ح ، جـ ، س : «قال المفسر» .
(٨) جـ ، س : تعلق .
(٩) ى ، ق : و .
(١٠) من ى ، ح وبقية النسخ «كان» .

الفعل ، وترفع الذى له الفعل بفعله[١] . فإذا قلت : «مازيدٌ كَريماً ، ولا عَاقلاً أَبُوه» «فكريمـا» : خبـر «لزيد» ، و«عـاقـلا» : عَطْفٌ عليـه ، «وأبُوه» : مـرتفع «بعاقل» ، فقد صار «عاقـلا أبوه» فى أنه خبر عن «زيد» بمنزلة «كريما» ، لما فيه من الضمير العائد إليه . ألا ترى أنك لو قلت : «ما زيدٌ عَاقِلاً أَبُوه» ، جاز ، وصار خبرا له ، وإن كان الفعل منفيا عن أبيه ، كما تقول : «مَازَيدٌ عَاقِلاً» .

وتقول : «مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا ولا عاقِلٌ عَـمْرٌو» ، فلا يجوز فى «عـاقل» إلا الرفع ، وذَلِك أنه لا يصح عطف «عـاقلٌ» على «ذاهبًا» ؛ لأنه ليس فى الكلام ما يعود إلى «زيد» ألا ترى أنك لا تقـول : «مـا زيدٌ عـاقـلاً عـمـرو» ، فرفـعت «عـاقـلا» وجعلته/ خبرا لعمرو ، و«عمرٌو» مرفوع بالابتداء . ولم يجز أن تقول : «ولا عَاقِلاً ٣٤١/١ عَمْرٌو» على حد قولك : «ولا عَمْرٌو عَاقِلاً» ؛ للحمل على «ما» ؛ لأن «ما» متى تقدم خبرها بطل عملها . ألا ترى أنك تقـول : «ما عَاقِلٌ عمرٌو» ، ولا يجوز أن تقول : «ما عَاقِلاً عمرٌو» ، فلم يكن إلا الاستئناف والابتداء والخبر .

ولو قلت : «ولا عـاقـلاً عَـمْرٌو فى دَارِه» أو «عِنْده» ، أو ما أشبـه ذلك من[٢] الضمـير جاز ، ونصبت «عـاقلاً» ؛ لأنه خبـر «ما» عطفا على «ذاهبـا» ، ورفعت «عمرًا» بفعله .

قال[٣] : (وإن شئت قلت[٤] : «مَا زَيْدٌ عَاقِلا[٥] ولا كَرِيمٌ أَخُوه» ، إن ابتـدأته ، ولم تجعله على ضـمـير[٦] «ما» ، كـمـا فـعلت ذلك حـين[٧] بدأت بالاسم) .

قال أبو سـعيـد[٨] : يعنى : أنه يجوز أن تقـول : «ولا كَـريمٌ أَخُوه» على أن تجعل «أخوه» مرفوعـا بالابتداء ، لا «بكريم» ، وتجعل «كريمـا» مرفوعا بخبر

---

(١) ساقطة من ى ، جـ ، س .

(٢) ح : فى .

(٣) ح ، جـ ، س : قال سيبويه ، بولاق ١/ ٣٠ .

(٤) ساقطة من جـ ، س .

(٥) ح ، ى ، جـ ، س ، وبولاق «ذاهبا» .

(٦) ساقطة من بولاق ، جـ ، س .

(٧) «فعلت ذلك حين» ساقطة من ق .

(٨) جـ ، س : قال المفسر .

الابتداء ، وإن كان مقدما [١] ، ويكون التقدير : ولا أخوه كَريمٌ ، وقد تقدم جواز [مثل] [٢] هذا فى قولنا : «مَازَيْدٌ ذَاهبًا ولا عمرٌو منطلقٌ» .

[٣] ثم قال : (ولكن «ليس» ، و«كان» يجوز فيهما النصب ، وإن قدمت الخبر ولم يكن مُلْتَبِسًا [٤] ؛ لأنك لو ذكرتهما ، كان الخبر فيهما مقدما مثلَه مؤخَّرا) .

يعنى : أنك إذا قلت : «ما كان [٥] زَيْدٌ ذَاهِبًا ، ولا مُنْطَلِقًا عَمْرٌو» ، «ولَيْس زَيْدٌ ذَاهِبًا ولا مُنْطلِقًا عَمْرٌو» ، جاز ، على حد قولك : «ولا عَمْرٌو مُنْطَلِقًا» ، بأن يكون «عَمْرٌو» مرتفعا [٦] «بكان ، وليس» . و«منطلقا» : خبر ؛ لأنك تقول : «ما كان منطلقا عمرو» ، فلما جاز فى العامل الأول تقديم الخبر مع النصب ، جاز فى المعطوف .

قال [٧] : (وتقول : «مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا ، ولا مُحْسِنٌ زَيْدٌ» ، الرفع أجود ، . وإن كان [٨] ، يريد الأول : لأنك لو قلت : «كان [٩] زَيْدٌ مُنْطلقًا زيدٌ» ، لم يكن حدُّ الكلام ، وَكان هاهنا ضعيفا ، ولم يكن كقولك : «مَا زَيدٌ مُنْطلِقًا هو» ؛ لأنك قد استغنيت عن إظهاره ، وإنما ينبغى لك أن تضمره ألا ترى أنك لو قلت : «ما زيدٌ مُنْطَلِقًا أبُو زيدٍ» ، لم يكن كقولك : «ما زَيْدٌ مُنْطَلِقًا أَبُوه» ؛ لأنك قد استغنيت عن إظهاره [١٠] ، وإنما كان ينبغى لك أن تضمره [١١] . فلما كان هذا كذلك ، أجرى مُجرى الأجنبى ، واستؤنف على حياله حيث كان ضعيفا فيه) .

---

(١) جـ ، ى : متقدما .
(٢) الزيادة من جـ ، س .
(٣) ساقطة من ح ، بولاق ١ / ٣٠ .
(٤) «ولم يكن ملتبسا» ساقطة من بولاق .
(٥) ساقطة من ق .
(٦) ى ، جـ ، س : مرفوعا .
(٧) بولاق ١ / ٣٠ .
(٨) بولاق : وإن كنت تريد .
(٩) بولاق وح : ما .
(١٠) بولاق : الإظهار .
(١١) عبارة : «وإنما كان ينبغى لك أن تضمره» ساقطة من ى ، جـ ، س .

قال أبو سعيد [١] : اعلم أن الاسم الظاهر متى احتيج/ إلى تكرير ذكره فى ٣٤٢/١
جملة واحدة ، كان الاختيار أن يذكر ضميره ؛ لأن ذلك أخف ، وأنفى للشبهة واللبس كقولك : «زَيْدٌ ضَرَبْتُه» ، و«زَيْدٌ ضَرَبْتُ أَباه» ، و«زيدٌ مَرَرْتُ به» ، ولو أعدت لفظه بعينه فى موضع كنايته لجاز ، ولم يكن وجهُ الكلام كقولك : «زَيْدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا» ، و«زيْدٌ ضَربَ أَبَا زَيدٍ» ، و«زَيْدٌ مَررْتُ بِزَيْدٍ» على معنى : زيد ضربته ، وضربت أباه ، ومررت به . وإذا أعدت ذكره فى غير تلك الجملة ، جاز إعادة ظاهره وحسن ، كقولك : «مررت بزيد»و «[زيد] [٢] رجل صالح» . قال الله تعالى : ﴿وإِذَا جَاءَتْهُم آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِىَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ﴾ [٣] فأعاد الظاهر ؛ لأن قوله : ﴿اللَّهُ أَعْلَم﴾ جملة ابتداء وخبر ، وقد مرت الجملة الأولى [٤] . فإذا قلت : «مَازَيْد ذاهبًا ولا مُحْسِنٌ زَيْدٌ» جاز الرفع والنصب . فإذا نصبْتَ ، قلت : «ولا مُحْسِنًا زَيْدٌ» ، جعلت «زيدا» هو الظاهر [٥] بمنزلة كنايته ، فكأنك قلت : «ما زَيْدٌ ذَاهِبًا ولا مُحْسِنًا هُوَ» ، كما تقول : «ولا مُحْسِنًا أَبُوه» ، فتعطف «محسنًا» على «ذاهبًا» ، وترفع «زيدا» بفعله ، وهو مُحْسِنٌ . وإذا [٦] رفعت ، جعلت «زيدا» كالأجنبى ورفعته بالابتداء ، وجعلت «محسنا» خبرًا مقدما [٧] . واختار سيبويه الرفع ؛ لأن العرب لا تعيد لفظ الظاهر إلا أن تكون الجملة الأولى غير [الجملة] [٨] الثانية ، وتكون [الجملة] [٩] الثانية مستأنفة ، كما [قلنا] [١٠] فى قوله : ﴿... رُسُلُ اللَّهِ اللَّه أَعْلَمُ ...﴾ فإذا رفعته فهو مطابق لما ذكرناه وخرج عن باب العيب ؛ لأنك جعلته جملة مستأنفة .

---

(١) ى ، ح ، جـ ، س : قال المفسر .
(٢) الزيادة من : ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام (٦) .
(٤) ب ، ق : الأوله .
(٥) ى : هذا الظاهر ، ح : وهو الظاهر .
(٦) ى ، جـ ، س ، ح : فإذا .
(٧) ق : مقدما خبرا .
(٨) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٩) الزيادة من : ى ، ح .
(١٠) الزيادة من : ح .

واستشهد سيبويه لجواز النصب ، وجعل الظاهر بمنزلة المضمر بقول : [١] (سوادة بن عَدِىّ :

لا أَرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَىءٌ نَغَّصَ المَوْتُ ذَا الغِنى والفَقِيرا [٢]

وبقول الجَعدى :

إذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فى ظُلُلاتِها سَواقِطُ مِنْ حَرٍّ وقد كَانَ أَظْهَرَا [٣]

فأعاد الإظهار) .

وذلك أن قـوله : لا أرى الـموتَ يسـبق الـموتَ شىءٌ . المـوت الأول هو
المفعول الأول لأرى ، ويسبق الموت شىء/ فى موضع المفعول الثانى ، وهما ٣٤٣ / ١
جملةواحدة ، وكان ينبغى أن يقول : «يَسْبِقُه شيءٌ» فيضمر [٤] .

وقوله : إذا الوَحْشُ ضم الوَحْشَ : «الوحش» الأول مرفوع بفعل مضمر هذا الظاهر تفسيره : كأنه قال : إذا ضُمَّ الوَحْشُ ضمه سَواقطُ من حَرٍّ . على ما لم يسم فاعله كما قال :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لخصومة [٥]

فهما فى جملة واحدة ؛ لأن الأول لايستغنى بنفسه ، فقد كان ينبغى أن يضمر ولا يظهر .

---

(١) بولاق ١ /٣٠ وهذه الجملة الأخيرة ذكرت فى بولاق بعد البيت الأول وهى ساقطة من ى ، ح ، جـ ، ص .

(٢) البيت لسوادة بن عَدِىّ كما فى سيبويه بولاق ١/ ٣٠ ، والخزانة ١/ ١٨٣ فى إحدى رواياتها (وفى رواية لأبيه عدى بن زيد) ، والخصائص ٣ /٥٣ (وقيل لأمية بن الصلت) والأعلم ١/ ٣٠ ، واللسان : (نغص) : ٨/ ٣٦٨ (وأيضًا أنشد الأخفش لعدى بن زيد . وفى أمالى ابن الشجرى ١/ ٢٤٣ ، ٢٨٨ لعَدى بن زيد وقيل عدى بن مرثد ، ونسب إلى سوادة بن عدى فى سيبويه (هارون) ١/ ٦٢ ، وشواهد المغنى للسيوطى : ٢٩٦ .

(٣) البيت للنابغة الجعدى فى سيبويه ١ /٣١ (= هارون ١ /٦٣) ، والأعلم ١ /٣١ ، واللسان (سقط) ٩/ ١٨٩ ، وتاج العروس ٥/ ١٥٧ ، والديوان (روما) : ٧٢ .

(٤) ى ، ح ، جـ ، س : فيضمره .

(٥) «لخصومة» ساقطة من ى ، جـ ، س .

ومن الناس من يقول : «الوَحْشُ» الأول مرفوع بالابتداء ، و«ضم الوحْشَ في ظللاتها» . خبر ، و«سواقطُ» : فاعل «ضم» ، فكأنه قال : «زيدٌ ضَربَ زيدًا عمرٌو» . وقد بينا أنه بمنزلة قولك : «زيدٌ ضربه عمرٌو» .

واستشهد لاختيار الرفع فيما اختاره فيه [١] (بقول [٢] الفرزدق :

لَعَمْرِكَ مامَعْنٌ بِتارِكِ حَقِّه ولا منْسِيءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ [٣])

ومَعْنٌ الثانى هو الأول ، وهو [٤] بمنزلة قوله [٥] : «ما زيدٌ ذاهبًا ولا مُحسنٌ زيدٌ» .

وللمعترض أن يقول : الفرزدق تميمى ، وهو يرفع خبر «ما»[٦] على كل حال ، مَكْنِيا كان أو ظاهرا . ألا ترى أن الفرزدق من لغته أن يقول : «ما مَعْنٌ تاركُ حقِّه ولا مُنْسِيء هو» فالظاهر والمكنى على لغته سواء .

قال سيبويه [٧] : (وإذا [٨] قلت : «مازيدٌ مُنْطلقاً أبُو عمرو» ، «[وأبو عمرو][٩] أبوه» ــ لم يجز ؛ لأنك لم تُعَرِّفْه [به] [١٠] ولم تذكر له إظهارا ولا إضمارا[١١] ، فهذا لا يجوز ؛ لأنك لم تجعل له [فيه] [١٢] سببا) .

يعنى : أن : «أبَا زيد» إذا كانت كنيته أبَا عمْرو ، لم يجز أن تقول : «مازيد منطلقًا أبو عمرو» ، كما جاز «ما زيدٌ مُنْطَلِقًا أبوه» [١٣] ؛ لأن [فى] [١٤] «أبوه» [هاء] [١٤] تعود إلى «زيد» ، وليس فى «أبو عمرو» ما يعود إلى «زيد» ، وإن كان

---

(١) بولاق ١ / ٣١ . (٢) ى ، ح ، جـ ، س : قول .

(٣) البيت للفرزدق فى سيبويه ١ / ٣١ (وهارون ١ / ٦٣) ، والأعلم ١ /٣١ ؛ والديوان : ٣٨٤ ، والهمع ١/ ١٢٨ ، والدرر اللوامع ١ /١٠٢ ، والخزانة ١/١٨١ (= هارون ١ / ٣٧٥) ، وأمالى القالى ٧ / ٧٢ .

(٤) ى ، ح ، جـ ، س : فهو .

(٥) ح : قولك . (٦) ى ، جـ ، س : يرفع خبره .

(٧) بولاق ١/ ٣١ . (٨) ى ، ح ، جـ ، س : فإذا . بولاق : وإن قلت .

(٩) الزيادة من هارون ، ى ، ح ، جـ ، س . (١٠) الزيادة من بولاق ، ى ، ح ، جـ ، وفى س : لم ترفعه به .

(١١) ح : ولم يُذكر لنا إظهار «ولا إضمار» ، ى ، ح ، جـ ، س : «إظهاراً ولا إضماراً» . بولاق : إضمارا ولا إظهارا منه ، ق : ولم تذكره . . . ، ب : «الظاهر ولا إضمارا . . .» .

(١٢) الزيادة من بولاق .

(١٣) ح ، ق : أبو عمرو . (١٤) الزيادتان من ى ، ح ، جـ ، س .

«أبو عمرو» أباه ، ولا يشبه هذا قولك : «ما زَيْدٌ مُنْطَلِقًا زَيْدٌ» ؛ لأن «زيدًا» الثانى هو لفظ «زيد» الأول : فكان بمنزلة ضميره على ما قدمنا [1] ، فلا يجوز[2] أن يكون خبر [3] الأول إلا ما كان فيه ضمير يعود إليه ، أو [4] كان الظاهر معادًا بعينه .

فقول سيبويه :(«ما زيد منطلقا أبو عمرو» غير جائز ، ولأنك لم تُعرِّفه به) .

يعنى : لم تعرف الأب بزيد . فتقول : [أبوه أو] [5] أبو «زيد» .

٣٤٤/١ (ولم تذكر له إظهارا / ولا إضمارا) .

يعنى : ولم تذكر لزيد [6] .

قال [7] : (وتقول : «ما أبو زينب ذاهبًا ، ولا مقيمة أمُّها» ، فترفع [8] ؛ لأنك لو قلتَ : «ما أبو زينب مقيمةً أمُّها» لم يجز ؛ لأنها ليست [9] من سببه) .

[قال المفسر] : [10] قوله : «ما أبو زينب ذاهباً » ، «أبو» : اسم : «ما» ، وهو مضاف إلى زينب و«ذاهبًا» خبره ، والهاء التى فى «أمها» تعود إلى «زينب» ، و«زينب» ليست هى اسم «ما» و«أمها» [11] أجنبية من اسم «ما» ، فصار بمنزلة قولك : «ما أبو زينب ذاهبًا ولا مقيمة هندٌ» الرفع لا غير ، وقد تقدم هذا .

قال [12] : (ومثل ذلك قول الأعور الشَّنِّيِّ [13] :

---

(١) ح : قدمه .
(٢) ح : ولا يجوز .
(٣) من ى ، ح ، جـ ، س ، وفى ب ق : معن .
(٤) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب : إذ .
(٥) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٦) هذه الجملة : «يعنى : ...» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٧) بولاق ١ / ٣١ .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س ؛ وفى ب : ترفع .
(٩) من بولاق ى ، ح ، جـ ، س ؛ وفى ب : لأنك لست .
(١٠) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١١) حـ ، س : فإنها .
(١٢) بولاق ١ / ٣١ .
(١٣) هو بشر بن منقذ ، أحد بنى شن بن أفصى بن عبدالقيس بن أفصى بن دعمى بن جديلة بن أسد . كان مع على رضى الله عنه يوم الجمل ، ترجمته فى : المؤتلف والمختلف للآمدى : ٣٨ ، البيان والتبيين ١/ ١٧٠ .

هَوِّن عليك فإنَّ الأمورَ ... بِكفِّ الإلهِ مقاديرُها

فليس بآتيكَ مَنْهِيُّها ... ولا قاصرٌ عنك مَأمورُها[(١)]

لأنه جعل المأمور من سبب الأمور، ولم يجعله من سبب المذكر [(٢)] وهو المنهيّ)، [والشاهد في البيت الثاني.

قال المفسر: قوله: منْهيّها اسم ليس، والضمير الذى فيها ضمير المأمور[(٣)]] [(٤)]، فكأنه قال: «ليس بآتيك منهيُّ الأمور»، وخبره: «ليس بآتيك».

وقوله: و«لاقاصر عنك مأمورها». «مأمور»، مضاف إلى الأمور، وليس بمضاف [(٥)] إلى اسم «ليس»، فهو أجنبى منه، فصار بمنزله قولك [(٦)]: «ما أبو زينب ذَاهِبًا [(٧)]، ولا مقيمةٌ أمُّها»؛ لأن «الأم» لم تضف إلى اسم «ما». غير أن النصب فى «قاصرٌ عنك مأمورُها» جائز، ولا يجوز فى: «مقيمة أمّها» [(٨)] فى المسألة الأولى [(٩)]: وذلك أن خبر ليس إذا تقدم نصب، فكذلك [(١٠)] إذا عَطَفْت جملة على ليس، وقد تقدم الخبر منها، جاز أن يكون منصوبًا، وإن لم يكن فيها ما [(١١)] يعود إلى الأول. ألا ترى أنك تقول: «ليس زيدٌ قائماً، ولا مُنْطلقًا عمرو»، كما تقول: «ليسَ مُنْطلقًا عَمْرٌو».

فإن قال قائل: فقد ذكر سيبويه فى المسألة الأولى [(١٢)]، فقال:

(تقول: «ما أبو زَيْنَبَ ذاهبًا ولا مقيمةٌ أُمُّها»، فترفع؛ لأنك لو قلت: «ما أبو زينب مقيمةً أمُّها» لم يجز؛ لأنها ليست من سببه).

---

(١) البيتان للأعور الشنى فى سيبويه ١ / ٣١ (= هارون ١/ ٦٤)، والأعلم ١/ ٣١، والمقتضب ٤ / ١٩٦، ١٩١/٤، ٢٠٠، المغنى ١٤٦/١، ٢/ ٧٨٧، وشواهد المغنى للسيوطى: ١٤٦، ٢٩٥، والخزانة ٢ / ١٣١ (= هارون ٤/ ١٣٦) واللمع ١ / ١٢٨، ٢/ ٢٩، والدرر اللوامع ١ / ١٠٢، ٢/ ٢٣ (ولا صارفًا عنك مأمورها)، وفى العمدة ١ / ٣ لعمر بن الخطاب أو للأعور الشنى، والعقد الفريد ٣ / ٢٠٧ لمحمد بن حازم

(٢) ى: المذكور.

(٣) ح: الأمور.

(٤) الزيادة من ى، ح، جـ، س.

(٥) من ى، ح، جـ، س، وفى ب: يضاف.

(٦) جـ، س: قوله.

(٧) من ى، ح، جـ، س، وفى ب: ذاهبة.

(٨) من ى، ح، جـ، س، وفى ب: أبوها.

(٩) ب، ى: الأولة.

(١٠) ى، ح: وكذلك.

(١١) «ما» ساقطة من ق.

(١٢) ب، ق: الأولة.

ثم قال : **(ومثل ذلك قول الأعور الشَّنِّىِّ)** ؛ فأنشد البيت [١] مستشهداً لإبطال النصب ، والنصب فى البيت جائز سائغ .

فإن فى ذلك جوابين :

أحدهما : أنه أنشد البيت ؛ ليرينا كيف حُكم «ما» لو كانت/ مكان «ليس» ٣٤٥/١
فى البيت الذى أنشده ، وهذا يحكى عن أبى العباس .

والجواب الثانى : ـ وهو [٢] أرضاهما عندى ـ أنه أنشد البيت ؛ ليرينا أن الجملة الثانية غريبة من الجملة الأولى ، لما لم يكن الضمير الذى من الجملة الثانية [٣] ضمير الاسم الأول ، وإنما هو ضمير ما أضيف إليه كما قال [٤] ذلك فى المسألة الأولى .

قال سيبويه [٥] : **(وجَرَّهُ [٦] قوم ، فجعلوا المأمور للمنهى ، والمنهى هو الأمور ؛ لأنه من الأمور [٧] فهو [٨] بعضها)** .

قال أبو سعيد [٩] : اعلم أن سيبويه لا يجيز «ليس زيدٌ بقاعدٍ ولا قائمٍ عمرو» . [وتجويز [١٠] «ليس زيدٌ بقاعدٍ ولا قائمٍ أبوه» .

فأما إبطاله «ليس زيدٌ بقاعدٍ ولا قائمٍ عمرو»] [١١] لأنه لا يرى العطف على عاملين ، ومتى أجاز ذلك كان عطفا على عاملين . ومعنى ذلك أنك إذا قلت : «ليس زيدٌ بقائم» ، «فزيدٌ» : مرتفع «بليس» و«قائمٍ» مجرور بالباء ، و«الباء وليس» [١٢] عاملان ، أحدهما عمل الرفع والآخر عمل الجر . فإذا [١٣] قلت : «ولا قائمٍ عمرٌو» ، فقد عطفت «قائما» على «قاعد» ، وعامله الباء ، وعطفت [١٤]

---

(١) ساقطة من ى ، ح .
(٢) ى : هو .
(٣) ساقطة من س .
(٤) ى ، ح : كان .
(٥) بولاق ١ / ٣١ - ٣٢ .
(٦) بولاق : قد جره .
(٧) «لأنه من الأمور» ساقطة من س .
(٨) بولاق : وهو .
(٩) ى ، ح ، جـ ، س : قال المفسر .
(١٠) ح ، جـ ، س : ويجيز .
(١١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٢) ى ، ح ، جـ ، س : فليس والباء .
(١٣) ح ، جـ ، س : وإذا .
(١٤) من ى ، ح ، جـ ، س ، وفى ب : عطف .

«عمرو» على اسم «ليس» وعامله «ليس» . فقد عطفت على شيئين مختلفين ، ومثل ذلك فى الفساد «قام زيدٌ فى الدار والقصرِ عمرٌو» .

فإن قال قائل : وما الذى أبطل العطف على عاملين؟

قيل له : حرف العطف يقوم مقام العامل ، ويغنى عن إعادته ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : «قام زيدٌ وعمرٌو» كان بمنزلة قولك : [1] «قام زيدٌ . قام عمروٌ» ، فلما كان حرف العطف كالعامل : والعامل لا يعمل رفعًا وجرًا ، لم يجز أن تعطف بحرف واحد على عاملين مختلفين [2] . فإن قلت «قام زيدٌ فى الدار وفى القَصرِ عمرٌو» جاز ؛ لأنك أعدت أحد العاملين فصَار العطفُ على عامل واحد وهو «قام» [3] .

وقد أجاز الأخفش وغيرُه من البصريين العطف على عاملين ، فقالوا : «قام زيدٌ فى الدارِ والقصرِ عمرٌو» ، وقدموا فى العطف المجرورَ على المرفوع ؛ لأن الجار والمجرور كالشىء[4] الواحد . ولم يُجيزوا «قام زيدٌ فى الدارِ ، وعمرٌو القصرِ» لِئلا يُفْصَل بين[5] الجار والمجرور ، واحتجوا بأشياء أُخَر [6] : منها قوله تعالى : ﴿إنَّ فِى السَّمَوات/ والأَرْضِ لآياتٍ للمُؤْمِنين ❋ وفى خَلْقِكُمْ ومَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آياتٌ لقومٍ يُوقِنُون ❋ واخْتِلافِ اللَّيْلِ والنَّهارِ ومَا أنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ من رِزْقٍ فأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها وتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُون﴾ [7] . ٣٤٦/١
فقالوا : «واختلافِ الليل والنهارِ» مجرور بالعطف على المجرور الذى قبله . والعامل فى قوله : ﴿آياتٍ لقوم يعقلون﴾ [8] «إنّ» وهو [9] منصوب بالعطف

(١) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) «وهو قام» ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٤) ى ، جـ ، س : «كشىء» .
(٥) من ى ، ح ، جـ ، س ، وفى ب : «من» .
(٦) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٧) الآيات ٣ ، ٤ ، ٥ ، من سورة الجاثية (٤٥) .
(٨) ساقطة من ى ، جـ ، س .
(٩) س : «فهو» .

على ما عمل فيه «إنّ» ، فصار [(١)] بمنزلة قولك : «إن فى الدارِ لزيدًا والقصرِ عمرًا» . فرد أبو العباس هذه القراءة ؛ لأنه كان مذهبُه إبطال العطف على عاملين مختلفين[(٢)] ، وقَدَّر أن هذه القراءة لابد فيها من العطف على عاملين ، ورفع «الآيات» في الآيتين الأخريين [(٣)] ليتخلص من العطف على عاملين ، فلزمه فى الرفع مثلُ ما فر منه ، ذلك أنه جَرَّ ﴿واخْتِلافِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ﴾ بالعطف على ما قبله . والعامل فى رفع الآيات ، فيقال له : لم رفعتها [(٤)] ؟ فلابد من أن يكون رفعها بالابتداء عطف على موضع «إنّ» ، كما تقول : «إنَّ زيدًا فى الدارِ وعمرٌو» ، فإذا صار كذلك ، فقد عطف على عاملين ، وهما فى موضع «إنّ» ، [الذى] [(٥)] هو الابتداء .

فإن قال : أجعلُه كلاما مستأنفا ، وأعطِفُ جملة على جملة .

قيل له : فلابد من ذكر حرف الجر فى الجملة الثانية [(٦)] إذ كانت مستأنفة ، ألا ترى أنا [لا] [(٧)] نقول :« . . . القَصْرِ عمرٌو» ، على معنى «فى القصرِ عمرٌو» .

وقد احتجوا بأبيات ظاهرُها العطف على عاملين ، وهى تخرج على تأويلٍ لا يكون عطفا على عاملين ، منها [(٨)] قول أبى النجم [(٩)] :

أوصَيتُ مِن بَرَّةَ قلبا حُرًّا بالكَلْبِ خيرًا والحَماةِ شَرًّا

---

(١) من ى ، ح ، جـ ، س ، وفى ب «وصار» .
(٢) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) ى ، ح ، جـ ، س : الآخريين .
(٤) ى ، جـ ، س : فقيل بم رفعتها؟ .
(٥) الزيادة من ح .
(٦) العبارة من : «فإن قال : اجعله . . . إلى . . فى الجملة الثانية» ساقطة من ح .
(٧) الزيادة من ى ، جـ ، س .
(٨) ح : منهما .
(٩) هو أبو النجم ، الفضل بن قدامة العِجْلىّ من بنى بكر بن وائل ، من أكابر الرجاز ، ومن أحسن الناس إنشادا للشعر ، نبغ فى العصر الأموى ، وكان أبلغ من العجاج فى النعت . ترجمته فى : الأعلام : ٥ /٣٥٧ ، معجم الشعراء للمرزبانى : ٣١٠ ، الخزانة ١/ ٤٩ ، ٤٠٦ ، سمط اللآلى : ٣٢٨ ، الأغانى (دار الكتب) ١٠/١٥٠ ، معاهد التنصيص ١/١٨ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة : ٢٣٢ ، مجلة المجمع العلمى العربى ٨ /٣٨٩ .

فقالوا : «الحَماة» مجرورة بالعطف على «الكلْبِ» ، والعامل «الباء» ، «والشرَّ» منصوب بالعطف على «خَيْرًا» ، والعامل «أوصَيتُ» .

وليس فى شىء مما احتجوا به حجة على سيبويه .

أما الآية [التى] [(١)] ذكرناها : فإن «الآيات» المعادة فيها أعيدت لتأكيد الآيات الأولى وهى [هى] [(٢)] ، وكان [(٣)] تقدير الكلام : ﴿إنّ فى السموات والأرض لآياتٍ لِلْمُؤمنين* وفى خَلْقِكُم ومَا يَبثُّ مِن دابةٍ آياتٌ/ لقومٍ يُوقِنُون[(٤)]* واختلافِ الليل والنَّهارِ . . .﴾ . ٣٤٧/١

ومثلُه «إن في الدار زيداً ، والقصْرِ زيدًا» وهو [(٥)] جائز إذا كان «زيد» الثانى هو الأول . وكأنه [(٦)] قال : «إن فى الدارِ زيدًا ، والقصرِ» ؛ لأن ذكره وتركه فى الفائدة سواء غير [(٧)] التأكيد .

فإن قال قائل : وكيف [(٨)] تكون الآيات التى فى السموات هى الآيات التى فى الأرض ، وفى خلق السموات [(٩)] والمطر وتصريف الرياح ؟

قيل له : لما كانت هذه الآيات التى فى هذه الأشياء المختلفة ، تدل مع[(١٠)] اختلافها دلالة واحدة على خالقها ــ عز وجل [(١١)] ــ جاز أن يقال إنها واحدة [(١٢)] ألا ترى أنك لو سمعت قومًا يخبرون عن شىء بمعنى واحد جاز أن تقول : سمعت أقاويلهم ، وهى واحدة . وتقول : «قولُ زيدٍ وعمروٍ واحدٌ» إذا كان يخبران عن معنى واحد مجازا [(١٣)] وتوسعا .

---

(١) الزيادة من ى ، ح ، ق ، جـ ، س .
(٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) ى : فكان .
(٤) جملة «آيات لقوم يوقنون» ساقطة من جـ ، س .
(٥) ى ، ح ، جـ ، س : هذا .
(٦) ى ، جـ ، س : فكأنه .
(٧) من ى ، ح ، س ، وفى ب : عند .
(٨) ى ، جـ ، س : فكيف .
(٩) ب : الناس .
(١٠) ى ، جـ ، س : على .
(١١) «عز وجل» ساقطة من ى ، جـ ، س .
(١٢) ب ، ق : إنها واحد ، ح : أن يقال واحدة ، ى : إنها كما فى واحدة .
(١٣) ساقطة من ق .

وأما البيت الذى أنشده ، فهو على تقدير إعادة حرف الجر ، وحذفه اختصارا واكتفاء بما قبله ، وكأنه قال : «وبالحماةِ شراً» وخفض الحماة بهذه «الباء» الثانية دون الأولى ، وحذفها ضرورة ، ولم يكن جره على طريق العطف والدليل على ذلك قول الشاعر :

سَلِ المُفْتِىَ المَكِّىَّ ذَا العِلْمِ مَا الَّذِى　　يَحل مِن التقبيل فى رَمضان

ثم قال :

فقال لى المكى أَما لزوجةٍ　　فسبعٌ وَأَمّا خُلَّةٍ فثمان [1]

فخفض «خلة» بلام قدرها وحذفها ، فكأنه قال : وأما لخلة .

ولا يجوز إن يكون بالعطف [2] من قبل أن «ما» لا يُعطف ما بعدها على ما قبلها [3] ، وهى من الحروف التى ما بعدها مستأنف ، وقد علمتم [4] أن قولنا : «ليس زيدٌ بقاعدٍ ولا قائم [5] أبوه »جائز . فيكون «قاعد» مجرورا بالباء ، وهو خبر «ليس» ، و«قائم» عطف عليه ، و«الأب» مرتفع بفعله فكأنك قلت : «ليس زيد بقائم أبوه» ، فجاز ؛ لأنه من سبب «زيد» . فتأول [6] سيبويه فى البيت تأويلا أخرجه إلى مثل هذا فأجاز : «ولا قاصرٍ عنك مأمورُها» . وذلك أنه جعل منهىَّ الأُمور بمنزلة الأمور ؛ إذ كان البعض قد يجوز أن يُجرى مُجرى ما أضيف إليه ، فجعل منهى الأمور إذ [7] /كان بعضها بمنزلة الأمور . فكأنه قال : «ليس بآتيك الأمور ، ولا قاصرٍ عنك مأمورُها» ، و«مأمورُها» من سبب الأمور . وقد جعل المنهى كأنه هو الأمور [8] ، فقد [9] صار المأمور [10] من سبب المنهى . ٣٤٨/١

---

(١) البيتان فى الكامل للمبرد ١ /١٩٥ (ألا تسأل المَكّىَ ذا العلم ما الذى) (قال أعرابى : أنشدنيه أبو العَالية) .

(٢) ق : العطف .

(٣) ى : ما قبلها على ما بعدها .

(٤) ق : علمت .

(٥) ى ، ح ، جـ ، س : ... بقائم ولا قاعد ....

(٦) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب : فتأويل .

(٧) ى : إذا .

(٨) ى ، ح ، جـ ، س : المأمور .

(٩) س : وقد .

(١٠) ى ، ح : مأمورها .

ثم استشهد لجعله منهى الأمور بمنزلة الأمور (بقول جرير :

إِذَا بَعْضُ السِّنِينَ تَعَرَّقَتْنَا [كفى الأَيْتامَ فَقْدَ أَبِى اليَتِيم]) (١)

وقد مر [البيت] (٢) .

قال (٣) : (ومثل ذلك قول النابغة الجعدى :

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّها صِحَاحًا وَلا مُسْتَنْكرًا أن تُعَقَّرَا) (٤)

الرفع والنصب فى «مستنكر» مثلهما فى «ولا قاصرٌ عنك . . .» . (٥)

وأما الخفض على مذهب سيبويه فعلى تأويل [أن] (٦) يجعل الثانى من سبب الأول : وذلك أن قوله : «فليس (٧) بمعروف لنا أن نردها» يريد : ردها . أى : رد الخيل . وقبله :

ونُنْكِرُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَلْوانَ خَيْلِنَا مِن الطَّعْنِ حتى نحسب الجَوْنَ أَشْقَرَا (٨)

فإذا قال : «فليس بمعروف لَنَا رد الخيل» ، جاز أن تجعل رد الخيل بمنزلة الخيل . كما قال :

---

(١) الزيادة من ح ، جـ ، س ، ى ومن المصادر الآتية :
والبيت لجرير من سيبويه ١ / ٢٥ ، ٣٢ (=هارون ١ /٥٢ ، ٦٤) ، والأعلم ١ / ٢٥ ، ٣٢ ، والديوان (الصاوى) : ٥٠٧ ، والخزانة٢ /١٦٧ (=هارون ٤/٢٢٠) ، ابن يعيش ٥ / ٩٦ ، وسر الصناعة ١/ ١٤ ، والمقتضب ٤/ ١٩٨ ، الفائق للزمخشرى ٣ / ١٣٧ ، واللسان (عرق) ١٢/ ١١٦ ، (سور) ١ / ٣٦١ ، والمذكر والمؤنث لابن الانبارى : ٣١٨ .

(٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

(٣) بولاق ١ / ٣٢ .

(٤) البيت للنابغة الجعدى فى سيبويه ١ /٣٢ (= هارون ١ /٦٤) ، والأعلم /٣٢ ، الخزانة ٥١٣/١ - ٥١٤ (=هارون ٣/ ١٦٩ - ١٧٠) ، جمهرة أشعار العرب : ٤٨ (وما كان معروفا لنا أن نردها) ، والمقتضب ٤/ ١٩٤ ، ٢٠٠ ، وأمالى المرتضى ١ /٢٦٨ ، الديوان : ٣٥ - ٥٩ ، والهاشميات : ١٠٦ - ١٠٨ .

(٥) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .

(٦) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

(٧) ب : وليس .

(٨) جـ ، س : «من الطعن حتى تحسب الجون أشقرا» هذا البيت للنابغة الجعدى وهو قبل البيت السابق .

(طولُ الليالى أسرعت فى نقضى) [١]

والمعنى : الليالى [أسرعت][٢]

و . . . . تسفهت أعالِيَها مرُّ الرياح [٣] . . .

(كأنه قال : تسفهتها الرياح) .

فقد صار رد الخيل بمنزلة الخيل ، فكأنه قال ليست بمعروفة لنا الخيلُ ، ولا مُستنكَرٌ عقرُها ، والعقرُ يعود إلى الخيل ، غير أنه قد جعل الرد بمنزلة الخيل ، فجعل عقرها من سبب الرد .

ثم قال سيبويه [٤] : (كأنه [٥] قال : «ليس بآتيك مَنْهيُّها ، وليس بمعروفة رَدُّها» حين كان من الخيل ، والخيل مؤنثة ، فأَنث) .

يعنى : أنا لما جعلنا منهيَّها بمنزلة الأمور ، وردها بمنزلة الخيل ، فكأنهما قد صارا مؤنثين ، فعاد إليهما ضمير المؤنث فى مأمورِها وفى تُعَقَّرا .

قال [٦] : (وهذا مثل [٧] قوله تعالى [٨] : ﴿بلى مَنْ أَسْلَمَ وجْهَهُ لِلّه وهُو مُحْسِنٌ فله أجْرُهُ عِنْدَ رَبِّه ولاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنون﴾ [٩] .

---

(١) هذا صدر بيت وتمامه كما فى الخزانة :

طول الليالى أسرعت فى نقضى أخذن بَعْضى وتركن بَعْضى .

وهذا البيت منسوب إلى العَجّاج فى سيبويه ١/ ٢٦ ، الأعلم ٢٦/١ . ومنسوب إلى الأغلب العجلى فى الخزانة ٢ /٦٨ (مر الليالى) ، والمعمرين لأبى حاتم : ٨٧ ، والعينى ٣ / ٣٩٥ (نقضن كلى ونقضن بعضى) ، وشواهد المغنى للسيوطى : ٢٩٨ (نقضن كلى ونقضن بعضى) ، والأغانى ١٦٤/١٨ ، وانظر البيان والتبيين ١/ ٢٦ ، والتصريح ٣١/٢ ، والأشمونى ٢ : ٢٨٤ ، والمخصص ٧٨/١٧ .

(٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

(٣) هذا جزء من بيت لذى الرُّمة وتمامه :

مَشين كما اهْتَزَّت رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيَها مَــرُّ الرِّيَـاحِ النَّوَاسِــم

انظر : ديوانه (أوربا) ص ٦١٦ ، هارون ٥٢/١ ، شرح أبيات سيبويه ٥٨/١ ، اللسان : (سفه) ، الخصائص ٤١٩/٢ ، المحتسب ٢٣٧/١ ، المقاصد النحوية ٣٦٧/٣ ، شرح الأشمونى : ٣٨٠ .

(٤) بولاق ١ / ٣٣ .

(٥) ى ، ح : فكأنه .

(٦) بولاق ١ /٣٣ هارون ٦٥/١ .

(٧) بولاق ، ى ، ح ، جـ ، س : ومثل هذا .

(٨) ى ، ح ، جـ ، س : عزوجل .

(٩) الآية ١١٢ من سورة البقرة (٢) .

وَحَّدَ الأول على اللفظ ، وجمع ما بعده [١] على المعنى ، فكذلك ذَكَّر «بآتيك منهيها» ، و«بمعروف [٢] لنا رَدُّها» ، على اللفظ ، وأنث مأمورها وتُعَقَّرا /على المعنى . ٣٤٩/١

قال الأخفش : هذا كله يجوز فيه النصب وإن كان الأخير[٣] ليس من سبب الأول ؛ لأن «ليس» إن قدمت فيها الخبر ، أو [٤] أخرته فهو سواء .

قال أبو سعيد [٥] : وقد ذكرنا هذا .

قال [٦] الأخفش : وليس [٧] هذان البيتان على ما زعم سيبويه فى الجر ؛ لأنه لا يجوز [٨] عنده العطف على عاملين وإن لم يكن الثانى من سبب الأول .

[وقال المفسر] : [٩] كان الأخفش يجيز «ولا قاصرٍ عنك مأمورها» ، «ولا مُسْتَنكرٍ أن تُعقَّرا» ، وإن لم يكن «مأمورها» من سبب منهيها ، ولا «عَقْرُها» من سبب رَدِّها ؛ لأنه يجيز «ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ عمرٌو» ، عطفًا على عاملين .

وزعم الأخفش أن [١٠] سيبويه غلط فى إنكار العطف على عاملين ، وأنه جائز مثل قول الله تعالى [١١] فى قراءة بعض الناس : ﴿وفى خلقكم وما يبث من دابة آياتٍ﴾ [١٢] ، فجر [١٣] «الآيات» وهى فى موضع نصب ، ومثل [ذلك][١٤] قول الله تعالى : [١٥] ﴿ ... لعلى هدى أوفى ضلال مبين﴾ [١٦] ، عطفا على خبر إنَّ . وعلى اللام .

وغلط [١٧] الأخفش فى الآيتين اللتين ذكرهما من غير وجه .

---

(١) ى ، ح ، جـ ، س : ما بعد .
(٢) من ى وفى ب : : معروف .
(٣) ى ، ح ، جـ ، س : «الآخر» .
(٤) ى ، جـ ، س : «وأخبرته» .
(٥) الجملة ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٦) ى ، ح ، جـ ، س : «وقال» .
(٧) ى ، ح : «ليس» .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : «يجوز» .
(٩) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٠) «الأخفش أن» ساقطة من ح .
(١١) ى ، ح ، جـ ، س : «ومثل ذلك قول الله عز وجل» .
(١٢) الآية ٤ من سورة الجاثية (٤٥) .
(١٣) جـ ، س : «بجر» .
(١٤) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٥) «قوله» بدلا من قول الله تعالى فى س ، جـ ، ى ، ح .
(١٦) من الآية ٢٤ من سورة سبأ (٣٤) .
(١٧) ى ، ح ، جـ ، س : «وقد غلط» .

أمَّا قوله تعالى [١] : ﴿وفى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبثُّ مِنْ دَابَّةٍ﴾ فالشاهد فى الآية التى بعدها لا فيها ، لأن حرف الجر قد ذكر فى قوله : ﴿وفى خلقكم﴾ وموضع الاحتجاج فى الآية [٢] التي بعدها وقد [٣] ذكرنا الجواب عنه .

وأما قوله تعالى : [٤] ﴿لَعَلى هدى أو فى ضلال مبين﴾ . فإن الأخفش يُقَدِّر : «إنَّا أو إيَّاكم لعلى هُدًى وإنَّا أو إيَّاكم لفى ضلال مبين» . فحذف إنَّ واللام من قوله : «أو فى ضلال مبين» [٥] . وهذا [٦] لاحُجَّة له فيه ؛ لأن قوله : «أو فى ضلال مبين» ليس فيه معمولُ إن مَنْفِيٌّ [٧] ، فيكون عطفا على «إنَّ» . و«اللام» فى قوله عز وجل : [٨] ﴿لَعَلَى هُدًى [أو فى ضَلال] [٩]﴾ غير عاملة . فاحتجاجه [١٠] بهذا بعيد .

قال أبو العباس : غلط أبو الحسن فى الآيتين جميعا فى أنهما عطف على عاملين ، ولكن ذلك فى قراءة مَنْ قرأ ﴿واختلاف الليلِ والنهارِ﴾ ، إذا قال : «آياتٍ» فجره فقد عطف على عاملين ، وهى قراءة .

٣٥٠/١ قال أبو سعيد : [١١] وقد غلط أبو /العباس فى تفريقه بينهما : وذلك أن أبا العباس كان يرى أن مَنْ قرأ ﴿واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السَّماءِ مِنْ رزق فأَحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آياتٍ﴾ عاطف على عاملين وأن من قرأ «آياتٌ» غير عاطف على عاملين [١٢] ؛ لأن الذى يقرأ : «آياتٍ» ينصبها «بإنَّ» ، والذى يقرأ [«آياتٌ» يرفعها بالابتداء ، فيقال : أخبرنا عن الذى يقرأ] [١٣] : «آياتٌ» إذا رفعها بالابتداء هل يعطفها على موضع «إنَّ» ، أو يقطعها

---

(١) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .

(٢) ى ، ح ، جـ ، س : من الآية .

(٣) ى ، ح ، جـ ، س : «قد ذكرنا» .

(٤) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .

(٥) العبارة من : «فإن الأخفش يقدر . . . إلى . . . فى ضلال مبين» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .

(٦) ى ، ح ، س : فهذا .

(٧) ساقطة من ى ، ق ، جـ ، س .

(٨) «عز وجل» ساقطة من ى . ح ، جـ ، س .

(٩) الزيادة من س .

(١٠) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب : «واحتجاجه» .

(١١) الجملة ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .

(١٢) العبارة من : «وأن من قرأ . . . إلى . . . عاملين» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .

(١٣) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

من الكلام الأول؟ ، فإن كان يعطفها على موضع «إنَّ» ، فقد عطف على عاملين أحدُهما موضع «إنَّ» ، والآخر «فى» ، وإن كان مقطوعا من الكلام الأول ، وجب أن يذكر حرف الجر فى [١] «اختلاف الليل والنهار» ، ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول : «اختلاف الليل والنهار آياتٌ» وأنت تريد [فى] [٢] ؛ لأنه مستأنف ليس قبله[٣] ما يُعْطَفُ عليه .

قال سيبويه : [٤] (وتقول : مَا كُلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةٌ [٥] وإن شئت نصبت) .

يعنى : إن شئت قلت : شحمةً .

(و«بيضاءُ» فى موضع جر ؛ كأنك أظهرت «كُلٌّ» كأنك قلت [٦] : ولا كلُّ بيضاء شحمةً) .

فاحتج بعض الناس بأن [٧] هذا عطف على عاملين ، وذلك أن «بيضاء» جُرَّ عطفًا على «سوداء» والعامل فيها كلُّ ، و«شحمةً» منصوبة عطفا على خبر «ما» .

فقال سيبويه : (ليس ذلك عطفا على عاملين ، وتأوّله تأويلا أخرجه عما قاله القائل . فقال [٨] : «بيضاء» مجرور «بكُل» أخرى محذوفة مقدَّرة بعد «لا» ، وليست معطوفة [٩] على سوداء ، فلم يحصل العطف على عاملين .

---

(١) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : و .
(٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) «قبله ما» ساقطة من ى ، ح .
(٤) بولاق ١/ ٣٣ .
(٥) من أمثال العرب . وانظر : الأمثال للميدانى٢/ ٢٨١ رقم ٣٨٦٨ ، وفى شواهد الكشاف : ١٢٣ .
وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة   عشية قارعنا جـذام وحميـرا
قال الأصمعى فى الأمثال : «ما كل بيضاء شحمة ، ولا كل سوداء تمرة» .
(٦) هارون : فقلت .
(٧) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : أن .
(٨) من ى ، ح وفى بقية النسخ : قال .
(٩) ى ، ح ، جـ ، س : بمعطوفة .

(وقال أبو دؤاد [١] :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحَسبين امْرَأً ونارٍ توقَّدُ بالليل نَارًا) [٢]

أراد : كلَّ نارٍ توقد بالليل نارا [٣] . بتقدير «كلٍّ» معادة ، ولم يعطف «نارٍ» على «امرىء [٤] (واستغنى [٥] عن تثنية «كلٍّ» بذكره إيَّاها فى أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب) .

قال سيبويه : [٦] (وجاز ذلك [٧] كما جاز فى قولك : « [ما] [٨] مثلُ عبدالله يقول ذاك ولا أخيه» . وإن شئت قلت : «ولا مثْلُ أخيه فهذا يحتمل أن يكون «مثلُ» مقدراً/ بعد «لا» ، ويجوز ألا يكون مقدَّرا ، ويكون «الأخ» ٣٥١/١ معطوفا على «عبدالله» والعامل [٩] فيهما «مثل» الأول ، ثم [١٠] يقول [١١] : «ما

(١) هو أبو دؤاد جارية (أو جويرية) بن الحجاج الإيادى ، شاعر جاهلى من وصاف الخيل المجيدين ، كان معاصرا للمنذر بن ماء السماء (حوالى ٥٠٦ – ٥٥٤م) ، وكان العرب الأدباء لا يروون شعره ، لأن لغته ليست نجدية مثل عدى بن زيد . وله ديوان شعر . ترجمته فى :
الشعر والشعراء لابن قتيبة : ١٢٠ ، الأغانى (ساسى) ١٦/ ٩١ – ٩٦ ، الموشح للمرزبانى : ٧٣ ، بروكلمان (النجار) ١/ ١٦٨ ، سمط اللآلى : ٨٧٩ ، الأعلام ٢ / ٩٤ ، الخزانة ٤ / ١٩٠ ، بروكلمان (الملحق) ١/ ٥٨ ، ١١١ ، Ahl wardt, Samml. altarab. Dichter 1.8-9 .

(٢) البيت فى سيبويه ١/ ٣٣ ، والأعلم ١/ ٣٣١ ، وابن يعيش ٣/ ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، والكامل للمبرد ١/ ١٩٦ (أنشد سيبويه لعدى بن زيد العبادى ، والصحيح أنه لأبى دؤاد الإيادى) ، والهمع ٢/ ٥٢ والدرر اللوامع ٢/ ٦٥ ، شواهد الكشاف : ١٢٢ (وقيل لحارث بن حمدان الإيادى) ، والعينى ٣/ ٤٤٥ ، وشواهد المغنى للسيوطى : ٢٣٩ . وبدون نسبة فى أمالى ابن الشجرى ١/ ٢٦٥ ، والأشمونى ٢/ ٣٠٥ ، والانصاف ٢/ ٤٧٣ ، والمفصل للزمخشرى رقم ١٠٧ ، والخزانة ٤/ ٣١٤ ، والمغنى ١/ ٢٩٠ ، وأوضح المسالك رقم ٣٥١ ، وابن عقيل رقم ٢٣٨ .

(٣) عبارة : «وكل نار توقد بالليل نارًا» ساقطة من ح .

(٤) العبارة من : «أراد وكل نار . . . إلى . . . على امرئ» ساقطة من ح ، ولكن فيها الزيادة التالية : استغنيت عن تثنية «كل» لذلك إياه فى أول علمه ، ولم يعطف «نارا» على «امرئ» ، فاستغنى عن تثنية «كل» . . . الخ فعن سيبويه .

(٥) ى ، جـ ، س : فاستغنى ، بولاق : فاستغنيت عن تثنيته بذكرك إياه ، هارون : فاستغنيت عن تثنية كل لذكرك إياه .

(٦) بولاق ١ / ٣٣ .

(٧) ساقطة من بولاق .

(٨) من ى ، ح ، جـ ، س .

(٩) ى ، ح ، جـ ، س : فالعامل .

(١٠) ساقطة من ح .

(١١) بولاق ١ / ٣٣ .

مثلُ عبد الله يقُول ذاك[١] ، ولا أخيه يكْرُه ذاك» [ومثل ذلك] [٢] وما مثلُ أخيك ولا أبيك يَقُولان ذاك»)[٣] .

فهنا لا محالة تقدر «مثلٌ» بعد «لا» ، وذلك أنه [٤] لو كان «وأبيك»[٥] معطوفا على «أخيك» ، والعامل «مثلُ» الأول ما جاز أن يثنّى «يقولان» فلما ثُنّى[٦] ، علمنا أن تقديره : «وما مثلُ أخيك ولا مثلُ أبيك يقولان ذاك» . و«مثلُ» الأول غير الثانى فلما جاز حذف الثانى اكتفاء [٧] بالأول فى هذه المسألة ، جاز فى التى قبلها ، وجاز أيضًا فيما كان خبره مُعَرَّفًا [٨] ، كقولك : «ما مثلُ عبدالله يقول ذاك ، ولا أخيه يُكْرهُ ذاك» ، فَخَبَرُ [٩] «عبدالله» يقول ذاك ، وخبر «أخيه»يكرهُ ذاك [١٠] .

[وقد حذف منه «مثل» اكتفاء بالأول ، كأنه قال: ولا مثل أخيه يكرهُ ذاك][١١] .

وهو العامل دون الأول ، وقوله :

«أكُلَّ امرئٍ تحسَبين امْرأً» [١٢]

مشبه لهذا ؛ لأن خبر «كل امرئ» هو «امرأً» ، وخبر «كل نارٍ» «نارًا» الثانية .

(١) ى ، ح ، ق : ذلك .
(٢) الزيادة من بولاق .
(٣) ق : ذلك .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س : لأنه .
(٥) ى ، ح ، جـ ، س : أبيك .
(٦) ى ، ح ، جـ ، س : ثناها .
(٧) ق : اكتفى .
(٨) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : معرفا .
(٩) جـ ، س : خبر .
(١٠) العبارة من : « . . ولا أخيه يكره ذاك . . إلى ذاك» ساقطة من ق ، «وذاك» الأخيرة ساقطة من جـ ، س .
(١١) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(١٢) سبق الحديث عن هذا البيت فى صفحة (٥٠) .

هذا : باب ما يُجْرَى (١) على الموضع لا على الاسم الذى قبله

قال سيبويه : (٢) (وذلك قولك : «ليس زيد بجبان ولا بخيلاً» ، و«ما زَيْدٌ بأخيك ولا صاحِبك» ، والوجه فيه(٣) الجر . لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين ، وليس ينقض إجراؤه عليه (٤) المعنى ، وأن يكون آخره على أوله أولى ؛ ليكون حالهما فى الباء (٥) سواءً ، كحالهما فى غير الباء مع قربه منه)(٦) .

قال أبو سعيد (٧) : معنى ذلك أنَّك إذا قلتَ : «ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً» ، جاز النصب فى «بخيل» ، والجر أيضًا ، غير أن الجر أجود لأن معناهما واحد ولفظ الخبر (٨) مطابق للفظ الأول ، وإذا تطابق اللفظان مع تساوى المعنيين (٩) ، كان أفصح من تخالف اللفظين ، والعرب تختار مطابقة الألفاظ ، وتحرص عليها ، وتختار حمل الشىء على ما يجاوره ، حتى قالوا : «جُحْرُ ضَبٍّ
٣٥٢ / ١ خَرِبٍ» فجرُّوا «خَرِبًا» ، /وهو نعت «للجُحْر» لمجاورة «الضَّبِّ» ، فكذلك إذا قلت : «ليس [زيدٌ] (١٠) بجبان ولا بخيل» ، فأقرب (١١) الأسماء مِنْ «بخيل» هو اسم مجرور ، والحمل (١٢) عليه أولى مِنَ النصب على المعنى ؛ إذ كان معنى النصب والجر واحدا وقال الشاعر فى بيت أنشده (١٣) سيبويه فى جواز النصب على قول عُقَيْبَة الأسدى (١٤) :

---

(١) بولاق : «تجريه» .

(٢) بولاق ١ / ٣٣ - ٣٤ ، وجملة «قال سيبويه» ساقطة من ى ، جـ ، س .

(٣) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .

(٤) هارون ١/٦٧ : عليك

(٥) ى ، ح ، جـ ، س بزيادة «واحدة» قبل «سواء» .

(٦) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .

(٧) ى ، ح ، جـ ، س : «قال المفسر» .

(٨) ى ، ح ، جـ ، س : «الجر» .

(٩) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «اللفظين» .

(١٠) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

(١١) ى ، جـ ، س : «وأقرب» ، ق : «فما قرب» .

(١٢) ى ، جـ ، س : «فالحمل» .

(١٣) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب : «أنشد سيبويه» .

(١٤) هو عقيبة بن هبيرة الأسدى ، شاعر جاهلى إسلامى مات سنة ٥٧ هـ . ترجمته فى : الخزانة ١ / ٣٤٣ ، سمط اللآلى : ١٤٩ ، الأعلام ٥/ ٣٨ .

مُعَاوِيَ إنّنا بَشَـرٌ فَأَسْجِـحْ   فَلَسْنَا بِالجِبَالِ ولا الْحَدِيدا [١]

[فـحـمله على مـوضع البـاء لو لم تكن ، كـأنه قـال : فلسنا الجبـال ولا الحديدا] [٢]

والباء زائدة [٣] . وهذا البيت أيضًا يروى مع أبيات سواه على الجر . منها :

أَكَلْتُم أَرْضَنَا فَجَزَرْتُموهَا   فَهَلْ مِن قَائِمٍ أَوْ مِنْ حَصِيدِ

ومَن [٤] روى البـيت بالنصب أنشـد الأبيـات منصوبةً ، ولم يَرْوِ هذا البيت المجرور .

قال سيبويه [٥] بعد إنشـاده البيت : **(لأن البـاء دخلت على شىء لو لم تدخل عليـه لم يُخل بالمـعنى ، ولم يُحْتَجْ إليـه لو كـان نصبـا ، ألا تراهم يقولون : «حسبُك هذا وبحسبك هذا» فلم تغير الباء معنى [٦] ، وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء ؛ لأن «بحسبك» فى موضع ابتداء) .**

وهذا بَيِّن ؛ لأن البـاء إذا كـانت زائدة ، فكأنهـا لـيسـت فى الكـلام ، فجـاز حمل الثانى على الأول ، وكأنَّ [٧] الباء ليست فيه .

قال [٨] : **(ومثل ذلك قول لَبِيد :**

---

(١) البيت لعُقَيْبة الأسدى فى سيبويه ١/ ٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ (= هارون ١/ ٦٧ ، ٢/ ٢٩٢ ، ٣٤٤) ، والأعلم ١ / ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، وشواهد المغنى للسيوطى : ٩٤ ، والتصحيف للعسكرى : ٢٠٧ ، وأمالى القالى ١ /٣٦ ، وسمط اللآلى : ١٤٨ - ١٤٩ ، وسر الصناعة ١٤٧/١ ، ٢٩٤ (وأيضًا نسبه أبو بكر ابن الأنبارى والزمخشرى لعبدالله بن الزبير الأسدى) ، والمقتضب ٢/ ٣٣٨ ، ٢٨١/٣ ، ٤/ ١٢ ، ٣٧١ ، الدرر اللوامع ١ /١٣١ ، معانى القرآن ٢ / ٣٤٨ ، والخزانة ١/ ٣٤٣ ، ٢/ ١٤٣ (= هارون ٢/ ٢٦٠ ، ١٦٥/٤) ، والإنصاف ١/ ٣٣٢ والأعلام ٥/ ٣٨ ، وبدون نسبة كما فى المغنى ٤٧٧/٢ ، الشعر والشعراء : ٤٥ . وجاء فى بولاق بعد البيت :

أديروها بنى حرب عليكم   ولا ترموا بها الغرض البعيدا

(٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

(٣) «والباء زائدة» ساقطة من س .

(٤) ى ، جـ ، س «فمن» .

(٥) بولاق : ١ / ٣٤ .

(٦) بولاق : فلم يتغير المعنى

(٧) ى ، جـ ، س : كـأن .

(٨) بولاق ١ / ٣٤ .

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ والِدًا ودُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَـوَاذِلُ) [١]

وكان الوجه أن يقول : «ودونِ معدٍّ» ، عطفا على «مِنْ دونِ عدنان» ، ولكنه نصبه على الموضع ، كأنَّه قال : فإن لم تجد دونَ عدنانَ .

فإن[٢] قلت : «ما زيدٌ على قومنا ولا عندنا» ، كان النصب فى «عندَنا» لا غير ، ولا يجوز «ولا عندِنا» حملا على «قومنا» ؛ لأنَّ «عِند»[٣] لا يجوز أن تدخل عليها «على» . لا تقول : «زيدٌ على عندِنا» ، ولا تستعمل «عند» إلا ظرفا ولا يدخل عليها مِنْ حروف الجر إلا «مِنْ» .

قال [٤] : (وتقول : «أخذتْنا بالجَوْدِ وفوقَهُ» [٥] ؛ [لأنه] [٦] ليس فى كلامهم وبفوقهِ) .

ومعنى هذا الكلام : أَخَذَتْنا السماء بالجَوْدِ مِنَ المطر ، وبمطر فوق الجوْد ،
ولم يجز [٧] جر «فوق» عطفًا على «الجوْد» ؛ لأن العرب لا تكاد تدخل الباء
على «فوق» ، لا يقولون [٨] : «أَخَذَتْنَا بفوق الجَوْدِ» إنما /يقولون : «أَخَذَتْنَا بمطر ٣٥٣ / ١
فوق الجَوْدِ» ، ولو جررت لجاز [٩] ، وليس الاختيار . ثم أنشد بيتين فى مثل
معنى البيت المتقدم [١٠] (وهو قول كعب بن جُعَيْل [١١] :

---

(١) البيت للَبيد العامرى فى سيبويه ١/ ٣٤ (= هارون ١/ ٦٨) ، والأعلم / ٣٤ ، والديوان ١٣١ ق ٧/٣٨ (فإن لمَ تجد من دون عدنان باقيا) ، والخزانة ١/ ٣٣٩ ، والإنصاف ١ / ٣٣٤ ، وشواهد المغنى : ٢٥٥ ، ٢٩٣ ، وسر الصناعة ١/ ١٤٧ . وانظر المقتضب ٤/ ١٥٢ ، ٢٣٧ ، وشواهد الكشاف/ ٢٢٣ .

(٢) ى ، جـ ، س : ولو .

(٣) س : عندنا .

(٤) بولاق ١ / ٣٤ ، «قال» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .

(٥) اللسان (جود) ٤ / ١١٢ .

(٦) الزيادة من بولاق وهارون ، ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : وليس .

(٧) ى ، ح ، جـ ، س : يختر .

(٨) س : لا تقول .

(٩) ى ، ح ، جـ ، س : «جاز» .

(١٠) بولاق ١ / ٣٥ .

(١١) هو كعب بن جعيل بن قمير بن عجرة التغلبي ، شاعر تغلب فى عصره ، مخضرم عُرف فى الجاهلية والإسلام ، أدركه الأخطل فى صباه وهاجاه ، وشهد مع معاوية وقعة «صفين» . وكان شاعر معاوية وأهل الشام ومات ٥٥ هـ . ترجمته فى :
الأغانى ٣/ ٨٣ ، ٤ / ١٣١ ، ١٦٢/٧ ، الأمالى للقالى ١/ ١١٨ ، بلوغ الأرب للألوسى ٣ / ٢١٣ ، البيان والتبيين١ / ٧٩ ، ١٨٢ ، الخزانة ١ /٤٥٨ ، رغبة الأمل للمرصفى ٣ /٢١٣ ، سمط اللآلى ٢/ ٨٥٣ ، شعراء النصرانية ٨/ ٢٠٣ ، الشعر والشعراء ٢٤٧ ، طبقات الشعراء لابن سلام ٨٣ ، الكامل=

إلا َحيٌّ نَدْ مَانِى عُمَيْرِ بن عَامِرٍ إِذَا مَا تَلاقَيْنَا مِنَ الْيَومِ أَوْ غَدَا) [١]

فنصب «غدًا» ، ولم يعطفه على اليوم ، كأنه قال : «إذا ما» [٢] تلاقينا اليوم أو غدًا . (وقال العَجّاج :

كَشْحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَـارَا مِنْ يَأْسَةِ اليَائِسِ أَوْ حِذارَا) [٣]

وكان الأجود أن يقول : أو حِذارٍ ، ولكنه حمله على موضع «مِنْ» كأنه قال : يأسة اليائس ، وهذا مفعول له كقولك : «انصرفت عن [٤] زيد يأسا» [٥] أى من «يأس» أو «لليأس» .

قال [٦] : (وتقول : «ما زيد كعمرو ولا شبيهًا به»و«ما [٧] عمرٌو كخالدٍ ولا مُفْلِحًا» : النصب فى هذا جيد ؛ لأنك إنما [٨] أردت [٩] : ما هو مِثلَ فلان ، ولا مُفْلِحًا . هذا معنى [١٠] الكلام . فإن أردت أن تقول : ولا بمنزلة من يُشْبِهُه جررت [١١] ، وذلك [نحو] [١٢] قولك : «ما أنت كزيد ولا شبيه به» [١٣] فإنما أردت ولا كشبيه به) .

= فى التاريخ لابن الأثير ٣ / ٨٥ ، ٢٤٩ ، معجم البلدان ١ / ١٧٤ ، ٢/ ٣٧٨ ، ٣/ ٤٠٣ ، معجم الشعراء للمرزبانى ٨٤ ، ٣٤٤ ، بروكلمان الملحق١ / ٨٤ ، النقائض ٦١٩ ، طبقات الجمحى ٤٨٥ ، ٤٨٩ ، والمؤتلف والمختلف للآمدى ٨٤ ، الأعلام ٦ / ٨٠ .

(١) البيت لكعب بن جعيل فى سيبويه ١/ ٣٥ (= هارون ١/ ٦٨) ، والأعلم ١ / ٣٥ ، والمقتضب ٤ / ١١٢ ، ٢٥٤ ، والحجة ١ / ٢١ ، والإنصاف ١ / ٣٥١ (بدون نسبة) .

(٢) ساقطة من ح .

(٣) البيت للعجاج فى : سيبويه ١/ ٤٥ (= هارون ١/ ٦٩) ، والأعلم ١/ ٣٥ ، ديوان أراجيزا العجاج : ٢١

(٤) ى ، ح ، جـ ، س : «من» .

(٥) ساقطة من ح .

(٦) بولاق ١ / ٣٥ .

(٧) من هارون وفى ي : لا .

(٨) ق : إذا .

(٩) هارون : تريد .

(١٠) هارون : «وجه» ، ساقطة من ى .

(١١) ى بزيادة : «معنى» بعد «جررت» .

(١٢) الزيادة من بولاق .

(١٣) ق : بعمرو .

قال أبو سعيد[١] : إذا قلت : «ما زيدٌ كعمرو ولا شبيهاً به» ، فمعناه : ما زيدٌ كعمرو ، ومازيدٌ شبيهًا بعمرو . وإذا قلت : «ما عمرٌو كخالد ولا مفلحا» ، فمعناه : ولا عمرو مفلحًا . «فشبيها» ، و«مفلحا» عطف على موضع «الكاف» ، وموضعها منصُوب بخبر «ما» [٢] . وإذا قلت : «ما زيد كعمرٍو ولا شبيهٍ [٣] به » فمعناه : ما زيد كَعَمْرٍو ولا كشبيهٍ بعمرو ، فقد أثبت لعمروٍ شبيها ، ثم نَفَيْتَ عن «زيدٍ» شبه عمرو ، وشبه شبيهه .

قال سيبويه : [٤] (فإذا قال قائل [٥] : «ما أنت بزيد ولا قريبًا منه» فإنه ليس ها هنا معنى للباء [٦] ، لم يكن قبل أن تجيء بها ، وأنت إذا ذكرت الكاف تُمَثِّل) .

يُريد أنك إذا قلت : «ما أنت بزيد ولا قريباً منه[أو][٧] ولا قريبٍ منه» فالمعنى واحد ، ويجوز الجر والنصب ، وإن كان الجر أجودَ لما ذكرنا أن [٨] الباء زائدة في قولك : «بزيدٍ» ، وإذا قلت : «مازيدٌ كعمرٍو» فالكاف دخلت للتشبيه . فإذا [٩] قلت : « ولا شبيهٍ به» ، فخفضت ، فكأنك قلت : «ولا كشبيهٍ بعمروٍ» / فأثبت له شبيهًا . وإذا نصبت «شبيهًا» فمعناه : ولا زيدٌ شبيهاً به . ٣٥٤ / ١

قال سيبويه : [١٠] (وإن شئت قلت : «ما أنت بزيد ولا قريبا منه» ، فجعلت «قريبا» ظرفا) [١١] .

---

(١) الجملة ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) ساقطة من ق .
(٣) ح : شبيها .
(٤) بولاق ١ / ٣٥ .
(٥) بولاق : فإذا قلت .
(٦) من ى ، ح ، جـ ، س . وفى ب ، ق : بالباء .
(٧) الزيادة من ى ، ح .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : لأن .
(٩) ى ، ح ، جـ ، س : إذا .
(١٠) بولاق ١ /٣٥ ، «سيبويه» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١١) النص فى بولاق هكذا : وتكون «قريبا» ها هنا ، إن شئت ظرفا ، وإن لم تجعل «قريبا» ظرفا ، جاز فيه الجرعلى الباء والنصب على الموضع .

وإذا جعلته ظرفا لم يكن فيه إلا النصب كأنك [١] قلت : «ما أنت بزيد ولا خلفَ زيد» .

وقال الأخفش : والفصل بين الجر والنصب فى قولك : «ما أنت كزيدٍ ، ولا شبيهًا به» [٢] أنك إذا جررت «الشبيه» ، فقد أثبت شبيها ، وإذا نصبت لم تثبت [هاهنا] [٣] شبيها [بزيد] [٣] وقد بينا هذا .

---

(١) ى ، ح ، جـ ، س : فكأنك .
(٢) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) الزيادتان من ى .

هذا باب الإضمار فى «ليس» و«كان» كالإضمار فى «إنّ»

(١) (إذا قلت : «إنّه من يأتنا نأته» ، و«إنه أَمَةُ الله ذاهبةٌ» فمن ذلك قول العرب (٢) : «ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَه» ، فلولا أن فيه إضمارا ، لم يجز أن تذكر الفعل ، ولم تعمله فى اسم ، ولكن فيه من الإضمار مثل ما فى «إنه» وسوف نبين [حال هذا الإضمار](٣) ، وكيف هو إن شاء الله تعالى) (٤) .

قال أبو سعيد (٥) : [اعلم] (٦) أن كل جملة [فهى] (٧) حديث أمرٌ وشأنٌ ، والعرب قد تقدم قبل الجمل ضمير الأمر والشأن ، ثم تأتى بالجملة ، فتكون الجملة هى خبر الأمر والشأن ، لأن الجملة هى الأمر والشأن(٨) وهذا الذى يسميه الكوفيون المجهول . فمن ذلك قولهم : [إنه أمة الله ذاهبة و] (٩) «إنه زيد ذاهبٌ» . «فالهاء» ضمير الأمر و«زيدٌ ذاهبٌ» متبدأ ، وخبره فى موضع خبر الأمر والشأن ، و«إنه من يأتِنا نأته» ، و«إنه قام عبدالله» . فالهاء فى هذه المواضع هى الاسم ، وما بعدها من (١٠) الجملة خبر ، ولا يجوز حذفها إلا فى الشعر ، لا يجوز أن تقول : «إن زيدٌ ذاهبٌ» على معنى : إنه زيد ذاهب في الكلام . وقد جاء فى الشعر . قال الشاعر :

إنَّ مَنْ لاَمَ فِى بَنِى بِنْتِ حَسَّا نَ أَلُمْهُ وأَعْصِه فِى الخُطُوبِ (١١)

أراد : «إنه» .

(١) بولاق ١/٣٥ .
(٢) بولاق : بعض .
(٣) الزيادة من بولاق ، ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : حاله .
(٤) ساقطة من ح ، وهارون .
(٥) ى ، ح ، جـ ، س : قال المفسر .
(٦) الزيادة من ح .
(٧) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٨) جملة : «لأن الجملة هى . .» ساقطة من ق .
(٩) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٠) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق/ فى .
(١١) البيت فى سيبويه ١ / ٤٣٩ ، والأعلم ١/ ٤٣٩ ، والخزانة ٢ / ٤٦٣ ، ٣/ ٦٥٤ ، ٤/ ٣٨٠ ، والمغنى ٢/ ٦٠٥ ، وابن يعيش (أوربا) ١/ ٤٣٥ ، ومنسوب إلى الأعشى فى الإنصاف ١ / ١٨٠ ، وشواهد المغنى ٣١٢ ، وديوان الأعشى ق ٦٨/ ١٢ .

وربما جعلوا مكان ضمير الأمر والشأن ضمير القصة . فيقولون : «إنها جاريتُك منطلقةٌ» ، قال الله تعالى : ﴿فإنها لا تَعمى الأبصار﴾ [١] تقديرها :/ ٣٥٥/١
فإن القصة . وأكثر ما يجيء إضمار القصة مع المؤنث ، وإضمارها مع المذكر جائز فى القياس ، ومن ذلك : «كان زيدٌ ذاهبٌ» ، و«كان قام زيدٌ» تريد : كان الأمرُ والشأن زيدٌ ذاهب . ففى «كان» ضمير الأمر ، والجملة التى بعدها فى موضع خبر «كان» .

وأخوات «كان» بمنزلتها ، كما أن أخوات «إنَّ» بمنزلتها ، ولم [٢] يظهر ذلك الضمير فى«كان» وأخواتها ؛ لأنه اسم «كان» ، و«كان» فعل ، فإذا أضمرناه استكَنَّ فى الفعل .

ومن ذلك : «ظَنَنْتُه زيدٌ قائمٌ» ، و«ظننتُه قام أَبُوكَ» ، فالهاء ضمير الأمر والشأن ، وهى فى موضع المفعول الأول ، والجملة التى بعدها فى موضع المفعول الثانى .

ومن ذلك «ما هو زيدٌ قائمٌ» ، و«ما هو قامَ زيدٌ» ، «فهو» ضمير الأمر والشأن ، والجملة بعدها خبر «ما» [٣] . وتقول فى المبتدأ : «هو زيد قائمٌ» وإن لم يكن جرى ذكر شيء ، فهو مبتدأ ضمير الأمر والشأن ، والجملة التى بعدها خبر .

وقد قال جماعة من البصريين ــ والكسائى معهم ــ فى قوله تعالى : [٤] ﴿قل هو الله أحد﴾ [٥] أن «هو» ضمير على غير مذكور ، جرى [٦] كالضمير فى «إنه زيد قائم» .

(١) من الآية ٤٦ من سورة الحج (٢٢) وتمام الآية ﴿ . . . ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور﴾ .
(٢) ح ، جـ ، س : فلم .
(٣) ى ، ح ، جـ ، س : وجملة الكلام بعد «هو» خبرها .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س : عز وجل
(٥) الآية الأولى من سورة الإخلاص (١١٢) .
(٦) جـ ، س : وجرى .

وقال الفراء : «هو» [ضمير] (١) اسم الله تعالى ، وجاز (٢) ذلك وإن لم يكن قبله ذكر ، لما فى النفوس من ذكره تبارك اسمه (٣) . وكان الفراء يجيز «كان قائماً زيدٌ» و«كان قائما الزيدان ، والزيديون» ، فيجعل «قائما» خبر ذلك الضمير ، ويجعل ما بعده مرفوعا (٤) به . وكذلك «ليس بقائم أخواك» (٥) و «ما هو بذاهب الزيدان» .

وأهل البصرة لا يجيزون أن يكون خبر ذلك الضمير اسما مفردا ؛ لأن [ذلك](٦) الضمير هو ضمير الجملة ، فينبغى أن تأتى بالجملة (٧) كما هى ، فتجعلها فى موضع خبر الضمير ، كما تقول : «كان زيدٌ أخاك» فتجعل «الأخ» خبرا له ؛ إذ كان «هو» هو ، غير أن الاسم المفرد يتأثر فيه الإعراب : إذا [كان](٨) خبرا . ولا يجيز البصريون «كان ذاهبًا زيدٌ» ، إلا على ألا يكون فى «كان» ضمير الأمر والشأن ، ويكون «زيدٌ» الاسم و«ذاهبا» الخبر .

٣٥٦ / ١ وأما «[ما] (٨) هُو بذاهبٍ أخواك» فلا يجيزون إلا على (٩) أنْ يُقال :/ «ما هو بذاهبَين أخواك» فيثنون ، ويجعلون «أخواك» مرتفعين بالابتداء ، لا بالذهاب ويجعلون الباء خبرا مقدما ، وتقديره : «ما هو أخواك بذاهبين» ، كما تقول : «ليس بذاهبين [أخواك» ، على معنى : ليس أخواك بذاهبين] (١٠) .

ولقائل أن يقول : ـ وفيه نظر ـ وليس تقديم الباء فى «ما» بالحسن .

قال أبو سعيد : ويجوز عندى (١١) «ليس بِذَاهِبٍ أخَواك» ، و«ما هو بذاهب أخواك» على أن تجعل «ذاهبًا» فى معنى الفعل ، وترفع ما بعده به ، وتجعل

---

(١) الزيادة من ى ، ح .
(٢) ق : وجاء .
(٣) جملة «تبارك اسمه» ساقطة من ى ، ح ، ق ، جـ ، س .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س : مرتفعا .
(٥) جـ ، س : أخوك .
(٦) الزيادة من جـ ، س .
(٧) جـ ، س : بجملة .
(٨) الزيادتان من ى ، ح ، جـ ، س .
(٩) ساقطة من ق .
(١٠) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١١) العبارة من : «وليس تقديم الباء . . . إلى . . . ويجوز عندى» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .

الجملة فى موضع خبر المجهول ، ولا تجعل «ذاهبا» خبرا له [١] ، ولكن تجعل «ذاهبًا» فى موضع [٢] ابتداء وإن كان فيه الباء ، و«الأخوين» مرتفعين بفعلهما ، وقد سَدَّا مسد الخبر كما تقول : «ما ذاهبٌ [٣] أخَوَاك» ، فترفع «ذاهبًا» بالابتداء ، وترفع «الأخوين» بفعلهما ، وقد سدا مسد الخبر [٤] ، وإنما دخلت[٥] الباء على المبتدأ فى هذا الموضع [٦] لنفى [٧] الذى وجب بالحرف الذى قبله ، ألا ترى أنك تقول : «ليس زيد بقائم» ، فإذا استثنيت لم يجز أن تقول : «ليس زيدٌ إلا بذاهبٍ» [٨] لبطلان معنى النفى .

فإن قال قائل : فأجز على هذا : «ليس زيدٌ بأبيه قائم» ، على معنى «ليس زيدٌ [٩] أبوه قائم» ، كما أجزت «ليس زيدٌ بذاهب أبواه» [١٠] ، على معنى «ليس زيدٌ ذاهباً أبواه» [١١] .

قيل له : قولنا : «ليس زيدٌ أبوه قائمٌ» ، «قائم» مع الأب خبر «ليس» ، والعامل فيه الابتداء ، فلا يجوز أن يبطل الابتداء بالباء وتُعْمِلَه ، وإذا [١٢] قلنا : «ليسَ زيدٌ بذاهب أخواه» ، فإنما ترفع [١٣] «الأخوين» بفعلهما .

فإن قال [قائل] : [١٤] فأنت تقول : «بحسبك زيدٌ» ، فترفع «زيدًا» بخبر المبتدأ [١٥] ، وقد دخلت الباء على «حسبك» .

---

(١) ساقطة من ق .
(٢) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) حـ ، س : «أذاهب . .»
(٤) العبارة من :«كما تقول : ما ذاهب . . . إلى . . مسد الخبر» ساقطة من ى .
(٥) ى ، ح ، جـ ، س : أدخلت .
(٦) ح : فى هذا الموضع على المبتدأ .
(٧) ح ، جـ ، س : للنفى .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : بقائم .
(٩) «زيد» ساقطة من ى .
(١٠) ى ، ح ، جـ ، س : أخواه .
(١١) ى ، ح : أخواه . ب ، ق : ذاهبٌ .
(١٢) ح : فإذا .
(١٣) جـ ، س : يرتفع .
(١٤) الزيادة من ى ، ح . جـ ، س .
(١٥) ى ، ح ، جـ ، س : الابتداء .

قيل له : دخول الباء فى «حسبك» ، مع جعله مبتدأ ، شاذ لا يقاس عليه ، ألا ترى أنك [١] لا [٢] تقول : «بأخيك زيدٌ» ، على معنى «أخوك زيدٌ» ، ودخول الباء على خبر كل منفى مُطَّرد .

ومِنْ أصحابنا من لا يجيز البتة : «ما هو بذاهب زيدٌ» ، و«ليس بذاهب أَخُوك» ، إذا جعلت فى «ليس» ضمير الأمر [والشأن] [٣] ؛ لأن الأمر إنما تفسيره جملة ، ولا يكون فى ابتداء الجمل «الباء» ، فاحتج عليه بقوله تعالى : ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾[٤] .

٣٥٧ / ١ فقال مجيبا عن ذلك : يجوز أن يكون «هو» ضمير التَّعْمير/ ؛ لأنه قَد جرى ذكره فى قوله : ﴿لَوْ يُعَمَّر أَلْفَ سنة﴾ وقوله : «أن يُعَمَّرَ» بدل من «هو» ، وقد صار «هُوَ» ضميرًا للتعمير الذى قد تقدم الفعل الدَّال[٥] عليه ، كما قال : «من كَذبَ كانَ شَرًا له» . والمعنى [٦] : كان الكذبُ شَرًا له . فاكتفى بدلالة «كَذَبَ» على إظهار الكذب .

قال سيبويه [٧] : (فلو لم يكن فى «ليس» ضمير الأمر ، لَمَا جاز «ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ» ؛ لأن «لَيْسَ» و«خَلَق» فعلان ، والفعل لا يعمل فى الفعل ، فلابد من اسم يرتفع [٨] به . وقال حُمَيْد الأرقط : [٩]

فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالِى مُعَرَّسِهِم ... ولَيْسَ كَلَّ النَّوَى تُلقِى المَسَاكِينُ) [١٠]

(١) س : أنه .
(٢) ساقطة من جـ ، س .
(٣) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٤) الآية ٩٦ من سورة البقرة (٢) .
(٥) ساقطة من ى ، جـ ، س .
(٦) ى ، ح ، جـ ، س : المعنى .
(٧) بولاق ١ / ٣٥ وهذا النص إلى« . . . يرتفع به» ساقط من هارون١/ ٧٠ .
(٨) جـ ، س/ مرتفع به .
(٩) ساقطة من ى ، جـ ، س . وحميد الأرقط شاعر إسلامى من شعراء الدولة الأموية (الخزانة ٢ / ٤٥٤ ، نقلا عن الأنساب) ، البيان والتبيين ١ / ٦ .
(١٠) البيت لحميد الأرقط فى / سيبويه ١ / ٣٥ (= هارون ١ / ٧٠) والأعلم ١ / ٣٥ ، والعينى٢/ ٨٢ ، وابن يعيش ١/ ٧٧ ، ٣/ ١١٦ ، ٧/ ١٠٤ ، وابن عقيل ١ / ١٦٢ . وبدون نسبة فى الأشمونى ١/ ١١٧ ، والمقتضب ٤ / ١٠٠ ، والخزانة ٤/ ٥٨ .

فقوله «كلٌّ» ينتصب بـ«يلقى» ، و«المساكِينُ» يرتفع بـ «يلقى» ، وفى «ليس» ضمير الأمر ، ولو لم يكن فى «ليس» ضمير الأمر لارتفع «كلٌّ» «بليس» ، وصار «يلقى المساكين» خبر «كل» ، واحتيج إلى إضمار [1] «كل» فى «يلقى» ، فيَصِيرُ التقدير : «وليس كلُّ النَّوى يُلقيه المساكين» ، وهو قبيح ؛ لأنَّ حذف الهاء من الأخبار قبيح ؛ ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول : «زيد ضربت» فى معنى «زيد ضربتُه» .

قال [2] : **(ولا يحسن [3] أن تَحمل «المساكين» على «ليس» وقد قدّمت[4] . فجعلت الذى يعمل فيه الفعل الآخر يلى الأول ، وهذا لا يحسن ولا يجوز)[5] .**

يعنى لا يجوز أن ترفع «المساكين» ، «بليس» ، وقد جعلت الذى يلى ، ليس «كل» ، وهو منصوب» بـ«يلقى» ؛ لأن «كان» و«ليس» وأخواتهما لا يليهن منصوب يُغيرهنّ ، ولا يجوز أن تقول : «كانت زيدًا الحمَّى تأخذُ» ، أو «كانت زيدًا تأخذ الحُمّى» ، وذلك أن «كان»وَبَابَها أن [6] تعمل الرفع والنصب ، فلا يجوز أن يليه إلا شىء [7] يعمل فيه أو فى موضعه ، فإذا قلت : «كانت زيدًا الحُمَّى تأخُذُ» ، فإنما تنصب «زيدًا» بـ «تأخذ» لا بـ«كان» .

وقد احتج [بعض] [8] مَنْ يجيز هذا بقول الفرزدق :

قَنَافِذُ هَدّاجُون حَوْل خِبائهم بِمَا كَانَ إيَّاهُمْ عَطِيةُ عوَّدا [9]

وهذا البيت لا حجة فيه ؛ لأنه يجوز أن يكونَ جَعَلَ [10] فى «كان» ضمير الأمر [والشأن] [11] ، وتنصب «إيَّاهم» بـ «عوَّدًا» وتجعل الجملة فى موضع خبر

(١) ق : الإضمار .
(٢) بولاق ١ / ٣٦ .
(٣) بولاق : ولا يجوز .
(٤) بولاق : تقدمت .
(٥) «ولا يجوز» ساقطة من بولاق .
(٦) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٧) ى ، ح ، جـ ، س : ما .
(٨) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٩) ى ، ح ، جـ ، س : دار جون .
والبيت للفرزدق فى الخزانة ٤/ ٥٧ ، والعينى ٢/ ٢٤ ، والدر اللوامع ١/ ٨٧ (حول بيوتهم) ، والهمع ١/ ١١٨ ، والمقتضب ٤/ ١٠١ (قنافذ درامون حول جحاشهم .. لما كان ...) وبدون نسبة فى المغنى ٢ / ٦١٠ ، والأشمونى ١/ ١١٦ ، وابن عقيل ١/ ١٦٠ .
(١٠) ى ، ح ، جـ ، س : يجوز أن تجعل .
(١١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

٣٥٨ / ١ للضمير الذى فى «كان» ، ويجوز /أن تكون [١] زائدة ويكون تقديره [٢] :«بما إيَّاهم عطيةُ عوَّدا» ، كما يقال [٣] : «الذى إياهم عطيةُ عوّدَ» ، على معنى «عوّده» . ولا يجوز أن يقال : «كان عمرًا زيدٌ ضاربًا» بنصب «عمرو» ، وقد جعلت «ضاربًا» منصوبا بـ«كان» . ولكنك لو قلت : «كان عمرًا زيدٌ ضاربٌ» ، جاز .

والفرق بينهما أن المسألة الأولى ليس فى «كان» ضمير الأمر والشأن ، [وفى هذه ضمير الأمر والشأن] [٤] فإذا نصبت«عمرا» ، فالذى يلى «كان» الأمر والشأن . فلم يَلِها منصُوبٌ بغيرها . ولو قلت : «عمرًا كان زيدٌ ضاربًا» جاز ؛ لأن هذا الذى قبله [٥] كان كالملغى ، ولم يصر [٦] حاجزا بينهما وبين ما حُكْمَها أن تعمل فيه :

قال سيبويه : [٧] (ومثل ذلك من الإضمار : [٨]

إذا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ ... وآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِى كُنْتُ أَصْنَعُ [٩]

أَضْمَرَ فى «كان» الأمر والشأن[١٠] . وقال بعضهم : «كان أنت خير منهم»[١١] على معنى كان الأمر [١٢] ، ومثله قوله تعالى [١٣] : ﴿مِنْ بعدِ ما كادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُم﴾ [١٤]) .

---

(١) ى ، ح ، جـ ، س : أن تجعل .
(٢) ى ، ح ، جـ ، س : تقديرها .
(٣) ى ، ح ، جـ ، س : تقول .
(٤) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٥) جـ ، س : قبل .
(٦) ى ، ح ، جـ ، س : ولا يصير .
(٧) بولاق ١ / ٣٦ .
(٨) هارون : مثل ذلك فى الإضمار قول بعض الشعراء ، والعجير ، سمعناه ممن يوثق بعربيته .
(٩) البيت للعجير السلولى فى : الأعلم ١ / ٣٦ ، وابن يعيش ١ / ٧٧ ، ٣/ ١١٦ ، ٧/ ١٠٠ ، والدرر اللوامع ١ / ٨٠ ، والعينى ٢/ ٨٥ . وبدون نسبة فى سيبويه ١/ ٣٦ (= هارون ١ / ٧١) ، وأمالى ابن الشجرى ٢/ ٣٣٩ ، والجمل ٦٣ ، الأشمونى ١/ ١١٧ .
(١٠) بولاق : أضمر فيها .
(١١) هارون ، جـ ، س/ خير منه .
(١٢) هذه الجملة ساقطة من بولاق وهارون ، وبدلا منها : [كأنه قال إنه خير منه] .
(١٣) ساقطة من ح .
(١٤) من الآية ١١٧ من سورة التوبة (٩) .

يعنى : أنَّ فى «كاد» ضميراً من الأمر والشأن ؛ لأن «كاد» فعل ، و«يزيغ» فعل ، ولا يعمل الفعل فى الفعل .

(وقال هشام [١] أخو ذى لرمة :

هىَ الشِّفَاءُ لدائى لَوْ ظَفِرتُ بها وليسَ منْهَا شِفَاءُ الدّاءِ مَبْذُول [٢])

معناه : ليس الأمر .

وقال : [٣] (وليس يجوز [٤] هذا فى «ما» فى لغة أهل الحجاز) .

يعنى [أنه] [٥] لا يجوز أن تقول : «ما زيدٌ قائمٌ» ، وتجعل فى «ما» ضمير القصة [٦] والشأن مستكنّا ، لأنها ليست بفعل ليستكن [٧] فيها الضمائر .

[قال سيبويه :] [٨] (ولا يجوز أيضًا فى لغتهم[٩] أن تقول : «ما زيدًا [١٠] عبدُ الله ضاربًا» و«ما زيدًا [١٠] أنا قاتلاً» ؛ لأنه لا يستقيم فى «ما» كما لم يستقم [أن تقدم] [١١] فى «كان وليس» [ولا] [١٢] يجوز أن تقدِّم فى «كان» و«ليس»[١٣] مايعمل [١٤] فيه الآخر) .

---

(١) هو هشام بن عقبة العدوى : الأغانى (ساس) ١٦ / ١٠٧ ، مجالس ثعلب/ ٣٦ ، الشعر والشعراء (شاكر) : ٥١٠ - ٥١٤ ، معجم الشعراء للمرزبانى : ٣٧٩ ، شرح ديوان الحماسة للتبريزى ٢ / ١٤٧ ، طبقات الجمحى : ٤٨٠ .

(٢) البيت لهشام أخى ذى الرمة فى : سيبويه ١/ ٣٦ (= هارون ١/ ٧٦) ، والأعلم ١/ ٣٦ ، وشواهد المغنى للسيوطى (لهشام بن عقبة أخى ذى الرمة) . وذكر السيوطى هذا البيت برمته من قصيدة كعب بن زهير التى أولها : (بانت سعاد فقلبى اليوم متبول) ، والمقتضب ٤/ ١٠١ ، وشرح القصائد السبع : ٤٧٤ .

(٣) ى ، ح ، جـ ، س : «قال» بولاق ١ / ٣٦ .

(٤) بولاق : «ولا يجوز» .

(٥) الزيادة من ى ، ح ، جـ .

(٦) ى ، ح ، ق ، س : الأمر .

(٧) ح : يستتر فيها الضمير .

(٨) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س ، ب ، بولاق ١/ ٣٦ هارون ١/ ٧١ .

(٩) «أيضًا فى لغتهم» ساقطة من بولاق وهارون .

(١٠) ب ، ق : زيدٌ .

(١١) الزيادة من بولاق .

(١٢) زيادة يتطلبها المعنى .

(١٣) العبارة من : «يجوز أن تقدم . . . إلى كان وليس» ساقطة من بولاق وهارون ، جـ ، س .

(١٤) ب : ما يعمل ما فيه الآخر .

يعنى : لا يجوز أن يلى «ما» منصوب بغيرها . على لغة أهل الحجاز ، لأنهم يجعلونها بمنزلة «ليس» ، وقد قدمنا فى «ليس» أنه لا يجوز أن يليها منصوب بغيرها . وأما على لغة بنى تميم فجائز أن تقول :«ما زيدًا أنا ضاربٌ» ؛ لأنهم لا يعملونها فَتَصير بمنزلة قولك : «أمَّا زيدًا فأنا ضارب» ، وكقولك فى المبتدأ : «زيدًا أنا ضاربٌ» .

(١) (وقال مُزاحم العُقَيْلى (٢) :

وقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى وَما كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أَنَا عَارِفُ(٣)

وقال بعضهم :

وما كلٌّ من وافى [منًى أنا عارف] (٤)

لزم اللغة الحجازية ، فرفع كأنه قال : «ليس عبدُالله أنا عارفٌ» (٥) .

قال : (٦) (فأضمر الهَاء فى «عارف» ، وكان الوجه : أنا (٧) عارفه ، حيث لم يعمل «عارف» فى «كلّ» ، وكان هذا أحسن من التقديم والتأخير ؛ لأنهم يَدعون هذه الهاء فى كلامهم وفى الشعر كثيراً ، وليس ذلك (٨) فى شىء من كلامهم ، ولا يكاد يكون ذلك فى شعر (٩) ، وسترى ذلك إن شاء الله تعالى) .

واعلم (١٠) بأَنَّ البيت يُروَى بنصب «كُلّ» ، وبرفعه .

---

(١) بولاق ١ / ٣٦ .

(٢ ، ٣) البيت لمزاحم بن الحارث بن الأعلم العقيلى فى : سيبويه ١/ ٣٦ (= هـ ١ / ٧٢) ، والأعلم ١ / ٣٦ ، والعينى ٢/ ٩٨ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٣٢٨ ، وشذور الذهب ١٧٣ ، وأوضح المسالك ١/ ٦٧ ، والأشمونى ٢ / ١٧٥ (بدون نسبة) والمغنى ٢ / ٦٩٤ (بدون نسبة) ، والديوان : ٢٨ ق٦ .

(٤) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س . والشاعر هو مزاحم بن الحارث أو مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث من بنى عقيل بن كعب بن عامر بن صعصعة من شعراء الغزل البدو الشجعان ، كان فى زمن جرير والفرزدق . توفى حوالى ١٢٠ هـ . ترجمته فى :
الخزانة ٤٣/٣ ، ٤٥ طبقات فحول الشعراء : ٥٨٣ ، الأغانى (ساسى) الفهرس ، البيان والتبيين ٢٥٢/٣ ، ١٩/٤ .

(٥) هذا المثال ساقط من ق .

(٦) ساقطة من ق ، وهارون .

(٧) ساقطة من هارون ، ى ، ح ، جـ ، س .

(٨) هارون : وذلك ليس فى شى . . .

(٩) س : الشعر .

(١٠) ى ، ح ، س : اعلم .

فأما مَنْ نصبَ «كُلاّ» ، فقد جعل «ما» تميمية ، وأبطل عملها ، ونصب كلا» «بعارفٍ» . وَمَنْ رفَع «كلاً» ، جعل «كلاً» اسم «ما» ، على لغة أهل الحجاز ، ورفع «كلا» بـ «ما» ، وجعل «أنا عارف» فى موضع الخبر ، وأضمرالهاء فى «عارِف» ، حتى يكون فى الجملة ما يعود على (١) الاسم ، فيصح أن يكون خبرا ، كأنه قال : «أنا عارف» ، وفى (٢) لغة بنى تميم إذا رفع «كلٌّ» ، رفع بالابتداء ، و«أنا عارف» خبر (٣) وفيه (٤) الهاء .

وقوله : **(وكان هذا أحسن من التقديم والتأخير)** .

يعنى : أن رفع «كلّ» بـ «ما» على لغة أهل الحجاز ، وإضمار الهاء فى خبرها أحسن من أن ينصب «كلاً» بـ «عارف» فى لغتهم فيولى «ما» منصوبا بغير «هاء» ؛ لأن حذف [إضمار] (٥) الهاء من الخبر كثير ، وليس إيلاء [الناصب] (٦) منصوبا بغيره فى شىء من الكلام . وسترى حذف الهاء من الخبر ــ فيما بعد ــ إن شاء الله تعالى .

(١) جـ ، س : إلى .
(٢) ى ، ح : فى .
(٣) ح : الخبر .
(٤) من بقية النسخ وفى ب : فى .
(٥) الزيادة من جـ ، س .
(٦) الزيادة من ى ، جـ ، س .

هذا باب ما عمل [١] عمل الفعل فلم [٢] يجر مجراه [٣] ولَم يتمكّن تَمَكُّنه .

قال سيبويه : [٤] (وذلك قولك : «ما أحسنَ عبد الله» [٥] . زعم الخليل أنه بمنزلة [قولك] [٦] : «شىء أحْسَنَ عبدَ الله» ، ودخله معنى التعجب وهذا[٧] تمثيل فلم [٨] يتكلم به) .

قال أبو سعيد : [٩] اعلم أن التعجب من الشىء [١٠] أن يكون زائدا [١١] فى معنى ما تُعُجِّبَ منه على غيره نادرا فى بابه ؛ لأن فيه تفضيلا . ولا يجوز أن يقال «لزيد» ، إذا كان فى أول مراتب الحسن «ما أحْسَنَ زيْدًا» ؛ لأنه لا/ ٣٦٠/١ تفضيل فيه . فإذا قالوا : «ما أَحْسَنَ زيْدًا» ، «فَما» عند سيبويه اسم مبتدأ غير موصولة ، و«أحسن» خبر «ما» ، وفى «أحسن» ضمير من «ما» وهو فاعل «أحسن»[١٢] ؛ لأن «أحسن» فعل ، وَ«زَيْدًا» [١٣] مفعول «أحسن» ، وهو بمنزلة قولك فى الإعراب : «زيدٌ أَكْرَمَ عبدَ اللّه» .

وقد مَثَّل الخليلُ «ما» بشىء ، كأنك قلت : «شىء أحسن» [عبدالله ، ومعنى : أحسن] [١٤] أي حَسَّنَه ، وأصاره إلى هذا الحسن . ولو قلت : «شىء أحسنَ عبدَ الله» لم يكن فيه تعجب ؛ لأن «شىء» اسم غير مبهم ، و«ما» مبهمة ، وإنما وضعت للتعجب من قبل إبهامها ؛ لأن المُتَعَجِّب مُنَظِّم للأمر ، وكأنه [١٥] إذا قال : «ما أحْسَنَ عبدَ اللّه» ، فقد جعل الأشياء التى يقع بها [١٦]

---

(١) بولاق : ما يعمل .
(٢) ح ، جـ ، س : ولم يجر .
(٣) هارون : مجرى الفعل .
(٤) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س . بولاق ١/ ٣٧ .
(٥) ح : زيدا .
(٦) الزيادة من بولاق .
(٧) ح ، جـ ، س : هذا .
(٨) ج ، س : ولم .
(٩) ى ، ح ، جـ ، س : قال المفسر .
(١٠) ساقطة من جـ .
(١١) ى ، ق : زيدا .
(١٢) ى ، ح ، جـ ، س : الحسن .
(١٣) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : عبدالله .
(١٤) الزيادة من ى ، ح ، جـ .
(١٥) جـ ، س : كأنه .
(١٦) ح ، جـ ، س : التى بها يقع .

الحُسْن متكاملة فى عبدالله ، فلا يصلح ذلك إلا بلفظ مبهم . ولو قال : «شىء أَحْسَنَ عبدالله» ، كان قد قصر حسنه على جهةٍ دون سائر جهات الحسن .

وقد أنكر بعض الناس على الخليل قوله أَنَّ [١] : «ما أَحْسَنَ عبدَ الله» بمنزلة «شَىْء أحسَن عبدَالله» فقال : يلزمه فى هذا أن يكون قولنا [٢] : «ما أعظمَ الله» بمنزلة «شىء أعظمَ اللهَ»[٣] .

وليس هذا الاعتراض بشىء ؛ لأنه يتوجه الجواب عنه من ثلاثة أوجه :

منها : أن يُقال : قولنا : «ما أَعظمَ اللهَ» [بمنزلة] [٤] شىء أعظمَ اللهَ ، وذلك الشىء يعنى به من يُعَظِّمه من عباده ؛ لأن عباده يعظمونه .

والوجه الثانى : أن يعنى بذلك الشىء ، ما دَلَّ خَلْقَه المعتبرين على أنه عظيم ، من عجائب خلق السموات والأرض وما بينهما من الأفلاك والكواكب والجبال والبحار والحيوان والنبات .

والوجه الثالث : أن يقال : شىء أعظم الله تعالى [٥] ، ويرجع بذلك الشىء إليه فيكون بنفسه عظيما ، لا بشىء [٦] جعله عظيمًا ، فرقا بينه وبين خلقه ؛ لأن العظيم من خلقه قد عظَّمه غيرُه ، فصار بما عَظَّمُوه عظيما [٧] ، وهو تبارك[٨] وتعالى عظيم ، لا بأحد أصاره إلى العظمة .

وفيه وجه رابع : وهو أن الألفاظ الجارية [منا] [٩] على معان ، لا تجوز على الله تعالى ، فإذا [١٠] رأينا تلك الألفاظ مجراة عليه حملناها على ما يجوز فى صفاته ويليق به . ألا ترى أن الامتحان [منا] [١١] والاختبار إنما هو بمنزلة

(١) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) الجملة من : «فقال : يلزمه ... إلى ... قولنا» ساقطة من ح ، جـ ، س وبدلا منها : «لأنك تقول» .
(٣) جملة : بمنزلة «شىء أعظم الله» ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٤) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٥) ساقطة من جـ ، س .
(٦) ح ، جـ ، س« لا لشىء» .
(٧) ق ، جـ ، س : ما عظموه ، ح ، ى : بما عظمة .
(٨) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٩) الزيادة من : ى ، ح .
(١٠) من ح وفى ب : وبقية النسخ : إذا رأينا .
(١١) الزيادة من : ى ، ح .

٣٦١ / ١ التجربة ، وإنما يمتحن ويختبر منا من يريد/ أن يقف على ما يكون ، وهو غير عالم به ، والله تعالى [١] يمتحن ، ويختبر ويبلو [٢] بمعنى الأمر ، لا بمعنى التجربة ، وهو عالم بما يكون .

ومن ذلك أن [٣] «لَعَلَّ» يستعمله المستعمل منا [٤] عند الشك ، وإذا جرى في كلام الله ، فإنما هو بمعنى «كى» و«كي» [٥] يقع بعدها الفعل الذى هو غرض [ما] [٦] قبله كقوله تعالى : [٧] ﴿وتُوبُوا إِلىَ اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّها المُؤْمِنُونَ لِعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[٨] معناه [٩] : كى تفلحوا . فالفلاح هو الغرض الذى من أجله أمرهم بالتوبة . ومثل هذا كثير .

فيكون قولنا فى الله : «ما أعلمه ، وما أعظمه» بمنزلة الإخبار مِنّا بأنه عظيم ، ولا يقدر فيه شيء أعظمه ، وإن كان تقدره [١٠] فى غيره على ما ذكرنا من الجواب الرابع .

وقال الفراء ومن تابعه [١١] من الكوفيين : إن قولنا : «ما أحسنَ عبدالله» ، أصله «ما أحسنُ عبدِ الله» ، وأَنَّ «أَحْسَنَ» اسم كان مضافا إلى «عبدالله» ، وكان المعنى فيه الاستفهام . ثم إنهم عدلوا عن الاستفهام إلى الخبر ، فغيروا «أحسنَ» ففتحوه ، ونصبوا «عبدالله» ، فرقا بين الخبر والاستفهام .

وهذا قول لا دليل عليه ، وهو أيضًا يَفْسُد ؛ لأنه يقال : بأى شيء نصبت[١٢] أحسنَ ، و«ما» هى مبْتَدأه ، و«أحسن» خبرها ، وهو اسم ، وحكم الاسم المبتدإ إذا كان خبره اسمًا مفردا أن يكون مرفوعاً [١٣] مثله ، والتفريق بين

(١) ى ، ح ، جـ ، س : عز وجل .
(٢) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٤) من ح ، جـ ، س وفى ب : لنا .
(٥) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٦) الزيادة من ى ، ق ، ح .
(٧) ى ، ح : عز وجل .
(٨) من الآية ٣١ من سورة النور (٢٤) .
(٩) على هامش ح : معناه : أى المعنى بها للمخاطب ، أى ليكونوا على رجاء الفلاح .
(١٠) ى ، ح ، جـ ، س : يُقدَّر .
(١١) ى ، ح ، جـ ، س : ومن وافقه .
(١٢) ب ، ق : بإيش ، ى ، ح ، جـ ، س «أى شيء» ح : نصب .
(١٣) من ى ، ح ، جـ ، س ، وفى ب : «اسما» بدلا منها .

المعانى لا يوجب إزالة الإعراب عن وجهه ، ومن ذلك أنا نقول : «ما أحسنَ بالرجلِ أن يصدُق» ، ولو كان أصله الإضافة لم يُفْصل بين المضاف والمضاف إليه «بالياء» ، ألا ترى أنا [1] نقول : «ما أحسنَ بالرجل الصدق» .

واحتج القائل بأن «أحْسَن» اسم بقول العرب : «ما أُحيْسِنَ زيداً» كما قال الشاعر :

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شَـدَنَّ لَنَـا … مِنْ هَوْلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ [2]

فصغر أملح [3] ، والفعل لا يصغر .

واحتج أيضًا بقولهم : «ما أَقْوَمَ زيدًا» ولو كان فعلا لم تصح الواو : ألا ترى أنك تقول : «أقام يُقِيم» ولا تقول : «أَقْوَم يُقْوِم» .

والجواب [4] عن هذا : أن «أحْسنَ» فى التعجب ، وإن كان فعلا ، فقد أشبه الاسم/ [5] ؛ للزومه [6] لفظ الماضى ، وقلة تصرفه ، ولأن معنى : «ما [7] ٣٦٢/١
أحْسَنَ زيدًا» ومذهب التعجب فيه ـ كمعنى : زيدٌ أحسنُ من غيره ، وزيد أَقْوَمُ من غيره . وقولنا : «أحْسَنُ من غيره» ، هُو اسم فيه معنى التعجب والتفضيل فلما كان «ما أَحْسَنَ زيدًا» زائلا عن تصرف الفعل ، مُشبهًا للاسم فى لزومه لفظًا واحدا ، حُمِل على الاسم الذى هو نظيره فى جواز التصغير ، وترك الإعلال .

---

(١) ى ، ح ، س بزيادة «لا» قبل «نقول» .

(٢) البيت للعرجى فى : الخزانة ١ / ٤٥ ، ٤/ ٩٥ ، العينى ٣/ ٦٤٣ ، ابن يعيش ٥ / ١٣٥ ، ٧/ ١٤٣ ، وشواهد الشافية ١/ ١٩٠ ، ٢٨٠ ، ٢٨٩ ، ٨٣/٤ ، (وقيل كامل الثقفى ، وقيل الحسين بن عبدالرحمن العرينى) ، الدرر اللوامع ١/ ٤٩ ، ٥٠ ، ٢٢٩/٢ (كامل الثقفى ، وروى للمجنون ولذى الرمة ، وللحسين ابن عبدالله) ، والدمية للباخرزى (حلب) : ٢٩ (كامل الثقفى) ، وغير منسوب فى : المغنى ١٩٢/٢ ، وشواهد المغنى للسيوطى : ٣٢٤ ، واللسان (ملح) ٤٤٠/٣ (ياما أميلح غزلانًا عطون لنا ... من هؤليّاءِ بين الضال والسّمر) ، والصحاح للجوهرى (ملح) (مثل رواية اللسان) والإنصاف ١ / ١٢٧ .

(٣) ح ، جـ ، س أميلح .

(٤) جـ ، س : فالجواب .

(٥) ح ، جـ ، س : الأسماء .

(٦) ى ، للزومها .

(٧) ساقطة من ق .

وكان الأخفش يجعل «ما» [١] بمنزلة «الذى» ، ويجعل «أَحْسَنَ» صلة لها ، وفى «أحسن» ضمير «ما» ، و«عبدَالله» مفعول «أَحسن» ، والجميع فى صلة «ما» والخبر محذوف ، كأنه قال : «الذى أَحْسَنَ عبدالله فيه» [٢] .

وأنكر سيبويه هذا ، وذكر أنَّ «مَا» غير موصولة .

فقال الأخفش : إنما تكون «ما» غير موصولة فى الاستفهام والمجازاة . فالاستفهام قولك : [٣] «ما عِنْدَكَ؟» والمجازاة قولك : «ما تفَعَلْ أَفْعَلْ» ، وإذا كانت فى الخبر فهى بمعنى «الذى» موصولة كقولك : «رَكِبْتُ مَا عِنْدَكَ» و«شَرِبْتُ ما أصلحته» أى ركبت الذى عِندك ، وشربت الذى أصلحته ، قال : والتعجب خبر ، فينبغى أن يكون «ما» فيه موصولة .

فقال سيبويه : العلة التى من أجلها كانت «ما» فى الاستفهام والمجازاة غير موصولة ، هى بعينها موجودة فى التعجب ؛ وذلك أن المستفهم إنما يستفهم عما لا يعرف ، فلو وصل «ما» لأوضح ، واستغنى عن الاستفهام . والمُجَازى إنما يريد أن يَعُمَّ ولو وصل لحصل [٤] على شىء بعينه ، فاستغنى عن الصلة ، والمتعجب مُبهم فلا يصح [٥] أن يصل «ما» فيخرج عن الإبهام ؛ لأن الصلة إيضاح وتبيين .

وقد جاءت «ما» غير موصولة [فى الخبر] [٦] كقولك [٧] : «غسلته غسلا نِعمًا» يريد : نعم الغسلُ ، فجعل «ما» بمنزلة الغسل ولم يصلها ، لأن «نِعْمَ» إنما يليها المُبهم ، فجعل «ما» بعدها غير موصولة . ومن ذلك قول العرب : «إنى مما أن أصنع» أى من الأمر أن أصنع ، فجعل« ما» وحدها فى موضع [٨] الأمر

(١) ساقطة من ق .
(٢) ساقطة من ح .
(٣) ساقطة من ى ، ح ، جـ س .
(٤) ق : فصل ، ى ، ح : لم يحصل .
(٥) ى : فلا يصلح .
(٦) الزيادة من ى ، ح ، جـ س
(٧) ح ، جـ ، س : كقولهم .
(٨) ح : بمنزلة .

ولم يصلها بشيء ، وتقدير الكلام إنى [١] من الأمر صنعى . كذا . . . وكذا . . . ؛ فالياء اسم «إنّ» و«صنعى» مبتدأ ، و«من الأمر» خبر صنعى والجملة ، فى موضع خبر «إن» .

٣٦٣/١ /قال سيبويه : [٢] **(ولا يجوز أن تقدم «عبدالله» وتؤخر «ما» ولا تزيل شيئًا عن موضعه ، فلا [٣] تقول فيه : «ما يَحْسُنَ» [٤] ، ولا شيئا مما يكون فى الأفعال سوى هذا) .**

قال أبو سعيد : [٥] يعنى لا تقول : «عبدالله ما أَحْسَنَ» ، ولا «مَا عبدَا الله أَحْسنَ» [٦] كما تقول : «عمرًا زيدٌ أَكْرَمَ» ، و«زيدٌ عمرًا أكرم» ؛ لضعف فعل التعجب ، إذا[٧] فصلت بين فعل التعجب وبين المتعجب منه . وكثير [٨] من أصحابنا يجيز ذلك منهم : الجَرْمى[٩] ، وكثير منهم[١٠] يأباه ؛ منهم : الأخفش[١١] ، وأبو العباس[١٢] المبرد ، وذلك قولك : «ما أحسنَ فى الدار زيدًا» .

---

(١) من ح ، جـ ، وفى ب : أى .
(٢) بولاق ١/ ٣٧ .
(٣) ح ، جـ ، س : ولا .
(٤) بولاق ، جـ ، س : «يُحْسِنُ»
(٥) ى ، ح ، جـ ، س : «قال المفسر» .
(٦) المثال ساقط من ى ، ح ، جـ ، س .
(٧) ج ، حـ س : «وإذا» .
(٨) ح ، جـ ، س : «فكثير» .
(٩) هو عمر بن صالح بن إسحاق الجَرمى ، عالم بالنحو واللغة من أهل البصرة ولكنه سكن بغداد ، له «كتاب في الأبنية» ، و«غريب سيبويه» . توفى سنة ٢٢٥ هـ . ترجمته فى :
الفهرست لابن النديم ، نزهة الألبا : ١٤٣ – ١٤٥ وهامشها ، إرشاد الأريب لياقوت : ٢٦٧ – ٢٦٨ ، الجمهرة لابن دريد ، ٣٠ ، ٣١٤ ، ٣١٨ ، البغية للسيوطى ٢/ ٨ ، ٩ ، وفيات الأعيان ٢٢٨/١ . الأعلام ٢٧٤/٣ وانظر ص ٢٤٨ من الجزء الثانى من هذا الكتاب .
(١٠) جـ بزيادة «مَنْ» بعد «منهم» .
(١١) سبقت ترجمته فى ص ٢٢ .
(١٢) ح ، جـ ، س : «والمبرد» :هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبدالأكبر بن عمير بن حسان بن سليم المعروف بالمبرد كان رأس نحاة البصرة فى زمانه ، وإمام العربية فى بغداد وكثيرا ما سلك فى النحو طريقا خاصا به كما كان يخالف سيبويه فى بعض آرائه ، قدم إلى بغداد فى شيخوخته ، وتوفى بها ٢٨٥هـ وقيل ٢٨٦هـ . ترجمته فى : الفهرست لابن النديم : ٥٩ ، نزهة الألبا : ٢١٧ وهامشها ، طبقات الزبيدى : ١٠٨ – ١٠٩ ، معجم الشعراء للمرزبانى : ٤٤٩ ، تاريخ بغداد للخطيب ٣/ ٣٨٠ – ٣٨٧ ، وفيات الأعيان ١/ ٤٩٥ ، الإرشاد لياقوت ١٣٧/٧ – ١٤٥ ، مرآة الجنان لليافعى ٢١٠/٢ – ٢١٣ ، البغية للسيوطى ١/ ٢٦٥ ، شذرات الذهب لابن العماد ١٩٠/٢ ، بروكلمان (النجار) ١٦٤/٢ ، الأعلام ٨/ ١٥ ، سمط اللآلى : ٣٤٠ ، أخبار النحويين البصريين للسيرافى : ٩٦ ، لسان الميزان ٥ /٤٣٠ ، وإنباه الرواة ٣/ ٣٤١ وهامشه ، Flügel, Die gramm, Schulen 93 وانظر ص ٧١ من الجزء الثانى من هذا الكتاب .

فاحتج [١] الذين لم يجيزوه بأن قالوا : التعجب كالمَثَل ، والألفاظ فيه مقصورة على منهاج واحد ، وإن كان يجوز فى غيره من العربية تغييرُ مثله ، وتقديمه ، وتأخيره ، فلما جاء كالمثل ـ والأمثال لا تغير ـ لم يُغَيَّر [٢] .

واحتج الذين أجازوا الفصل [٣] بأن قالوا : رأينا «إنّ» حرفاً مشبَّهًا بالفعل ، ورأينا فعل التَّعجب فعلا ناقص العمل والتصرف ، وليس يبلغ من نقصان تصرفه أن يصير أضعف من «إنّ» التى ليست بفعل ، وقد رأينا الفصل فى «إنّ» جائزا بينها وبين الاسم بالظروف فى قولك : «إنَّ فيها زيدًا» فكذلك قولك : «مَا أَحْسَنَ فيها زيدًا» [٤] ، ويدل على جواز ذلك أيضًا قولهم : «ما أَحْسَنَ بالرجل أن يصدق» ، وتقديره : ما أحسن بالرجل الصدق ، وقد فَصل بين «أحسنَ» ، وبين «الرجل» بالباء .

وقول سيبويه : (ولا تزيل شيئا عن موضعه) .

إنما أراد أنَّك تقدم [٥] «ما» وتوليها الفعل ، ويكون الاسمُ المتعجب منه بعد الفعل ، ولم يعرض الفصل بين الفعل والمتعجب منه .

ولا يجوز التعجب بلفظ المستقبل ، لأنه مدح ، وإنما يُمدح الإنسان بما عُرِف به ، وثبت فيه .

قال سيبويه : [٦] (وبناؤه أبدا من فَعَل ، [٧] وفَعِلَ ، و فَعُل ، و أَفْعَل) .

[قال المفسر] [٨] يعنى : أنَّ فعل التعجب لا يكون إلا فعلا ، أصله قبل التعجب فعل ،كقولك : «ما أَضْرَبَ زيدًا» ، و«أشْتَم عمرًا للناس» ، وأصله ،

(١) ى ، ح ، جـ ، س : «واحتج» .
(٢) ساقطة من جـ ، س .
(٣) ح ، جـ ، س : أجازوه .
(٤) الجملة من «وكذلك . . . إلى . . . . زيدًا» ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٥) س : تقدر
(٦) بولاق ١ / ٣٧ .
(٧) ب : أو فى الحالتين .
(٨) الزيادة من ح ، جـ ، س .

ضَرَبَ وشَتَمَ ، و«ما أعلم زيدًا [١] ، وأسمعه» ، وأصله : عَلِم وسَمِعَ [٢] . و«ما أظرف زيدًا» ، وأصله : ظَرُفَ ، و«ما أَعطْى زيدًا» ، وأصله : أَعْطى .

٣٦٤/١ وإنما كان فعل [٣] التعجب مما أصله هذه الأفعال/ لأنها تحتمل زيادة الهمزة نحو : خرج وأخرجه غيره ، وسمع وأسْمَعَه غيره [٤] ، فلا تصح زيادة هذه الهمزة إلا فى أول الأفعال الثلاثية .

وأما [٥] قولك : «ما أعطى زيدًا» ، وأصله أعطى ،[فإن] [٦] الهمزة التى فى «أعطى» قبل التعجب زائدة [٧] ؛ لأنه من «عطا يعطو» إذا تناول ، فحذفوا هذه الهمزة الزائدة فصار «عطا» ، ثم زادوا الهمزة التى للتعجب .

وأما [٨] سائر الأفعال فلا تحتمل صيغتها زيادة الهمزة فى أولها نحو : انْطَلَق ، واستغفر [٩] ، واحْمَرَّ ، وقَاتَل ، وما أشبه ذلك .

قال سيبويه : [١٠] (هذا ؛ لأنهم لم يريدوا أن يَتَصَرَّف ، فجعلوا له مثالا واحدًا [١١] يجرى عليه) .

يعنى : لما لم يتصرف فعل التعجب ، جعلوا له مثالا [١٢] واحدا يجرى عليه [١٣] ، وإن[١٤] كان قد يستعمل فى باب النقل غيره ، ألا ترى أنَّك تقول :

---

(١) ح : «عمرا» .
(٢) ح : «سَمع وعلم» .
(٣) ساقطة من ق .
(٤) الجملة من «لأنها تحتمل زيادة ... إلى .. وأسمعه غيره» ساقطة من ح . والنص فى جـ ، س بعد : «مما أصله هذه الأفعال» هكذا : من قبل أن فعل التعجب فعل منقول ، وأكثر ما ينقل الفعل . بزيادة الهمزة فى أوله ، كقولك : «دخل زيد الدار» ، و«أدخله عمر» ، و«خرج وأخرجه عمر» . . .
(٥) ح ، جـ ، س : فأما .
(٦) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٧) ح : زائدة قبل التعجب .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : فأما .
(٩) ح ، استقر .
(١٠) بولاق ١ / ٣٧ .
(١١) الزيادة من ح ، جـ ، س ، بولاق وهارون .
(١٢) العبارة من : «يجرى عليه ... إلى ... مثالا» ساقطة من ى ، ق .
(١٣) «يجرى عليه» ساقطة من جـ ، س .
(١٤) ق : فإن .

«عَرَف زيدٌ عمرًا [١] وعَرّفته» ، و«علم كذا» ، « وأعلمته [٢] إياه » . فالنقل قد يكون بتشديد العين . كما يكون بزيادة الهمزة فى أوله ، فاختاروا[٣] زيادة الهمزة فى باب [٤] التعجب ؛ لأنها أكثر فى النقل .

قال سيبويه : [٥] (فَشُبِّه هذا بما ليس من الفعل ، نحو «لات» و«ما» ، وإن كان من «حَسُن» و«كَرُم» و«أعطى») .

قال أبو سعيد : [٦] يعنى أن فعل التعجب وإن كان مشتقاً [٧] من أفعال متصرفة ، فهو غير متصرف بمنزلة «لات» [٨] و«ما» فى قلة تصرفها ، وقد بينا ذلك . ونظير ذلك قول العرب للصقر«هذا أجدلٌ» مصروف بمنزلة قولهم «هذا [٩] أفكلٌ» والأجدل مأخوذ من الجَدْل وهو الشدَّة والفتل ، فصرفوه ولم يجعلوه بمنزلة «أحمر» ؛ لأنه وإن كان مشتقا من الجَدْل ، فقد صار اسما للصقر ولا يقال لغيره إذا كان شديدا أجدل [١٠] .

قال سيبويه : [١١] (ونظير جَعْلهم «ما» [وحدها] [١٢] اسما قول [١٣] العرب : «إنى مما أن [١٤] أصنع» أى : من الأمْرِ أَنْ أَصْنَع ، فجعل «ما» وحدها اسما . ومثل ذلك «غَسَلتُ غَسْلا نِعِمَّا» أى نعم الغسل) .

وقد بينا هذا .

قال سيبويه : (وتقول : «ما كان أحسنَ زيدًا» ، فتذكر كان لتدل [على][١٥] أنه كان فيما مضى) .

---

(١) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٢) ح ، جـ ، س : عَلَّمْتُه .
(٣) ح ، جـ ، س : واختاروا .
(٤) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٥) بولاق ١ / ٣٧ .
(٦) ح ، جـ ، س : قال المفسر .
(٧) ساقطة من جـ ، س .
(٨) ساقطة من جـ ، س .
(٩) ساقطة من ح .
(١٠) الجملة من : «ولا يقال . . . إلى . . . أجدل» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١١) بولاق ١ / ٣٧ .
(١٢) الزيادة من بولاق وهارون ، ى ، ح ، جـ ، س .
(١٣) ب : تقول .
(١٤) ساقطة من س .
(١٥) الزيادة من ح .

إذا قلت : «ما كان أحسن زيدا» [١] ففى «كان» وجهان :

أحدهما : أن تكون زائدة ، كأنك قلت : «ما أحسن زيداً» ، ثم أدخلت «كان» لتدل/ على الماضى ، وفى «كان» ضمير الكون على ما قدمنا فى معنى ٣٦٥/١ «كان» إذا كانت زائدة ، والوجه الثانى أن تجعل «مَا» [٢] مبتدأة ، وتجعل فى «كان» ضميرا من «ما» وهو اسم «كان» ، وتجعل «أحسن» خبر «كان» ، كقولك : «زيد كان ضربَ عمرًا» .

قال أبو الحسن [٣] : وإن شئت جعلت «أحسن» صلة «لما» [٤] ، وأضمرت الخبر ، فهذا أكثر وأقيس [٥] ، وقد ذكرنا [٦] هذا .

وقالوا : «ما أصبح أبردها» و«ما أمسى أدفأها» [٧] وليس هذا من كلام سيبويه ، وهو غير جائز : وذلك أن الذين قالوا من النحويين : «ما أصبح أبردَ الغداةِ» جعلوا «أصبح» بمنزلة «كان» ، و«أصبح» لا تشبه «كان» فى هذا الموضع من وجهين :

أحدهما : أن «أصبح» لا تكون زائدة مثل «كان» .

الوجه الثانى : أنك إذا قلت «كان» فقد دللت على ماض ولم تُوجِب له فى الحال شيئا ، وإذا قُلت : «أَصبح» ، فقد أوجبت دخوله فيه ، وبقاءه عليه . ألا ترى أنك تقول : «كان زيدٌ غَنيّا» ، فلا توجِب له الغنى فى حال إخبارِك . وتقول : «أصبح زيدٌ غنيًا» ، فتوجب له الدخول فى الغنى والخروج عن الفقر فاعْرفه ـ إن شاء الله تعالى .

---

(١) الجملة من : «فتذكر كان ... إلى ... زيداً» ساقطة من س .
(٢) من جـ ، س وفى ب وبقية النسخ «كان» .
(٣) هو الأخفش . سبقت ترجمته فى ص٢٢ . (٤) ساقطة من س .
(٥) ى ، ح ، جـ ، س : أكثر وأقيس ، هامش هارون (٧٣/١) : أقيس وأكثر ، ب ، ق : إذا قيس .
(٦) ح : وقد بينا .
(٧) النص من : «قال أبو الحسن ... إلى ... أدفأها» ذكر فى هامش هارون وبعده : وزعم أبو عمرو أن ما بعد الدارة ليس عن سيبويه وأنه خطأ . يعنى قوله : وإن شئت ، وقال : هذا كلام الأخفش ، وقوله : «ما أصبح أبردها» ليس من كلام سيبويه .

هذا باب الفاعلَيْن والْمَفْعُولَيْن اللذين كل واحد منهما يَفعل بفاعله مثل الذى يَفْعَل به ، وما كان نحو ذلك

قال أبوسعيد : [١] اعلم أن من العرب إذا عطفت فعلا على فعل ــ وكان كل واحد من الفعلين متعلقا باسمين أو باسم واحد ــ فإنهم يستجيزون فى ذلك ما [لا] [٢] يستجيزونه فى غيره من كلامهم . فمن ذلك أنك تقول : «قام وقعد أخوك» فأنت بالخيار [٣] إن شئت رفعت الأخ بالفعل الأول ، وإن شئت رفعته بالفعل الثانى .

فإن رفعته بالفعل الأول فتقديره : قام أخوك [٤] وقعد ، ويكون فى «قَعَد» ضمير من الأخ/ ، وإذا [٥] ثنيته ، أو جمعت على هذا الوجه قلت : «قام وقعدا أخواك» ، و«قام وقعدوا إخوتك» ، و«قامت وقعدن الهندات» ، ويكون [٦] قد جعلت الاسم الذى تعلق بالفعل الأول بعد الفعل الثانى ، فقد فصلت بين الفعل الأول وفاعله بجملة . فهذا لا يجوز فى كل مكان ، وإن [٧] أعملت الفعل الثانى فى «الأخ» ، جعلت فى الفعل الأول ضمير الأخ ؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعل مظهر أو مضمر [٨] . وإذا ثنيت أو جمعت على هذا الوجه قلت : «قاما وقعدا أخواك» ، «وقاموا وقعدوا [٩] إخوتك» ، «وقمن وقعدت الهندات» ، فتضمر فى الأول ضمير الفاعل قبل الذكر ، وليس ذلك بمستحسن فى جميع المواضع وهو هاهنا الاختيار .

٣٦٦ / ١

وإذا كان الفعل متعديا إلى مفعول جرى هذا المجرى ، فقلت : «ضربنى وضربت زيدًا» إن أعملت الفعل الآخر [١٠] ، وتجعل فى «ضربنى» ضمير

---

(١) ى ، ح ، جـ ، س : قال المفسر .
(٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) ح : باختيار .
(٤) ح : أبوك .
(٥) ى ، ح ، جـ ، س : فإذا .
(٦) ساقطة من جـ ، س .
(٧) ى ، ح ، فإن .
(٨) ى ، ح ، جـ ، مضمرا أو مظهرا .
(٩) ح : قعدوا .
(١٠) ح ، جـ ، س : الثانى .

الفـاعل ولابد من ذلك ، لأن الفـعل لا يخلو من فـاعل . فـإذا [١] ثنيت أو جمعت[٢] ـ على هذا الوجه ـ قلت : «ضربانى وضربت الزيدين» و«ضربونى وضربت الزيدين» [٣] و«ضربنى وضربت الهندات» .

وإن أعملت الفعل الأول فى هذه الوجوه ، كان الاختيار أن تقول : «ضربنى وضربته زيدٌ» ، لأن التقدير : ضربنى زيدٌ وضربته [وضربنى] [٤] وضربتهما الزيدان ، و«ضربنى وضربتهم الزيدون» ، و«ضربتنى وضربتهن الهنداتُ» .

ويجوز حذف ضمير المفعول من الفعل الثانى ؛ لأن المفعول يجوز حذفه ؛ لأنه كالفضلة المستغنى عنها . وقد علم أن الفعل قد وقع به ، وقال الله تعالى[٥] : ﴿والذاكرين الله كثيرا والذاكرات﴾ [٦] على معنى والذاكراته ﴿والحافظين فروجهم والحافظات﴾ [٦] ، ولم يأت للفعل الثانى بمفعول اكتفاء بالأول .

وإذا قلت : «ضربت وضربنى زيدٌ» فأعملت الفعل الثانى ، رفعت «زيدًا» به ، ولم تأت للأول بمفعول [٧] ، وقد علم أنه واقع «بزيد» ؛ لذكرنا له فى الفعل الثانى ، فلم تضمره [٨] كما أضمرته حيث كان فاعلا ؛ لأنهم احتملوا إضماره قبل الذكر حيث كان فاعلا [٩] ؛ لأن الفعل لابد له من فاعل ، وقد يستغنى عن المفعول ، فلم يكن بهم ضرورة توجب/ إضمار المفعول قبل الذكر . ٣٦٧/١

فـإذا ثنيت ، أو جمعت ـ على هذا الوجه ـ قلت : «ضَرَبْتُ وضَرَبنى الزيدان» ، و«ضربت وضربنى الزيدون» ، «وضربت وضربتنى الهندات» ، فإن [١٠]

(١) ى ، جـ ، س : وإذا .
(٢) ساقطة من ى ومذكورة بعد كلمة «الوجه» .
(٣) المثال ساقط من ح .
(٤) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٥) ى ، ح ، جـ ، س : عز وجل .
(٦) الآية ٣٥ من سورة الأحزاب (٣٣) .
(٧) جـ ، س : بالمفعول .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : ولم تضمره .
(٩) الجملة من : «لأنهم احتملوا . . . إلى . . . فاعلاً» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٠) ح ، جـ ، س : وإن .

أعملت الفعل الأول ــ فى هذه الوجوه ــ قلت : «ضربت وضربنى زيدا» ، وجعلت فى «ضربنى» ضميرا من زيد ، وتقديره : ضربت زيدا ، وضربنى . وفى التثنية والجمع «ضربتُ وضربانى الزيدَين» و«ضربت وضربونى الزيدِين» ، و«ضربت وضربنى الهندات» .

وإذا كان الفعل متعديا إلى اثنين جرى [١] على هذا المجرى ، وعلى هذا القياس . وإذا تعدى [٢] إلى ثلاثة مفعولين : فالجرْمى [٣] ومن ذهب مذهبه لا يرون إجراءه على قياس هذا الباب ؛ لأن هذا الباب [٤] خارج عن [٥] القياس ، وإنما يستعمل فيما استعملته العرب ، وتكلمت به ، وما لم تتكلم به فمردود إلى القياس . ومن أصحابنا من يقيس ذلك فى جميع الأفعال .

فما يتعدى إلي مفعولين ، تقول : «أعطانى وأعطيت أخاك درهما» ، فتجعل فى «أعطانى» ضمير الأخ ؛ لأنه فاعل مضطر إلى ذكره ، وتحذف ضمير الدرهم ؛ لأنه مفعول ، وما فى الفعل الثانى يدل عليه ، وتُعمل الفعلَ الثانى فى الآخر .

فإذا ثُنى أو جمع ــ على هذه الوجوه [٦] ــ قلت : «أعطيانى وأعطيت أخويك درهمًا» ، و«أعطونى وأعطيت إخوتك دِرْهَمًا» ، و«أعطيننى وأعطيت الهندات دِرْهَمًا» .

فإذا [٧] أعملت الفعل الأول ــ على هذا الوجه ــ قلت : «أعطانى وأعطيتُه إياه أخوك دِرهما» ، وتقديره : أعطانى أخوك درهما وأعطيته إياه ، فالهاء ضمير الأخ ، وإياه ضمير الدرهم ، وقد جرى ذكرهما فى التقدير فأضمرتهما لذلك ،

---

(١) ساقطة من ح .
(٢) ى ، جـ ، س ، ح : وإذا كان متعديا .
(٣) سبقت ترجمته فى ص٧٣ .
(٤) جـ ، س : باب .
(٥) ح ، جـ ، س : من .
(٦) جـ ، س : «على هذا الوجه» .
(٧) ى ، جـ ، س : وإذا .

فإذا ثنيت [أو جمعت] (١) قلت : «أعطانى وأعطيتهما إياه أخواك درهماً» ، و«أعطانى وأعطيتهم إياه إخوتك درهما» ، و«أعطتنى وأعطيتهن إياه الهندات درهما» .

ويجوز حذف ضمير المفعول من الفعل الثانى على نحو ما مضى : فإذا قلت : «أعطيت (٢) وأعطانى زيدٌ درهما» وأعملت [الفعل] (٣) الثانى حذفت المفعولين من الفعل الأول ، وإن كانا يُرَادان فى المعنى ؛ لأن الفعل/ الثانى قد ٣٦٨/١
دَلّ عليهما ، والمفعولان أحدهما زيد والآخر الدرهم ، كأنك قلت : «أعطيتُ زيدًا درهمًا ، وأعطانى زيدٌ درهما» ، وإذا ثنيت أو جمعت قلت : «أعطيتُ وأعطانى الزيدان دِرْهمًا» ، و«أعطيت وأعطانى الزيدُون درهمًا» ، و«أعطيت وأعطتنى الهنداتُ درهما» .

وإذا أعملت الأول - على هذا الوجه ـ قلت : «أَعْطَيْتُ وأعْطانى إياه زيدًا درهما» ، و«أعطيتُ وأعطيانى إياهُ الزيدَين درهما» ، و«أعطيت وأعطونى إياه الزيدِين دِرْهَمًا» ، و«أعطيت وأعطيننى إياه الهنداتِ درهما» ، ويجوز حذف إياه ؛ لأن المفعول يستغنى عنه .

وإن كان الفعل متعديا إلى مفعولين(٤) لا يجوز الاقتصار على أحدهما ، فسبيله سبيل «أعطيت» الأول (٥) إلا فى الاقتصار على أحد المفعولين ، تقول : «ظننى وظننت زيدا منطلقا إياه» ، أعملت الفعل الثانى فى «زيد» ، و«منطلق» ، وجعلت فى الفعل الأول ضمير «زيد» وهو الفاعل ، والنون والياء هما (٦) المفعول الأول من مفعولى الظن ، وأنت مضطر إلى ذكر الثانى ؛ لأنه لا يقتصر على أحد المفعولين فجئت به فى آخر الكلام . وهو ضمير «منطلق» بعد أن

(١) زيادة يتطلبها السياق .
(٢) ساقطة من س .
(٣) الزيادة من ى ، جـ ، س .
(٤) ح : المفعولين .
(٥) ساقطة من ح ، جـ ، ى .
(٦) ح ، جـ ، س : هى .

جرى ذكره ، ولا يجوز أن تُضْمِر قبل ذكره ؛ لأن المفعول لا يُضْمر قبل الذكر ، وكل ما تعلق بالفعل الأول فلا يجوز أن تذكره بعد الفعل الثانى حتى يتم فاعله ومفعوله .

ولو ثنيت أو جمعت ـ على هذا الوجه ـ لم يجز ؛ لأنك لو أخرته لقلت : «ظنانى وظننت أخويك منطلقين إياه [1] وإياهما» وكلاهما فاسد ، وذلك أنك إذا قلت : إياه فقد جعلت ضميرا واحدا[2] ، وإذا قلت : إياهما فأضمرت المنطلقين ، فقد جعلت المتكلم اثنين وهما واحد ، وعلى هذا قياس جميع هذا الباب ، فيما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين .

وكان الكِسَائى [3] إذا أعمل الفعل الثانى فى الفاعل ، أعْرَى الفعل الأول من الفاعل ، ولم يجعل فيه ضميرا له [4] .

وكان الفراء لا يضمر الفاعل قبل ذكره فى شىء من هذه الأفعال التى ذكرنا ، فأما الكسائي فإنه يقال للمحتج عنه : أخْبرنا عن هذا الفعل ، أتَنْوى فاعله أو[5]لا تنويه ؟ .

---

(١) على هامش ب : الأنبارى ، صوابه : الياء هى الضمير ، والنون للوقاية ، وهى حرف ليس هى الضمير (ص ٣٦٨) .

(٢) الجملة من «إذا قلت : . . . إلى . . . واحداً» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .

(٣) هو أبو الحسن على بن حمزة بن عبدالله بن بهمن بن فيروز الأسدى بالولاء الكوفى ، إمام فى اللغة والنحو والقراءة . وهو مؤدب هارون الرشيد وابنه الأمين ، وله كتب قيمة منها : «معانى القرآن» ، و«النوادر» و«مختصر فى النحو» وتوفى ١٨٩هـ .
ترجمته فى الإرشاد لياقوت ١٨٣/٥ - ٢٠٠ ، إنباه الرواة ٢ /٢٥٦ وهامشه ، الأعلام ٩٤/٥ ، تاريخ بغداد للخطيب ١١ / ٤٠٣ ، البغية للسيوطى ٢ /١٦٢ ، طبقات النحويين : ١٣٨ ، طبقات الزبيدى :٦٣ ، الفهرست لابن النديم : ٢٩ ، ٣٠ ، ٩٥ ، المعارف لابن قتيبة : ٢٧٩ ، معجم الشعراء للمرزبانى : ٢٨٤ ، مرآة الجنان لليافعى ١ /٤٢١ ، النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى ١٣٠/٢ ، غاية النهاية لابن الجزرى ٣٥/١ Flügel, Die gramm. Schulen 121 - 125
وانظر ص١٠٢ من الجزء الثانى من هذا الكتاب Noeldeke, Geschichte des Qorans, 277 .

(٤) ساقطة من جـ ، س .

(٥) ى ، ح ، س : أم .

فإن قال : لا أنويه فقد أحال/ ؛ لأن الفعل لا يتصور بغير فاعل ، وإن قال : ٣٦٩/١
أنويه قلنا : فإذا كنت تنويه قبل أن تذكره لحاجة الفعل إليه ، فَلِمَ لا تأتى بالعلامة التى تكون لما يُنْوى من الفاعلين؟

وأما الفراء [(١)] فإن قوله [(٢)] مخالف لكلام العرب ؛ لأن الرواة قد أنشدوا [قول طفيل الغنوى] [(٣)] :

وكُمْتًا مُـدَمَّـــاةً كَـــأَنَّ مُتُونَهـــا   جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَونَ مُذْهَبِ [(٤)]

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمى الباهلى الفراء . فارسى الأصل . وهو أشهر تلاميذ الكسائى ، وأول من قعد لدرس تفسير القرآن فى مسجد من مساجد بغداد . وكان إماما من أئمة الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب . توفى سنة ٢٠٧هـ . ترجمته فى :
الإرشاد لياقوت ٧/ ٢٧٦ ، البغية للسيوطى ٢/ ٣٣٣ ، تاريخ بغداد للخطيب ١٤/ ١٤٩ - ١٥٥ ، بروكلمان (الملحق) ١ / ١٧٨ ، بروكلمان (النجار) ٢/ ٢٠٠ ، شذرات الذهب لابن العماد ٢/ ١٩ ، طبقات الزبيدى ١٤٣ - ١٤٩ ، الفهرست لابن النديم (فلوجل) / ٦٦ - ٦٧ ، مفتاح السعادة ١/ ١٤٤ ، غاية النهاية لابن الجزرى ٢/ ٣٧١ ، مراتب النحويين : ٨٦ - ٧٩ ، طبقات النحاة واللغويين لابن قاضى شهبة (مخطوط) ، الذريعة ١/ ٣٩ ، تهذيب التهذيب ١١ / ٢١٢ ، الأعلام ٩ / ١٧٨ ، نزهة الألبا : ٩٨ - ١٠٣ وهامشها ، إنباه الرواة رقم ٨١ وهامشه . وانظر ص٨٦ من الجزء الثانى من هذا الكتاب Flügel, Die gramm. Schulen 129 - 136. .

(٢) ى ، ح ، جـ ، س : وقول الفراء .

(٣) هو طفيل بن عوف من بنى غنى بن قيس عيلان شاعر جاهلى من الشجعان عاصر النابغة الجعدى وزهير بن أبى سلمى . وله ديوان شعر مطبوع . توفى ١٣ قبل الهجرة وترجمته فى :
أخبار أبى تمام للصولى : ١٣٦ - ١٤٠ ، الإعجاز والإيجاز للثعالبى : ١٤٢ ، الأعلام ٣/ ٣٢٩ ، الأغانى ٧/ ١٣٩ ، ١٦/ ٥١ ، ١٤ : ٨٥ - ٨٨ ، ٩٤ ، ١٥/ ٢ ، الأمالى للقالى ١/ ٥٥ ، ١٠٤ ، ١٨٧ ، ١٨٥ ، ٢٣٦ ، ٢/ ٣٤ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٦٥ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٨٣ . ٢٥١ ، ٢٧٥ ، أنساب الخيل لابن الكلبى : ٢٢ ، بلوغ الأرب للألوسى ٣/١١٧ ، البيان والتبيين٣/ ٣٢٨ ، الحيوان للجاحظ ٢/ ٢٧ ، الخزانة ٣/ ٦٤٣ ، دائرة المعارف للبستانى ١١/ ٣٢٥ ، ديوان الحماسة لأبى تمام ١/ ٩٦ ، ديوان المعانى للعسكرى ٢/ ٢٢٠ ، سمط اللآلى ١ / ٢١٠ ، معجم البلدان لياقوت ١ / ٩٩ ، ٣١٤ ، ٤٦٩ ، ٢ / ١١٦ ، ٢٢١ ، ٣٠١ ، ٨١٥ ، ٨١٧ ، ٨٥٧ ، ٣/ ٢٠٣ ، ٢٨٥ ، ٥٨٣ ، ٦٩٧ ، ٤/ ٢٣٦ ، ٤٢٣ ، ٩٣٦ ، ١٠٠٧ ، معجم الشعراء للمرزبانى : ١٤٧ ، ١٨٤ ، المنتحل للثعالبى : ٣٢٩ ، مهذب الأغانى للخضرى : ٢٢٥ ، الموشح للمرزبانى : ٣٤ ، ٤١ ، ٤٣ ، ١٩٦ ، نهاية الأرب للنويرى ٣ / ٦٨ ، الوساطة بين المتنبى وخصومه للجرجانى : ١٥٩ ، ٢٥١ ، رغبة الأمل للمرصفى ٢ / ١٤٦ ، شرح شواهد المغنى : ١٢٥ ، شرح ديوان الحماسة للتبريزى ١/ ١٤٦ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة : ١٧٣ .

(٤) البيت لطفيل الغنوى فى : سيبويه١/ ٣٩ (=هارون ١/ ٧٧) ، والأعلم ١ / ٣٩ ، والديوان ٧ ، وابن يعيش ١ / ٧٨ ، والعينى : ٢٤ ، والإنصاف ١/٨٨ ، والمقتضب ٤٤ / ٧٥ ، واللسان (دمى) ١٨/ ٢٩٥ ، وأساس البلاغة (شعر) : ٢٣٧ (وِرَادًا مُدَمّاةً وكُمتا كأنما . . .) ، والأشمونى١/ ٢٠٤ (بدون نسبة) .

فنصب «لوناً» باستشعرت ، وجعل [١] فى «جرى» ضمير فاعل ، كأنه قال : جَرى فوقها لونُ مُذْهب ، واستشعرت لون مذهب مع ما حكاه البصريون من قول العرب [٢] : «ضربنى وضربت زيدا» ، واختيارهم لإعمال الفعل [٣] الثانى ، وإذا [٤] أعْمَلُوا الفعل الثانى جعلوا فى الأول ضمير فاعل .

قال سيبويه : [٥] مفسرا [٦] لترجمة الباب : (وهو قولك : «ضربت وضربنى زيد» و«ضربنى وضربت زيداً» ، فحمل [٧] الاسم على الفعل الذى يليه) .

قال أبو سعيد [٨] : يعنى أنك تعمل الفعل الثانى وهو الاختيار عنده . وقد ذكرناه . قال سيبويه [٩] :

(والعامل [١٠] فى اللفظ أحد الفعلين ، وأما [١١] فى المعنى فقد يُعْلم أن الأول قد وقع [١٢] ، إلا [١٣] أنه لا يعمل [١٤] فى اسم واحد رفعا ونصبًا) .

يعنى العامل فى الاسم الظاهر هو أحد الفعلين ، كأنا إذا قلنا : «ضَرَبْتُ وضَرَبَنى زَيْدٌ» ، فالعامل فى «زيد» هو «ضربنى» ، وقد علم أَن «ضَرَبْتُ» له مفعول مثل «ضربنى» وإن لم يذكر ، وكذلك إذا قلت : «ضَرَبَنى وضَرَبْتُ زيدًا» فالعامل فى «زيد» هو «ضربت» ، وفاعل «ضربنى» ضمير زيد ، وإن لم تُظهره ، فقد عُلم أن الفعل الأول كالفعل الثانى فى وصوله إلى الفاعل والمفعول . ولا يجوز أن يكون الفعل الأول والثانى يعملان فى الاسم الظاهر ؛ لأن الفعل الأول يوجب نصبه ، والثانى يوجب رفعه ، أو الأول يوجب رفعه والثانى يوجب نصبه ، ومحال أن يكون الاسم مرفوعا منصوبا .

---

(١) من ح ، جـ ، س وبقية النسخ : «وجعلت» .
(٢) من ى ، ح ، جـ ، س : . وفى ب ، ق : «الكوفيين» .
(٣) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٤) جـ ، س : فإذا .
(٥) بولاق ١ /٣٧ هارون ١ / ٧٣ .
(٦) ح ، جـ ، س : «ممثلا» .
(٧) بولاق وهارون ، جـ ، س : «تحمل» .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : «قال المفسر» .
(٩) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س . بولاق ١/ ٣٧ .
(١٠) بولاق : «فالعامل» .
(١١) ى ، ح ، جـ ، س : «فأما» .
(١٢) ى : وقوع الفعل على المفعول من جهة المعنى .
(١٣) جـ ، س : «لأنه» .
(١٤) هارون وبولاق وح : لا يُعمل .... نصب ورفع .

وقد زعم الفراء أنا إذا قلنا : «قام أو قَعد زيْد» ، فالعامل فى «زيد» الفعلان جميعا . وهذا غير جائز ؛ لأنهما لو كانا عاملين فى «زيد» جاز [١] أن يبدل/ من ٣٧٠/١
أحدهما ما يوجب نصْب «زيد» ، فتقول : «ضَرَبْتُ أو ضَرَبَنِى زيدٌ» ، فيكونان جميعا عاملين فى «زيد» وهذا فاسد .

قال سيبويه [٢] : (وإنما كان الذي يليه أوْلَى ؛ لقرب جِواره ، وأنه لا يَنْقُضُ معنى ، وأن المخاطب قد عَرَف أن الأول قد وقع «بزيد») .

يعنى : أن الاختيار إعمال الثانى ؛ لأنه لا فرق فى المعنى بين إعمال الأول والثانى ، ونحن نكتسب بإعمال الثانى حمل الشىء على ما يقرب منه ويجاوره ، والعرب تختار حمل الشىء على ما يقرب منه ، وقد بينا هذا .

قال سيبويه [٣] : (كما أن [٤] «خَشَّنْتُ بصدرِه وصدرِ زيدٍ» ، وجهَ الكلام ، حيث كان الجر فى الأول ، وكانت الباء أقربَ إلى الاسم من الفعل ، ولا تَنقُض معنى سَوَّوْا [٥] بينهما فى الجر كما يستويان فى النصب) .

قال المفسر [٦] يعنى : أن قولنا : «خَشَّنْتُ بصدره وصدرِ زيد» ، أجود من «خَشَّنْتُ بصَدْرِه وصدرَ زيد» وكلاهما جائز ؛ لأنَّك إذا جررت حملته على مجرور يجاوره لفظا ، وإذا [٧] نصبت حملته على المعنى ، كأنك قلت : «خَشَّنْتُ صدرَه وصدر زَيد» وحَمْلُه على اللفظ أجود ؛ لأنه معه وإلى جنبه ، فكذلك [٨] الأول [٩] حمله على ما يقاربه ويجاوره أجود . ولا فرق بين النصب والجر فى «خَشَّنْتُ» فلما لم يكن فرق كان مطابقة اللفظ أولى بالاختيار ، كما أنهم لو نزعوا الباء لسَوَّوْا بين الأول والثانى فى النصب ، وقالوا : «خَشَّنْتُ صدرَه وصدر زيد» .

---

(١) جـ ، س : «لجاز» .
(٢) بولاق ١/ ٣٧ .
(٣) بولاق ١/ ٣٧ هارون ١ / ٧٤ .
(٤) هارون : «كما كان» .
(٥) ى ، جـ ، س : «سَوَّى» .
(٦) الزيادة من ى ، ح ، جـ .
(٧) ى ، ح ، جـ ، س : وإن .
(٨) ى ، ح ، : و«كذلك» .
(٩) ساقطة من ى .

قال سيبويه[١] : (ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب[٢] ، قوله تعالى : [٣] ﴿والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات﴾[٤]) .

أراد و«الحَافِظَاتها» والذاكرين الله كثيرا والذاكراته . فترك مفعول الثانى لعلم المخاطب بذلك والاكتفاء بالأول لو كان منصوبا [٥] .

وكذلك [٦] قوله : («ونخلع ونترك من يفجرك») [٧] .

فلو كان منصوباً بـ«نخلع» كان الاختيار أن يقول : ونخلع ونتركه [من يفجرك] [٨] ، ونصبه بـ «نخلع» جائز أيضًا ، فقد ترك إما مفعول «نخلع» وإما مفعول «نترك» اكتفاء بعلم المخاطب .

قال سيبويه [٩] : (وقد[١٠] جاء فى الشعر من الاستغناء أشد من هذا ،

٣٧١ / ١ وذلك قول قيس بن الخَطيم : /

نَحْنُ بما عِنْدَنَا ، وأَنْتَ بِـمَـا عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأْىُ مُخْتَلِفُ [١١])

أراد : نحن بما عندنا راضون [١٢] .

---

(١) بولاق ١/ ٣٧ (هارون ١ /٧٤) . (٢) ى بزيادة : «بذلك والاكتفاء بالأول» .

(٣) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب (٣٣) .

(٤) و«الذاكرين الله كثيراً» ساقطة من ح ، س .

(٥) «لو كان منصوبًا» ساقطة من ح ، جـ ، س والجملة من «وأراد . . . إلى . . . لو كان منصوبا» ساقطة من ى .

(٦) هارون ، ح ، جـ ، س : ومثل ذلك . . .

(٧) ح بزيادة : «فهو فى موضع نصب ، والأجود أن يكون منصوبا بنترك» .

(٨) الزيادة من ح ، جـ ، س .

(٩) بولاق ١ / ٣٧ - ٣٨ هارون ١ / ٧٥ .

(١٠) «قد» ساقطة من هارون ، ح .

(١١) البيت لقيس بن الخطيم فى سيبويه ١ /٣٥ ، وغير منسوب : فى أمالى ابن الشجرى ١ / ٢٩٦ ، وشواهد الإيضاح للقزوينى رقم ٩٥ ، واللسان : قعد (٣٦١/٤) ، وشرح ابن عقيل ص١٢٥ ، ومختصر شواهد العينى .

(١٢) عبارة السيرافى ساقطة من ح ، جـ ، س .

(ومثله قول ضابئ البُرْجُمىّ [١] :

فَمَنْ يَكُ أَمْسىَ بِالْمَدِينَة رَحْلُهُ فَإِنِّى وقَيَّارًا بها لَغَرِيبُ [٢])

فجاء بخبر أحدهما .

(وقال ابن أحمر [٣] :

رَمَانِى بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْه وَوَالِدِى بريئًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِىِّ رَمَانِى) [٤]

ويروى [٥] : ومن جُول الطوى . وحق الكلام أن يقول : بريئين فهذه الأبيات أشد مما ذكر ؛ وذلك أنه حذف خبر الاسم الذى لابد له منه اكتفاء بخبر الاسم الأخير ، وما ذكرناه [٦] فإنما حذف منه المفعول المستغنى عنه ، وحذف الخبر أشد من حذف المفعول .

---

(١) هو ضابىء بن الحارث بن أرطاة التميمى البرجمى ، شاعر جاهلى أدرك الإسلام حيث عاش بالمدينة إلى أيام عثمان . كان مولعا بالصيد . كما كان ضعيف البصر . ومات فى سجن عثمان بن عفان حوالى ٣٠ هـ . ترجمته فى :
الأعلام ٣/ ٣٠٥ ، رغبة الأمل للمرصفى ٣/٢٠١ ، ٤/ ٧٨ ، ٩٠ ، البيان والتبيين ٢ / ١٨٦ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة : ٢٢٦ ، الخزانة ٤ /٨٠ ، طبقات الشعراء لابن سلام : ٤٠ ، معاهد التنصيص ١/ ١٨٦ ، المعانى الكبير لابن قتيبة : ٧٣٥ ، ٧٥٥ ، ٧٦٣ .

(٢) البيت لضابئ البرجمى فى سيبويه ١ / ٣٨ (= هارون ١ / ٧٥) ، والأعلم ١/ ٣٨ ، والخزانة ٤/ ٨١ ، ٣٢٣ ، والكامل للمبرد ١/٢١٨ ، وشواهد المغنى للسيوطى : ٢٩٧ ، والإنصاف ١ / ٩٤ ، والدرر اللوامع ٢/٢٠٠ ، ٢١٠ ، والهمع ٢/ ١٤٤ ، الأصمعيات :٨٤ ق ٦٤ (من يك أمسى) ، شواهد الكشاف : ١١ ، اللسان (قير) ٦/ ٤٨٣ . وغير منسوب فى المغنى ٢/٤٧٥ ، والأشمونى ١ /١٤٤ ، وشرح المرزوقى للحماسة/٣٩٦ ، وأوضح المسالك رقم ١٤٢ .

(٣) هو عمرو بن أحمر بن عامر الباهلى أبو الخطاب ، شاعر مخضرم (عاش نحو ٩٠ عاما) فى الجاهلية والإسلام . له ديوان شعر وتوفى حوالى ٦٥ هـ ، ترجمته فى : الخزانة ٣/ ٣٨ ، البيان والتبيين ١/٢٦٨ ، الإصابة : ٦٤٦٨ ، سمط اللآلئ : ٣٠٧ ، والشعر والشعراء : ١٢٩ ، والأغانى ٨/٢٣٤ ، جمهرة أشعار العرب : ١٥٨ ، والمرزبانى : ٢١٤ ، الحماسة للتبريزى ٤/١٢٠ ، والمختلف للآمدى ٣٧ .

(٤) البيت لابن أحمر فى : سيبويه ١ / ٣٨ (=هارون ١ / ٧٥) ، والأعلم ١ / ٣٨ (عمرو بن أحمر الباهلى) ، وفى شواهد الكشاف : ٣١١ (للفرزدق) (. . . ومن جول الطوى) ، وفى اللسان (جول) للأزرق بن طرفة الفراصى (جول الطوى . . .) ، وشرح المرزوقى ٩٣٦ . وفى ق : الأحمر .

(٥) ح : «يرددون» . (٦) ى ، ح ، س : «ذكره» .

فأما قول ضابىء البرجمي : [١] «وإنى وقياراً بها لغريبُ» ، فيجوز أن يكون «لغريب» خبرا للنون والياء وخبر «قيار» محذوفا . ويجوز أن يكون خبرا «لقيار» ، وخبر «إنى» محذوف .

وكذلك بيت ابن أحمر ، يجوز أن يكون خبرا «للقاء» فى «كنت» ، ويجوز أن يكون خبرا [٢] «لوالدى» . ومن روى : ومن أجل الطَّوِىّ رمانى يعنى بسبب الطَّوِىّ ، والطَّوىُّ : البئر . وإنما كان بينهم مشاجرة فى بئر ، فَبَهَتَه بسبب ما كان بينهم من المشاجرة ، وقذفه بما لم يكن فيه .

ومن قال : «ومن جُول الطَّوىّ رمانى» أراد : مارمانى به رجع عليه ؛ لأن من رمى من بئر رجع عليهِ ما رمى [٣] .

قال سيبويه [٤] بعد هذه الأبيات : (فوضع فى موضع الخبر لفظ الواحد ؛ لأنَّه قد عَلِم أن المخاطب سيستدل به [٥] ، والأول أجود) .

يعنى : أنه جاء [٦] بخبر واحد ، وقد ذكر أكثر من واحد ، فحذف الخبر اكتفاء بما ذكر [٧] والأول أجود ، يعنى : حذف المفعول من الفعل [الذى ذكره] [٨] أجود .

(لأنه لم يضع واحدا في موضع جمع ، ولا جمعا فى موضع واحد . قال : ومثله قول الفرزدق :)

يعنى : مثله [٩] الاكتفاء بخبر واحد عن ٣ خبر جماعة :

---

(١) ساقطة من ى ، جـ ، س .
(٢) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) ح ، ١٣جـ ، س : رجعت رميته .
(٤) بولاق ١ / ٣٨ .
(٥) من بقية النسخ وفى ب ، ى : يستدل . وفى هارون (٧٦/١) بين معقوفتين وبولاق بدونهما زيادة : على أن الآخرين فى هذه الصفة .
(٦) ح ، جـ ، س : قد جاء .
(٧) ح : بما ذكره .
(٨) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٩) ح ، جـ ، س : مثل .

٣٧٢/١ إنى ضَمِنْتُ لمنْ أَتانِى مَاجَنَى وأبَى فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورِ [١]/

ولم يقل : غدورين .

واعترض بعض النحويين على سيبويه فقال : «فعيل وفعول» قد يكونان للجماعة والواحد والمذكر والمؤنث ، ومن ذلك قولهم : «رجل صديق» و«قوم صديق» ، و«رجل خليط» ، و«قوم خليط» ، و«رجل عدو» ، و«قوم عدوّ» كما قال تعالى : [٢] ﴿إنَّ الكافرين كانوا لكم عدواً مبينا﴾ [٣] .

قال فيجوز أن يكون «غدور»[٤] و«برىء» للاثنين . وهذا الذى ذكرنا يُرْوَى عن الزِّيَادِىّ . وهو غير ناقض لما ذكره [٥] سيبويه ؛ لأنه قد ذكر فى أول هذه [الأبيات] [٦] «نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ» ، و«راض» لا يصلح إلا لواحد ؛ وغرضه أن يُبَيِّنَ[٧] أَنَّه يحذف الخبر اكتفاء بخبر واحد [٨] .

على أن «فعيل» و«فعول» ليس طريقهما فى كل موضع أن يكونا للجميع والواحد ؛ ألا ترى أنَّك تقول : «رجل كريم» ، و«رجلان كريمان» ، و«رجل ظريف» و«رجلان ظريفان» ، وما سُمع «رجلان ظريف» ، وكذلك «رجل صبور» ، و«رجلان صبوران» ، ولم نسمع : «رجلان صبور» .

قال سيبويه : [٩] **(ولو لم تحمل [١٠] الكلام على الآخِر لقلت : «ضَرَبْتُ وضَرَبُونى قومُك» ، وإنما كلامهم : «ضَرَبْتُ وضَرَبنى قَوْمُك») .**

---

(١) البيت للفرزدق فى : سيبويه ١ / ٣٨ (=هارون ١ / ٧٦) (لم يجده فى الديوان) ، والأعلم ١ / ٣٨ ، والإنصاف ١/ ٩٥ (لم يجده فى الديوان) ، واللسان (قعد) ٣٦١/٤ .
(٢) ح ، جـ ، س : «عز وجل» .
(٣) من الآية ١٠١ من سورة النساء (٤) .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س : «عدو» .
(٥) ى ، ح ، جـ ، س : «لماذا أراده» .
(٦) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٧) «أن يبين» ساقطة من ح .
(٨) ى ، ح ، جـ : «آخر» .
(٩) بولاق ١/ ٣٨ - ٣٩ .
(١٠) من بولاق وهارون ، ى ، والنسخ الأخرى : تجعل ، وفى ى : الأمثلة متداخلة .

يعنى : إذا أعملت الأول قلت : «ضَرَبْتُ وضَرَبُونى قَوْمَك» ؛ لأن تقديره : ضربت قومَك وضربونى . والوجه «ضَرَبْتُ وضَرَبَنى قومُك» [١] على إعمال الثانى وترك مفعول الفعل الأول .

قال سيبويه : [٢] **(فإذا قلت : «ضربنى» لم يكن سبيل إلى الأول ؛ لأنك لا تقول : «ضربنى» وأنت تجعل المضمر جميعا) .**

يعنى إذا قلت : «ضربت وضربنى قومُك» لا يجوز أن تقول : «ضربت وضربنى قومَك» وقد أعملت الأول ؛ لأنك إذا أعملت الأول فى «القوم» وجب أن تضمر فى الثانى ضمير جماعة .

قال[٢] : **(ولو أعملت الأول لقلت : «مررتُ وَمَرَّ بى بزيد») .**

على تقدير «مررت بزيد ومَرَّ بى» .

(وإنما قبح هذا ؛ لأنهم [٣] جعلوا الأقرب أولى إذا [٤] لم ينقض معنى) .

يعنى أن قولك : «مررتُ ومَرَّ بِى زَيْدٌ» أجود ؛ لأن «زيدا» أقرب إلى الفعل الثانى .

[٥](قال الفرزدق فى إعمال الثانى :

ولكنَّ نِصْفًا لــو سَبَبْتُ وسَبَّنــى   بَنُو عبدِ شَمْسٍ من مَنافٍ وهَاشِمِ [٦]

---

(١) العبارة من : «يعنى : إذا .... إلى ... ضربنى قومك» ساقطة من س .
(٢) بولاق ١ / ٣٩ (=هارون ١ / ٧٦) .
(٣) بولاق وهارون : أنهم .
(٤) ح ، جـ : إذ .
(٥) بولاق ١ / ٣٩ .
(٦) البيت للفرزدق فى : سيبويه :٣٩ (= هارون ١ / ٧٧) ، والأعلم ١ /٣٩ ، والديوان ٨٤٤ (ولكن عدلاً أن سببت) ، تهذيب إصلاح المنطق للتبريزى ٢١/١ ، ٨٨ (ولكن عدلا) ، وشروح سقط الزند : ٢٠١ ، والمسلسل : ٢٨١ ، والإنصاف ص ٨٧ ، وابن يعيش ١١/ ٧٨ ، والمقتضب ٤/ ٧٤ .

ولو أعمل الأول فى غير الشعر لقال : «سببت وسبُّونى بنى عبد شمس» .

قال طُفَيْل الغَنَوِى :

وكُمْتًا مُدَمَّاةً كأنَّ مُتُونَهَا ... جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لونَ مُذْهَبِ [1]

٣٧٣/١ /أعمل «استشعَرَت» ولو أعمل الأول ، وهو «جَرَى» لقال : لَوْنُ مذهب [2]

وقال رجل من باهلة :

ولقد أرى تَغْنَى به سَيْفَانَةٌ ... تُصْبِى الحليم ومثلُها أصْبَاهُ [3]

قال : أعمل «تغنى» ، ولو أعمل «أرى» لقال «سَيفانةً» . والسَّيفَانة : المهفهفة الممشوقة ، ومثلها أصباه يعنى : مثل السيفانة أصبى الحليم .

وقال : [4] (فالفعل الأول فى كل هذا مُعْمَلٌ فى المعنى وغير مُعْمَلٍ فى اللفظ والآخِرِ مُعْمَلٌ [5] فى اللفظ والمعنى) .

قال سيبويه : [6] (فإن قلت : «ضربتُ وضَربونى قومَك» نصبتَ إلا فى قول من قال : «أكلونى البراغيث») .

والاختيار : «ضربت وضربنى قومَك» عند البصريين ؛ تعمل الثانى فى «القوم» ، وإذا أعمَلت الثانى فيهم [7] أفردت الفعل ، وإن جمعت الفعل الثانى فقلت : «ضربونى» كان على وجهين :

أحدهما : أن تنصب «قومَك» بالفعل الأول وتضمر «هم» فى الفعل الثانى ؛ كأنك قلت : «ضربت قومك وضربونى» وهذا هو [8] المختار من الوجهين .

---

(١) سبق الحديث عن هذا البيت وقائله في صفحة ٨٣ .

(٢) العبارة من : «أعمل استشعرت . . . إلى . . . لون مذهب» ساقطة من ح ، جـ ، س .

(٣) البيت لرجل من باهلة فى : سيبويه ٣٩/١ (=هارون ١/ ٧٧) ، والأعلم ١/ ٣٩ ، والإنصاف ١/ ٨٩ ، والمقتضب ٤ / ٧٥ .

(٤) بولاق ١ / ٣٩ .

(٥) ب : يعمل .

(٦) ساقطة من بولاق ، جـ ، س .

(٧) ح ، جـ ، س : فى القوم .

(٨) ساقطة من جـ ، س .

والوجه الثاني : أن ترفع «قومُك» فقلت [١] : «ضربت وضربوني قومُك» فإذا فعلت هذا كان [فيه] [٢] وجهان :

أحدهما : أن تجعل «الواو» في «ضربوني» علامة للجمع لا ضميرا على لغة من يقول : «قَامَا أخواكَ» و«ضربوني إخوتك» ، و«أكلوني البراغيث» .

والوجه الثاني[٣] : أن تجعل «الواو» ضمير الفاعلين [وتجعل «القوم» بدلا منهم ، وجاز أن تضمر قبل الذكر على شرط التفسير ، وهذا معنى قول سيبويه :

(أَو تحمله على البدل] [٤] فتجعله بدلا من المضمر كأنه قال : «ضربت وضربني ناسٌ بنو فلان») .

قال : [٥] (وعلى هذا الحد تقول : «ضَرَبْتُ وَضَرَبني عبدَ الله» تُضْمِر في «ضربني» كما أضمرت في «ضَرَبُوني») .

يعني أنك إذا قلت : «ضَرَبْتُ وضَرَبني عبدَ الله» [٦] جاز أن يكون في ضربني ضمير فاعل ، أضمرته قبل الذكر على شرط التفسير ؛ على أنه لايظهر في اللفظ لأن كناية الفاعل [٧] الواحد [في الفعل] [٨] لا تظهر .

قال :[٩] (فإن قلت : «ضرَبني وضربتُهم قومُك» رَفعتَ ؛ لأنك شغلت الآخِر فأضمَرت فيه ، كأنك قلت : «ضَربني قومُك وضربتُهم» على التقديم والتأخير) .

يعني أنك إذا قلت : «ضَرَبَني وضَرَبْتُهُم قومُك» فوحَّدْت الفعل الأول ، فالاختيار أن ترفع «القوم» به ؛ لأنك [١٠] لو لم ترفعهم به لوجب أن تُضْمِرَ

---

(١) ح ، جـ ، س : فتقول .
(٢) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٣) ى ، جـ ، س : «الآخر» .
(٤) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٥) بولاق ١/ ٣٩ - ٤٠ هارون ١ / ٧٨ .
(٦) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٧) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٨) الزيادة من : ح ، جـ ، س .
(٩) بولاق ١/٣٩ - ٤٠ ، هارون ٧٨/١ .
(١٠) س : «لأنه» .

ضمير[١] جماعة/ فى الفعل الأول ؛ لأن الفعل الأول لجماعة فيكون تقديره : «ضربنى قومُك وضربتهم» . ٣٧٤/١

وقال :[٢] (إلا أن تجعل «ها هنا البدل [٣] كما جعلته فى الرفع ، فإن فعلت ذلك لم يكن بدٌّ مِنْ «ضربونى» لأنك تضمر فيه الجمع) .

يعنى أنك إذا نصبت «قومَك» فجعلتهم بدلا من الهاء والميم فى «ضربتهم» وجب أن تأتى بفاعل الفعل الأول وهم جماعة ؛ فتأتى لهم بضمير الجماعة على شرط التفسير .

(قال عمرُ بنُ أبى ربيعة :

إذَا هِىَ لَمْ تَسْتَكْ بِعُود أَراكَةٍ تُنُخِّلَ ، فَاسْتَاكَتْ بِهِ عودُ إِسْحِلِ) [٤]

أراد : تُنُخِّلَ عود إِسْحِلٍ ، فاستاكت به . فأعمل الفعل الأول ، والشاهد إنما هو إعمال [٥] الفعل الأول .

[٦] (قال المرَّارُ الأَسَدِىُّ : [٧]

(١) ساقطة من ى ، ق ، ح ، جـ ، س .
(٢) بولاق ١ /٤٠ هارون ١ / ٧٨ .
(٣) ح : البدل ها هنا .
(٤) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى : سيبويه ١/ ٤٠ ، وابن يعيش ٧٩/١ ، وملحقات ديوان عمر بن أبى ربيعة ٤٩٠ ، والأعلم ٤٠/١ (وقال الأصمعى هو لطفيل الغنوى) ، وديوان طفيل الغنوى : ٣٧ (والصحيح أنه كما قال الأصمعى) ، والعينى ٣ /٣٢ (ذكر الزمخشرى فى المفصل ، وشارح كتاب سيبويه أن قائله عمر بن أبى ربيعة ، ولكن الأصمعى قال : إنه لطفيل الغنوى ، ونسبه الجَرمى إلى المقنع الكندى ، والصحيح أنه لطفيل الغنوى ، والأشمونى ١/ ٢٠٥ (بدون نسبة) .
(٥) ب : «الأعمال» .
(٦) بولاق ١/ ٤٠ .
(٧) هو المرار بن سعيد بن خالد بن نضلة بن حمدان بن فقعس أبو حسان ، من بنى أسد شاعر إسلامى أموى ،كان قصيرا مُفْرط القصر ، هاجى المساور بن هند ، كما كان كثير الشعر . ترجمته فى : معجم الشعراء للمرزبانى : ٤٠٨ - ٤٠٩ ، شرح ديوان الحماسة للتبريزى ٧٦/٣ ، ١٢١/٤ ، الخزانة ٢ / ١٩٦ ، ٣/ ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، الشعر والشعراء (شاكر) : ٦٨٠ - ٦٨٣ ، سمط اللآلى ١ /٢٣١ ، رغبة الأمل٤ /١١ ، الأعلام ٨ /٨٢ - ٨٣ ، الأغانى ٩/ ١٥٨ ، مجالس ثعلب :٢٥٠ ، المؤتلف والمختلف للآمدى : ٢٦٨ .

فَرَدٌّ على الفُؤادِ هَوًى عميدًا وسُوئِل لـو يُبَيِّنُ لنا السـؤالا
وقـد نَغْنَى بـه ونَـرى عُصورًا بهـا يَقْتَدْنَنَا الخُـرْدَ الخِـدَالا)

أراد : ونرى الخرد الخِدال بها يقتدننا فى عصور . فالعُصُور : ظرف ، وأعمل الفعل الأول فى الخُرْدِ ، وهو «نرى» ، ولو أعمل الفعل الثانى لقال : ونرى عصورا بها يقتادنا الخُرْدُ الخِدَالُ .

قال : (وإذا قلت : «ضَرَبُونى وضربتُهم قومك» جعلت «يقوم» بدلا من «هم» ؛ لأن الفعل لابد له من فاعل ، والفاعل ها هنا جماعة ، وضمير الجماعة الواو . وكذلك تقول : «ضربونى وضربتُ قومَك» ، إذا أعملت الآخِر فلا بُدَّ فى الأول من ضمير الفاعل ، لأن الفعل لا يخلو من فاعل) .

[قال المفسر :] (١) يعنى أنك (٢) إذا أعملت الفعل الثانى فى القوم ، فلابد من أن تأتى بالواو التى هى ضمير «هم» فى الفعل الأول ؛ لأنهم فاعلون للفعل الأول وهم جماعة فعلامَتُهم الواو .

٣٧٥/١ قال سيبويه : (٣) **(وإنما قلت : «ضربتُ وضربنى قومُك» /فلم (٤) يجعل فى الأول الهاء والميم ؛ لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون [الفعل] (٥) بغير فاعل) .**

يعنى أنك إذا أعملت (٦) الفعل الثانى فى القوم ، وهم الفاعلون له ، وقد وقع بهم الفعلُ الأول ، لم يُحتج إلى ضمير لهم فى الفعل الأول ؛ لأن الفعل قد يكون بلا مفعول ؛ ألا ترى أنه يجوز أن تقول «أكلت» ولا (٧) تذكر المأكول ، ولا(٧) تقول «أكل» من غير أن تذكر الآكل .

---

(١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) ساقطة من س .
(٣) بولاق ١/٤٠ .
(٤) ح ، جـ ، س : ولم .
(٥) الزيادة من بولاق .
(٦) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «أضمرت»
(٧) ح ، ى : فلا .

قال [١] (. . . وأما قول امرئ القيس :

فلو أَنَّ مَا أسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ [٢]

فـإنمـا رفع ؛ لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنمـا كـان المطلوبُ عنده المُلْك ، وجَعَل القليل كافيًا ، ولو لم يرد ذلك ونَصب ، فَسَدَ المعنى) .

يعنى أنه رفعَ قليلاً و«كفانى» ولم ينصبه بـ «أطلب» ؛ لأن امرأ القيس إنما أراد : لو سعيت لمنزلة دنيئة كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك . وعلى ذلك معنى الكلام ؛ لأنه قال فى البيت الثانى :

ولكنمـا أسـعى لمجـدٍ مُؤَثَّلٍ وقد يُدرِكُ المجدَ المؤثَّلَ أمثالى [٣]

ولو نصب بأطلب لاستحال [٤] المعنى ، وذلك أن قوله : «فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة» ، يوجب أنه لم يسع لهـا ؛ ألا ترى أنك تقـول : «لو لقيت زيداً» لوجب أنك لم تلقـه . فـإذا [٥] قلت : «لو لقيت زيداً . . لم يُقَصِّر» يوجب أنك تلقـه ، وأنه قد قصَّر بسبب أنك لم تلقه [٦] . فإذا كـان المعنى كـذلك ، وجب متى نصبنا «قليلا» بـ «أطلب» أن يكون معناه : لو سعيت لمعيشة دنيئة لم أطلب قليلا من المال ، [فنفيت أنك سعيت لمعيشة دنيئة ، وأوجبت أنك طلبت قليلا من المال][٧] .

---

(١) ى ، جـ ، س وهارون : قال امرؤ القيس . بولاق ٤١/١ هارون ١/ ٧٩ .

(٢) هذا البيت لامرىء القيس فى : سيبويه ١ /٤١ (=هارون ١ / ٧٩) ، والأعلم ١/ ٤١ ، والديوان : ٣٩ ق٢/ ٥٢ ، وابن يعيش ١ /٧٨ ، ٧٩ ، والخزانة ١/ ١٥٨ (= هارون ١/ ٣٢٧) ، والعينى ٣/ ٣٥ ، والهمع٢/ ١١٧ ، والدرر اللوامع ٢ /١٤٤ ، وشواهد المغنى للسيوطى : ٢١٩ ، ٢٩٧ ، وقطر الندى : ٢٠٠ ، وشذور الذهب : ٢٠٢ . والإنصاف ١/ ٨٤ ، ٩٢ ، وبدون نسبة فى المغنى ١ / ٢٥٦ ، ٢٦٩ ، والأشمونى ٣ /٢٠١ .

(٣) البيت لامرئ القيس وهو البيت الذى يلى البيت السابق : انظر : المصادر السابقة ، ثم الهمع ١/ ١٤٣ ، والدرر اللوامع ١٢٢/١ .

(٤) ى ، جـ ، س : «استحال» .

(٥) العبارة من : «تقول : . . . الى . . . . فإذا» ساقطة من ح

(٦) العبارة من : «فإذا قلت : . . إلى . . . لم تلقه» ساقطة من ق . ونص العبارة فى ى ، ح ، جـ ، س : «ألا ترى أنك لو قلت : «لقيت زيداً لم يقصر» ، يوجب أنك لم تلقه . فإذا قلت : «برده لو لقيت زيداً لم يُقَصِّر ، يوجب أنك لم تلقه ، وأنه قصر بسبب أنك لم تلقه» .

(٧) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

لأنك نفيت أنَّك لم تطلب قليلا من المال ؛ لأن جواب «لو» منفى ، كما أن الفعل بعدها منفيٌّ ، وذلك متناقض .

قال سيبويه :[١] (وقد يجوز : «ضربتُ وضَرَبنى زيدًا» ؛ لأن بعضهم [قد][٢] يقول : «متى رأيتَ أو قُلتَ زيدًا منطلقا») .

يعنى : أن إعمال الفعل الأول جائز ، كما أن الذى قال : «متى رأيتَ أو قُلتَ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» أعْملَ . «رأيت» .

[قال :] [٣] (والوجه : متى رأيتَ أو قُلْتَ زيدٌ مُنطلقٌ) .

فيحكى ويعتمد على «قلت» ؛ لأنه/ الفعل الثانى . ٣٧٦ / ١

قال : [٤] (ومثل ذلك فى الجواز : «ضربنى وضربتُ قَومُك» ، والوجه أن تقول : «ضربونى [٥] وضربتُ قَوْمَك» فتحمله على الآخِرِ) .

يعنى : أن «ضَرَبُونى وضَرَبْتُ قومك» قد أعملت فيه الفعل الآخر ، فهو أجود من : «ضربنى وضربتُ قومُك» ؛ لأنك [قد] [٦] أعملت فيه الفعل الأول .

قال : [٧] (وإن [٨] قلت : «ضَرَبَنى وضربتُ قومَك» فجائز ، وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول : «هذا أجمل الفتيان» ، و«أحسن وأكرم [٩] بنيه وأنْبلُه») .

يعنى : أنك إذا وَحَّدت الفعل الأول ، وأعملت [الفعل] [١٠] الثانى فى مفعولين ، وقد علمت أن فاعل الفعل الأول جماعة ، والفعل لابد له من

---

(١) بولاق ١/ ٤١ .
(٢) الزيادة من هارون . ١/٧٩
(٣) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٤) بولاق ١ /٤١ هارون ١/ ٧٩ .
(٥) ب : ضربنى .
(٦) الزيادة من جـ ، س .
(٧) بولاق ١ /٤١ هارون ١/ ٧٩ - ٨٠ .
(٨) هارون : فإن .
(٩) بولاق : «هذا أحسن الفتيان وأجمله ، وأكرم بنيه وأنبله» ، ح : «هذا أكمل وأحسن وأكرم بنيه وأنبله» ، جـ ، س : «هذا أجمل الفتيان وأحسنه وأكرم بنيه وأنبله» .
(١٠) الزيادة من ح ، جـ ، س .

فاعل ، فالضرورة تُحوجُك إلى أن تضمر فى الفعل الأول ضميرًا واحدًا فى معنى جمع ، حتى لا تُعَرِّى الفعل من فاعل فيكون تقديره : «ضربنى مَنْ ثَمَّ» ، أو «ضَرَبَنى جَمْعَ» ، «فمن ثم» و«جمع» إذا قدرته ، لفظه لفظ الواحد ، ومعناه جماعة . قال : وهذا[1] وإن كان قبيحا ؛ لأنا [2] نقول : «هذا أجمل الفتيان ، وأحْسَنُه ، وأكرمُ بنيه ، وأنبله» وإنما تريد : أحسنُهم ، وأجملهم [3] .

قال : [4] (ولابد من هذا ؛ لأنه لا يخلو الفعل من [فاعل] [5] مضمر أو مظهر مرفوع من الأسماء ؛ كأنك قلت : إذا مَثَّلته : «ضربنى مَنْ ثَمَّ» ، و«ضربت قومَك») .

يُريد : أنه لابد لك [6] من فاعل مقدر [7] فى الفعل الأول ، وإن أفردناه .

قال [سيبويه] :[8] (وترك ذلك أحسن وأجود للبيان [9] الذى يجيىء بعده) .

[قال المفسر] : [10] فى هذا وجهان :

أحدهما : ما قاله بعض أصحابنا أن شيئا من الكلام قد سقط ، وأن تمامه . وتَرْك ذلك جائز ، وذكره أجودُ ، وأحسنُ للبيان الذى يجيء بعده . يعنى : وترك ضمير الجماعة جائز ، وإبانة ضميرهم أجود لذكر الجماعة التى تأتى بعده [11] .

والوجه الثانى : أن قوله : (وترك ذلك أجود) .

يريد : وترك إضمار الواحد فى معنى الجماعة أجود بسبب ذكر [12] الجماعة التى تأتى [13] من بعد .

---

(١) ى ، جـ ، س : فهذا .
(٢) ق : لأنه ، س : لأنك .
(٣) جـ ، س : وأنبلهم .
(٤) بولاق ١ / ٤١ هارون ١ /٨٠ .
(٥) الزيادة من س .
(٦) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٧) ى ، ح ، جـ ، س : تقدره .
(٨) الزيادة من جـ ، س .
(٩) بولاق : للتبيان .
(١٠) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١١) ح ، جـ ، س : من بعد .
(١٢) ح ، جـ ، س : «أجود كذلك الجماعة» .
(١٣) ح ، جـ ، س : أتت .

ثم قال : [١] (وأضمر [٢] «مَنْ» لذلك [٣] . وهو ردىء فى القياس ، فدخل فيه أن تقول : [٤] «أصحابُك جَلَسَ» تضمر شيئا يكون فى اللفظ واحدا) .

يعنى : [٥] أن إضمار «مَنْ» الذى هو مفرد فى معنى الجماعة ردىء ؛ لأنك إذا/ ألزمت [٦] هذا القياس ، وجب عليك أن تقول : «أصحابك [٧] جَلَس» تضمر ٣٧٧/١
فى «جلس» شيئا يكون بمعنى الجماعة وهذا قبيح جداً .

قال : [٨] (وقولهم [٩] : «هو أظرفُ الفتيانِ وأَجْمَلُه» لا يقاس عليه . ألا ترى أنك لو قلت ، وأنت تريد الجماعة : «هذا غلام القوم وصاحبه» لم يحسُن [١٠]) .

يريد أن قولنا : «هَذَا أَظْرفُ الفِتيان وأَجْمَلُه» أجود من «ضَرَبنِى وضربتُ قومَك» ، من قِبَل أَنك تقول : «هذا أظْرَفُ فتًى» ، فيكون بمعنى : أظرف الفتيان ، فلما كان الواحد فى هذا الموضع يقع موقع الجماعة ، جاز أن تضمر بعد الجماعة واحدا وحَسُنَ ، ولم يحسن فى «ضربنى وضربتُ قومَك» ، إلا أنه مع قُبحه جائز .

---

(١) بولاق ١ / ٤١ ، هارون ١ / ٨٠ .
(٢) هارون : فأضمر .
(٣) هارون بزيادة : قال الأخفش فهذا ردىء .
(٤) هارون ، ح ، جـ ، س ، يدخل فيه أن تقول .
(٥) ح : يريد .
(٦) جـ ، س : لزمت .
(٧) حـ ، س بزيادة : «أن قبل أصحابك» .
(٨) بولاق : ١/ ٤١ .
(٩) بولاق : «فقولهم» .
(١٠) ب ، ق : «لم يجز» .

هذا باب ما يكون الاسم فيه مبنيا على الفعل قُدِّم أو أُخِّر وما يكون الفعل فيه[1] مبنيا على الاسم

[قال المفسر :][2] اعلم أن بناء الشيء على الشيء كثيرا ما يدور فى كلام سيبويه ، ونحن نبينه ، حتى تقف عليه من كلامه كلَّ ما مرَّ بك فى موضع من الكتاب .

فإذا قال[3] : بنيتُ الاسم على الفعل ، فمعناه : أنك جعلت الفعل عاملا فى الاسم ، كقولك : «ضَرَبَ زيدٌ عمرًا» ، «فزيد ، وعمرو» مبنيان على الفعل .

وكذلك لو قلت : «عمرًا ضرب زيدٌ» ؛ لأن «عمرا» وإن كان مُقَدَّما فالنية فيه التأخير ، وإذا قال لك : بنيتُ الفعل على الاسم ، فمعناه : أنك[4] جعلت الفعل وما يتصل به خبراً عن الاسم ، وجعلت الاسم مبتدأ كقولك : «زيدٌ ضَرَبْتُهُ» ، «فزيد» مبنى عليه [ضربته][5] و«ضربته» مبنى على الاسم .

وجملة الأمر : أنَّ الذى حكمه أن يكون مؤخرًا مبنيا على ما حكمه أن يكون مقدما ، عمل فى اللفظ أو لم يعمل ، إذا كان أحدهما يحتاج إلى الآخر .

وقد ذهب سيبويه إلى أنك إذا قلت : «لو أن عندنا زيدا[6] لأكرمناه» ، «أَنَّ» التى بعد «لو» مبنية على «لو» وإن كانت [لو][7] غير عاملة فيها ، لأن حكم «لو» أن تكون مقدمة على «أنَّ» ولا يستغنى عنها .

٣٧٨/١ **قال سيبويه :[8] (فإذا/ بنيت الاسم عليه قلت : «ضربت زيدا» وهو الحد ؛ لأنك تريد أن تُعْمِله أو تحمل الاسم عليه ، كما كان الحد «ضرب زيدٌ عمرًا» ، حيث كان «زيد» أول ما تشغل به الفعل) .**

(١) هارون : «وما يكون فيه الفعل» .
(٢) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٣) جـ ، س : «قلت» .
(٤) ب ، ق بزيادة «لو» قبل «جعلت» .
(٥) الزيادة من جـ ، س .
(٦) ى ، ح ، جـ ، س : «لو أن زيدا عندنا» .
(٧) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٨) بولاق : ١ / ٤١ .

قال المفسر : قد ذكر أن المفعول مبنى على الفعل وقوله : [وهو الحد][1] .

يعنى : تأخر المفعول هو الأصل والوجه .

وقوله : (لأنك تريد أن تعمله وتحمل الاسم عليه) .

يريد : لأنك تريد أن تعمل الفعل ، وتجعله صدر الكلام فى النية ، وتعمله فى الاسم ، وتحمل الاسم عليه .

وقوله : (كما كان الحد ضرب زيد عمرا) .

يعنى : أن الحَدَّ تأخيرُ «زيد» فى «ضربت زيدا» مع الفاعل المكْنِىِّ وهو التاء كما كان الحد تأخير المفعول مع الفاعل الظاهر .

قال : (وإن قدمت الاسم ، فهو عربى جيد ، كما كان ذلك عربيا جيدا ، وذلك قولك : «زيدًا ضَرَبْتَ») .

يعنى أن «زيدًا ضربت» بمنزلة «زيدًا ضربَ عمرٌو» ، ولا فرق بين الفاعل الظاهر والمكنى .

قال[2] : ([والاهتمام] [3] والعناية هنا فى التقديم والتأخير سواء ، مثله فى «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» و«ضَرب زيدا عمرو»)[4] .

يعنى : أن المكنى والظاهر الفاعلين سواء في باب تقديم المفعول وتأخيره ، فإن كانت العناية بالمفعول فيهما أشد ، قدمت المفعول ، وإن كانت العناية بالفاعل أشد قدمت الفاعل ، وقد ذكرنا نحو هذا .

قال : (فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : «زيدٌ ضربَتُه» فلزمته الهاء) .

---

(١) الزيادة من بولاق ، جـ ، س .

(٢) بولاق ١ / ٤١ .

(٣) الزيادة من بولاق .

(٤) بولاق : «ضرب عمراً زيدٌ»

يعنى : أنك إذا جعلت «زيدًا» هو الأول فى الرتبة ، فلابد من أن ترفعه بالابتداء ، فإذا رفعته بالابتداء فلابد من أن يكون فى الجملة التى بعده ضمير يعود إليه ، وتكون هذه الجملة مبنيةً على المبتدإ ، كأنك قلت : «زيدٌ مضروبٌ» .

قال : (فإنما قلت : «عبدُالله» فنبهته [١] له ثم بنيت عليه الفعل ، فرفعته [٢] بالابتداء) .

يعنى : ابتدأت بـ «عبدالله» ، فنبَّهت المخاطب له فانتظر الخبر عنه فأخبرت بالجملة التى بعده .

قال [٣] : (ومثل ذلك قوله تعالى : [٤] ﴿وأما ثمودُ فهديناهم﴾ [٥]) .

يعنى : أن «ثمودُ» مبتدأ ، و«فهديناهم» فى موضع الخبر مبنى عليه وفيه ضمير يعود إليه [٦] .

قال : (وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم [٧] حيث كان معملا فى الضمير) [٨] .

يعنى أن «ضَربته» إنما بُنِى على «زَيْدٍ» ؛ لأنه قد عمل فى ضميره ، ولولا ذلك لم يحسن [٩] إلا أن تنصب «زيدًا» ، إلا أنك لو حذفت هذا الضمير ، وأنت تريده جاز على قول البصريين ، ولم يحسن فقلت : «زيدٌ [١٠] ضربت» على/ ٣٧٩/١
معنى «ضربته» .

قال [١١] : (وإن شئت قلت : «زيدًا ضربتُهُ» وإنما نصبته على إضمار فعل هذا تفسيره) .

---

(١) هارون ١/٨١ «فنسبته» .
(٢) بولاق وهارون ، ح ، جـ ، س «ورفعته» .
(٣) بولاق ١ / ٤١ .
(٤) بولاق : عز وجل . هارون : جل ثناؤه .
(٥) من الآية ١٧ من سورة فصلت (٤١) .
(٦) ح : عليه .
(٧) بولاق ١ /٤٢ .
(٨) بولاق : المضمر .
(٩) ح ، جـ ، س : يجيز .
(١٠) من جـ ، س ، وفى ب : زيد .
(١١) بولاق ١ / ٤٢ .

يعنى أنك إذا قلت : «زيدا ضربته» فتقديره «ضربت زَيْداً ضربته» [١] ، وحذفت[٢] الفعل الأول اكتفاء بتفسير الثانى له ، والدليل على أنه ينتصب بالفعل الأول : أنك قد تقول : «أزيدا مررت به» [٣] ، فتنصبه ولو لم يكن فعل مضمر يعمل فيه النصب لَما جاز نصبه بهذا الفعل ؛ لأن «مررت» لايتعدى إلا بحرف جر . فإذا [٤] قلت : «زيدا ضربته» لم يحسن إظهار الفعل الناصب لزيد مع الفعل المفسِّر له [٥] ، لا تقول : «ضربت زيداً ضربته» فَتَجمَع فيهما [٦] ؛ لأن أحدهما يكفيك من الآخر .

قال [٧] : (ومثل ذلك [٨] ترك إظهار الفعل ها هنا ، ترك الإظهار فى الموضع الذى تقدم فيه الإضمار) .

يعنى : أن ترك إظهار الفعل المضمر فى «زيدًا ضربْتُه» مع مجىء التفسير بمنزلة قولك : «نعم رجُلاً زيدٌ» [وتقديره] [٩] «نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ» ، أضمر الرجل فى «نعم» ؛ لأن «نعم» فعل ، ولابد له من فاعل و«رَجُلاً» تفسير له[١٠] ، ولا يجوز أن يجمع بينهما فنقول : «نعم الرجلُ رجلاً» .

قال [١١] : (وقد قرأ بعضهم : ﴿وأَمَّا ثَمودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ . وأنشدوا هذا البيت على وجهين : على الرفع والنصب [١٢] . قال بشر بن أبى خازم : [١٣]

---

(١) جملة : (فتقديره «ضربت زيدًا ضربته») ساقطة من جـ ، س .
(٢) من ى ، جـ ، س وفى ب : حذف .
(٣) من ح ، جـ ، س وفى ب : «إن زيدا . . .» .
(٤) جـ ، س : وإذا .
(٥) ساقطة من ى ، جـ ، س .
(٦) ى ، ح ، جـ ، س : فتجمع بينهما .
(٧) بولاق ٤٢/١ .
(٨) ساقطة من بولاق ، ج ، س .
(٩) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٠) من ى ، حـ ، س ، وفى ب : «تفسيره» .
(١١) ساقطة من ح ، بولاق ٤٢/١ .
(١٢) بولاق : النصب والرفع .
(١٣) هو بشر بن أبى خازم عمرو بن عوف الأسدى أبو نوفل ، شاعر جاهلى فحل من الشجعان ، عاش حوالى٥٦٠ – ٦٠٠م ، وعاصر النابغة الذبيانى ، وقتل فى غارة على بنى وائل بن صعصعة من قبيلة هوازن . توفى حوالى ٢٢ قبل الهجرة . ترجمته فى :
بروكلمان (النجار) ١١٨/١ ، الخزانة ٢ /٢٦٢ ، سمط اللآلى (الفهرست) ، الأعلام ٢ / ٢٧ ، أمالى المرتضى ٢ /١١٤ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة : ١٤٥ ، الموشح للمرزبانى : ٥٩ ، البيان والتبيين ١١/٢ .

فَأَمَّـا تَمِيمٌ تَمِيمُ بْـنُ مُـــرٍّ فَأَلْفَاهُـمُ الْقَوْمُ رَوْبَى نيامًا [(١)])

وقد مرَّ وجْهُ النصب والرفع ، غير أن النصب فى «أمَّا» بإضمار فعل مقدر بعد الاسم كأنه قال : «فأما ثمودَ [فهدينا] [(٢)] فهديناهم» .

قال : (ومثله قول ذى الرمة : [(٣)]

إذا ابن أبى ليلى بـــلالا بلغتــه فقام بفأس بين وِصْلَيك جازر [(٤)]

فالنصب [(٥)] عربى كثير والرفع أجود) .

أراد : النصب عربى كثير فى «زيدا ضربته» ، والرفع أجود ؛ لأنك إذا رفعت لم تحتج إلى إضمار شىء ، وإذا نصبت أضمرت فعلا ، وأنت لو أردت إعمال الفعل فى الاسم كان يمكنك أن تحذف الضمير الذى فى الفعل ، وتصل إلى الاسم ، ولم يكن يُحتاج إلى هذا [(٦)] التأويل [(٧)] البعيد .

وأما [(٨)] قول ذى الرُّمَّة ؛ فإن الاختيار فيه النصب ؛ لأن «إذا» فيها معنى المجازاة ، فهى بالفعل أوْلى . فإذا كانت[(٩)] بالفعل/ أولى ، كان إضمار الفعل ٣٨٠/١
الذى ينصبه أجْوَد .

---

(١) البيت لبشر بن أبى خازم فى : سيبويه ١/ ٤٢ (= هارون ١/ ٨٢) ، والأعلم ١/ ٤٢ ، والديوان ١٩٠ ، والمسلسل : ٤٦ واللسان (روب) ١/٤٢٥ ، والمعانى الكبير : ٩٣٧ والصحاح (روب) ١ /١٤١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ /٣٤٨ (بدون نسبة) ونسبه السيرافى إلى بشر بن أبى خارقة وهو تحريف : لخازم .

(٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

(٣) ى ، ح ، جـ ، س : «قول آخر»

(٤) البيت لذى الرمة فى سيبويه ١/ ٤٢ (= هارون ٨٢/١) (ابن أبى موسى بلال . .) ، والأعلم : ٤٢ (ابن أبى موسى بلال . .) ، الديوان : ٢٥٣ (ابن أبى موسى بلال) ، والخزانة ١ / ٤٥٠ (= هارون ٣٢/٣) (ابن أبى موسى بلال) ، والخصائص ٢/ ٣٨٠ (ابن أبى موسى بلال) ، شواهد المغنى : ٢٢٨ (ابن أبى موسى بلال) ، والمقتضب ٢ / ٧٧ ، ٧٨ (ابن أبى موسى بلالا) ، الكامل للمبرد ٣ / ١٦٧ (ابن أبى موسى بلالا) . ابن يعيش ٣٠/٢ ، ٤/ ٩٦ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٤/١ ، والمغنى ١/ ٢٦٩ (بدون نسبة) (ابن أبى موسى بلالا) . وفى ى : (ابن أبى موسى بلالا) .

(٥) بولاق ، ح ، جـ ، س : والنصب .

(٦) ساقطة من ح ، جـ ، س .

(٧) جـ ، س : «التأول» .

(٨) جـ ، س : «فأما» .

(٩) جـ ، س : كان ، ب : «وإذا» .

وقوله «فقام بفأس» هو دعاء ، ولو لم يكن دعاء لما جاز دخول الفاء ، تقول : «إن أتانى زيدٌ أتيتُه» ، ولا يجوز «إن أتانى زيدٌ فأتيته» ، وتقول : «إن أتانى زيدٌ فأَحْسَنَ اللهُ جَزاءَه» ؛ لأن فيه دعاء . والرفع فيما بعد «أمَّا» أجود ؛ لأن ما بعد(١) «أمَّا» مبتدأ ؛ لأنها من حروف الاستئناف .

قال (٢) : (ومثل ذلك «زيدًا أُعْطِيت» ، «وأُعْطِيتُ زَيْدًا» ، و«زيدٌ (٣) أعطيته» ؛ لأن «أُعطيتُ» بمنزلة «ضُربت» وقد بُيِّن المفعول الذى (٤) هو بمنزلة الفاعل فى أول الكتاب) .

يعنى : أن «أعطى عَمرٌو زيدًا» بمنزلة «ضَرب عمرٌو زيدًا» فى مجازى إعرابهما وعمل الفعل فيهما ، فتقديم المنصوب (٥) على «أعطى» كتقديمه على «ضَرَبَ» .

قال (٦) : (فإن قُلْتَ : «زيدٌ مررتُ به» ، فهو من النصب أبعد من ذلك ؛ لأن المضمر قد (٧) خرج من الفعل ، وأضيف [الفعل] (٨) إليه (٩) بالباء ، ولم يوصل إليه الفعل فى اللفظ ، فصار كقولك : «زيدٌ لقيتُ أخاه») .

يعنى أنك إذا ابتدأت الاسم وجئت بالفعل فيتعدى(١٠) إلى ضميره بحرف جر ، كان الرفع فيه أقوى ، والنصب منه أبعد ؛ لأنك إذا قلت : «زيدًا مررتُ به» فتنصبه (١١) ، أضمرت فعلا على غير لفظ الظاهر ؛ كأنك قلت : «لقيت زيدًا أو جُزتَ زيدًا» . فإذا (١٢) قلت : «زيدًا ضَرَبْتُه» ، أضمرت فعلا من لفظه ، كأنك قلت : «ضَرَبت زيدًا ضربتُه» ، فيكون الظاهر دَالا على مثل لفظه

---

(١) ى ، ح ، جـ ، س : «ما بعدها» .
(٢) ساقطة من ح ، بولاق ١/٤٢ .
(٣) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب : زيدًا .
(٤) العبارة من «ضُربت ... إلى .... الذى» ساقطة من ق .
(٥) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب : «النصب» .
(٦) بولاق ١ /٤٢ .
(٧) ساقطة من ى ، جـ ، س .
(٨) الزيادة من بولاق .
(٩) ساقطة من ى ، جـ ، س .
(١٠) جـ ، س : فتعدى .
(١١) جـ ، س : «فنصبته» .
(١٢) ح جـ ، س : «وإذا» .

ومعناه ، وفى الوجه الأول يكون الظاهر دَالا [١] على مثل معناه دون لفظه ، وما اجتمع فيه اللفظ والمعنى كان أقوى فى الدلالة ، ومثل الوجه الأول : «زيدٌ لقيت أخَاه» ؛ لأنك لو نصبته لأضمرت فعلا على خلاف لفظ [٢] الظاهر ، كأنك قلت : «لابَسْتُ زيدًا لقيت أخَاه» وكل [٣] ما دل على المعنى واللفظ كان أقوى فى النصب .

قال : [٤] (وإن شئت قلت : «زيدًا مررتُ به» ، تريد أن تفسّر به [٥] مضمرا ، كأنك قلت [٦] إذا مثَّلْتَ [ذلك] [٧] «جعلتُ زيدًا على طريقى مررتُ به») .

و«جعلت زيدًا على طريقى» بمنزلة [إضمار] [٨] «جُزتُ» ، ولكنه لا يظهر[٩] هذا الفعل [١٠] الأول ؛ [لما ذكرت لك] [١١] . يعنى : الفعل المضمر لا يظهر مع التفسير .

قال : (وإذا/ قلت : «زيدٌ لقيت أخاه» ، فهو كذلك ، وإن شئت نصبت ؛ لأنه إذا وقع على شىء مِنْ سببه فكأنه قد وقع به) . ٣٨١ / ١

يعنى : «زيدا لقيت أخاه» لما نصبت الأخ جاز أن تضمر فعلا ينصبه لأن وقوع الفعل بسببه كوقوعه بضميره .

قال : [١٢] (والدليل [١٣] على ذلك أن الرجل يقول : « أَهنتَ زيداً بإهانتك أخاه ، [وأكرمته بإكرامك أخاه]» [١٤] ، وهذا النحو كثير فى

---

(١) ى ، ح ، جـ ، س : «دلالة» .
(٢) ساقطة من س .
(٣) جـ ، س : «فكل» .
(٤) بولاق ١ / ٤٣ .
(٥) بولاق وهارون : «له» .
(٦) ساقطة من ى ، جـ ، س .
(٧) الزيادة من بولاق وهارون .
(٨) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٩) هارون ١/ ٨٣ «ولكنك لا تظهر» .
(١٠) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س وبولاق .
(١١) الزيادة من بولاق وهارون .
(١٢) بولاق ٤٣/١ .
(١٣) من ى ، ح ، جـ ، س وبولاق وفى ب ، ق وهارون : «الدلالة» .
(١٤) الزيادة من بولاق وهارون .

الكلام(١) ، يقـول الرجل : «إنمـا أعطيت زيدا» [وإنمـا](٢) يريد لمكـان زيد [أعطيت فلانا ، وإذا نصبت «زيدا لقيت أخاه»] ، (٣) . فكأنه قال : لا بَسْتَ زيدا لقيت أخاه (٤) ، وهذا تمثيل ولا يتكلم به ، فجرى [هذا] (٥) على ما جرى عليه [قولك](٥) : «أكرمت زيدًا» ، وإنما وَصَلت الإكرام (٦) إلى غيره) .

يعنى : أن نصب «زيد» بوقوع الفعل (٧) على سببه بمنزلة «أكرمت زيداً» ، وإن كان الإكرام وصل إلى غيره بسببه .

(والرفع(٨) فى هذا أحسـن وأجـود (٩) ؛ لأن أَقْـرَبَ إلى ذلك أن تقـول : «مررتُ بزيد» ، و«لقيت أخا عمرو») .

يعنى : أن الرفع فى «زيد» فى «زَيْدٌ مـررتُ بـه» ، و«عـمـرٌو لقـيتُ أَخَـاه» ، أجـود ؛ لأنك لو أردت إعـمـال الفـعل ، لأعـملت هذا الظاهر فى «زيد» فـقلت : «مَرَرْتُ بِزيد»و «لقيتُ أَخَاهُ» (١٠) .

قال سيبويه : (١١) (ومثل هذا فى البناء على الفعل ، وبناء الفعل عليه «أيُّهم» وذلك قـولك : (١٢) «أَيُّهم تره يأتك» و«أيُّهم تر يأتك» (١٣) والنصب على ما ذكرت لك ؛ [لأنه كأنه قال : أيَّهم تَر تَره يأتك] (١٤) ، فقولهم : «أيُّهم

(١) هارون : فى الكلام كثير .
(٢) الزيادة من بولاق وهارون .
(٣) الزيادة من بولاق .
(٤) العبارة من : «وهذا النحو كثير ... إلى لقيت أخاه» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٥) الزيادة من ى ، وبولاق وهارون .
(٦) ى ، الأثر ، بولاق ، جـ ، س : الأثرة .
(٧) جـ ، س : «لوقوع الأثر له» .
(٨) بولاق ١/ ٤٣ هارون ١ /٨٤ .
(٩) ح ، جـ ، س : «أجود وأحسن» .
(١٠) ح ، جـ ، ى : «لقيت أخا عمرو»
(١١) بولاق ١/ ٤٣ هارون ١ / ٨٤ .
(١٢) ى ، ح ، جـ ، س : «قولهم»
(١٣) بولاق وهارون وجـ ، س ورد «هذا المثال قبل المثال السابق» .
(١٤) الزيادة من خ ، جـ ، س وبولاق وهارون .

تره يأتك» (١) مثل(٢) «زيد» في هذا ، وقد يفارقه في أشياء كثيرة ، ستبين إن شاء الله تعالى) .

[قال المفسر] : (٣) يعني : أنك إذا (٤) قلت : «أَيَّهم تَر يأتك» ، نصبت «أَيَّهم» بـ «تر» ، كما تقول : «زيداً ضربت» وإذا (٥) قلت : «أَيُّهم تره يأتك» (٦) ، فشغلت الفعل بضميره ، كان الاختيار الرفع ، كما كان في قولك : «زيدٌ ضربته» ويجوز فيه النصب بإضمار فعل ، كأنك قلت : «أيَّهم تَر تَرَهُ يأتك» ، تقدر الفعل بعده (٧) ؛ لأن «أيًّا» في الاستفهام والمجازاة لا تقع إلا صدرا . فـ «أيٌّ» في باب النصب والرفع واختيار (٨) أحدهما على الآخر بمنزلة «زيد» .

وهو يفارق «زيدًا» في أشياء لأنها تكون استفهاما ، وتكون مجازاة ، وتكون بمعنى الذي ، وليس في «زيد» شيء من ذلك .

---

(١) جملة : «فقولهم . . . إلى . . . يأتك» ساقطة من بولاق ، جـ ، س ، ح ، ى .
(٢) بولاق وجـ ، س بزيادة : «فهو» .
(٣) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٤) ساقطة من س .
(٥) جـ ، س : فإذا .
(٦) ساقطة من جـ ، س .
(٧) ى ، ح ، جـ ، س : بعدها .
(٨) من جـ ، س وفي ب وق : «والاختيار» .

هذا باب ما يجرى مما يكون ظرفا هذا المجرى [١] / ٣٨٢/١

[٢] (وذلك قولك : «يومُ الجُمْعَة ألقاك فيه» ، [وأقَلُّ يوم لا ألقاك فيه] [٣] و«أقَلُّ يَوْمٍ لا أَصُومُ فيه» ، و«خطيئةُ يوم[٤] لا أصيدُ فيه» ، و«مكانك [٥] قمت فيه» ، وصارت[٦] هذه الأحرف ترتفع بالابتداء كارتفاع «عبدالله» ، وصار ما بعدها مبنيا عليها كبناء الفعل على الاسم الأول) [٧] .

قال المفسر : [٨] اعلم أن الظروف على ضربين :

ضرب يكون اسما وظرفا [وهو الظرف المتمكن .

وضرب لا يكون اسما وهو الظرف الذى لا يتمكن .

فأما الضرب الذى يكون اسما وظرفا] [٩] ، فهو ما يكون مرفوعا فى حال [ومجروراً فى حال] [١٠] ومنصوبا [فى حال] [١٠] على غير معنى الظرف ، وهذا هو تمكنه ، وكونه اسما ؛ لأنه يصير بمنزلة «زيد ، وعمرو» ، وهو [١١] نحو : «اليوم ، والليلة ، والشهر ، والمكان» وما أشبه ذلك .

فأما الظرف الذى لا يتمكن ، فهو ما يمتنع من الرفع ولا يكون فاعلا ، ولا مبتدأ ، كقولك : «عندَك ، وقَبلَك ، وبَعْدَك» ، ألا ترى أنك لا تقول : «عندك واسع» ، ولا «قبلك يومُ الجمعة» ، كما تقول : «وكأنك واسعٌ» ، ولاستقصاء الفصل بين الظروف المتمكنة وغير المتمكنة [١٢] موضع غير هذا .

---

(١) ح ، جـ ، س : «هذا باب ما يجرى ظرفا هذا المجرى» .
(٢) بولاق ١/ ٤٣ .
(٣) الزيادة من بولاق .
(٤) خطيئة يوم : طيل يوم . اللسان (خطأ) .
(٥) ح ، جـ ، س وبولاق وهارون : مكانكم .
(٦) بولاق وهارون : فصارت .
(٧) ح ، جـ ، س : كبناء الاسم الأول .
(٨) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٩) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٠) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١١) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(١٢) ح ، جـ ، س : «وغيرها» .

فإذا كان الظرف متمكنا ، وشغلت الفعل الناصب له [بضميره عنه ، رفعته كما ترفع «زيدا» ، إذا شغلت الناصب له] [١] عنه فقلت : «يومُ الجمعة أَلْقَاكَ فيه» كما تقول : «زيدٌ أضربه» ، «وعَمرٌو أتكلم فيه» .

واعلم أن الظروف المتمكنة إذا نصبت كان لك [٢] فى نصبها وجهان : أحدهما : أن تنصبها من طريق الظرف ، فيكون مقدرًا لـ «فى» وإن كانت محذوفة ، ألا ترى أنك لَمَّا حذفتها وصل الفعل فنصب .

والوجه الثانى : أن تقدر وصول الفعل إليها بلا تقدير «فى» . وهذا هو المفعول على سعة الكلام .

فإذا شغلت الفعل عنه وقد قدرته تقدير الظرف [٣] قلت : «يومَ الجمعة قُمْتُ فيه» ، وإن كان بتقدير المفعول على سعة الكلام ، أضمرت من غير «فى» ، كقولك : [٤] «يوم الجمعة ألقاكه» ، و«مكانكم قمْته» .

قال الشاعر :

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعامِرًا ... قَليلٍ سِوى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوَافِلُه [٥]

أراد : شهدنا فيه . وجعله مفعولاً على سعة الكلام .

قال سيبويه :[٦] بعد الفصل الأول : (فكأنك قلت : «يومُ الجمعة مبارَكٌ» و«مكانُك [٧] حَسَنٌ» وصار [٨] الفعل) .

---

(١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) ساقطة من ق .
(٣) ى ، ح : الظروف .
(٤) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : فى قولك .
(٥) البيت لرجل من بنى عامر فى : سيبويه ١ /٩٠ (=هارون ١/ ١٧٨) ، والأعلم ١ / ٩٠ ، والكامل للمبرد ١ /١٣٩ (ويوما) ، وبدون نسبة فى المقتضب ٣/١٠٥ ، وأمالى ابن الشجرى١/ ٦٠ ، وشرح الحماسة للتبريزى ٤/ ١٣٢ ، الفارقى : ٧٣ ، شواهد الكشاف ٢٣٢ ، والمغنى ٢ /٥٠٣ (ويوما ... قليلا) ، والحجة ١/٢٦ ، ورغبة الآمل ١ / ١٣٩ .
(٦) بولاق ١/ ٤٣ .
(٧) بولاق ح ، ى ، : «مكانكم» .
(٨) ح ، جـ ، س : «فصار» .

الذى هو «ألقاك فيه» ، «وقمت فيه» .

٣٨٣/١ (فى موضع هذا) يعنى صار الفعل فى موضع الخبر كما أنك/ [إذا قلت][١] : «يومُ الجمعة مُباركٌ ، فـ«مبارك» خبر ؛ كما أنك إذا قلتَ [٢] : «زيدٌ ضربته» بمنزلة «زيد منطلق» .

(وإنما صار هذا هكذا [٣] ، حين صار فى الآخر إضمار اليوم والمكان) .

[قال المفسر][٤] : يعنى : حين اشتغل الفعل بضميرهما ، فلم يصل إليهما ، ورفع بالابتداء [٥] ، كما رفع «زيدٌ» إذا قلت : «زَيدٌ ضَرَبْته» .

قال : (فخرج من أن يكون ظَرْفًا ، كما يخرج إذا قلت : «يومُ الجُمْعَة مباركٌ») .

يعنى : أن قولك : «يومُ الجمعة قمت فيه» ، بمنزلة [٦] «يَومُ الجمعة مباركٌ» لأن الفعل لما اشتغل بضميره لم يصلح أن ينتصب بالفعل .

[قال] : [٧] (فإذا قلت : «يوم الجمعة صُمْته» ، فـ «صُمتُه» فى موضع «مبارك» ، حيث كان المضمر هو الأول ، كما كان المبارك هو الأول) .

يعنى : أنك إذا قلت : «يوم الجمعة صُمْتُه» ، فجعلت «اليوم» مفعولا على سعة [٨] الكلام ، جعلت الضمير العائد إليه غير متصل بـ «فى» وقد مضى هذا .

قال : [٩] (فيدخل [١٠] النصب كما دخل فى الاسم [الأول][١١]) .

يعنى : أنك تقول [١٢] : «يومَ الجمعة صُمْتُه» على تقدير : «صمتُ يومَ الجمعة صمتُه» [فهو] [١٣] كما تقول : «زيدًا ضرَبتُه» ، على تقدير : ضربت زيدا

(١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) ح ، جـ ، س : «أن قول» .
(٣) بولاق : «كهذا» .
(٤) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٥) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «رفعًا» .
(٦) من المثال إلى «بمنزلة» ساقطة من ق .
(٧) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : «على السَّعة» .
(٩) بولاق ١ / ٤٣ .
(١٠) ح ، جـ ، س : ويدخل .
(١١) الزيادة من بولاق .
(١٢) ح ، جـ ، س : إذا قلت .
(١٣) الزيادة من جـ ، س .

ضربته . ويجوز «يوم الجمعة آتيك فيه» ، على تقدير : «آتيك يومَ الجمعة آتيك فيه» ، كما تقول : «زيداً تكلمت فيه» ، على تقدير : «ذكرت زيدا تكلمت فيه» .

قال سيبويه [١] : **(كأنك قلت [٢] : «ألقاك يومَ الجمعة» فنصبته [٣] لأنه ظرف ، ثم فسّرته فقلت [٤] : «ألقاك فيه» ، وقدرته : «ألقاك فيه» [٥] ، وإن شئت نصبته [٦] على [الفعل نفسه ، كما أعمل فيه الفعل] [٧] الذى [لا] [٨] يتعدى إلى مفعول واحد [٩] . وكل ذلك عربى جيد)** .

يعنى : أنك إذا قلت : «يومَ الجمعة ألقاك فيه» وقدرته : «ألقاك يوم الجمعة ألقاك فيه» ، فالفعل المضمر الناصب ليوم الجمعة ، إن شئت أعملته فيه من طريق الظرف ، وإن شئت أعملته على طريق المفعول على السعة ، وقد ذكرنا هذين الوجهين ؛ لأنه يكون ظرفا ، وغير ظرف .

قال سيبويه : **(ولا يحسن فى الكلام أن تجعل الفعل مبنيا على الاسم ؛ ولا تذكر علامة إضمار الأول ، حتى يخرج من لفظ الإعمال فى الأول ، ومِنْ حال بناء الاسم عليه ، وتشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون [يعمل] [١٠] فيه)** .

يعنى : أنك [إذا] [١١] جعلت الاسم مبتدأ ، وجعلت الفعل خبرا ، والوجه [١٢] /أن يَظهر الضمير الذى يعود إلى الاسم ، حتى يخرج من لفظ ما ٣٨٤/١
يعمل فى [١٣] الأول .

---

(١) بولاق ١/ ٤٣ .
(٢) بولاق : «كأنه قال» :
(٣) بولاق «فنصبه» .
(٤) بولاق : «ثم فسر فقال» .
(٥) عبارة : وقدرته : «ألقاك فيه» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٦) بولاق وهارون : «وإن شاء نصبه» .
(٧) الزيادة من بولاق وهارون .
(٨) الزيادة من بولاق وهارون .
(٩) ساقطة من ى وبولاق .
(١٠) الزيادة من ى ، ح ، جـ . س وبولاق .
(١١) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(١٢) ح ، جـ ، س : فالوجه .
(١٣) ب ، ق بزيادة «فيه» بعد «ما يعمل» .

يعنى أنه قبيح أن تقول : «زيدٌ ضَرَبْتُ» ؛ لأن «ضربتُ» فى لفظ ما يعمل فى «زيد» ؛ لحذفك الضمير فى [١] اللفظ ، ولابد من تقديره [٢] حتى يصح أن يكون خبرا للاسم الأول ، إذ قد جعلت الاسم مبتدأ ، ولا يصح أن يكون الفعل خبرا له ، حتى يكون فيه ما يعود إليه .

قال سيبويه : [٣] (ولكنه قد يجوز فى الشعر ، وهو ضعيف فى الكلام . قال أبو النجم [العجلى]) [٤] :

قد أصْبَحتْ أُمُّ الخيار تدَّعى علَيَّ ذَنْبًا كلُّه لـــم أصْنَعِ [٥]

فهذا ضعيف ، وهو بمنزلته فى غير الشعر ؛ لأن النصب لا يكسر الشعر[٦] ولا يخل به) .

قال [٧] : (فترك إضمار الهاء ، فكأنه قال : كلُّه غير مصنوع) .

[قال المفسر] : [٨] يعنى أن إضمار الهاء إذا قلت : «زيدٌ ضَرَبْتُ» هو قبيح ومع [٩] قبحه هو جائز فى الكلام . قال : والدليل على جوازه فى الكلام ، أن الشاعر لو قال : «كلُّه لم أصنع» لاستقام [١٠] البيت ولم ينكسر ، فلم تدعه الضرورة من جهة الشعر إلى رفعه فعلم بذلك جوازه فى غير الشعر .

---

(١) ح ، جـ ، س : من . (٢) ب ، ق : تقدير .
(٣) بولاق : ١ / ٤٤ .
(٤) الزيادة من بولاق وهارون . سبق ترجمة هذا الشاعر ص٤٢ .
(٥) البيت لأبى النجم العجلى فى : سيبويه ٤٤/١ ، ٦٤ ، ٦٩ (= هارون ١/ ٨٥ ، ١٢٧ ، ١٣٧) ، والأعلم ١ / ٤٤ ، والخزانة ١ / ١٧٣ (= هارون ١ / ٣٥٩) ، والهمع ١ / ٩٧ ، والدرر اللوامع ١ /٧٣ ، والخصائص ١/ ٢٩٢ ، ٣/ ٦١ ، والمغنى ١ / ٢٠١ ، ٢/ ٤٩٨ ، وشواهد المغنى للسيوطى : ١٨٥ ، وشواهد الكشاف : ١٨٢ والعينى٤/ ٢٢٤ ، وغير منسوب فى : أمالى ابن الشجرى ١/ ٨ ، ٩٣ ، ٣٢٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٥٢ ، ومعانى القرآن ٢/ ٩٥ (قد علقت أم الخيار . . .) .
(٦) بولاق وهارون : البيت .
(٧) ساقطة من ى ، ق وبولاق والجملة فيها : ولا يخل به ترك إضمار الهاء ، وكأنه . . .
(٨) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٩) ى ، ح ، جـ ، س بزيادة : «وهو» قبل «مع قبحه» . (١٠) جـ ، س : استقام .

وكان الفراء يجيز «كلُّهم ضربت» ، ولا يجيز «زيدٌ ضربتُ» .

قال[١] : لأن معنى «كلُّهم ضربتُ» معنى الجحد ، كأنه قال : «ما منهم أحدٌ إلا ضَرَبْتُ» . وليس هذا بحجة ؛ لأن كل موجب يتهيأ[٢] رده إلى الجحد ، فيمكن للقائل[٣] أن يقول : «زيدٌ ضربتُ» ، معناه : «ما زيدٌ إلا قد ضربت ، ومَا زيدٌ إلا مضروب» .

وقد أنشد سيبويه مع القياس الذى ذكرناه أبياتا منها :

(قول امرىء القيس :[٤]

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْن   فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوْبٌ أجُرّ[٥])

لم يقُل أجره ولم ينصب الثوبَ .

(وقال النَّمِر بن تولب[٦] : [وسمعناه من العرب ينشدونه] :[٧]

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَـوْمٌ لَنَا   وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرّ[٨])

---

(١) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٢) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : فيها يمكن .
(٣) ح ، جـ ، س : القائل .
(٤) بولاق ١ /٤٤ .
(٥) البيت لامرئ القيس فى : سيبويه ١ / ٤٤ (= هارون ١ / ٨٦) ، والأعلم ١ / ٤٤ (فثوب عَلَىّ وثوب أجر) ، والديوان : ١٥٩ ق ١٧/٢٩ (فلما دنوت تسديتها . . . فثوبًا نسيت وثوباً أجر) ، والخزانة ١/ ١٨ (= هارون ١/٣٧٣) (فثوب نسيت وثوب أجر) ، العينى ١/ ٥١٥ (فثوب نسيت وثوب أجر) ، وابن عقيل ١/ ١٢٣ (وزعم الأصمعى أن القصيدة لرجل من أولاد ابن النمر قاسط يقال له ربيعة بن جشم) وشواهد المغنى ٢٩٣ (فثوب نسيت وثوب أجر) وبدون نسبة فى : أمالى ابن الشجرى ١ /٢٩٣ ، ٣٢٦ (فلما دنوت تسديتها فثوب نسيت وثوب أجر) ، والمغنى ٤٧٢/٢ (فثوب نسيت وثوب أجر) ، وفى ى ، ح (فثوب نسيت وثوب أجر) .
(٦) «ابن تولب» ساقطة من ح ، ى هو النمر بن تولب بن زهير بن أقيش العكلى ، شاعر مخضرم من المعمرين فى الجاهلية توفى حوالى ١٤ هـ . وترجمته فى :
الإصابة ترجمة رقم ٨٨٠٤ ، الاستيعاب (بهامش الإصابة) ٣ /٥٤٩ ، الأغانى (ساسى) (الفهرست) ، أعمار الأعيان : ١٠٧ ، الخزانة ١/ ١٥٦ ، حسن الصحابة : ١٦ ، جمهرة أشعار العرب : ١٠٩ ، سمط اللآلى : ٢٨٥ ، طبقات الجمحى ١٣٤ - ١٣٧ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة : ١٠٥ ، شرح شواهد المغنى : ٦٦ ، الأعلام ٩/ ٢٢ ، مختارات ابن الشجرى : ١٦ ، المعمرين : ٦٣ ، البيان والتبيين ١ / ٣ .
(٧) الزيادة من بولاق .
(٨) البيت للنمر بن تولب فى : سيبويه ١ /٤٤ (=هارون ١ /٧٦) ، والأعلم ١ / ٤٤ ، والهمع ١/١٠١ ، ٢/ ٢٧ ، والدرر اللوامع ١/ ٧ ، ٢ /٢٢ .

أراد : يوم نساء فيه ، أو نساؤه ، فأضمر الهاء ، ولم ينصب يوم فهو بمنزلة قولك : «يوم الجمعة أقوم» على معنى أقوم فيه ، وضعف هذا كله مع جوازه ؛ لأن
الشاعر لو نصب فى ذلك كلِّه/ لم ينكسر الشعر ، ولم يختل . ٣٨٥ / ١

قال سيبويه : [١] (زعموا أن بعض العرب يقول : «شَهْرٌ ثَرَى» و«شَهْرٌ تَرَى» و«شَهْرٌ مَرْعَى» يريدون : ترى فيه) .

فرفع «الشهر» ولم يعمل فيه «ترى» للضمير الذى قدره ، ومعنى هذا : شهر ثرى : أى شهر تبتدئ [فيه] [٢] الأرض من المطر [٣] وتثرى . والثرى : هو الندى ، وشهر ترى : أى ترى فيه [٤] النبات ، وشهر مرعى : أى تَرْعَى فيه المال وتأكله .

(قال الشاعر :

ثَلاثٌ كلُّهُنَّ قَتَلتُ عَمْدًا   فَأَخزَى اللَّهُ رابعـةً تَعُودُ [٥])

على معنى قتلتهن .

قال [٦] : (فهذا ضعيف ، والوجه الأكثر الأعرف : النصب ، وإنما شَبهوه بقولهم : «الذى رأيتُ فُلانٌ» ، حيث [٧] لم يذكروا الهاء . وهو فى هذا أحسن ؛ لأن «رأيت» تمامُ الاسم ، وبه يتم ، وليس بخبر ولا صفة ، فكرهوا طوله ، حيث كان بمنزلة اسم واحد ، كما كرهوا طول [٨] «اشهيباب» فقالوا : اشْهِباب) .

---

(١) بولاق ١ / ٤٤ .
(٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) من المطر : ساقطة من ح .
(٤) ساقطة من جـ ، س .
(٥) البيت من الخمسين التى لم يعرف قائلها فى : سيبويه ١ / ٤٤ (= هارون ١/ ٨٦) ، والأعلم ١ /٤٤ ، والخزانة ١ / ١٧٧ (= هارون ١ / ٣٦٦) ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٣٢٦ .
(٦) بولاق ١ /٤٤ هارون ١/ ٨٦ – ٨٧ .
(٧) بولاق : حين .
(٨) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .

[قال المفسر] : (١) اعلم أن حذف الهاء يكون في ثلاثة مواضع : في الصلة ، والصفة ، والخبر .

فالصلة قولك : «الذي رأيتُ زَيْدٌ» ، في معنى : الذي رأيته .والصفة قولك : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَكْرَمْتُ» أي أكرمته .

والخبر قولك : «زَيْدٌ أَكْرَمْتُ» في معنى : (٢) أكرمته .

فأما حذفها في الصلة فحسن ، وليس بدون إثباتها ، وفي كتاب الله تعالى(٣) حذفها وإثباتها ، قال الله تعالى :(٣) ﴿واتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الّذِى آتَيْناهُ آيَاتِنَا﴾ (٤) ، وقال جل اسمه(٥) : ﴿ لا يَزَالُ بُنْيَانُهُمَ الذى بَنَوْا رِيبَةً في قُلوبِهِم﴾(٦) أراد تعالى : (٧) الذي بنوه .

وإنما حَسُن حذفُها من الصلة ؛ لأن الذي والفعل والفاعل والمفعول جميعا كاسم واحد ، وكذا كل موصول (٨) يكون هو والصلة كالشيء الواحد ، فاستطالوا أن يكون أربعة أشياء كشيء واحد ، فحذفوا [منها] (٩) للتخفيف واحدا ، فلم يكن سبيل إلى حذف الموصول ؛ لأنه هو الاسم ، ولا إلى حذف الفعل لأنه الصلة ، ولا إلى حذف الفاعل ؛ لأن الفعل لابد له من فاعل ، فحذفوا المفعول لأنه كالفضلة في الكلام .

وحذف الهاء في الصفة دون حذفها في الصلة ، وإثباتها أحسن من حذفها ، وذلك لأن/ الصفة تشبه الصلة من وجه ، وتفارقها من وجه . فأما ٣٨٦ / ١

(١) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٢) ح ، جـ ، س : بمعنى .
(٣) ى ، ح ، جـ ، س : «عز وجل» .
(٤) من الآية ١٧٥ من سورة الأعراف(٧) .
(٥) «جل اسمه» : ساقطة من جـ ، س .
(٦) من الآية ١١٠ من سورة التوبة (٩) .
(٧) ساقطة من جـ ، س .
(٨) من جـ ، س وفي بقية النسخ : «موصوف» .
(٩) الزيادة من جـ ، س .

شِبْهها : فلأن الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد ، كما أن الصلة والموصول كاسم واحد (١) . وأما مفارقتها لها (٢) ، فلأن الموصوف يستغنى عن الصفة والموصول لا يستغنى عن الصلة .

وأما الخبر فهو الذى قدمنا ذكره أن حذف الهاء قبيح فيه (٣) ؛ لأن الخبر غير المخبر عنه ، وليس هو معه كشىء واحد ، وإنما شبهوه بالذى فى الحذف . ومعنى قول سيبويه : **(كما كرهوا طول اشهيباب ، فقالوا : اشهباب)** .

أراد أن الذى وَصِلتها كالفاعل(٤) والمفعول ، لما طالت وهى(٥) اسم واحد خففوا منها بحذف المفعول ، كما خففوا «اشهيبابا» ، فقالوا «اشهباب» ؛ لأن «اشهيباب» سبعة أحرف ، وهى نهاية ما يكون الاسم عليه مع الزيادة سوى هاء التأنيث ، فخففوا منها ، وهو مصدر «اشْهَابًّ» .

قال [سيبويه] : (٦) : **(وهو فى الوصف أمثل (٧) منه فى الخبر)** .

يعنى حذف الهاء .

[قال] : (٨) **(وهو على ذلك ضعيف ليس كحسنه فى الهاء)** .

يعنى : فى الصفة .

قال : (لأنه فى موضع ما هو من الاسم ، وما يجرى عليه ، [وليس بمنقطع منه خبرا مبنيا عليه ولا مبتدأ](٩) ، فضارع ما يكون من تمام الاسم ، وإن لم يكن تماما له ولا منه فى البناء) .

يعنى : لما (١٠) حَسن حذفُ الهاء بعضَ الحسن ، وإن كان الإثبات أحسن منه ؛ لأنه ضارع الصلة ، وصار كأنه من الاسم ؛ لأن الصفة والموصوف كشىء واحد وليس هو خبرًا له ، ولا هو مبتدأ .

---

(١) العبارة : «كما أن الصلة والموصول كاسم واحد» ساقطة من س .
(٢) ساقطة من ى .
(٣) جـ ، س : فيه قبيح .
(٤) جـ ، س : والفاعل» .
(٥) من جـ ، س وبقية النسخ : «وهو» .
(٦) الزيادة من ح ، جـ ، س . بولاق ١/ ٤٥ .
(٧) ب ، ق : «مثل» .
(٨) الزيادة من ح ، جـ ، س ، بولاق ٤٥/١ .
(٩) الزيادة من بولاق .
(١٠) ح ، جـ ، س : «إنما حسن» .

(فضارع ما يكون من تمام الاسم ، وهو الصلة وإن لم يكن تماما له ولا منه في البناء) .

يعنى : وإن لم تكن الصفة تماما للاسم ، كما كانت الصلة[١] (قال جرير :

أَبَحْتَ حِمَى تِهامةَ بَعْدَ نَجْد وَمَا شَىءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ [٢]

أراد : حميته ، ولا يجوز أن ينصب «شيئا» ، بـ«حميت» ؛ لأنه لو فعل ذلك لوجب أن يقول : «وما شيئًا حميتَ مستباحًا» ، ويكون «مُستباحا» نعتا لشيء ، والنعت لا تكون فيه الباء زائدة ، وكان ينقلب معنى المدح ؛ لأنه كان يصير التقدير : وما حميتَ شيئا مستباحا أي [٣] : حميت شيئا محميا ، وليس فيه مدح .

[٤](وقال [الحارث بن كَلَدة] : [٥] .

وَمَـا أَدْرِى أَغَيَّرَهُـمْ تَنَاءٍ وَطُولُ العَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا) [٦]

(أراد «أصَابوُه») ، والمال هو عطف على تناءٍ ، وهو فاعل غَيَّرهم .

---

(١) بولاق ١ / ٤٥ .

(٢) البيت لجرير في : سيبويه ٤٥/١ ، ٦٦ (= هارون ١/ ٨٧ ، ١٣٠) (فما أدرى) ، والأعلم ١/ ٤٥ ، والديوان : ٩٩ ، والتمام في تفسير أشعار هذيل : ١٣١ ، وأمالي ابن الشجرى ١/ ٥ ، ٨٨ ، ٣٢٦ ، والعيني ٤ /٧٥ ، وابن يعيش ٦ /٩٠ ، وشواهد المغنى : ١٦ ، ٢٩٧ ، والمغنى ٢ / ٥٠٣ (بدون نسبة) (حميت حمى تهامة . . .)

(٣) جملة : «حميت شيئا مستباحا أي» : ساقطة من س .

(٤) بولاق ٤٥/١ .

(٥) الزيادة من بولاق وهارون . هو الحارث بن كلدة الثقفي أحد أطباء العرب المشهورين ، وأحد الحكماء المعروفين . من أهل الطائف ، تعلم الطب وضرب العود بفارس ، واختلفوا في إسلامه ، توفى حوالى ٥٠ هـ . ترجمته في : طبقات الأطباء ١ / ١٠٩ ، المؤتلف والمختلف للآمدى : ١٧٢ ، الأعلام ٢/ ١٥٩ .

(٦) البيت للحارث بن كَلَدة في : سيبويه ١ /٤٥ ، ٦٦ (= هارون/ ٨٨ ، ١٣٠) ، ١ /٤٥ ، وابن يعيش ٦/ ٨٩ ، ٩٠ ، أمالي ابن الشجرى ١/ ٥ ، ٢٩٢ ، ٣٢٦ ، ٢/ ٣٣٤ ، والعيني ٦٠/٤ (جرير) ، وفي الحماسة البصرية أن قائله الحارث بن كَلَدة الثقفي ، (ويروى لغيلان بن مسلمة الثقفي) ، وتفسير أبي حيان ٨ / ٢١٩ (بدون نسبة) .

قال : (ولا سبيلَ إلى النصب وإن تركت الهاء ؛ لأنه وصف) .

يعنى ، لا تقول : «شيئًا حميت» ولا «مالاً أصَابُوا» .

(كما لم يكن النّصب فيما أتممت به الاسم [يعنى الصلة][1]) .

يعنى كما أنك إذا قلت : «والذى رأيت» لم يصلح أن تُعْمِل «رأيت» فى «الذى» لأنه صلة .

قال : (فمن ثَمَّ كان أقوى مما يكون فى موضع المبنى على المبتدإ ؛ لأنه لا ينصب به) .

يعنى فمن ثَم كان حذف الهاء فى الصفة أقوى منه فى الخبر ؛ لأن الصفة لا يجوز أن تعمل فى الموصوف فى هذه المواضع التى ذكر .

وأنت إذا قلت : «زيد ضربت» جاز أن تقول : «زيدًا ضربت» فتُعمِله فى «زيد» ، والمعنى على حاله غير متغير .

قال : [2](وإنما منعهم أن ينصبوا بالفعلِ الاسمَ إذا كان صفة [له][3] أنَّ الصفةَ تمامُ الاسم ، ألا ترى أن قولك : «مررت بزيد الأحمر» كقولك : «مررت بزيد» وذلك أنك»][4] لو احتجت إلى أن تنعته فقلت : «مررت بزيد» وأنت تريد «الأحمر» ، وهو لا يعرف حتى تقول : «الأحمر» لم يكن تم الاسم ، فهو يجرى منعوتًا مجرى «مررت بزيد» إذا كان يُعرف وحده ، فصار «الأحمر» كأنه من صلته) .

يريك أنك إذا قلت : «مررت بزيد» فعَرَفَه المخاطب اكتفيت به ، وإذا لم يعرفه من بين «الزيْدِين» حتى يقول «الأحمر» . صار «زيد الأحمر» فى معرفة المخاطب به بعينه «كزيد» إذا عرفه مفردا ، فالصفة والموصوف كشيءٍ واحد .

(١) الزيادة من بولاق ١/٤٥ (=هارون ١/٨٨) .
(٢) بولاق ١/٤٥ (= هارون ١/٨٨) .
(٣) الزيادة من بولاق ١/٤٥ (=هارون ١/٨٨) .
(٤) الزيادة من بولاق ١/٤٥ .

(١) هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون فى المبتدإ مبنيا عليه الفعل

وذلك قولك : [«رأيتُ زيدًا وعمرًا كلمته»] ، (٢) و«رأيت عبدَالله وزيدًا مررتُ به» ، و«لقيتُ زيدا(٣) وبكرا أخذت أباه» و«لقيتُ بَكْرًا وخَالدًا (٤) اشتريت له ثوبا» .

٣٨٨/١ /[قال المفسر] : (٥) اعلم أن العرب إذا ذكرت جملة كلام ، اختارت مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليها المعانى ، فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل ، ثم جئت بجملة أخرى ، فعطفتها على الجملة الأولى ، وفيها فعل كان الاختيار أن تصدر الفعل فى الجملة الثانية [لتكون] (٦) مطابقة للجملة الأولى فى اللفظ وتصدير الفعل . فإذا قلت : «رأيت عبدَ الله وزيدًا مررتُ به» ، قدرت فعلا ينصب «زيداً» ، كأنك (٧) قلت : «رأيت عبدَالله ، ولقيت زيدًا مررت به» ، قدرت فعلا ينصب «زيدا»(٨) ؛ لتكون الجملة الثانية مطابقة للجملة الأولى فى تصدير الفعل وتقديمه ، وسواء ذكرت فى الفعل الأول منصوبا أو لم تذكره (٩) ، كقولك : «قامَ عَبْدُالله وزيدًا كَلَّمْتُه» ، على تقدير : وكَلَّمْتُ زَيْدًا كَلَّمْتُه ؛ لأن الغرض أن يجمع بين الجملتين فى تقديم (١٠) الفعل ، لا فى لفظ النصب أو غيره .

ولسيبويه فى هذا المعنى احتجاج يأتى من بعد .

ويجوز ألا تحمل الجملة الثانية على الفعل ، ولكنك تجعله خبرا ومبتدأ (١١) ، فتقول : «رأيت عَبْدالله ، وزيدٌ مررت به» .

---

(١) بولاق ١ / ٤٦ .
(٢) الزيادة من بولاق .
(٣) ى ، ح ، جـ ، س وبولاق وهارون : «قيسا» .
(٤) بولاق : لقيت خالدا وزيدًا . . .
(٥) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٦) الزيادة من جـ ، س .
(٧) جـ ، س : «فكأنك» .
(٨) جملة : «قدرت فعلا ينصب «زيداً» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٩) ى ، ح ، جـ ، س : «أم تركته» .
(١٠) ح : «تقدم» .
(١١) ى ، ح ، جـ ، س : «مبتدأ وخبرًا» .

ومن الدليل على أن الاختيار ما وصفناه ، قول الله تعالى : ﴿والقمرُ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِل﴾[(١)] بالرفع ، وقوله تعالى : ﴿وكلَّ إنْسَانٍ أَلْزَمْناه طَائِرَهُ فِى عُنُقِه ﴾[(٢)] بالنصب ، وذلك أن قبل قوله : ﴿والقمرُ قَدَّرْناهُ منازل﴾ ، قوله : ﴿وآيةٌ لَهُمْ الليلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهارَ ﴾ [(٣)] فالجملة التى قبل «القمر» صُدِّر فيها اسم لا فعل ، والجملة التى قبل قوله : ﴿وكلَّ إنْسَانٍ أَلْزَمْناهُ طَائِره﴾ ﴿وجَعَلْنَا اللَّيْلَ والنَّهَارَ آيَتَيْنِ﴾[(٤)] ، قد صدر فيها [(٥)] الفعل ، فعطف كل واحدة من الجملتين على ما يشاكلها من الجملة التى قبلها .

قال سيبويه : [(٦)] (وإنما اختير النصب ها هنا ؛ لأن الاسم الأول مبنى على الفعل ، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم ، إذ كان يبنى على الفعل ، وليس قبله اسم مبنى على الفعل) .

يعنى : لما كانوا يقولون : «زيدًا ضَرَبْتُه» ، فينصبون «زيدًا» بفعل مضمر ، وليس قبله اسم قد عمل فيه الفعل ، كان نصبه إذا تقدمه اسم يعمل فيه الفعل أولى[(٧)] .

قال :[(٨)] (ليجرى الآخِر على ما جرى عليه الذى قبله [(٩)] ، إذ [(١٠)]/ كان ٣٨٩ / ١
لا ينقض المعنى لو لم تبنه [(١١)] على الفعل) .

يعنى : لو قلت : «رأيت عبدَ الله ، وزيدٌ مررت به» ، لكان معناه كمعناه ، إذا قلت : «وزيدًا مررت به» ، فإذا استوى المعنيان ، وكان فى أحد اللفظين مشاكلة ما قبله كان أولى .

قال : (وهذا أولى أن يُحمل عليه ما قرب جواره منه ، إذ[(١٢)] كانوا يقولون : «ضربونى وضربت قَومَك») .

---

(١) من الآية ٣٩ من سورة يس (٣٦) .
(٢) من الآية ١٣ من سورة الإسراء (١٧) .
(٣) من الآية ٣٧ من سورة يس (٣٦) .
(٤) من الآية ١٢ من سورة الإسراء (١٧) .
(٥) ح ، : «فيهما» .
(٦) بولاق ١ /٤٦ هارون ١ /٨٨ .
(٧) س : «الأولى» .
(٨) بولاق ١ /٤٦ .
(٩) من بولاق وفى ب ، ق : «يليه» .
(١٠) من ى ، ح ، جـ ، وبولاق ، وفى ب ، ق : «فإذا» .
(١١) بولاق وهارون : «بنيته» .
(١٢) من جـ ، س ، وفى ب : «إذا» .

يعنى : أن قولنا : «رأيتُ عبدَالله ، وزيدًا مررت به» ، أَوْلى بعطف الثانى على الأول فى تقديم الفعل لطلب [١] حمل الشىء على مجاوره ، وإيثار تطابق اللفظين من قول العرب «ضربونى وضربت قومَك» ؛ لأن قولك [٢] : «ضربونى» فيه إضمار قبل الذكر ، وأعملوا الفعل الثانى فى «قومَك» ؛ لأنه يليه ويقرب منه ؛ فإذا كان [قد] [٣] حَمَلهم حَمْل الشىء [على مجاوره] [٤] على أن احتملوا الإضمار قبل الذكر ، كان حمل الجملة الثانية على الفعل لمطابقة الجملة الأولى أولى .

قال : [٥] **(فكان [٦] أن ليكون الكلام على وجه واحد ، إذا كان لايمتنع الآخر من أن يكون مبنيا على ما بنى عليه الأول أولى [٧] ، وأقرب فى المأخذ) .**

يعنى : أن حمل الثانى على الأول أجود ، حتى يكون الكلام على نظم واحد فى حمل الجملتين على الفعل .

ومثل ذلك قوله تعالى : [٨] ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِى رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [٩] .

وتقديره [١٠] : ويعذب الظالمين ؛ لأن الجملة التى قبلها مصدرة بفعل وهو «يدخل» .

---

(١) ساقطة من جـ ، س .
(٢) ى ، جـ ، س : «قولهم» .
(٣) الزيادة من جـ ، س .
(٤) الزيادة من جـ ، س .
(٥) بولاق ١ / ٤٦ .
(٦) من ح ، جـ ، وبولاق . ، وفى ب ، ق : «لكان» .
(٧) ساقطة من بولاق .
(٨) ح ، جـ ، س : وبولاق وهارون : «عز وجل» .
(٩) من الآية ٣١ من سورة الإنسان (٧٦) .
(١٠) ح ، جـ ، س : «على تقدير» .

وقوله جل اسمه :(١) ﴿[وعاداً وثمود وأصحاب الرّسِّ وقُرُونا بين ذلك كثيرا](٢) (*) وكُلاً ضربنا له الأمثال﴾ (٣) .

[لأن قبله ﴿فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيراً﴾ وتقديره : وذكرنا كلا ضربنا له الأمثال](٤) .

وقوله : ﴿وفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالة﴾(٥) .

لأن قبله ﴿فَرِيقًا هَدى﴾ وهذا فى القرآن كثير ، [قال](٦) ومثل ذلك : «كُنتُ أَخَاك» ، و«زَيْدًا كُنْتُ له أَخًا» (٧) ؛ لأن «كُنْتُ أَخَاك» ، [وزَيْدًا كنت لَهُ أَخًا] (٨) بمنزلة «ضَرَبْتَ أخَاكَ» ، وتقول : «لَسْتَ أخَاك» ، «وزيداً أَعْنَتُكَ عَلَيْه» ، لأنها فعل ، وتَصَرَّفُ فى معناها تصرف (٩) كان .

إذا قلت : «كنْتُ أَخَاك» ، فجملة الكلام مصدرة بفعل وهو «كنت» ، فلذلك اختير أن ينصب الاسم فى الجملة الثانية بإضمار فعل ، كأنك قلت : «كنت أخاك» ، و«لا بستُ زَيْدًا كُنْتُ له أَخًا» ، و«لست أخاك» بهذه المنزلة ، من قِبل أن ليس هو/ فعل ، وإن لم يكن له تصرف غيره من الأفعال فى ٣٩٠ / ١
المستقبل واسم الفاعل . والدليل أنه فعل أيضًا [اتصال] (١٠) الضمائر التى لا تتصل إلا بالأفعال نحو «لَسْتُ ، ولَسْنا» ، فإذا قلت : «لست أخاك» و«زيدًا أعَنْتُك(١١) عليه» ، فكأنك قلت : «لَسْتُ أَخَاكَ» ، و«أُخَاصِمُ زيدًا أعنتك عليه» وما أشبه ذلك من الأفعال .

---

(١) «جل اسمه» ساقطة من ح ، جـ ، س . وفى بولاق : «عز وجل» .
(٢) الزيادة من بولاق وهارون .
(٣) من الآيتين ٣٨ ، ٣٩ من سورة الفرقان (٢٥) .
(٤) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٥) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف (٧) .
(٦) الزيادة من جـ ، س .
(٧) المثال ساقط من ق .
(٨) الزيادة من ى ، جـ ، س .
(٩) هارون ١/ ٨٩ .
(١٠) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(١١) ى ، ح ، جـ ، س : أعنيك .

(١)(قال الربيع (٢) بن ضَبُع الفزارى :

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ ولا أَمْلِكُ رأْسَ البَعِيرِ إنْ نَفَرا
والذِّئْبَ أَخْشَاهُ إنْ مَرَرْتُ بِه وَحْدِى وأخْشى الرِّياحَ والمَطَرا) (٣)

فنصب الذئب على تقدير : [وأخشى الذئب أخشى (٤) ، واختار ذلك لأن قبله «أصبحت» وهو فعل (٥) ، و«أصبحت» من أخوات «كنت» و«لست» .

(قال وقد يبتدأ فيحمل على] (٦) ما يحمل عليه ، وليس قبله منصوب ، وهو عربى جيد) (٧) .

أن الجملة الثانية قد يجوز أن ترفع الاسم فيها ، وإن كانت الجملة الأولى (٨) مبنية على فعل ، فتكون الجملة الثانية كجملة مبتدأة ليس قبلها فعل ، وذلك قولك : لقيت زيداً وعمرٌو لقيته [كأنك لم تحفل بتقدم قولك : «لقيت زيداً» إذ كانت جملة قائمة بنفسها ، وكأنك قلت : «عمرٌو لقيته» فى الابتداء ، ثم عطفت جملة على جملة ، فتجعله كقولك : «لقيت زيدًا وعمرٌو أفضل منه» . وهذا لا يجوز فيه إلا الرفع ؛ لأن «أفضل» ليس بفعل يضمر مثله فى نصب «عمرو» .

---

(١) بولاق ١/ ٤٦ .

(٢) هارون : قال الشاعر :وهو الربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض الفزارى الذبيانى ، شاعر جاهلى معمر من الفرسان ، كان من أحكم العرب وأشعرهم وأخطبهم فى زمانه ، أدرك الإسلام وقد كبر وخرف فقيل أسلم وقيل منعه قومه أن يسلم ، وترجمته فى :
الأعلام ٢/ ٣٨ ، الخزانة ٤٤٧ ، ٣/ ٣٠٨ ، سمط اللآلى : ٨٠٢ أمالى المرتضى ١/ ٢٥٣ ، المعمرين لأبى حاتم : ٦ - ٧ ، التيجان في ملوك حمير : ١١٨ ، الإصابة ٤ / ٢٠٥ .

(٣) البيتان للربيع بن ضبع الفزارى في : سيبويه ٤٦/١ (= ١ / ٨٩ ، ٩٠) ، والأعلام٤٦/١ ، والخزانة ٣ / ٣٠٩ ، ٣ / ٣٠٩ ، العينى٢ / ٣٩٧ ، وجمهرة أشعار العرب للقرشى : ٢٥٥ ، والمعمرين : ٦ ، واللسان (ضمن) ١٧/ ١٢٨ ، وبدون نسبة فى أمالى المرتضى ١/ ٢٥٥ - ٢٥٦ ، وحماسة البحترى : ٣٢٢ ، ونوادر أبى زيد : ١٥٨ ، وفى ح وبولاق : «لا أرد رأس البعير» .

(٤) ح : أخشاه . (٥) «وهو فعل» ساقطة من جـ ، س .

(٦) الزيادة : من ى ، وفى نص سيبويه أيضًا من بولاق ، جـ ، س .

(٧) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س وبولاق .

(٨) ب ، ق : الأدلة ، وساقطة من ح ، جـ ، س .

قال سيبويه : [١] (فإذا جاز أن يكون فى المبتدأ بهذه المنزلة ، جاز أن يكون بين الكلامين) [٢] .

يعنى أنه لمَّا جاز «عمرٌو لقيته» [فى الابتداء ، وجاز أن تقول : «لقيت زيدًا وعمرٌو لقيته»[٣]][٤] ، فيكون رفْعُه بعد تقدم الجملة الأولى [٥] كرفعه فى الابتداء ، وإن كان الاختيار ما ذكرنا [٦] لما وصفنا .

[قال] : [٧] وأقرب [منه][٨] إلى الرفع [٩] «عبدالله لقيتُ وعَمرٌو لقيت أخاه ، [وخالدًا رأيت] [١٠] ،وزيدٌ كلمت أباه» هو ها هنا [١١] إلى الرفع أقرب كما كان فى الابتداء من النصب أبعد .

[قال المفسر] : [١٢] قد قدمنا أن الفعل إذا كان واقعا عل ضمير الاسم من غير حرف جرٍّ ، فإن إضمار الفعل الناصب للأول أقوى ، وأوجب من أن يكون الفعل واقعا على ضميره بحرف جرٍّ ، أو واقعا على سبب له ، فإن كان الأمر على ما وصفنا ، فإن قولك : «لقيتُ زيدًا وعمرًا كلمته» ، [أقوى فى النصب من أن تقول : «لقيت زيداً وعَمْرًا كلمت أخاه» ؛ لأن قولك : «وعمرًا كلمته» قد وقع الفعل على ضميره ، وإذا قلت : «وعمرًا كلمت أخاه» فقد وقع الفعل [١٣] على سببه . وكذلك إذا قلت : «لقيت زيدًا وعمرًا مررتَ به» ، فنصبه أضعف من نصب و«عمرًا كلمته»][١٤] ؛ لأن الفعل وقع على ضميره بلا حرف . ومتى ما[١٥] كان النصب أضعف كان الرفع أقوى فوجب مِن هذا [١٦] أن يكون «عبدَالله لقيتُ

---

(١) بولاق ١ /٤٦ هارون ١ /٩٠ .
(٢) ى ، ح : «الكلام» .
(٣) الزيادة من ح .
(٤) الزيادة من ى ، ح .
(٥) ب ، ق : «الأدلة» .
(٦) جـ ، س : «ماذكرناه» .
(٧) الزيادة من جـ ، س .
(٨) الزيادة من ح وبولاق .
(٩) ب ، ق : منه .
(١٠) الزيادة من ى .
(١١) بولاق : «فهو هنا» .
(١٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٣) العبارة من : «على ضميره ... إلى ... فقد وقع الفعل» ساقطة من س .
(١٤) العبارة الطويلة من : «أقوى فى النصب من أن تقول : ... إلى ... وعمرًا كلمته» من ، ى ، ح ، وساقطة من بقية النسخ .
(١٥) «ما» ساقطة من جـ ، س .
(١٦) «من هذا» ساقطة من ق .

وعمرٌو ولقيتُ أخاه» ، الرفع أقوى فى «عمرو» مِن قولك : «وعمرٌو لَقيتُه» إذ كان النصب فى «وعمرٌو لقيت أخاه» أضعف .

فأما [(١)] قول الله تعالى : ﴿يَغْشَى طَائفةً مِنْكُمْ وَطَائفةٌ قَدْ أهَمَّتْهُم أنفُسُهُم﴾ [(٢)] .

فإنما أختير الرفع فى الثانى ، وإن كان قبله جملة مبنية على فعل ، من قِبَل أن/ هذه الواو ليست بواو عطف ، فيكون حكمها ما ذكرنا ، وإنما هى واو ٣٩١/١
الابتداء تقع للحال كقولك : «لقيتُ زَيْدًا وأبُوه قائمٌ» و«رأيتُ أبَاكَ وعمرٌو منطلق» [(٣)] ، وإنما أردت : «لقيت زيدًا» فى حالٍ : أبوه فيها قائم ، وكذلك [(٤)] قوله تعالى : [(٥)]﴿يَغْشَى طائفةً منْكُم وَطائفَةٌ قَدْ أهَمتْهُم أنفُسُهُم﴾ ، كأنه قال : يغشى طائفةً منكم فى حالٍ طائفة قد أهمتهم أنفُسُهُم ، أو يغشى طائفة منكم إذ طائفة قد أهمتهم أنفسهم [(٦)] . وهذه الواو تسمى واو الابتداء ، وقد يجوز النصب على أن تجعلها واو عطف بإضمار : وتهم طائفة أنفسهم [قد أهمتهم أنفسهم] [(٧)] ، ويجوز أن تجعلها واو عطف ، وترفع على ما ذكرنا من قولك : «لقيت زيدًا وعمرٌو كلمته» . إلا أنا جعلناها واو الابتداء ؛ لأن القراءة بالرفع فحملناه على أجود الوجوه فى المرفوع .

قال : [(٨)] (ومما يختار فيه النصب [(٩)] قوله : «ما لقيت زيدًا ولكن عمرًا مررت به» و«مالقيت [(١٠)] زيدًا بل خالدًا لقيت أخاه»)[(١١)] .

---

(١) ح : «وأمّا» .
(٢) من الآية ١٥٤ من سورة آل عمران (٣) .
(٣) الأمثلة فى ق هكذا : «زيدًا وأبوه قائم» ، و«لقيت أباه وعمرو منطلق» .
(٤) ح ، جـ ، س : «فكذلك» .
(٥) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٦) العبارة من : «كأنه قال : يغشى . . . إلى . . . أهمتهم أنفسهم» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٧) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٨) بولاق ١/ ٤٧ .
(٩) بولاق : بزيادة : نصب الأول .
(١٠) بولاق : ما رأيت زيدًا . . .
(١١) جـ ، س : أباه .

جعل ما بعد «بل» و«لكن» بمنزلة ما بعد الواو [فيما مضى ؛ لأن «بل» و«لكن» من حروف العطف ، كما أن الواو من حروف العطف ، فما بعدهما كما بعد الواو] [1] إذا [2] تقدمت جملة مبنية على فعل وإن كان قبلها حرف نفى ، فيكون بمنزلة قولك : «لقيت زيدًا وعمرًا لم ألقه» ؛ لأن الفعل الذى بعد «لم» وإن كان منفيا [3] فى العمل بمنزلة الموجب ، فتنصب «عمرًا» كما تنصبه إذا قلت : «وعمرًا لقيتُه» ، ويكون الإضمار : ولم أَلْقَ عَمْرًا لم أَلْقَهُ ، حتى يكون المضمر مشاكلا للمظهر .

قال سيبويه : [4] **(يكون الآخر فى أنّه يدخله فى الفعل بمنزلة هذا ، حيث لم يدخله لأنَّ «بل» ، و«لكن» لا يَعملان شيئًا ، ويشْرِكَانِ الآخر مع الأول ؛ لأنهما «كالواو» ، و«ثُمَّ» و«الفاء» ، فأجروهما** [5] **مُجراهن فيما كان النصبُ [فيه]** [6] **الوجه ، وفيما جاز فيه الرفع إن شاء الله)**[7] .

يعنى : أن قولك : «ما لقيتُ زيدًا ولكِنّ عَمْرًا مَرَرْتُ به» ، الأول فعل منفى بـ «ما» ، والثانى موجب بـ «لكن» ، ويختار فيه حمل الثانى على الأول فى باب النصب وإضمار الفعل ، وإن اختلفا فى الإيجاب والنفى ، كما أن قولك : «لقيت زيدًا وعمرًا لم ألقه» قد أوجبت [فيه] [8] الفعل الأول[9] ونفيت الثانى ، وَعَمَلُ الفعلُ على/ حاله غيرُ مختلف ، و«لكنَّ» فى إدخال الاسم فى الفعل المنفى عن ٣٩٢ / ١
الأول بمنزلة «الواو» فى قولك : «وَعَمْرًا لَمْ أَلْقَهُ» فى نفس الفعل الذى أوجبته للأول عن الثانى ؛ لأن حروف العطف تعمل عملاً واحدا ، وإن كانت معانيها مختلفة ، فكل ما كان النصب فيه الوجه مع «الواو» كان كذلك مع «لكن» .

---

(١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) ى ، ح : إذ .
(٣) من ى ، ح ، وفى بقية النسخ : «مبنيا» .
(٤) بولاق ١/ ٤٧ .
(٥) بولاق : فأجرهما .
(٦) الزيادة من بولاق وح .
(٧) الجملة ساقطة من بولاق .
(٨) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٩) ق : للأول .

ويجوز الرفع فى «لكن» ، و«بل» ، كما جاز فى الواو ، وذلك قولك : «ما رأيت زيدًا لكن عمرو مررت به» فهذا معنى قوله : (وفيما جاز [1] فيه الرفع) [فاعرفه إن شاء الله] . [2]

(١) جـ ، س : جاء .
(٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

هذا باب (١)

ما يُحْمَل فيه الاسمُ على اسم بُنِى عليه الفعل مرة ويُحْمَلُ مرة [أخرى] (٣) على اسم مبنى على الفعل (٢)

(أَيَّ ذلك فعلْتَ جاز .

فإن حَمَلْتَه على الاسم الذى بُنِى عليه الفعل كان بمنزلته إذا بنيتَ عليه الفعلَ مبتدأ ، يجوز فيه ما يجوز [فيه] (٤) إذا قلت : «زَيْدٌ لقيتُه» ، وإن حملته على الذى بنى على الفعل ، اختير فيه النصب ، كما اختير فيما قبله [وجاز فيه ما جاز فى الذى قبله] (٥) ، وذلك قولك : «عمرٌو لقيتُه وزيدٌ كلمتُه» ، إن حملت الكلام على الأول ، وإن حملته على الآخِر قلت : «عمرٌو لقيتُه وزيدًا كلمته») .

[قال المفسر :] (٦) اعلم أن الكلام إذا كان (٧) مبتدأ وخبرا ، ثم عطفت عليه جملة فى أولها اسم ، وبعده فعل مشتغل بضميره ، كان الاختيار رفع الاسم الثانى بالابتداء كحاله لو لم تكن قبله جملة ، كقولك : «زَيْدٌ أَفْضَلُ منك وعمرٌو كَلَّمْتُه» ، و«زيدٌ أخوكَ وأبُوك قُمْتُ إليه» ؛ لأنه لم يتقدم الجملة الثانية شىء يوجب إضمار الفعل الناصب للاسم الذى فى أوّلِهِ ، فصار بمنزلة (٨) مبتدأ . وقد قدمنا أن الجملة الأولى (٩) ، إذا كانت مصدرة بفعل مضمر(١٠) كان الاختيار فى الاسم الذى فى الجملة الثانية النصب ، على إضمار فعل يفسره الفعل الذى بعده فهذان أصلان لما يشتمل عليه هذا الباب .

---

(١) بولاق : ١/ ٤٧ .
(٢) ساقطة من هارون ١/ ٩١ .
(٣) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س وبولاق .
(٤) الزيادة من بولاق .
(٥) الزيادة من بولاق .
(٦) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٧) ساقطة من س .
(٨) ح : «بمنزلته» .
(٩) ب ، ق : «الأولة» .
(١٠) «مضمر» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .

وذلك أنك إذا قلت : «زيدٌ لقيته وعمرٌو كلمته» [١] ففيه جملتان إحداهما
٣٩٣/١ مبنية على اسم ولا موضع لها والأخرى مبنية على فعل/ ولها موضع ، فالجملة[٢] التى هى مبنية على اسم ، قولك : «زيدٌ لقيته كما هو» لأن «زيدا» مبتدأ ، ولقيته خبره ، والجملة التى هى مبنية على فعل قولك : «لقيته» لأنه فعل وفاعل ، وهذه الجملة[٢] التى هى فعل وفاعل خبر «زيد» .

ومعنى قولنا : جملة لها موضع هو : أنّا متى نحينا الجملة جاز أن يقع موقعها اسم واحد ، فيلحقه الإعراب . والجملة التى ليس لها موضع : هى التى إذا نحيناها لم يقع موقعها اسم ، فأما الجملة التى لها موضع فقولك : «مررت برجل أبوه قائم» ، و«رأيت رجلا قام عمرو إليه»[٣] لأنك لو نَحَّيتَ «أبوه قائم» أو «قام عمرو إليه» [٤] لقلت : «مررت برجل قائم» و«رأيت رجلا قائما» فيقع موقع الجملة اسم واحد ، وقولك : «مررت برجل أبوه قائم» [٥] هو جملة ليس لها موضع من الإعراب [٦] ؛ لأنك لو نحيتها كما هى لم يقع موقعها اسم .

فإذ قد وطّأنا أمر الجمل نرجع إلى قولك : «زيد لقيته وعمرٌو كلمته» .

قال سيبويه : [٧] (أنت فى «عمرٍو» بالخيار ، إن شئت نصبتَه ، وإن شئت رفعته) .

وذلك أنه قد تقدمته[٨] جملتان : إحداهما مبنية على اسم ، وهى قولك : «زيد لقيته كما هو» ، والأخرى قولك : «لقيته» ، فإن عطفته على الجملة التى هى [زيد «لقيتُه كما هو» ، رفعت عمرًا ؛ لأن صدر الجملة اسم ، وإن عطفته على الجملة التى هى] [٩] «لقيتُه» ، نصبت ؛ لأن صدر الجملة فعل فيصير بمنزلة قولك : «لقيتُ زَيْدًا وعَمْرًا كَلَّمْتُه» .

---

(١) الجملة الثانية ساقطة من ى ، جـ ، س . (٢) ح : «والجملة» .
(٣) الجملة ساقطة من ق .
(٤) الجملة من : «لأنك لو نحيت . . . إلى . . . إليه» ساقطة من ق .
(٥) ب ، ق بزيادة : «كما» . (٦) من الإعراب ساقطة فى بقية النسخ .
(٧) هذا النص غير موجود في بولاق . (٨) ب ، ق : «نقل منه» وهو خطأ .
(٩) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

وقد أنكر الزيادىّ [١] وغيره من النحويين هذا على سيبويه ، فقالوا : إذا قلنا : «زيدٌ لقيتُه وعمرٌو كلمته» لم يجز حمل «عمرو» على «لقيته» ، وذلك [٢] أن لقيته» جملة لها موقع ، ألا ترى أنك تقول : «زيدٌ مَلْقِىٌّ» ، و«زَيْدٌ قَائِمٌ» ، فيقع موقعها اسم واحد ، وهى خَبر «لزيد» ، وكل شىء عطفت[٣] عليها وقع موقعها ، وصار خبرا «لزيد» ، كما هى خبر له ، و«عمرو كلمته» [٤] لا يجوز أنْ يكون خبراً «لزيد» ؛ ألا ترى أنك تقول : «زيد عمرو كلمته» [٥] ، فالهاء تعود على[٦] عمرو ولا شىء يعود إلى زيد من الجملة [٧] .

فإن جعلت فى «عَمْرٌو كَلَّمْتُه» ما يعود إلى «زيد» جاز حينئذ ما قال[٨] سيبويه من الوجهين جميعا : وذلك قولك : «زيدٌ لقيته وعمرو كلمته عنده» ، فتجعل الهاء فى «عنده» عائدة إلى «زيد» ، أو فى «كلمته» ، وتجعل الأخرى عائدة إلى عمرو ؛ لأنك فى هذا/ الوجه إذا عطفت «عمرٌو كلمته عنده» على ٣٩٤ / ١ «لقيته» الذى [هو] [٩] خبر «زيد» جاز ، وصار خبرا له أيضًا ؛ ألا ترى أنك تقول : «زيدٌ عمرٌو كلمته عنده» ، فتصير الجملة خبرا لـ «زيد» ، وأظن سيبويه إنما أراد ذلك ، إذ جعل فى الجملة الثانية ضميراً يعود [١٠] إلى «زيد» واشتغل بأن أرانا جواز رد الجملة الثانية إلى المبتدإ مرة وإلى المفعول مرة ولم يشتغل بتصحيح لفظ المسألة .

---

(١) هو إبراهيم بن سفيان بن سليمان أبو إسحاق الزيادى ، ينتهى نسبه إلى زياد ابن أبيه ، كان نحويا لغويا راوية ، تتملذ على سيبويه وأبى عبيدة والأصمعى ، وكان يشبه الأخير فى معرفة الشعر ومعانيه ، له مصنفات كثيرة ، وتوفى ٢٤٩هـ .ترجمته : فى البغية للسيوطى ١ / ٤١٤ ، الإرشاد لياقوت ١/ ٦٢ ؛ الأعلام ٣٤/١ ، عيون الأخبار ١/ ١٧ (ترجمة المؤلف) .

(٢) س : وكذلك .

(٣) ى ، ح : عطف . (٤) من ى وبقية النسخ «لقيته» .

(٥) من ى ، ح ، جـ ، س وبقية النسخ لقيته . (٦) ى ، ح ، جـ ، س : إلى .

(٧) الجملة فى ى ، ح ، جـ ، س : ولا يعود إلى زيد شىء من الجملة .

(٨) ق : قاله .

(٩) الزيادة من ح ، جـ ، س . (١٠) ى ، ح ، جـ ، س : فى الجملة الثانية ما يعود إلى . . .

قال سيبويه [١] : (ومثل ذلك «زيدٌ لقيتُ أباه وعمرا مررت به»[٢] ، إن حملته على «الأب» ، وإن حملته على الأول رفعته) [٣] .

والكلام فى هذا كالكلام فى الأول .

قال : (والدليل على أن الرفع والنصب[٤] جائز كلاهما ، أنك تقول : «زيدٌ لقيتُ أباه وعمرًا» ، إن أردت أنك «لقيت عمرا والأب» ، وإن زعمت أنك «لقيت أبا عمرو» ولم تلقه رفعته [٥] ومثل ذلك «زيدٌ لقيته وعمرٌو» ، إن شئت رفعت ، وإن شئت قلت : «زيدٌ لقيتُه وعمْرًا») .

فاستشهد على جواز حمل الاسم الذى فى الجملة الثانية على المنصوب فى الجملة الأولى[٦] بقَوْلك[٧] : «زيدٌ لقيتُ أبَاهُ وعَمْرًا» قال : فلما [٨] جاز عطف «عمرو» على «الأب» مرة ، وعلى «زيد» مرة ، جاز ذلك فى قولك : «وعمرًا كلمته» .

فقال له الزيادىّ : هذا غير مشبه لذلك ؛ لأن قولنا : «وعمرًا» ليس بجملة وإنما [٩] هو اسم واحد وقع عليه الفعل الذى وقع على «الأب» بعينه ، فقد صار «عمرو» مع «الأب» مفعوليْ [١٠] «لقيت» ، و«لقيت» خبراً «لزيد» ، وفى مفعوليه ما يعود إليه ، وهو الهاء فى «الأب» ، و«عمرو كلمته» جملة قائمة بنفسها ليست بداخلة فى الفعل الأول ولا الفعل الأول واقع عليها .

قال [سيبويه] : [١١] (ومثل ذلك «زيدٌ لقيته وعمرو» ، إن شئت [رفعت][١٢] ، وإن شئت قلت : «زيدٌ لقيتُه وعمرًا»[تقول أيضًا][١٣] : و«زيدٌ ألقاه وعمرُو وعمرًا») .

---

(١) بولاق ١/ ٤٧ .
(٢) «مررت به» ساقطة من ح .
(٣) ى ، ح ، جـ ، س وبولاق : رفعت .
(٤) ح ، : أن النصب والرفع .
(٥) بولاق ، ح : رفعت .
(٦) ب ، ق : الأولة .
(٧) ب ، ق : تقول .
(٨) ح ، جـ ، س : فقال : لما .
(٩) ح ، جـ ، س : إنما .
(١٠) من ، جـ ، س وفى ب ، ق مفعول .
(١١) الزيادة من ح .
(١٢) الزيادة من بولاق ، ح ، جـ ، س .
(١٣) الزيادة من هارون .

قال : (١) (فهذا يقَوى أنك بالخيار فى الوجهين) .

وقد بيَّنَّا الكلام فى ذلك .

قال : (٢) (وإذا قلت : «مررتُ بزيد وعمرًا مررتُ به» نصبت (٣) ، وكان الوجه ؛ لأنك بدأت بالفعل ولم تبتدئ اسما بنيته عليه(٤) ، ولكنك قلت :
٣٩٥/١ **«فعلتُ» ثم بنيت عليه المفعول ، وإن كان الفعل لا/ يصل إلا بحرف الإضافة ، فكأنك قلت : «مررتُ زيداً») .**

يعنى : أن قولك : «مررتُ بزيد» بمنزلة قولك : «ضربتُ زيدًا» ؛ لأن «مررت» فعل ، كما أن «ضربتُ» فعل (٥) ، وإن كان «مررت» لايتعدى إلا بحرف ، فإذا كان كذلك فينبغى أن تختار فى الجملة الثانية نصبَ الاسم ، كما اختير من «ضربتُ زيدًا» نصبَ الاسم فى الجملة الثانية .

قال : (ولولا أنه كذلك ، ما كان وجه الكلام : زيدًا(٦) مررت به [ولا لقيت زيدًا(٦) وعمرًا مررت به] (٧) وقمت وعمرًا مررت به) (٨) .

[يعنى أنك إذا قلت : زيدًا (٩) مررت به] (١٠) أضمرت فعلا ينصب «زيدًا» ، وإن كان «مررت» قد تعدى إلى ضميره(١١) بحرف ، كما ينصب الاسم إذا تعدى [الفعل](١٢) إلى ضميره بغير حرف ، كقولك : «أَزَيْدًا ضربتَه» .

قال : (١٣) (ونحو ذلك «خَشَّنْتُ بِصَدْرِه» ، «فالصدر» فى موضع نصب [وقد عملت الباء] (١٤) .

---

(١) ساقطة من بولاق وهارون .
(٢) بولاق ١ /٤٧ هارون ١ /٩٢ .
(٣) ح بزيادة : وإن «شئت» «قبل «نصبت» .
(٤) ح ، ى ، وبولاق وهارون : تبنيه .
(٥) جملة : (كما أن «ضربت» فعل) . ساقطة من ق .
(٦) ب ، ق : أزيدا .
(٧) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٨) المثال ساقط من ى ، ح ، جـ ، س .
(٩) جـ ، س : أزيدا .
(١٠) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١١) من ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : ضمير .
(١٢) الزيادة من ح .
(١٣) بولاق ١ / ٤٧ .
(١٤) الزيادة من بولاق وهارون .

يريد : أن «خَشَّنْتُ بصَدْرِه» ، كقولك «خَشَّنْتُ صَدْرَه» ، فإن دخول الباء لم يغير حكم الفعل ؛ ليُريَك أن «مَرَرْتُ بزَيْدٍ» ، كقولك : «ضربتُ زيدًا» ، وكقولك : «مررتُ زيدًا» لو كان يُتكلَّم به .

قال : [١] (ومثله [٢] ﴿كفى بالله شهيداً بيني وبينكم﴾[٣] ، وإنما هو :[٤] كفى الله ، ولكنك لما أدخلت الباء عَمِلَتْ ، والموضعُ موضعُ نصب ، والمعنى [٥] معنى النصب ، وهذا قول الخليل) .

يعنى : أن قوله : «كفى بالله» لو نزعت الباء ، لقلت : «كفى الله» والباء زائدة ، وقد جرت الاسم الذى بعدها ، وإن كان موضعه رفعًا بالفعل الذى قبله ، فكذلك [٦] موضع [زيد] [٧] نصب ، إذا قلت : «مَرَرْتُ بزيد» .

وقوله : (ولكنك لمَّا أدخلت الباء عَمِلَتْ والموضعُ موضعُ نصب) .

يعنى : «مررت بزيد» [٨] لا «فى كفى بالله» .

قال : [٩] (وإذا [١٠] قلت : «عبدالله مررتُ به» أجريت الاسم بعده مُجراه بعد «زيدٌ [١١] لقيتُه») .

يعنى : [أنك][١٢] إذا قلت : «عبدُالله مررتُ به وعمرًا كلمته» ، جاز فى «عمرو» الوجهان ، كما جاز بعد قولك : «زيدٌ لقيتُه» . وقد مضى الكلام فى هذا المعنى .

وتقول : («هذا ضاربُ عبدَالله وزيدًا يَمُرّ به» ، إذا حملته على المنصوب ، فإن [١٣] حملته على المبتدأ ، وهو «هذا» رفعت) .

(١) بولاق ١ / ٤٨ .
(٢) ساقطة من هارون .
(٣) من الآية ٤٣ من سورة الرعد (١٣) وفى ق : «قل كفى بالله شهيدا بينى وبينكم» .
(٤) هارون : هى .
(٥) هارون : وفى معنى .
(٦) من ى ، ح ، ق وفى ب : فلذلك .
(٧) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٨) العبارة من وقوله : «ولكنك ... إلى ... موضع نصب» ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٩) بولاق ١/ ٤٨ .
(١٠) جـ ، س : فإذا .
(١١) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(١٢) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(١٣) ى ، ح ، جـ ، س : وإن .

يعنى : أن قولك : «هذا ضاربٌ عبدَالله» بمنزلة قولك : «هَذا يَضْرِبُ عبدَ الله» ، «فهذا» مبتدأ ، «وضاربٌ» خبره ، كما يكون «يضرب» خبره . فإذا [1]
٣٩٦/١ جئت بالجملة الثانية ، فأنت بالخيار فى الاسم الذى/ فى أولها ، إن شئت حملته [2] على المبتدأ ، وإن شئت حملت [3] على الفعل الذى فى الخبر ، كما قدمنا فى قولك : «زيدٌ لقيتُه وعبدَ الله مررتُ به » ، وذلك أن اسم الفعل يعمل عمل الفعل ، ألا ترى أنك تقول : «مررت [4] برجل ضاربٍ [5] زيدًا» كما تقول : «مررت برجل يضرب زيدًا»[6] .

قال : [7] (فإذا [8] أَلْغَيت النون ، وأنت تريد معناها فهى بتلك المنزلة ، وذلك قولك : «هذا ضاربُ زيدٍ [9] غدا وعمرًا سيضربه») .

يعنى : أن اسم الفاعل الذى يعمل عمل الفعل ، إذا لم تعمله فى الجملة الأولى ، وأضفته إلى المفعول ، فإنك [10] إذا جئت بالجملة الثانية عاملتها معاملة ما قد أعملت فيه [الفعل] [11] فى الجملة الأولى ، فقلت : «هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا سيضربه» على ما قدمنا ، وذلك ؛ لأن قولك : «ضاربُ زيد» ، بمنزله : «ضاربٌ زيدًا» ، «وضاربٌ زيدًا» بمنزلة «يضربُ زيدًا» ، فكأنا قلنا : «هَذَا يَضْرِبُ زيدًا وعمرًا سيضربه» .

قال : [12] (ولولا أنه كذلك ، لما قلت : «أزَيدًا أنت ضاربُه» ، و«وما زيدًا أنا [13] ضاربه» [14]) .

---

(١) ح ، وإذا .
(٢) من ح ، جـ ، س وفى ب : حملت .
(٣) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٤) ساقطة من ق .
(٥) ق : يضرب .
(٦) جملة : كما تقول . . . إلى . . . زيدًا ساقطة من ق .
(٧) بولاق ٤٨/١ .
(٨) هارون : فإن .
(٩) بولاق وفى بقية النسخ : «ضاربٌ زيدًا» .
(١٠) جـ ، س : فأنت .
(١١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٢) بولاق ١/ ٤٨ .
(١٣) ى : أنت .
(١٤) المثال ساقط من س .

يعنى : لولا أن اسم الفاعل ، وإن كان مضافا يجرى مجرى ما قد عَمِل ولم يضَف لَمَا قلت : «أزَيدًا أنا ضاربُه» ، وذلك أنك نصبت «زيدًا» بإضمار فعل ، ولا يجوز أن تنصبه [١] بإضمار فعل [٢] إلا والذى قد ظهر من تفسير المضمر يجرى مجرى الفعل ، فكأنك قلت : «أتضربُ زيدًا أنت تضربه»[٣] ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : «أنت غُلامَهُ» ؛ لأن «غُلامَهُ» لا يجرى مجرى الفعل .

قال سيبويه : (فهذا نحو «مَرَرْتُ بزيد» ؛ لأن معناه منونا وغير منون سواء ، كما أنك إذا قلت : «مررتُ بِزَيدٍ» فكأنك قلت : «مررت زيداً») .

يعنى : أن الجر فى قولك : «هَذا ضارِبُ زيدٍ» ، لم يُخْرِج «زيداً» بالإضافة من أن يكون فى معنى مفعول ، وأن يكون ما قبله فى معنى فِعل قد وصل إليه ، كما أنك إذا قلت : «مررتُ بزيد» ، فَجَرُّ «زَيْد» لم يخرجْه من أن يكون فى معنى مفعول ، وأن يكون [٤] المرور [٥] وصل إليه بالباء .

وقوله :[٦] (لأن معناه منونا وغير منون سواء) .

يريد : أن قولك : «هذا ضاربٌ زيدًا» ، بمنزلة قولك : «هذا ضاربُ زيدٍ» ، كما أن قولك : «مررتُ بِزَيدٍ» ، بمنزلة قولك : «مررتُ زيدًا» ، وإن /كان لا ٣٩٧ / ١ يستعمل إيصال [٧] المرور إلا بالباء ، وفى الأفعال ما يستعمل بالباء وغير الباء كقولك : «تَعَلَّقْتُ زَيدًا» ، و«تَعَلَّقْتُ بِزَيْدٍ» .

قال : [٨] (وتقول : «ضربتُ زَيْدًا وعمرًا أنا ضاربه») بمنزلة قولك : «ضَرَبْتُ زيدًا وعمرًا ضربتُه» ، وقد قلنا إن قوله : «أَنَا ضَارِبُه» ، بمنزلة «ضربتُه» ، فلذلك اختير فيه النصب .

---

(١) من ح ، جـ ، س : وفى ب ، ق : تنصب . (٢) ساقطة من س .
(٣) ح : ضاربه .
(٤) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : وإن لم يكن المجرور .
(٥) ى ، ح : المجرور . (٦) ح : وهو قوله .
(٧) من ح ، ق ، ى وبقية النسخ : اتصال . (٨) بولاق ١ / ٤٨ .

وقوله :([تختار هذا] [١] ، كما يُخْتار فى الاستفهام) .

يعنى : أن قولك : [٢] «ضَرَبْتُ زيدًا وعَمْرًا أنَا ضَارِبُه» ، بمنزلة قولك : «ضَرَبْتُ زَيْدًا وعَمْرًا ضَرَبْتُه» وقد مضى الكلام فى اختيار النصب فى «ضَرَبْتُ زَيْدًا وعَمْرًا ضَرَبْتُه» وقد قلنا : إن «ضَاربه» بمنزلة «ضربته» [٣] ، فلذلك اختير فيه النصب [٤] .

وقوله : (كما يختار فى الاستفهام) .

يعنى : فى قولك : «أزيدًا ضَرَبتُه» ، الاختيار فيه النصب ، وله[٥] باب يأتى[٥] يستقصى [٦] فيه الحجة - إن شاء الله تعالى .

قال : [٧] (ومما يختار فيه النصب قول الرجل : «مَنْ رأَيتَ» ، و«أيَّهم رَأَيْتَ» فتقول : «زيدًا رَأَيْتُه» ، تنزله منزلة قولك : «كَلَّمْتُ زيدًا وعمرًا [٨] لقيته») .

[قال المفسر :] [٩] اعلم أن المستفهم الاختيار[له] [١٠] فى كلامه أن يورد الجواب على منهاج الاستفهام ، فإذا قال المستفهم : «من رأيت» ، و«أيُّهم رأيت؟» . قال : «زَيْدًا» ؛ لأن «أيًّا» و«من» [١١] [ونحوهما] [١٢] منصوبتان [١٣] بوقوع الفعل عليهما [١٤] ، فتجعل [١٥] «زيدًا» منصوبا بمثل ذلك الفعل الذى وقع على الاستفهام ، فكأنه قال : «زَيْدًا رَأَيتَ» ، وإذا قال : «أيُّهُمْ رَأيْتَه» ،

(١) الزيادة من بولاق .
(٢) ح ، جـ ، س : فى قولك .
(٣) ق : ضربت .
(٤) العبارة الطويلة من : « . . . أن قولك : ضربت زيدًا . . . إلى . . . اختير فيه النصب» ساقطة من ى .
(٥) ساقطة من س .
(٦) جـ : مستقصى .
(٧) بولاق ١ / ٤٨ .
(٨) بولاق : «عمرا وزيدًا» .
(٩) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٠) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(١١) ح ، جـ ، س : «من» و «أيا» .
(١٢) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(١٣) جـ ، س : «منصوبات » .
(١٤) جـ ، س : «عليها» .
(١٥) من جـ ، س وبقية النسخ : «فتقع» .

فالاختيار فى الجواب أن تقول : «زيْدًا» ؛ لأن المستَفْهِم قد جعل حرف الاستفهام مبتدأ ، وجعل الفعل واقعا على ضميره ، وفى موضع خبره فيختار أن يكون الجواب كذلك ، فإذا قال : «زيد» فى الجواب ، فكأنه قال : «زيداً رأيته» فقد جرى الجواب مجرى العطف من [1] من أنه تابع للاستفهام . فإذا قلت : [2] «من رأيت؟» قلت [3] : «زيدا رأيته» ، وذلك أن قوله : «من رأيت؟» ، الاسم فيه منصوب ، والفعل معمل فى الاسم ، فيختار أن يكون الجواب على ذلك المنهاج ، فنصب[4] الاسم بإضمار فعل ، ويكون الفعل الواقع على ضميره تفسيرا له ، فكأنه قال : «رأيتَ زَيْدًا رأَيْتَه» ، كما كان ذلك فى قولك : «رأيت زيدًا وعَمْرًا رأيته» .

٣٩٨/١ قال : (ومثل ذلك قولك : «أَرأيت زيدًا»/ فتقول : «لا ! ولكن عَمْرًا مَرَرْتُ به») .

يعنى : أنّ «لكن» فى الجواب بمنزلتها فى العطف ، كأن قولك : «ولكن عَمْرًا مَرَرْتُ به» بمنزلة قولك [5] [ألا ترى أنك تقول] [6] : «ما رأيت زَيْدًا ولكن[7] عمرا مررتُ به» فلما كان قوله : «رَأَيْتُ زَيْدًا» مُصَدَّرا بفعل ، والجواب بمنزلة العطف ، والاستفهام متى نصبناه بالفعل الذى بعده فهو بمنزلة ما قد صُدِّر بفعل ، وإن لم يصلح تقديم الفعل بسبب الاستفهام .

قال [8] : (فإن قال : «من رأيته؟» و«أيُّهم رأيته» فأجبته قلت : «زيدٌ رأيته» إلا فى قول من قال :«زيدا رأيته» فى الابتداء [لأن هذا كقولك : «أيهم منطلق» ، و«مَنْ رَسول؟ »فيقول : فلان[9]) .

(١) ى ، جـ ، س : «فى» .
(٢) ى ، جـ ، س : «فإذا قال» .
(٣) ى ، ح ، جـ ، س ، وبقية النسخ : «فتقع» .
(٤) ى : «فتنصب» ، ح «فَيَنْقت» .
(٥) العبارة من : «كأن قوله ... إلى ... بمنزلة قولك» ساقطة من ى ، ح .
(٦) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٧) ى ، ح : «لكن» .
(٨) بولاق ١/ ٤٨ .
(٩) ى ، ح ، جـ ، س : لأنه بمنزلة قولك «زيد منطلق» .

يعنى : أنك إذا رفعت فى الاستفهام ، فالجواب مثله على ما قدمنا وهذا هو الاختيار ، فإن قال : «زيدًا رأيته» وقد قيل له : «أيُّهم رأيته» ، فهو جائز وليس بالاختيار ؛ ألا ترى أن قولك : «زيدًا رأيته» فى الابتداء][1] .

هو جائز وليس بالاختيار .

قال الأخفش : ويجوز [2] إذا قلت : «أيُّهم ضربْتُه» [أن تقول : زيدًا ضربته][3] ؛ لأن الهاء منصوبة ، وهى فى المعنى مستفهم عنها .

أما جواز النصب فإن سيبويه لم يأبه ، ولكن معنى كلام الأخفش أن الرفع والنصب جميعا يجوزان ، فالرفع [4] على اللفظ والنصب على المعنى ، وليس الأمر إلا ما قاله سيبويه ، وذلك أن المعنيين إذا تساويا فى اللفظ والمعنى ، كان إتباع اللفظِ اللفظَ أولى بالاختيار ، ألا ترى أن [قولنا : «مررت بزيدٍ وعمرو» ، أولى من] [5] قولنا : «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وعمرًا» ، وقد قدمنا ذكر الحجج فى المطابقة بين الألفاظ .

ومما يدل على صحة قول سيبويه إجماعهم أنك إذا قلت : «قد علمتُ أَزَيْدٌ فى الدارِ أَمْ لا» ، أن «زَيدا» مرفوع ؛ لأن حرف الاستفهام منع الفعل من الوصول إليه [6] ، فإذا قلت : «قد علمتُ زيدًا فى الدار [7] هو أم لا» ، فإن [8] الاختيار نصب «زيد» لزوال حرف الاستفهام عنه ، ويجوز رفعه ؛ لأنه فى المعنى[9] مُستفهم عنه ، فهو بمنزلة ما معه حرف الاستفهام ، فلم يجعلوا لفظ الاستفهام كمعناه فى اختيار الرفع ، ومنع الفعل من الوصول إليه .

---

(١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س وفى النص بولاق ٤٨/١ .
(٢) ح ، جـ ، س : «يجوز» .
(٣) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٤) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «اختيار الرفع» .
(٥) الزيادة من جـ ، س .
(٦) ى ، ح ، جـ ، س : «منع من وصول الفعل إليه» .
(٧) ى ، ح : «أفى الدار» .
(٨) من ى ، ح ، س وفى ب ، ق : إن .
(٩) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .

قال : («وهذا كقولك : «أيُّهم منطلق؟ «ومَنْ رَسُولٌ؟») .

يعنى قولك : «أيُّهم رأيته» كقولك : «أيهم منطلق» [١] فى باب المبتدأ و الخبر[٢] ؛ فإذا قيل لك : «أيُّهم منطلق» كان الجواب «زيدٌ» بالرفع لا غير ، وكذلك[٣] إذا قيل : «أيُّهم منطلق» فى باب الابتداء والخبر ، فإذا قيل لك : «أيُّهم منطلق» كان كالجواب رفع لا غير [٤] ، وكذلك إذا قيل : «أيُّهم رأيته» فالاختيار [٥] / فى الجواب أن تقول : «زيد» ، وإن كان يجوز فى هذا النصب ٣٩٩/١
على ما ذكرنا .

قال [٦] : (وإن [٧] قال : «أعبدَ الله مررتَ به أم زيدًا» ، قلت : «زيدًا مررتُ به» ، كما فعلت ذلك فى الأول) .

يعنى تنصب فى الجواب كما نَصَب هو فى المسألة .

وكذلك إذا قلت : «لا بَلْ زَيْدًا» نصبت «زيدا» [٨] ، نصبت أيضًا فى الجواب ، وإن جئت بحرف عطف كما [أنه] [٩] إذا قال : «من رأيت؟» ، قلت : «زيدًا» ؛ لأن «مَنْ» فى موضع نصب ، فإنما يُحمَل الاسم فى الجواب على إعرابه فى المسألة .

قال : [١٠] (ولو قلت : «مررت بعبد الله [١١] وزيدًا» كان عربيًا [فكيف هذا؟][١٢] ، لأنه فعل ، والمجرور فى موضع مفعول منصوب) .

يعنى : أنك إذا قلت : «مررتُ بعبد الله وزيدًا» ، جاز على تأويل : «لقيتُ

(١) العبارة من : «ومن رسول ... إلى ... أيهم منطلق» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) ى ، ح ، جـ ، س : الابتداء والخبر .
(٣) جـ ، س : «فكذلك» .
(٤) العبارة من : «وكذلك إذا قيل ... إلى ... رفع لاغير» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٥) من جـ ، س وفى بقية النسخ : والاختيار .
(٦) بولاق ١ /٤٨ .
(٧) جـ ، س : فإن .
(٨) نصبت «زيدا» : ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٩) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(١٠) بولاق ١/ ٤٨ هارون ١/٩٤ .
(١١) بولاق : مررت بعمرو .
(١٢) الزيادة من بولاق .

عبدالله وزيدًا [١] ، و«جزتُ عبدالله وزيدا» [٢] ، فإذا كان هذا جائزا عربيا فى العطف ، كان [فى] [٣] الاسم المستفهم عنه أولى ، وذلك قولك : «أعبد الله مررت به» .

وإنما صار فيه أولى وأجود ؛ لأن عبدالله لا يمكن [٤] جره بالباء الظاهرة ، لاشتغالها بالضمير ولا بباء مضمرة ؛ لأن [٥] الجار لا يضمر ، وقولك : «مررت بعبد الله وزيد» يمكن جر «زيد» بالعطف على «عبدالله» ، فلما جاز نصبه ، كان نصب المستفهم عنه أولى لما ذكرنا [٦] . والباء الجارة ليست تمنع المجرور [من][٧] أن يكون فى [معنى] [٧] مفعول على ما تقدم من ذكرنا له ، فلذلك جاز أن يحمل المعطوف عليه على الفعل ، وإن كان الفعل الظاهر يصل بحرف جر .

[٨] (قال جرير :

جِئْنى بِمثْلِ بَنى زَيْدِ لِقَومِهِم أو مِثْلَ أُسْرة مَنْظُورِ بن سَيَّارِ [٩]

ومثله قول العَجّاج :

يَذْهَبْنَ فى نَجْدٍ وغَوْرًا غَائِرًا) [١٠]

فنصب «وغَوْرًا» ؛ لأن معنى : يذهبن [فيه] [١١] يسلكن فيه . [١١]

(فكأنه [١٢] قال : ويسلكن غورا غائر) .

ومعنى : جئنى بكذا ، أى : أعطنيه . فكأنه قال : أعطنى مثل بنى [بدر][١٣] أو مثل أسرة منظور .

(١) من أول هنا توجد صفحة خالية فى نسخة جـ .
(٢) هذا المثال ساقط من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٤) ساقطة من س .
(٥) س : ولأن .
(٦) س : ذكرناه .
(٧) الزيادة من ى ، ح .
(٨) بولاق ١ / ٤٩ .
(٩) البيت لجرير فى : سيبويه ١/ ٤٩ (=هارون ١ /٩٤) (جئنى بمثل بنى بدر) ، الأعلم ١/ ٤٩ (جئنى بمثل بنى بدر) ، الديوان ٣١٢ ، المقتضب ١٥٣/٤ (جيئوا بمثل بنى بدر) .
(١٠) الرجز للعجاج فى : سيبويه ١/ ٤٩ (= هارون ١ /٩٤) ، الأعلم ١ / ٤٩ .
(١١) الزيادتان من ح ، جـ ، س .
(١٢) بولاق : «كأنه قال» .
(١٣) الزيادة من ى ، ح ، س .

قال : [١] (ولا يجوز أن تضمر فعلا لا يصل إلا بحرف جر ؛ لأن حرف الجر [٢] لا يضمر ، وسترى بيان ذلك إن شاء الله تعالى [٣] ، ولو [٤] جاز ذلك[٥] لقلت : «زيدٍ» تريد : «مُرَّ بزيدٍ») .

يعنى : أنه لا يجوز أن تقول : «زَيْدٌ [٦] مَرَرْتُ بِهِ»[٧] /على معنى : ٤٠٠/١
«مررت[٨] بزيد مررت به» .

(ومثل هذا ﴿وحُورًا عِينًا﴾ [٩] فى قراءة أُبى بن كعب) .

على إضمار «ويُعْطوْن حَورًا عِينًا» ؛ لأن قوله ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِم وِلْدَانٌ مُخَلَّدُون * بِأكْوَابٍ وأَبَارِيقَ﴾ [١٠] دليل على أنهم قد أُعطُوا ذلك ، فنصب أُبىٌّ ﴿وحُورًا عِينًا﴾ على معنى و«يعطوْن» ، ومَنْ رفع أراد : و«لَهُمْ حورٌ عِينٌ» وقد دل الكلام عليه أيضًا ؛ لأن ما طِيف به عليهم من الأكواب ، والأباريق هو لهم .

قال : [١١] (فإن قلت : «قد [١٢] لقيت زيدًا وأما عمرٌو فقد مررتُ به» ، و«لقيتُ زيدًا فإذا عبدُ الله يَضْرِبُه عمرٌو» فالرفع ، إلا فى قول من قال : «زيدًا رَأَيته وزَيْدًا مَرَرْتُ به» ، لأن «أمَّا» و«إذا» يقطع بهما الكلام ، وهما من حروف الابتداء ، يصرفان الكلام إلى [١٣] الابتداء ، إلاَّ أن يدخل عليهما[١٤] ما ينصب ، ولا يُحْمل بواحد منهما آخِرٌ على أول ، كما يُحْمَل بـ «ثم» و«الفاء») .

يعنى : أن «أمَّا» ليست مِنْ حروف العطف ، وهى تقطع ما بعدها مما قبلها[١٥] فإذا كان ما قبلها جملة[مُصَدَّرة بفعل ، لم يختر فى الاسم الذى بعدها

---

(١) بولاق ١ / ٤٩ .
(٢) «لأن حرف الجر» ساقطة من ى .
(٣) الجملة ساقطة من بولاق وهارون .
(٤) ح ، جـ ، س بزيادة «قال» قبل «لو جاز» .
(٥) ساقطة من ح .
(٦) ح : « أزيد» .
(٧) آخر الصفحة الخالية من جـ .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : أمررت .
(٩) من الآية ٢٢ من سورة الواقعة (٥٦) .
(١٠) من الآيتين ١٧ ، ١٨ من سورة الواقعة(٥٦) .
(١١) بولاق ١/ ٤٩ .
(١٢) هارون ١/٩٥ : لقيت ...
(١٣) من ى ، ح ، جـ ، س وهارون ، وفى ب ، ق : من .
(١٤) جـ : عليها .
(١٥) ح ، ما قبلها مما بعدها .

النصب بإضمار فعل ، كما اختير ذلك فى حروف العطف ؛ لأنك تقول فى حروف العطف : «لقيت زيدًا وعمرًا مررت به» ، وهو الاختيار ، وتقول فى «أمَّا» : «لقيت زيداً وأما عمرٌو فقد مررت به» ، فيكون ما بعد «أمَّا» بمنزله جملة] (١) ليس قبلها (٢) شىء ، ومَنْ قال فى الابتداء : «أزيدًا (٣) ضَرَبْتُه» وقال(٤) : «زَيْدًا مَرَرْتُ به» ، ولَيْس بالاختيار ، قال فى هذا : «أَمَّا عَمْرًا فَقَدْ مَرَرْتُ به» .

و«إذا» بمنزلة «أمَّا» ، وذلك أن ما بعدها لا يكون معطوفا على ما قبلها بـ«إذا» ، وهى للاستئناف وأما قول الشاعر :

فقال لِىَ المَكِّى أَمَّا لِزَوْجةٍ فَسَبْعٌ ، وأَمَّا خُلَّةٍ فَثَمانِ (٥)

فإنه لم يعطف «خلة» على «زوجة» ؛ لأن «أَمَّا» الثانية قد منعت مِنْ ذلك وحالت دونه ، ولكنه أضمر اللام لضرورة الشعر ، وحذفها اكتفاء باللام الأولى وهو قبيح جدًا .

ومعنى قوله : (إلا أن يدخل عليها ما ينصب) .

يعنى : إلا أن تدخل على ما بعد «أمَّا» ، و«إذا» ، فتقول : «لَقيتُ زَيْدًا وأَمَّا عَمْرًا فَضَرَبْتُه» ، أو ما يَجُر (٦) ، فتقول : «وأَمَّا بعمرٍو فَمَرَرْتُ» ، و«لقيتُ زيدًا وإذا عبدَالله يضربُه بكرٌ» ، فما بعدها بمنزلة المبتدأ ، حتى يدخل عليهما ما ينصب أو يجر .

قال : (٧)(ألا ترى أنهم قرأوا ﴿ وأَمَّا ثَمودُ فَهَدَيْناهُم ﴾ (٨) وقبله نصب) .

---

(١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) ى ، ح ، : فيها .
(٣) ح ، جـ ، س : زيدا .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س : أو .
(٥) سبق الحديث عليه فى صفحة ٤٤ .
(٦) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب أو «باء تجر» .
(٧) بولاق ١ / ٤٩ .
(٨) من الآية ١٧ من سورة فصلت (٤١) .

يعنى : أن قوله ﴿ثمودُ﴾ مرفوع بالابتداء ، وإن كان ﴿فَهَدَيْنَاهم﴾ قد وقع على ضميره وقبله منصوب ، وهو قوله : ﴿فأرسَلْنا علَيْهِم رِيحًا صَرْصرًا﴾ [١] ، ولو كان بمنزلة العطف لاختير فيه النصب .

٤٠١ / ١ ولمعترض/ أنْ يقول فى قوله : (وقبله نصب) أن الذى قبله عطف عليه قولُه : ﴿فأَمّا عادٌ فاستَكْبَرُوا فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [٢] والذى أراده سيبويه : ﴿فأَرْسَلْنَا عَلَيْهِم رِيحًا صَرْصَرًا﴾ .

قال : [٣] (ولو قلت : «إن زيدا فيها» أو «إن فيها زيداً وعمرٌو أدخلتُه أو دخلتُ [٤] به» ، رفعته ، إلا فى قول مَنْ قال : «زَيْدًا أَدْخَلْتُه وزيدًا دخلت به») .

يعنى : [إن نصب «زيد» فى قولك] : [٥] «إنَّ زَيْدًا فيها» [خلاف نصبه فى قولك : «ضربت زيدًا» ، وذلك أنك إذا قلت : «ضربت زيدًا»] [٥] كان الاختيار أن تقول : «وعَمْرًا أدْخَلْتُه» على ما تقدم ذكرنا له ، وإن [٦] قُلْتَ : «إنّ زَيْدًا فِيها» ، كان الاختيار أن تقول : «وعمرٌو أدخلته» ، وذلك أن «إنَّ» ليست بفعل ، فيضمر قبل «عمرو» فعلا ، حتى تكون الجملة الثانية مشاكلة للأولى على نحو ما مضى [٧] ، وليس الغرض مِنْ [٨] تشاكل الجملتين فى النصب ، وإنما يراد تشاكلهما فى الفعل وإن اختلف إعرابهما وقد مضى نحو هذا .

قال : (لأن «إنَّ» ليس بفعل وإنما هو مشبَّه به ، ألا ترى أنه لا يضمر فيه فاعل [٩] ، ولا يؤخر فيه الاسم ، وإنما هو بمنزلة الفعل ، كما أن «عِشْرِينَ درْهما» [«وثلاثين رجلا»] [١٠] ، و«بِئْسَ رَجُلاً» بمنزلة « ضارِ بين زيدًا» [١١] وليس بفعل [ولا فاعل]) [١٢] .

(١) من الآية ١٦ من سورة فصلت (٤١) .
(٢) من الآية ١٥ من سورة فصلت (٤١) .
(٣) بولاق ١ / ٤٩ .
(٤) فى ب أدخلت به .
(٥) الزيادتان ح ، جـ ، س .
(٦) ح : فإذا
(٧) ح : ما تقدم .
(٨) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٩) ح : الفاعل .
(١٠) الزيادة من بولاق .
(١١) ب ، ق : ضارب زيدًا ، بولاق : ضاربين عبدَ الله .
(١٢) الزيادة من بولاق

يعنى : أن «إنَّ» ليست بفعل ؛ لأنه لا يضمر فيه [١] الفاعل ، كما يضمر فى الفعل .

ألا ترى أنك لا تقول : «الزَّيْدون إنُّو قائمين» ، ولا «أنْتَ قائما» ولا شىء من الضمائر التى تكون للفاعلين ، فهى مشبهة بالفعل وليست بفعل [٢] ، كما أن «عِشْرينَ دِرْهَما»[٣] ، و«بئس رَجُلا» مُشَبَّه «بضاربين رجلا» [٤] ، ولا يقوى قوته ؛ لأنك تقول : «هَؤلاءِ زَيْدًا ضَارِبُونَ» ولا تقول : «هَذِه دِرْهَمًا عِشْرُونَ» ، ولا «رَجُلاً بِئْس» ، وتفصل فتقول : «هَؤُلاءِ ضَارِبُون اليومَ زيدًا» ، ولا تقول : «هَذِهِ عِشْرونَ اليومَ دِرْهَمًا» ، فليس لما شُبِّه بالشىء قوته .

قال : [٥] **(وكذلك تقول :** [٦] **«ما أحسنَ عبدَ الله وزَيْدٌ قَدْ رَأَيْنَاهُ»)** .

يعنى : أن «زيدًا» الاختيار فيه الرفع ، وإن كان قبله فعل ، وهو «أحسن» ، وذلك أن «أحْسن» ، وإن كان فعلا فهو لا يتصرف ، ولا يكون منه مستقبل ، ولا يتقدم على «ما» ، وكذلك وضع فى [٧] التعجب ، فصار بمنزلة «إنَّ» فى اختيار رفع الاسم فى الجملة الثانية ، على أن قولنا : [٨] «ماأحْسَنَ زيدًا» ، صدر الكلام اسم مرفوع/ وهو «ما» ، فتكون الجملة الثانية مُصَدّرة باسم أيضًا . ٤٠٢ / ١

قال : **(وإنما هى** [٩] **بمنزلة «لدن غُدْوَةً» ، و«كَمْ رَجُلاَ» فقد عملا عَمَل الفعل وليسا بفعل ولا فاعل)** .

يعنى : أن قوله : «مَا أَحْسَن زَيْدًا» ؛ لنقصان تصرفه . قد صار بمنزلة «لَدُنْ غُدْوَةً» ، و«كَمْ رَجُلاً» [١٠] ، وهذان قد نصبا ، وليسا بفعل ، فنصب «ما أَحْسَن عبدَالله» ؛ لضعفه ، بمنزلة ما نصب وليس بفعل .

---

(١) ح ، جـ ، س : فيها .

(٢) و«ليست بفعل» ساقطة من ق .

(٣) من ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : رجلا .

(٤) ى ، ح ، جـ ، س : «بضاربين زيدًا» .

(٥) بولاق ١ / ٤٩ .

(٦) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س ، وبولاق .

(٧) ى ، ح ، جـ ، س على .

(٨) ح : قولك .

(٩) بولاق وهارون : هو .

(١٠) العبارة الطويلة من : «فقد عملا عمل الفعل ... إلى ... كم رجلا» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .

قال سيبويه :[١] (ومما يُختار فيه النصب لِنَصْبِ الأول ، ويكون الحرف الذى بين الأول[٢] والآخر[٣] بمنزلة «الوَاو» ، و«الفاء» ، و«ثُم» ، قولك : «قد لقيتُ القومَ كلَّهُم حَتَّى عَبْدَالله لقيتُه» ، و«ضَرَبْتُ القَوْمَ حتى زَيْدًا ضَرَبْتُ أَباه» ، و«أتيْتُ القوم أجمعين حتى زيدًا مَرَرْتُ به» و«مَرَرْتُ بالقوم حتى زيدًا مَرَرْتُ به» ، فـ «حتى» تجرى مجرى «الواو» ، و«ثم» ، وليست بمنزلة «أمَّا» لأنها إنما تكون على الكلام الذى قبلها ولا تُبْتَدَأ) .

يعنى : أن «حتى» بمنزلة الواو ، وحروف[٤] العطف ، وذلك أنه يجوز العطف[٥] بها فيقال : «مَرَرْتُ بالقوم حَتَّى زَيدٍ» ، و«جاءَنِى القَوْمُ حَتَّى زَيدٌ» ، و«رأيتُ القَوْمَ حتى زيدًا» ، غير أن لها أحكاما تختص بها نذكرها فى بابها إذا انتهينا إليه إن شاء الله تعالى[٦] .

والغرض منها فى هذا الموضع : أنها لما جاز أن تكون عاطفةً ؛ ثم رأينا جملة قبلها فى أولها فعل ، وجاء بعدها اسم قد اشتغل الفعل بضميره ، كان الاختيار أن تُضْمِرَ فِعلا يقع على الاسم الذى بعدها ، حتى تكون الجملة التى قبلها مشاكلة للجملة التى بعدها فى تقديم الفعل فيهما ، كما ذكرنا ذلك فى حروف العطف ، فإذا قلت : «لَقيتُ القَوْمَ كلَّهم حتى عبدَالله لقيتُه» ، فتقديره : «حتى لقيتُ عبدَالله لقيتُه» ، كما أنك إذا قلت : «لقيتُ القومَ وعبدَالله كلَّمتُه» ، فعلى تقدير «وكَلَّمتُ عبدَالله كَلَّمْتُه» .

ولا تشبه «حتى» «أمَّا» ؛ لأن «حتَّى» من حروف العطف ، ولا يجوز الابتداء بها ، كما لا يجوز الابتداء[٧] بحروف العطف ، ولا ترد إلا بعد كلام .

و«أمَّا» يبتدأ بها ، وإن وردت بعد كلام صَرَفْتَ ما بعدها إلى الابتداء ، وقطعته عن الأول .

---

(١) بولاق ١/ ٤٩ .
(٢) ساقطة من ى .
(٣) ح : بين الآخر والأول .
(٤) من ، ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : وحرف .
(٥) ى ، ح ، جـ ، س : أن يعطف .
(٦) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٧) «كما لا يجوز الابتداء» ساقطة من ق .

قال : (وتقول : «رأيت القوم/ حتى عبدُالله» فإنما [١] ، معناه : أنك قد رأيت عبدَالله مع القوم ، كما كان : «رأيت القومَ وعبدَالله» على ذلك) . ٤٠٣/١

يعنى : أنك إذا قلت : «رأيت القومَ حتَّى عبدِالله» ، فمعنى «حَتَّى» ، وإن خفضت ما بعدها كمعناها إذا نصبت ما بعدها ، وذلك أن قولك : «رأَيْتُ القَوْمَ حَتَّى عَبدِالله» فمعناه : [٢] «رأيتُ القومَ وَاحِدًا واحِدًا إلى أن انتهيت برؤيتى إلى عبدالله» ، فـ «عبدُالله» داخل فى الرؤية ، والخفضُ فيه بمعنى «إلى» .

وإذا قلت : «رأَيتُ القَوْمَ حتى عبدَ الله» ، فـ «حتى» بمعنى الواو ، وهى [٣] بمنزلة قولك : «رَأَيْتُ القَوْمَ معَ عبدالله» و«رأيت القوم وعبدَالله» والمعنى فيهما واحدا ، وإن كان «عبدالله» مجروراً فى أحد اللفظين .

وتقول : «ضَرَبْتُ القوم حتى زيدًا أنا ضاربُهُ» ، فتنصب «زيدًا» ؛ لأن قولك : «أنا ضاربه» ، بمنزلة قولك : «أَضْرِبُهُ» ، فكأنك قلت : «ضربت القوم حتى زيدًا أضربه» ، على تقدير : حتى أضربَ زيدًا أضربه . وقد بينا أن اسم الفاعل يجرى مجرى الفعل ، وأن إضافته إلى المفعول إذا أردت به معنى التنوين لا يخرجه عن حكم الفعل ، وإن جررت ما بعده به .

قال : [٤] (فهى كالواو ، إلا أنك تَجُر بها إذا كانت غاية ، والمجرور مفعول كما أنك إذا قلت : «هذا ضارِبُ زيدٍ غدا» تجر لكفٍّ [٥] التنوين وهو مفعول بمنزلته منصوبًا مُنَوَّنًا ما قبله) .

يعنى : أن قولك : «رأيت القومَ حَتَّى عبدِالله» وإن جررته فهو مفعول واقع عليه الرؤية ، بمنزلته إذا قلت : «رَأَيْتُ القَوْمَ حتَّى عبدَالله» فنصبته ، كما أنك

---

(١) فى بولاق وهارون بزيادة : «وتسَكَتُ» قبل «فإنما» . بولاق ١ / ٤٩ .
(٢) ى ، جـ ، س : فتقديره .
(٣) ح ، جـ ، س : وهذا . (٤) بولاق ١/ ٥٠ .
(٥) بولاق : «كما أنك قد تجر فى قولك : هذا ضارب زيدًا غداً وتكف التنوين» ى ، ح ، جـ ، س : بكف التنوين تجر .

إذا قلت : «هذا ضاربُ [١] زيدٍ غدا» ، فهو بمنزلة قولك : «هذا ضاربٌ زيدًا غَدًا» فى أنهما مفعولان .

قال : (ولو قلت : «هلك القوم حتَّى زيدًا أهلكتُه» ، اختير النصب ؛ ليبنى على الفعل ، كما بنى ما قبله مرفوعًا كان [٢] أو منصوبًا ، كما فُعل ذلك بعد ما بنى على الفعل وهو مجرور) .

قال أبو سعيد : [٣] قد [٤] قدمنا أنَّ الجملة الأولى إذا كان صَدْرُها فعلا اختير فى الثانية مثل ذلك ، سواء أكان الفعل عمل فى منصوب أو لم يعمل فيه تقول : «قام زيدٌ وعمرًا كَلَّمْتُه» ، و«مررت بزيدٍ وعَمْرًا كَلَّمْتُه» [٥] ، و«ضَرَبْتُ زَيْدًا وعمرًا كَلَّمْتُه» .

وقولك : «هَلَكَ القَوْمُ حتَّى زَيْدًا أهْلَكْتُه» ، بمنزلة «قَامَ زَيْدٌ وعَمْرًا كَلَّمْتُه»[٦] .

قال :[٧] (فإن قلت/ إنما هو لنصب اللفظ ، فلا تنصب بعد «مررت بزيد»[٨] وانصب بعد «إن فيها [٩] زيداً») . ٤٠٤ / ١

يعنى : إن قال قائل : إذا قلنا : [١٠] «قَامَ زَيْدٌ وعَمْرًا كَلَّمْتُه» ، و«هَلَكَ القَوْمُ حتَّى زيدًا أَهْلَكْتُه» ، ليس الاختيار فى الاسم النصب ؛ لأنه لامنصوب قبله .

قيل له : لو كان اختيار النصب فى الثانى ؛ لأن قبله منصوبا ، لوجب ألا تنصب بعد قولك : «مررت بزيدٍ» فلا تقول : «مررت بزيدٍ وعمرًا كلمته» ،

(١) من ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : الضارب .
(٢) ساقطة من ق ، جـ ، س .
(٣) ح ، جـ ، س : قال المفسر .
(٤) جـ ، س : وقد .
(٥) المثال ساقط من ح .
(٦) العبارة من : «وقولك : هلك ... إلى .... وعمرا كلمته» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٧) بولاق ١/ ٥٠ .
(٨) ساقطة من ق ، ى ، ح ، جـ ، س .
(٩) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(١٠) من ح ، جـ ، س ، وفى ب : قال .

ولوجب أن تنصب بعد قولك : «إنَّ فيها زيدًا» ، فتقول : «إنَّ فيها زيدًا وعمرًا كلمتُه» . وهذا غير مختار . فلو كانت العلة ما زعمه هذا الزاعم واجبا[١] ، من عبرة [٢] المنصوب فى الجملة الأولى [٣] ، للزمه ما قال سيبويه ألا ينصب بعد «مررت بزيد» ، وليس فى الدنيا عربى إلا وهو يُجرى «مَرَرْتُ بِزَيدٍ» مُجرى «لقيتُ زيدًا» .

قال : (وإن كان الأول ؛ لأنه فى معنى الحديث مفعول فلا يرتفع [٤] بعد «عبدالله» إذا قلت : «عبدالله ضربتُه») .

يعنى : إن قال قائل : إنا إذا قلنا : «مَرَرْتُ بِزَيدٍ وعَمْرًا كَلَّمْتُه» إنما نصبنا «عَمْرًا» ؛ لأن «زيد» فى معنى منصوب [٥] ؛ لوقوع المرور به فى التحصيل ، للزمه أن يقول : «عبدُالله ضربتُه وعمرًا كَلَّمتُه» ؛ لأن «عبدالله» وإن كان مبتدأ ، فقد وقع به الضرب فى التحصيل ، ولكنه يرفع «عمرٌو كلمته» حملا على «عبدُالله» ؛ لأنه مبتدأ ، حتى يصيرا مبتدأين ، وتكون فى الجملة الثانية مشاكلة للأولى فى الابتداء ، ولا يُراعى فى [٦] أنه فى معنى مفعول .

قال [٧] : (وقد يحسن الجر فى هذا [كله] [٨] وهو عربى ، وذلك قولك : «لقيتُ القومَ حتى عبدالله لقيته» ، فإنما جاء «بلقيته» [توكيداً] [٩] بعد أن جعله غاية ، كما تقول : «مَرَرْتُ بزيد وعَبْدِالله مررت به») .

يعنى : أنك إذا قلت : «لقيتُ القومَ حتى عبدِالله لقيتُه» «فعبدُ الله» مجرور معنى [١٠] «بإلى» ، وقد تم الكلام ، ثم جئت «بلقيته» توكيداً للقاء الواقع

---

(١) ساقطة من ى ، جـ ، س .
(٢) ى ، ح ، جـ ، س : اعتبار .
(٣) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : جملة الأدلة .
(٤) بولاق : تَرفَع .
(٥) ى ، ح ، جـ ، س : فى معنى المفعول .
(٦) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٧) بولاق ١ / ٥٠ .
(٨) الزيادة من بولاق وهارون .
(٩) الزيادة من بولاق .
(١٠) ح ، جـ ، س : «بمعنى» .

«بعبدالله» فى المعنى ، كما أنك إذا قلت [١] : «مررت بزيد وعبدالله مررت به» ، «فعبدالله» مجرور بالباء الأولى [٢] التى فى «زيد» ، ثم جئت «بمررت» الثانية توكيداً للمرور الواقع «بعبدالله» فى المعنى .

(قال الشاعر [وهو ابن مروان النحوى] [٣] :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَىْ يُخَفِّفَ رحْلَهُ والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا [٤]

قال : والرفع جائز) .

يعنى : فى قولك : «حتَّى عبدُالله لقيتُه» ، كما جاز مع [٥] الواو ، إذا قلت : «لقيتُ زيدًا وعبدُالله لقيتُه» ، على الابتداء والخبر ، فيكون «عبدُالله» مبتدأ ، و«لقيته» خبره .

[٦] (كأنك قلت : «لقيتُ القَوْمَ حتى زيدٌ مَلْقىٌّ» ، و«سَرَّحْتُ القَوْمَ حَتَّى زيدٌ مُسَرَّحٌ» وهذا لا يكون فيه إلا الرفع) .

يعنى : إذا قلت : مَلْقِىٌّ ومُسَرَّحٌ ؛ لأَنّ «مَلْقِىٌّ» و«مُسَرَّحٌ» ليس بفعل واقع على ضمير «زيد» ، ولا باسم فاعل واقع على ضميره ، كما تقول : «حتى زيداً أنا لاقيه» ، لأن «مَلْقىٌّ» «ومُسَرَّحٌ» مأخوذ من لُقِى وسُرِّح ، ففيه ضمير أقيم مقام

---

(١) ساقطة من ق . (٢) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : الأولة .

(٣) الزيادة من بولاق . هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبى صفرة المهلبى النحوى ، أحد أصحاب الخليل المتقدمين فى النحو والمبرزين فيه ، من أهل البصرة له أخبار ومناقضات مع ابن عمه عبدالله بن محمد أبى عُيينة ، توفى حوالى ١٩٠ هـ . ترجمته فى : الأعلام ٨/ ٩٥ ، البغية ٢ /٢٨٤ ، الخزانة ١/ ٤٤٥ - ٤٤٧ ، العينى ٤/ ١٣٤ ، معجم الأدباء ١٩/ ١٤٦ .

(٤) البيت لابن مروان النحوى : فى سيبويه ١/٥٠ (= هارون ١/ ٩٧) (والصحيح أنه مروان النحوى) ، الأعلم ١ /٥٠ وينسب إلى أبى مروان النحوى فى : الخزانة ١/ ٤٤٥ (= ٣ : ٢١) ، ٤/١٤٠ ، والعينى ٤/ ١٣٤ ونسبه بعض الناس إلى المتلمس ولكنه غير موجود فى ديوانه ، وابن يعيش ٨/ ١٩ (ألقى الحشية) ، والهمع ٢/ ٢٤ ، ١٣٤ ، والدرر اللوامع ٢/ ١٦ ، ١٤٦ ، وشواهد المغنى : ١٢٧ (وقيل للمتلمس) ، وفي البغية ٢/ ٢٨٤ لمروان النحوى ، وكذلك فى معجم الأدباء ١٩/ ١٤٦ ، وبدون نسبة فى المغنى ١/ ١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٩٠ ، والأشمونى ٢/ ٢٨٩ ، ٤١٩ ، والتصريح ٢/ ١٧٨ .

(٥) ق ، ى ، ح ، جـ ، س : فى . (٦) بولاق ١ /٥٠ .

الفاعل مرفوع ، فلا يجوز أن تنصب الاسم . وليس بعده ضمير له يوجب نصبه .

قال : (فإذا كان فى الابتداء «زَيْدٌ لقِيتُه» ، بمنزلة «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» ، جاز هاهنا الرفع) .

يعنى : جاز أن تقول : «حتى زيدٌ لقيتُه» ، فيكون بمنزلة قولك : «حتى زيدٌ مَلْقيٌّ» ؛ لأن «حتى» قد يقع بعدها الاسم والخبر .

والبيت الذى أنشدناه يُروى بالرفع والجر والنصب .

فالجر [١] بمعنى «إلى» على ما ذكرناه .

والرفع بالابتداء والخبر ، والنصب على وجهين :

أحدهما : أن تَجعل حتى بمعنى الواو ، فتعطفها على الصحيفة كأنه قال : «ألْقَى الصحيفة و[٢] نعله» ثم [قال] [٣] «ألقاها» تأكيدا .

والوجه الثانى : أن تضمر بعد «حتى» فعلا ، وتجعل «ألقاها» تفسيرا له ، كأنك قلت : حتى [٤] ألقى نعله ألقاها .

(١) من جـ ، س ، وفى ب ، ق : الجر .
(٢) من ى ، جـ ، س وفى ب ، ق : حتى نعله .
(٣) الزيادة من ى ، جـ ، س .
(٤) ساقطة من ق .

هذا باب ما [١] يختار فيه النصب ، وليس قبله منصوب بُنى على الفعل وهو بَابُ الاستفهام

قال أبو سعيد : [٢] الذى [٣] يشتمل عليه هذا الباب : أن الاسم إذا ولى حرف الاستفهام ، وجاء بعده فعل واقع على ضميره ، فالاختيار نصب الاسم بإضمار فعل يكون الفعل الظاهر تفسيره ، كقولك : «أزيدًا ضَرَبْتُه» ، و«أعمرًا مَرَرْتُ به» ، و«أزيدًا ضربت أخاه» ، ويكون التقدير فيه [٤] : «أَضَرَبْتُ زَيْدًا ضربْتُه» ، و«أَلَقِيتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِه» ، و«ألاَبَسْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ» ، والنصب هو الاختيار ، ويجوز الرفع على أن تجعله مبتدأ وما بعده خبرا .

٤٠٦/١ وإنما صار/ الاختيارُ النصب ، من قِبَل أن الاستفهام فى الحقيقة إنما هو عن الفعل لا عن الاسم ؛ لأن الشك فيه ، ألا ترى أنك إذا قلت : «أَزيدًا ضربته» ، فإنما تشك فى الضرب الواقع به ، ولست تشك فى ذات «زيد» ، فلما كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعل لا للاسم ، كان أولى فى الاختيار أن يلىَ حرفَ الاستفهام الفعل الذى دخل من أجله ، وإنما جاز دخوله على الاسم ، ورفع الاسم بعده على الابتداء والخبر ؛ لأن [الابتداء والخبر قبل] [٥] دخول الاستفهام يوجب فائدة ، وإذا [٦] استفهمت فإنما تستفهم عن تلك الفائدة .

قال سيبويه :[٧] **(ذلك أن من الحروف حروفا لا يُذْكَر بعدها إلا الفعل ، ولا يكون الذى يليها غيرُه ، مظهرا أو مضمرا) .**

[قال المفسر] : [٨] اعلم أن الحروف على ثلاثة أضرب : منها مالا يليه إلا الاسم ، ومنها ما لا يليه إلا الفعل ، ومنها ما يليه الاسم والفعل جميعا [٩] .

(١) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٢) ى ، ح ، جـ ، س : «قال المفسر» .
(٣) ق : «التى» .
(٤) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٥) الزيادة من ى ، ق ، جـ ، س .
(٦) جـ ، س : «فإذا» .
(٧) بولاق ١/ ٥٠ هارون ١/ ٩٨ .
(٨) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٩) ساقطة من ح .

فأما ما لا يليه إلا الاسم ، فنحو : «إنَّ» وأخواتها ، ولا نحتاج إلى ذكرها فى هذا الباب .

وأما ما لا يليه إلا الفعل ، فهو على ضربين :

ضرب لا يَحْسُن إيلاءُ الاسم إياه ، وحذف الفعل منه [١] ، ولا يقدم الاسم فيه على الفعل .

وضرب يحسن أن يحذف [٢] منه الفعل ، ويليه الاسم فى الظاهر ، والفعل مقدر [٣] فى النية ، فأما الضرب الذى لا يحسن حذف الفعل منه فنحو : «قدْ ، وسوف ، ولم ، ولما» ، لا يحسن أن تقول : «لَمْ زيدًا أضرب»[٤] ، ولا «قد زيدًا» ، على تقدير : لَمْ أضْرب زَيْدًا ؛ وقد ضربت زيدًا ، ولا يحسن أيضًا فيه التقديم والتأخير ، فتقول : «قَدْ زيدًا ضربت ، ولَمْ زَيْدًا أَضْرِبُ» ، وذلك لأن [٥] «قد ، وسوف» مع الفعل بمنزلة الألف واللام مع الاسم ؛ لأن «سوف» تقصر الفعل على زمان دون زمان ، فهى بمنزلة التعريف ، و«قد» توجب أن يكون الفعلُ متوقعا ، وهو يشبه التعريف أيضًا . فإذا كان الألف واللام اللتان للتعريف لا يفصل بينهما وبين المُعَرَّف كان هذا مثله .

وأما «لم ، ولما» ، وسائر الحروف العاملة فى الأفعال ، فإن حكمها ألا يتقدم الاسم على الفعل فيها ؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ، لأن الأفعال أضعف من الأسماء ، فلما رأينا الحروف العاملة فى الأسماء[٦] لا يحسن فيها تأخير الأسماء عن مواضعها إلا بالظروف ،نحو : «إنَّ ، وليت ، ولعل ، [٧] وبابها» وكانت الحروفُ العاملة فى الفعل أضعف منها ، لم

---

(١) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) ساقطة من ق .
(٣) جـ ، س : «مقدم» .
(٤) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٥) جـ ، س : «أن» .
(٦) س : «الاسم» .
(٧) ح ، جـ ، س : «إن ، ولعل ، وليت» .

تؤخر الأفعال عن (١) مواضعها ؛ فإن (٢) اضطر الشاعر إلى تقديم الاسم على
الفعل ، جاز/ واحتمل للضرورة ، نحو قولك : «لَمْ زَيْدًا أضْرِب ، وسَوفَ زيدًا ٤٠٧/١
أضربُ» ، وإنما جاز من قِبَل أن العامل فى الاسم هو الفعل لا الحروف (٣) ، وقد كان يجوز تقديم الاسم على الفعل قبل دخول الحرف ، وإنما دخل الحرف على الجملة ، فأجازوا بعد دخوله ما كان يجوز قبله .

والضرب الآخر من الحروف ، وهو الذى يليه الفعل ، ويحسن إضماره وتأخره (٤) «هَلاَّ ، ولَوْلاَ ، ولَوْمَا» ، إذا كانتا بمعنى : «هَلاَّ ، وأَلا» ، إذا كانت كذلك . ومعناها كلها [أنها] (٥) لوم واستبطاء فيما تركه المخاطب ، أو يقدر فيه (٦) الترك ، من ذلك أن يقول القائل : «قاتلت أهْلَ الكوفةِ» ، فيقول القائل : «هَلاَّ القُرْمطىَّ» ، أى : هَلاَّ قَاتَلْتَ القُرْمطىَّ ، أو يقول : «أنا أُقَاتل أهْلَ الكوفةِ» ، فيقال له : «فَهَلاَّ القرمطى» ، أى : فَهَلا تُقَاتِلُ القُرمطىَّ . فهذا عدول به عما ذكر إلى هذا الآخر الذى حُضَّ عليه فى المستأنف . أو لِيم على تركه فى الماضى قال [الشاعر] (٧) جرير :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِى ضَوْطَرَى لَوْلا الكَمِىَّ المُقَنَّعَا (٨)

أى : هَلاَّ تعدون الكمى المقنعا .

---

(١) جـ ، س : «من» .
(٢) جـ ، س : «وإن» .
(٣) جـ ، س : الحرف .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س : تأخيره .
(٥) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٦) من ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : ويقدر منه الترك .
(٧) الزيادة من ى ، جـ ، س .
(٨) البيت لجرير فى : الخزانة ١ /١ ٤٦ (= هارون ٣/ ٥٥) ، ٤/ ٤٩٨ ، والعينى٤/٤٧٥ ، وابن يعيش٢/ ١٤٤/٣٨ ، ١٤٥ ، والخصائص ٢ ٤٥ ، وشواهد المغنى : ٢٢٩ ، والديوان ٣٣٨ (أفضل سعيكم . . . هَلاَّ) ، والهمع ١ /١٤٨ ، والدرر اللوامع ١/١٣٠ ، وابن عقيل ٢/٢٩٦ . وبدون نسبة فى : الكامل للمبرد ١٥٨ (هَلا) ، والمغنى ١/ ٣٧٤ ، والأشمونى ٣/ ٦١٠ . ونسبه ابن الشجرى ١/ ٢٧٩ ، ٣٣٤ ، ٢/٢١٠ إلى الأشهب بن رميلة . وفى جـ ، س : «أكبر مجدكم» .

وهذه الحروف مركبة من حرفين لهذا المعنى ، والأصل [فيها] (١) : هَلْ ، ولَوْ ، وأنْ . أضيف إليهم (٢) : لا ، وما . ويجوز فيما (٣) بعدهن (٣) والتقديم والتأخير ، ويحسن ، فيقال : «هَلاَّ زيدًا ضربت» ، «وهلا عمرا أكرمته» (٤) وخالفت هذه الحروفُ الحروفَ التى قبلها فى جواز إضمار الفعل ، التقديم والتأخير ؛ لأن هذه الحروف جعل فيها معنى التحضيض ، واستدعاء الفعل ، فصارت كأنها الأفعال(٥) ، فجاز إيلاء الاسم إياها تشبيها لها بالفعل ، وحذف الفعل معها لذلك ، فمتى اضطر شاعر (٦) إلى تقديم الاسم فى الحروف الأولى ، وأوقع [الفعل] (٧) على ضميره وجب أن تضمر فعلا تُوقعه على الاسم ، يكون الظاهر تفسيرا له ، فتقول : «لَمْ زيدًا أضربه» [و«قد زيداً أضربته» ، و«سوف زيدًا أضربه»] (٨) على تقدير : لم أضْرب زَيْدًا أضربه ، وقد ضَرَبْتُ زيدًا ضَرَبْتُه ، وسَوْفَ أَضْرِبُ زيدًا أَضْرِبَه . ولابد من تقدير هذا : لأن هذه الحروف لا معنى لوقوعها على الأسماء/ ٤٠٨/١ . والأفعال المشغولة بضميرها لا يصح تقديرها بعد هذه الحروف ؛لأن الأسماء المضمرة(٩) المنصوبة (١٠) قبلها توجب ضرورة إضمار الفعل ، وكذلك إذا قال : «هلاَّ زيدًا ضَرَبْتَه» ، وجب أن تُضمر فعلا تُوقعه على «زيد» ، ويكون الظاهر تفسيرا له .

والذى يليه الاسم والفعل نحو : «ما ، وإنما ، وألف الاستفهام ، وهل ، وسائر حروف الاستفهام» [وما جرى مجراهن] (١١) .

فإن قال قائل : ما الذى أحوج سيبويه إلى ذكر هذه الحروف فى صدر هذا الباب وهو باب الاستفهام؟

---

(١) الزيادة من حـ ، س .
(٢) من ح ، وفى ب ، ق : إليها وفى جـ ، س : إليهن .
(٣) ى ، جـ ، س : فيها ، ح : فيهما .
(٤) ح ، جـ ، س : أكرمت .
(٥) ى ، ح ، جـ ، س : أفعال .
(٦) جـ ، س : الشاعر .
(٧) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٨) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٩) ساقطة من ق .
(١٠) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١١) الزيادة من ى ، ح .

قيل له : لأن المعنى الذى من أجله يختار إضمار الفعل بعد حروف الاستفهام هو موجود فى هذه الحروف ، وذلك أن هذه الحروف حكمُها أن تدخل على الأفعال لا غير ، فإذا [١] وَلِيَها الاسم أضمر بعدها فعل ، وكذلك[٢] حرف الاستفهام حكمه أن يدخل على الفعل ، إذا اجتمع الاسم والفعل بعده . فإذا وليه الاسم وقد وقع الفعل على ضميره ، اختير إضمار الفعل .

فحرف الاستفهام مُشاكل لهذه الحروف فى باب أنه أولى بالفعل[٣] ، غير أنه يجوز أن يليه الاسم ولا يضمر [الفعل] [٤] بعده ؛ لأنه يجوز أن يدخل على مبتدإ وخبر ، كقولك : «أزيدٌ قائمٌ» ، و«أزيدٌ أخوك» ، و«هلْ زَيْدٌ منطلق»؟

[٥](فإن قلت : «هل زيدًا رأيت؟» ، و«هل زيدٌ ذهب؟» قبح . ولم يجز إلا فى الشعر ؛ لأنه لما اجتمع الاسم والفعل [٦] حملوه على الأصل) .

واعلم أن ألف الاستفهام هى أمُّ حروف الاستفهام ، ومعنى ذلك أنها تدخل على الاستفهام فى جميع مواضعه ، وغيرها من حروف الاستفهام تلزم موضعا وتختص به ، وتنتقل عنه إلى غير الاستفهام ، نحو قولنا[٧] : «مَنْ ، وكَمْ ، وهَلْ» وما أشبه ذلك .

فأما «مَنْ» : فهى للاستفهام عما يعقل ، وقد تنتقل فتكون بمعنى الذى ، وفى المجازاة .

وأما «كم» فللسؤال عن العدد وقد تنتقل فتكون بمعنى «رُبَّ» .

وأما «هَلْ» : فقد تكون بمعنى «قد» كقوله تعالى [٨] : ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ [٩] فى معنى : قد أتى على الإنسان ، وقال الشاعر :

---

(١) ح ، جـ ، س : فمتى .
(٢) من ى ، ح ، جـ ، س ، وفى ب ، ق : كذاك .
(٣) ح : أنه بالفعل أولى .
(٤) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٥) بولاق ١/ ٥١ .
(٦) بولاق : الفعل والاسم .
(٧) ح : «قولك» .
(٨) جـ ، س : «قال الله عز وجل» .
(٩) الآية الأولى من سورة الإنسان (٧٦) .

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ[١]

/فأدخل الاستفهام عليها ، وغير جائز أن يدخل استفهام على استفهام . ٤٠٩/١

ولا يستفهم بها فى جميع المواضع ، لو قال قائل : «رأَيتُ زيدًا» ، فأردت أن تستثبت جاز أن تقول : «أزيدًا رأيته؟» ، ولا يجوز أن تقول : «هل زيداً رأيتُه» .

فقد تبين أن الألف أعم فى الاستفهام من غيرها ، فتوسعوا فيها بأكثر مما توسعوا فى غيرها ، فلم يستقبح أن يكون بعدها ابتداء وخبر ، واستقبح ذلك فى غيرها [٢] من حروف الاستفهام لقلة تصرفها فى موضع الألف [٣] ، وبدءوا بالفعل الذى حكمه أن يقدم .

قال[٤] : (فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصَبَ كما كان فاعلا ذلك «بقد» ونحوها) .

يعنى : إن اضطر شاعر فقال : «هل زيدًا رأيت» ، أو «هل زيدًا رَأَيْتُه» ، نصب الاسم ، وأما فى قوله[٥] : «هل زيدًا رأيت» ، فتنصبه[٦] «برأيت» ، وأما فى قوله : «هَلْ زَيدًا رأيته» فتنصبه بإضمار فعل يكون هذا تفسيره ، كأنه قال : «هل رأيت زيدًا رأَيْتُه» .

قال : (وهو فى هذه أحسن[٧] لأنه يبتدأ بعدها الأسماء) .

---

(١) البيت لزيد الخيل (واسمه أيضًا «زيد الخير» سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم به بعدما أسلم) فى : الخصائص ٢ /٤٦٣ ، المقتضب ١ /٤٤ ، ٣/ ٢٩١ ، أمالى ابن الشجرى ١/ ١٠٨ ، ٢/٣٣٤ ، وشواهد الكشاف : ٢٩٢ : (بسفح القاع) ، وشواهد المغنى ٢٦٢ (فهل رأونا) ، وشواهد المغنى للبغدادى ٢/ ٥٢٧ ، وابن يعيش ٨/١٥٢ ، والهمع ٢ / ٧٧ ، والدرر اللوامع ٢ /٩٥ (بسفح القاع) . وبدون نسبة فى الخزانة ٤ /٥٠٦ (بسفح القاع) ، والمغنى ٢/ ٣٥٢ (بسفح القاع) .

(٢) ساقطة من ق .

(٣) جـ ، س : «مواضع» .

(٤) بولاق ١/ ٥١ هارون ١ / ٩٩ .

(٥) جـ ، س : «فأما» .

(٦) ح ، جـ ، س : «فتنصبه» .

(٧) من ى ، ح ، ق ، جـ ، س وفى ب : «فى هذا حسن» .

يعنى : تقديم الاسم فى حروف الاستفهام أحسن من تقديمه (١) فى «قد» ؛ لأن حروف الاستفهام(٢) يليها المبتدأ والخبر ، كقولك : «هل زيدٌ منطلقٌ» ، وقد لا يليها إلا الفعل .

قال : **(وإنما فعلوا ذلك فى الاستفهام(٣) ؛ لأنه كالأمر فى أنه غير واجب ، وإنما تريد من المخاطب أمرًا لم يستقر عند السائل) .**

أراد أن الاستفهام يشبه الأمر ، وذلك أنك تستفهم عن أمر يجوز أن يكون عندك (٤) موجودا ، ويجوز أن يكون معدوما ، وتأمر بشىء يجوز أن يُفعل ، ويجوز ألا يُفعل ، فلما كان الأمر لا يكون إلا بفعل ، اختاروا أن يكون الاستفهام بالفعل .

قال : (٥) **(ألا ترى أن جوابه جُزم ؛ فلهذا اختير النصب ، وكرهوا تقديم الاسم ، لأنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء ، وجوابها(٦) كجوابه ، وقد يصير معنى حديثها إليه ، وهى غير واجبة (٧) كالجزاء ، فقبح تقديم الاسم [لهذا] (٨) ، ألا ترى أنك إذا قلت : «أَيْنَ عبدُ الله آتِه» ، فكأنك قلت : «حَيْثُمَا يَكُنْ آته») .**

أما قوله : **(ألا ترى أن جوابه جزم) .**

يعنى : ألا ترى أن جواب الاستفهام جزم/ كما يكون جوابُ الأمر ، تقول : ٤١٠ / ١
«أَيْنَ زَيدٌ آتِه» ، كما تقول : «ائتنى آتك» ، والتقدير : أَيْنَ زَيْدٌ إن أَعْرِفْ مَكَانَهُ آتِه ، وائتنى إن تأتى آتِك . فقد بين (٩) لك التشاكل بينهما .

وقوله : **(وكرهوا تقديم الاسم ؛ لأنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء)** (١٠) .

---

(١) من ح ، جـ ، وبقية النسخ : «تقديمها» .
(٢) الجملة من : «أحسن من تقديمه ... إلى ... الاستفهام» ساقطة من ى .
(٣) ح : «بالاستفهام» .
(٤) ح ، جـ ، س : «يجوز عندك أن يكون موجوداً» .
(٥) بولاق ١ / ٥١ .
(٦) ى : «أو جوابها» .
(٧) ق : «وهو غير واجب» .
(٨) الزيادة من بولاق .
(٩) جـ ، س : «تبين» .
(١٠) العبارة الطويلة من : «وجوابها كجوابه ... إلى ... ما بعد حروف الجزاء» ساقطة من ح .

يعنى : أن [(١)] حروف الاستفهام أيضًا تشبه حروف الجزاء ؛ لأنها يجازى بها ، وهى غير واجبة ، كما أن حروف الجزاء غير واجبة ؛ لأن فعل الشرط قد يجوز [(٢)] أن يقع ، ويجوز ألا يقع كالاستفهام .

وقوله[(٣)] : **(وقد يصير معنى حديثها إليه)** .

يعنى : إذا قلت : «أين زيد آتِه» «فأيْنَ زَيْد» استفهام .

وقوله : **(آتِه مجازاة وقد صار الاستفهام نائبا عن شرطه ، فقد صار معنى حديث الاستفهام إلى الجزاء)** .

ويعنى بقوله : **(معنى حديثه)** .

يريد : الذى يقصد إليه [(٤)] بلفظ الاستفهام ، يؤول معناه إلى الجزاء ، وليس بحديث فى الحقيقة ؛ لأن الحديث ما كان خبرا . وقد مثل ذلك سيبويه[(٥)] ، فقال : **(إذا قلت : «أين عبدُالله آته؟» فكأنك قلت : حَيْثُمَا يَكُنْ آتِه) ومعناهما واحد ، وأحدهما [(٦)] استفهام ، والآخر جزاء** .

قال سيبويه [(٧)] : **(وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز ، كما جاز ذلك فى «هَلاَّ» ، وذلك لأنها حرفُ الاستفهام الذى لا يزُول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام فى الأصل غيره)** .

قال أبو سعيد : [(٨)] وقد قدمنا [(٩)] قوة الألف فى باب الاستفهام على غيره من الحروف ، وبَيَّنَّا حُسنَ إيلاء الاسم إياها لقوتها فى بابها ، فحسن أن نقول : «أزيدٌ [(١٠)] ضربته» لذلك ، ولم يحسن «هل زَيْدٌ [(١١)] ضربْتُه» ، وشبهه سيبويه

(١) ساقطة من جـ ، س .
(٢) ساقطة من جـ ، س .
(٣) ساقطة من ق .
(٤) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٥) س : «وقد مثل سيبويه ذلك» .
(٦) ح ، جـ ، س : «وإحداهما» .
(٧) بولاق ١ / ٥١ .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : «قال المفسر» .
(٩) ى ، ح ، جـ ، س : قد ذكرنا وعلى هامش ح أيضًا : «قدمنا» .
(١٠ ، ١١) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب : «أزيدًا» .

«بهَلاَّ» ، من قِبل أنك تقول : «هَلاَّ زيدًا ضربت» ، فيحسن ، ولا يحسن «قد زيدًا ضربته» ، فتشبه [١] «هلاَّ» بالألف فى إيلاء الاسم إياها ، وبينهما فرق . وذلك أن ألف الاستفهام قد يجوز أن يليها الاسم المبتدأ المرفوع بالابتداء ، ولا يجوز أن يلى «هلاَّ» ، وذلك [٢] لأنها [قد] [٣] جُعلت للفعل فقط ، ولكن لها قوة ، أعنى «لهلاَّ» على الحروف التى يليها الفعل ، جاز من أجلها تقديم الاسم على الفعل العامل فيه ، ومتى رفع الاسم بعد «هلاًّ» فهو بإضمار فعل لا بالابتداء ، كقولك : «هَلاَّ زيدٌ/ ضربته» ، كأنك [٤] قلت : «هَلاَّ ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرَبْتُه» . ٤١١/١

ومعنى قوله : (لأنها حرف الاستفهام الذى لا يزول عنه) .

يعنى الألف لا تكون إلا للاستفهام ، وإن كانت تكون فى معنى التقرير والجحد ، كقولك : «ألم آتِكَ» ، أى : قد أتيتك ، وكقول الله تعالى[٥] : ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[٦] وهو لم يقل . فهذا لفظ الاستفهام ، وإن كان قد استعمل فى معنى التقرير ، وذلك أن المقرِّر مستدع لاعتراف المُقَرَّر ، فهو بمنزلة المستفهِم المستدعى إخبار المستَفْهَم فهما جميعًا من واد واحد ، وكذلك كُل ما دخله ألف الاستفهام فى معنى جحد أو إيجاب ، ففيه استدعاء إقرار المخاطب ، ألا ترى أن رجُلاً لو قال : «زَيدٌ قائم» ، لم يكن على المخاطب أن يجيبه من هذا بشيء [٧] . وإن[٨] قال له : « أَلَيْسَ زَيْدٌ بقائم» على سبيل التقرير ، كان عليه أن يقول : «بلى» أو «لا» .

وسائر حروف الاستفهام تكون لها معان غير الاستفهام كما ذكرنا فى «مَن» و«هل» .

---

(١) ى ، ح ، جـ ، س : «فشبه» .
(٢) ى ، ح ، جـ ، س : ذلك .
(٣) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٤) من ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «كأنه» .
(٥) ح ، جـ ، س : «كقوله» .
(٦) المائدة : آية ١١٦ .
(٧) ى ، ح ، جـ ، س : «أن يجيبه فى هذا الشيء»
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : «وإذا» .

قال [١] : (وإنما تركوا [٢] الألف فى مَنْ ، ومَتَى ، وهَلْ ، ونحوهن حيث أمِنوا الالتباس) .

قال أبو سعيد[٣] : الأصل عند سيبويه فى قولك : «مَنْ أخوك؟» ، أن تقول : «أمَنْ أَخُوكَ؟» لأن «مَنْ» اسم مبتدأ ، و«أخوك» خبر ، فكأنك قلت : «أَزَيْدٌ أخوك؟» ولكن لما كانت «مَنْ» غير مستعملة فى مواضع الأسماء كلها ، وإنما تستعمل فى الاستفهام والمجازاة ، وبمعنى الذى إذا وصلت صلة الذى استغنوا عن الألف فيها ؛ لأنها لا تُشْكل ولا يظن بنزع الألف منها أنها خبر ، لأنها لو كانت خبرًا لَوُصِلَت ، وقد يجوز أن تقول : «مَنْ عِنْدَكَ أم من جاءك؟» . فقد دخلت «أم» على «مَنْ» وهى نظيرة الألف ، فقد علمت بهذا أن الأصل دخول الألف عليها ، وأن اطراحها لعلم المخاطب ، فإذا [٤] وصَلْتَ «مَنْ» ، فجعلتها بمعنى الذى ، جاز أن تدخل عليها ألف الاستفهام ، قال الله تعالى[٥] : ﴿أَفَمن يُلْقىٰ فِي النَّارِ خيرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِنًا يومَ الْقِيامَة﴾ [٦] كأنه قال [٧] : أَ الذى يُلْقى فى النار خَيْرٌ أم الذى [٨] يأتى آمنًا . ونقول : «أمْ هَلْ» بمعنى قد ، وقد ذكرناه .

قال [٩] : (وهى ها هنا بمنزلة «إنْ» فى باب الجزاء) .

يعنى : ألف الاستفهام [من بين حروف الاستفهام] [١٠] فى القوة بمنزلة «إنْ»/ من بين حروف المجازاة فى القوة ، يحسن فى «إنْ» خاصة تقديم ٤١٢ / ١
الأسماء [١١] كما قال الله تعالى :[١٢] ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِين اسْتَجارك فأَجِرْهُ﴾[١٣] فأولى «إنْ» الاسم ، ورَفْعُه عند البصريين بإضمار فعل ، فكأنه قال : «وإنِ اسْتَجَارَكَ أحدٌ من المشركين استجارك» ولا يجوز غير ذلك عند البصريين .

---

(١) بولاق ١ / ٥١ .
(٢) بولاق : «تُرِك» .
(٣) جـ ، س : «قال المفسر» .
(٤) ح ، جـ ، س : «وإذا» .
(٥) ح ، جـ ، س : «وقال الله عز وجل» .
(٦) من الآية ٤٠ من سورة فصلت (٤١) .
(٧) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : «أم من» بدلا من «أم الذى» .
(٩) بولاق ٥١/١ .
(١٠) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١١) ح ، جـ ، س : «الاسم» .
(١٢) ح ، جـ ، س : «عز وجل» .
(١٣) من الآية ٦ من سورة التوبة (٩) .

وكان الفراء يزعم أن رفع «أحد» بالضمير الذى يعود إليه من استجارك ، كقولك «زَيْدٌ استجارك» ، وهذا يُسْتَقْصى فى موضعه [إن شاء الله] (١) .

قال : (ويُختار فيه النصب ؛ لأنك تضمر الفعل فيها ؛ لأن الفعل أولى إذا اجتمع هو والاسم ، وكذلك (٢) كنت فاعلاً فى باب «إنْ» ، لأنها إنما هى للفعل ، وسترى بيان ذلك) [إن شاء الله] (٣) .

يعنى : أن ألف الاستفهام وإن كان (٤) إيلاءُ الاسم إياها جائزا فإن الاختيار أن يليها الفعل إذا اجتمع الفعل والاسم (٥) ، وقد ذكرنا هذا ، وكذلك يجب فى باب «إنْ» .

قال (٦) : (والألف (٧) إذا كان معها فعل بمنزلة لَوْلا ، وهَلاً ، إلا أنك إن شئت رفعت فيها) .

يعنى : أن ألف الاستفهام (٨) أولى بالفعل ، وحكم الفعل أن يليها كما يلى «لَوْلا ، وهَلاَّ» ، إلا أنه يجوز أن ترفع فى الألف ، يعنى : ترفع الاسم بالابتداء بعد الألف .

قال : (وهو (٩) فى الألف أمثل منه فى «متى» ونحوها) .

يعنى : رفع الاسم بعد الألف (١٠) أقوى منه بعد متى .

قال : (لأنه قد صَار فيها ، مع أنك تبتدىء بعدها الأسماء ، أنك تقدم الاسم قبل الفعل) .

---

(١) الزيادة من ى ، ح .
(٢) ب ، ق بزيادة : «إن» قبل «كنت» .
(٣) الزيادة من ، جـ ، س .
(٤) من ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «كانت» .
(٥) ح ، جـ ، س : «الاسم والفعل» .
(٦) بولاق ١/ ٥١ - ٥٢ .
(٧) ح ، جـ ، س : «فالألف» .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : «أن الألف أولى» . .
(٩) بولاق : «والرفع مع الألف » .
(١٠) ح ، جـ ، س : بزيادة : «الاستفهام» .

يعنى أن الألف قد اجتمع فيها أنه يليها الابتداء ، كقولك : «أَزَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» . ويليها الاسم المنصوب الذى يعمل فيه الفعل الذى بعده ، كقولك : «أَزَيْدًا ضربتَ» ، وهو حسن جيد ، ألاترى أنك تقول : «أَزَيْدًا ضَرَبْتَ أَمْ عَمْرًا؟» ، وهو الاختيار قال : **(والرفع فيه[1] على الجواز)** .

يعنى : أن الرفع فى الألف على الجواز ، لا على الاختيار .

(ولا يجوز ذلك فى «هَلاَّ» و«لَوْلاَ» ؛ لأنه لا يبتدأ بعدها الأسماء) .

لا يجوز أن تقول : «هَلاَّ زَيْدٌ قائم» ، ولكن يجوز أن تقول : «هَلاَّ زَيْدٌ ضَرَبْتَه» ، على معنى «هَلاَّ ضَرَب زيدٌ ضربته» .

قال [2] : **(وليس جواز الرفع فى الألف ، مثل جواز الرفع فى «ضَرَبْتَ عمرًا» ، و«زيدًا [3] كلمته»)** .

٤١٣/١ /قال أبو سعيد [4] : وقد قدمنا أن الاختيار «ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وعَمْرًا كَلَّمْتُه» [ويجوز و«عَمْرٌو كَلَّمْتُه»] [5] ، والاختيار «أزيدًا ضربته» ويجوز «أَزَيْدٌ ضَرَبْتُه» . غير أن الرفع فى قولك : «وعَمْرٌو كلمته» أحسن ؛ لأن الألف بالفعل أولى مثل المجازاة والأمر والأشياء التى [هى] [6] بالفعل أولى ، و«عَمْرًا كَلَّمْتُه» ، إنما يختار فيه النصب [طلبا] [7] للمشاكلة ، وحملا للجملة الثانية على ما يجاورها من الجملة الأولى ، وليس فيها حرف هو بالفعل أولى فاعرف ذلك [8] إن شاء الله .

---

(١) بولاق : «فيها» .
(٢) بولاق ١/ ٥٢ .
(٣) بولاق : «زيدًا» ، و«عَمْرًا» .
(٤) ح ، جـ ، س : «قال المفسر» .
(٥) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٦) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٧) الزيادة من جـ ، س .
(٨) ح ، جـ ، س : «فاعرفه» .

هذا باب ما ينتصب [١] فى الألف

تقول : («أعبدَ الله رأيته»[٢] ، و«أَزَيْدًا مررتَ به» ، و«أَعَمْرًا قَتَلْتَ أخاه» ، و«أَعَمْرًا اشتريتَ له ثوباً» . ففى هذا كله [قد] [٣] أضمرت بين الألف والاسم [٤] فعلا هذا [٥] تفسيره ، كما فعلت ذلك فيما نصبته[٦] فى هذه الحروف فى غير الاستفهام) .

يعنى : أنك إذا قلت : «أعبدَ الله ضَرَبْته» ، كان تقديره «أضَرَبْتَ عبدَالله ضربته» ، وكان هذا أولى فى الألف ؛ لأنها جىء بها للاستفهام عن الفعل ؛ لأن المستفهم لا يشك فى الاسم ، وإنما شكه فى الفعل ، فأولوها المعنى الذى له دخلت ، وكان ذلك الاختيار عندهم .

وقوله : (كما فعلت ذلك فيما نصبته فى هذه الحروف فى غير الاستفهام) .

يعنى : أضمرت فعلا ينصب الاسم فى الاستفهام ، كما أضمرت فيما قبل الاستفهام فعلا ينصب ؛ لأن الاستفهام غير عامل ، ولم يعن بقوله : «الحروف» : حروف المعانى ، وإنما أراد الأسماء والأفعال التى أشار إليها .

(قال جرير :

أَثَعْلَبَةَ الفَوَارِسَ أَمْ رِيَاحًا　　　عَدَلْتَ بِهِم طُهَيَّةَ والخِشَابَا) [٧]

أراد : أذكرت ثعلبة الفوارس ؛ لأن «عدلت» يتعدى بحرف جر ، [٨] وتضمر «قست» ، أو «مثلت» ، أو ما يقارب الفعل المذكور .

---

(١) هارون : «ينصب» .
(٢) بولاق وهارون ، ح ، جـ ، س : «ضربته» .
(٣) الزيادة من بولاق .
(٤) ح ، جـ ، س : «بين الاسم والألف» .
(٥) ب : «هَلاَّ» .
(٦) «فيما نصبته» ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٧) البيت لجرير فى : الديوان : ٦٦ (أثَعْلبة الفوارس أو رياحا) ، وأمالى المرتضى ٢/ ٥٧ ، سيبويه ١/ ٥٢ (= هارون ١/ ١٠٢) ، ٤٨٩ ، والأعلم ١ /٥٢ ، أمالى ابن الشجرى ١/ ٣٣١ ، ٢/ ٣١٧ ، والمفضليات ١٢٣ ، واللسان (طها) (أو رياحا) ، والأشمونى ١/ ١٩٠ (بدون نسبة) .
(٨) من ى ، ح ، جـ ، س . وفى ب ، ق : إذا .

[وقال] : (١) **(فإذا أوقعت الفعل عليه (٢) ، أو على شيء من سببه نصبته ، وتفسيره ها هنا هو التفسير الذى فسر فى الابتداء : أنك تضمر فعلا هذا تفسيره) .**

يعنى : أن الفعل الذى ينصب هذا الاسم قبل دخول الاستفهام ، هو الذى ينصبه إذا دخل الاستفهام .

قال : (٣) **(إلا أن النصب هو الذى يُختار ها هنا/ ، وهو حد الكلام ، وأما الانتصاب ثَمَّ وها هنا فمن وجه واحد) .** ٤١٤ / ١

يعنى : أنك إذا قلت : «زَيْدًا ضَرَبْتَه» ، فتقديره : «ضَرَبْتَ زيدًا ضَربته» .

وإذا قلت : «زيدًا مَرَرْتَ به» ، فتقديره : «لقيتُ زَيدًا مررت به» ، وإذا قلت : «زيدًا لقيت أخاه» (٤) فتقديره : «لابست زيدًا لقيت أخاه» ، فإذا أدخلت ألف الاستفهام على هذا ، فتقديره أيضًا(٥) : «أضربت زيدا ضربته» ، و«ألقيت زَيْدًا مررت به» ، و«ألاَبَسْتَ زَيدًا لقيت أخاه» . فالنصب مع الاستفهام يقدر بالعامل الذى يقدر فى الابتداء ، وهو فى الاستفهام مختار ، وفى الابتداء الاختيار الرفع .

قال (٦) : **(ومثل ذلك : «أعبدَ الله كنتَ مثله» ؛ لأن «كنت» فعل ، و«المِثْل» مضاف إليه ، وهو منصوب ومثله «أزيدًا لَسْتَ مثلَه» ؛ لأنه فعل فصار بمنزلة «أزيدًا لقيتَ أخاه» ، وهو قول الخليل) .**

وقد بينا أن قولنا : «كان زيدٌ قائمًا» فى التصريف (٧) والعمل ، بمنزلة «ضَرَبَ زَيدٌ رجُلاً» ، وإذا قلت : «كُنت زيْدًا» ، فهو بمنزلة قولك : «ضَرَبْتَ

---

(١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س ، بولاق ١/٥٢ .
(٢) بولاق : «أمقت عليه الفعل» .
(٣) بولاق ١ / ٥٢ .
(٤) ح : «أباه»
(٥) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٦) بولاق ١ /٥٢ .
(٧) ى ، ح ، جـ ، س : «فى التصرف» .

زَيدًا» . وإذا قلت : «كنت مثلَ زيدٍ» ، فهو بمنزلة قولك : «ضربت مثلَ زيدٍ لك»[١] ، فإذا قلت : «أَعْبدَ الله كنتَ مِثْلَه» ، فهو بمنزلة قولك [٢] : «أَعَبْدَ الله ضَرَبْتُ مِثْلَه ، وضَرَبْتُ أَخَاهُ» . وليس بمنزلة «كان» ، وإن كان لا يتصرف [«أعبدَ الله ضربت مثله» ، و«ضربت أخاه» ، وليس] [٣] لها مستقبل ، ولا اسم فاعل ؛ لأنها فعل يتصل بها كنايات الفاعلين ، كقولك : لست ، ولسنا ، ولستما ، ولستم [٤] ، وما أشبه ذلك .

وقد فهم من قول[٥] سيبويه فى هذا الموضع أنه يجيز «قائمًا لَيْسَ زَيْدٌ» ، فيُقدم خبر «ليس» عليها . وقد أنكر بعض النحويين تقديم [٦] خبرها عليها ، وتقديمه [٧] جائز ؛ لأن الذى منع «ليس» من التصرف فى نفسها : أن معناها فى زمان واحد ، وإنما جاز تقديم الخبر فى «ليس»[٨] ؛ [لأنها فعل يتصل بها الضمائر التى ذكرناها ، ولا خلاف بين النحويين فى جواز تقديم خبرها على اسمها] [٩] ، كقولك : «ليس قائمًا زيد» ، فهذا أحد ما يدل على جواز التقديم ؛ لأن تقديم الخبر على الاسم ضرب من التصرف .

فإن قال قائل : «نِعْمَ ، وبئس» ــ على قولكم [١٠] ــ فعلان ، ولا يجوز تقديم[١١] ما يعملان فيه عليهما ، وكذلك فعلُ التعجب ، إذا قلت : «ما أَحْسَنَ زيدًا»[١٢] ، ولا يجوز تقديم الاسم عليه .

قيل له : بين «ليس» وبين [١٣] فعل التعجب ، و«نعم ، وبئس» فرق وذلك ؛ لأن «ليس» لا يمتنع دخولها على الأسماء كلها ، مضمرها ومظهرها ،

---

(١) من ق ، وفى ب وبقية النسخ «ضربت مثلا لك» .
(٢) ساقطة من ى ، جـ ، س .
(٣) الزيادة من جـ .
(٤) ح ، جـ ، س : «لست ، ولستما ، ولستم ، ولسنا» .
(٥) ى ، جـ ، س : «لفظ» .
(٦ ، ٧) ح ، جـ ، س ، ى : «تقدم» ، و«تقدمه» .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : «وإنما جاز التقديم والتأخير» .
(٩) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٠) من جـ ، س وفى بقية النسخ : «على قولك» .
(١١) ح ، جـ ، ى ، س : «تقدم» ، و«تقدمه» .
(١٢) ح ، جـ ، س : «عبدالله» .
(١٣) ساقطة من ح .

٤١٥/١ /ومعرفتها ونكرتها ، ويتقدم اسمها على خبرها ، وخبرها على اسمها ، و«نعم ، وبئس» لا يتصل بها كناية [(١)] المتكلم ، ولا يقعان على الأسماء الأعلام ، وفعل [(٢)] التعجب يلزم [(٣)] طريقة واحدة ، ولا يكون فاعلها إلا ضمير «ما» ، فكانت «ليس» أقوى منها .

[قال] : [(٤)] فإن قال قائل : فأنتم تقولون : «عسى زَيدٌ أن يقوم» ، «زيد» يرتفع [(٥)] «بعسى» ، و«عسى» فعل ، «وأن يقوم» فى موضع نصب . و«عسى» فعل يتصل به الكنايات ؛ لأنك تقول : «عسيت [(٦)] ، وعسينا ، وعسيتم» ، ومع هذا كله لا يجوز تقديم «أن» على «عسى» ، لا تقول : «أن يقومَ عَسَى زَيْدٌ» ، على تقدير : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ .

قيل له : لا يُشبه «عسى» «ليس» ؛ لأن «عسى» وضِعت للدلالة على المستقبل بلفظ «أنْ» ، حتى لا يحسن نقل «أنْ» إلى المصدر ، فلا يقال : «عسى زيدٌ القيام» ، و«أنْ» إذا تقدمت ، فليس قبله معنى يمنعها من جعل المصدر مكانها . ألا ترى أنا نقول : «أنْ تصومَ خيرٌ لك» ، إنما تريد : الصوم خيرٌ لك ، ولو جعلنا «الصوم» مكان «أن تصوم» لجاز ، ولا يجوز مع «عسى» أن تَنْقُل إلى لفظ المصدر «أنْ» ، فتقول : «عسى زيدٌ الصوم» ، مكان «عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَصُومَ» ، فلما أحدثت «عسى» هذا المعنى فى «أنْ» لم تقدم عليها .

قال [سيبويه] : [(٧)] **(ومثل ذلك «ما أدْرِى أَزَيْدًا مَرَرْتُ به أم عَمْرًا» و«ما أُبَالِى أَعْبدَ الله لقيت أَخَاهُ أَمْ عَمْرًا» ؛ لأنه حرفُ استفهام [(٨)] وهى تلك الألف التى فى قولك : «أزيدًا لقيتَه أم عَمْرًا»)** .

---

(١) ح : «ضمير» .
(٢) ح ، جـ ، س : «أفعال» .
(٣) ح : «يلزمه» .
(٤) الزيادة من س .
(٥) ى ، ح ، جـ ، س : «مرتفع» .
(٦) ح : «عسيتك» .
(٧) الزيادة من ح ، جـ ، س . بولاق ١/ ٥٢ .
(٨) جـ ، س : «الاستفهام» .

يعنى [١] : لأن حرف الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، فإذا كان قبله فعل فهو ملغى ، وإنما يقع قبله من الأفعال ما كان من أفعال القلوب نحو : العلم ، والظن ، والشك ، والمبالاة ؛ وما كان من أفعال اللسان ، نحو : القول ، والإخبار ، والزعم ، فإذا [٢] ألغى الفعل الذى قبل الاستفهام ، صار الاستفهام كأنه مبتدأ ، فأجرى على حكمه إذا كان مبتدأ .

قال [٣] : **(وتقول : أعبدُ الله ضَرب أَخُوه زيدًا ، لا يكون إلّا الرفع ؛ لأن الذى من سبب عبد الله [مرفوع] [٤] فاعل ، والذى من مسببه [٥] مفعول ، فَيُرْفَعُ[٦] إذا ارتفع الذى من سببه كما ينتصب [٧] إذا انتصب ، ويكون المضمر ما يرفع كما أضمرت فى الأول ما ينصب ، فإنما جعل هذا المضمر بيانَ ما هو مثله)** .

يعنى/ : أنه يجوز أن تنصب «عبدَالله» ؛ لأن نصبه يكون من وجهين : ٤١٦/١

إما أن يكون الفعل الذى بعده واقعا على ضميره ، فيضمر فعل ينصبه .

وإما أن يكون الفعل الذى بعده واقعا [٨] على سببه فيضمر ما ينصبه على حسب ما قدمنا ، وهذه المسألة الفعل فيها واقع من سببه بزيدٍ ، فوجب رفع «عبدُالله» على أحد وجهين : [٩]

إما أن يكون بالابتداء ، وإما أن يكون بإضمار فعل يرفع ، كأنك قلت : ألابَس عبدُالله زيدًا ضَرَب أخُوه زيدًا .

وقول [١٠] سيبويه : **(ويكون المضمر ما يَرفع ، كما أضمرت فى الأول ما ينصب)** .

---

(١) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) من ح ، حـ ، س وفى بقية النسخ : «وإذا» .
(٣) بولاق ١ /٥٢ - ٥٣ .
(٤) الزيادة من بولاق .
(٥) جـ ، س : سببه .
(٦) ح ، جـ : «فيرتفع» .
(٧) ح : «ينصب» .
(٨) العبارة من : «على ضميره . . . إلى . . . واقعاً» ساقطة من ح .
(٩) من ح ، جـ ، س وفى بقية النسخ : «الوجهين» .
(١٠) ح ، جـ ، س : و«قال» .

يحتمل هذين الوجهين : إن شئت قدرت الابتداء ، وإن شئت قدرت فعلا ، ويكون المضمر بمعنى المقدر . وإنما أضمرت فعلا يَرْفعُ «عبدالله» ، إذ[١] كان سببه فاعلا ، كما أضمَرت فعلا ينصبه ، حيث [٢] كان سببه مفعولا فى قولك : «أعبدُ [٣] الله ضرب أخَاه زيدٌ» .

وقوله : (فإنما جُعِل هذا المضمر بيان ما هو مثله) .

يريد بقوله : بيان المُبَيَّن ، يعنى : هذا المضمر بيان الظاهر ، يريد مبين الظاهر ؛ لأن الظاهر [٤] قد بينه ودل عليه . والمصدر[٥] قد يكون اسماً للفاعل والمفعول . فالفاعل قولك : «هَذَا رَجلٌ عَدْلٌ» و«مَاءٌ غَور» ، يريد : عادل ، وغائر . والمفعول قولك : «هذا رجائى» ، أى[٦] : مرجوى . و«درهم ضَرْبٌ» ، أى : مَضرُوب .

ومن الناس من يروى : فإنما جُعِل هذا المظهرُ بيان ما هو مثلُه ، ويقول «المُضْمَر» خطأ فى الرواية ، فإذا قال : المظهر ، فإنما يريد أن الفعل الظاهر قد بَيَّن المضمر ، ودل عليه ، فالبيان ها هنا المُبَيَّن .

قال [٧] : (وتقول : «أعبدُ الله ضَرَبَ أَخوه غلامَه» ، إذا جعلت الغلام فى موضع «زيد» ، حين [٨] قلت : «أعبدُ الله ضرب أخُوه زيدًا» ، فيصير هذا تفسيرا لشىء رفع «عبدَالله» ؛ لأنه يكون مُوقعًا للفعل [٩] بما يكون [١٠] من سببه ، كما يوقعه بما ليس من سببه [١١] ، كأنه قال فى التمثيل ، وإن كان لا

(١) ى ، ح ، جـ ، س : «إذا» .
(٢) ى ، ح ، جـ ، س : «حين» .
(٣) من ح ، جـ ، س ، وفى بقية النسخ : عبدُالله .
(٤) «لأن الظاهر» ساقطة من ق .
(٥) يقصد كلمة «بيان» وهى مصدر مراد به هنا اسم المفعول .
(٦) ح ، س : «يريد» .
(٧) بولاق ٥٣/١ .
(٨) بولاق : «حيث» .
(٩) ى ، جـ ، س بولاق : «الفعل» .
(١٠) من جـ ، س ، ى ، هارون وفى بقية النسخ : «ما يكون» .
(١١) الجملة : «كما يوقعه بما ليس من سببه» ساقطة من س .

يتكلم به «أعبدُ الله أهان غلامَه ، أو عاقَبَ غلامَه» [(١)] ، أو صار فى هذه الحال[(٢)] [عند السائل وإن لم يكن] [(٣)] ، ثم فَسَّر : وإن جعلت الغلام فى موضع «زيد» فاعلا حين رفعت «زيدا» [(٤)] ، نصبت ، فقلت : «أعبدَ الله ضَرَبَ أَخَاه غلامُه» ، كأنه جعله تفسيرا/ لفعل أوقعه [(٥)] غلامه عليه ؛ لأنه ٤١٧/١ قد يوقع الفعل عليه [(٦)] ما هو من سببه كما يوقعه هو على ما هو من سببه[(٧)] ، وذلك قولك : «أعبدُ الله ضربت أخاه»[(٨)] ، و«أعبدَ الله ضربه أخوه»[(٩)] فجرى مجرى «أعبدُ الله ضربَ زيدًا» و«أعبدَ الله ضربَهُ زَيدٌ» ، فكأنه فى التمثيل تفسير لقوله : «أعبدَ الله أهانه غلامُه» [(١٠)] ، و«أعبدُ الله أهان غلامَه» و«أضَرَبَ أخاه غلامُه» . ولا عليك أقدمت «الأخ» أم أخرته أم قدمت «الغلام» أم أخرته ، أيهما ما جعلته «كزيد» مفعولا ، فالأول رفع ، وإن جعلته «كزيد» فاعلا فالأول نصب) .

جملة هذا الكلام : أن الاسم الذى يلى [(١١)] حرف الاستفهام ، إذا أتى بعده سببان له : أحدهما فاعل والآخر مفعول به [(١٢)] ، فلابد من حمله على أحدهما ؛ لأنه لا يمكن حمله عليهما ؛ لأنك [(١٣)] لو حملته عليهما لنصبته ورفعته فى حال واحدة ؛ لأن أحد سببيه مرفوع ، والآخر منصوب ، ومحال أن يكون هو مرفوعا منصوبا فى حال ، فإذ [(١٤)] قد استحال هذا ، فلابد من حمله على أحدهما ، فإذا حملناه على أحدهما صار الآخر كأنه أجنبى ؛ فإن حملته

---

(١) جملة : «أو عاقب غلامه» ساقطة من ق .
(٢) من ى ، ح ، جـ ، س وفى بقية النسخ : «الحالة» .
(٣) الزيادة من هارون .
(٤) جملة : «حين رفعت زيدًا» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٥) بولاق وهارون : «لفعل غلامه أوقعه» .
(٦) بولاق : «عليه الفعل» .
(٧) جملة : «كما يوقعه . . . إلى . . . من سببه» ساقطة من ى .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : «أباه» .
(٩) بولاق : «أبوه» .
(١٠) المثال فى جـ ، س وبولاق : «أعبدالله أهان أباه غُلامُه» .
(١١) ساقطة من ى .
(١٢) ساقطة من س .
(١٣) من ى ، ح ، جـ ، س وفى بقية النسخ : «لأنه» .
(١٤) ى : «فإذا» .

على المرفوع منهما رفعته على الشرط الذى ذكرناه فى [1] قولك : «أعبدُ الله ضَرَبَ أخُوه زَيْدًا» ، وإن حملته على المنصوب منهما ، صار بمنزلة قوله : «أعبدَالله ضَرَبَ أخاه زيدٌ» ، فإذا قلنا : «أَعَبْدُ الله ضرَبَ أخوه غلامَه» ، فحملناه على «الأخ» وهو الفاعل ، صار «عبدُالله» كأنه الفاعل ، فأضمرنا فعلا يرفعه ، كأنا قلنا : «أعبدُالله ضربَ غلامَه» ، وإذا حملناه [2] على «الغلام» فكأن الفعل به[3] واقع من أخيه به ، فيصير التقدير : «أعبدُ الله ضرب أخوه» .

وقول سيبويه : **(كأنه قال فى التمثيل - وإن كان لا يتكلم به - «أعبدُالله أهانَ غلامَه ، أو عاقب غلامَه»)** .

يريد : وإن كان لا يُتكلم به فى هذا المعنى الذى ذكره ، وهو قولك : «أعبدُالله ضرب أخوه غُلامَه» [4] ، وإنما جعله تقدير الرفع «عبدالله» فى هذا الكلام ، ولا يؤدى عن معناه بعينه .

[5] **(وتقول : «آلسوطَ ضُرِبَ بِه زيدٌ» ، وهو كقولك : «آلسوطَ ضُربتَ به» وكذلك/ «آلخوانَ أُكل عليه اللحمُ»** [6] **و[كذلك]** [7] **«أزيدًا سُمِّيت به ، أو سُمى به عمرو» ؛ لأن هذا فى موضع نصب)** . ٤١٨/١

[قال المفسر] : [8] اعلم أنك إذا قلت : «أُكِل اللَّحمُ على الخوان» ، و«ضُرِبَ زيدٌ بالسوط» ، و«سُمِّى أَخُوك بِزَيْدٍ» ، فهذه الحروف فى موضع نصب ، وذلك أنك أقمت الأسماء مقام الفاعل ، فصارت هى فى موضع نصب ، وحلت[9] محل قولك : «مررتُ [10] بزيد» ، «مر زيد بعمرو» ، «ونزل زَيْدٌ عَلَى

---

(١) من ى ، ح ، جـ ، س وفى بقية النسخ : من . (٢) من ح ، جـ ، س وفى بقية النسخ : «حملته» .
(٣) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٤) العبارة من : «أو عاقب غلامه ... إلى ... ضرب أخوه غُلامَه» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٥) بولاق : ١ / ٥٣ . (٦) بولاق : .. «اللحم عليه»
(٧) الزيادة من بولاق . (٨) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٩) ق : وجاءت . (١٠) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .

أَخيك» ، فلما اتصلت [الحروف] [١] بكنايات هذه الأسماء ، وقد قدمت الأسماء [٢] ، وجب أن تنصبها ؛ لأن الحروف التى اتصلت بكناياتها فى موضع نصب ، فصار بمنزلة قولك : «أزيدًا مررت به» .

قال : [٣] (وإنما تعتبره أنك [٤] لو قلت : «ألسوط ضُرِبتَ» فكان هذا [٥] كلاما أو «ألخوانَ أكلتَ» ، لم يكن إلا نصبا [كما أنك لو قلت : «أزيدًا مررت» ، فكان كلاما ، لم يكن إلا نصبا][٦] فمن ثَمَّ جُعل [٧] هذا الفعل الذى لا يظهر تفسيرُه تفسير ما ينصب ، فاعتبر ما أشكل عليك من هذا بذا) .

يعنى : الذى يدلك على أن موضع هذه الحروف نصب ، أنه لو كان هذا الفعل يتعدى بغير حرف ، ثم جئت باسم تُقيمه مقام الفاعل ، لم يكن الاسم الآخر إلا نصبا ، كقولك : «ضُرِب زَيْدٌ السوْطَ» ، و«أُكِلَ اللحمُ الخِوانَ» ، فهذا لا يُتكلم به ، ولو تُكلم [٨] به لم يكن إلا نصبا ؛ لأنه لا يرتفع اسمان بفعل واحد .

قال : (وإن[٩] قلت : «أزيدٌ ذُهِب به» ، أو «أزيدٌ انطُلِق به» ، لم يكن إلا رفعاً ؛ لأنك لو لم تقل «به» ، فكان [١٠] كلاما . لم يكن إلا رفعا . كما قلت : «أزيدٌ ذهَبَ أَخُوه» ؛ لأنك لو قلت [١١] : «أَزَيدٌ ذَهب» لم يكن إلا رفعا) .

[قال المفسر] : [١٢] اعلم أنك إذا قلت : «ذُهِبَ بِزيدٍ» «فالباء» فى موضع رفع ؛ لأنه لابد للفعل من فاعل أو ما يقوم [١٣] مقام الفاعل ، فلما لم يكن غير «الباء» ، أقيمت «الباء» مقام الفاعل . وإذا قلت : «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ» ، «فالباء» فى

(١) الزيادة من ى ، ح .
(٢) جملة : «وقد قدمت الأسماء» ساقطة من ق .
(٣) بولاق ١ / ٥٣ .
(٤) بولاق : «بأنك» .
(٥) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٦) الزيادة من بولاق وهارون .
(٧) بولاق : «صار» .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : «ولو كان يتكلم» .
(٩) ى ، ح ، جـ ، س : «فإن» . بولاق ١ / ٥٣ .
(١٠) من بولاق فى جـ ، س : «وكان» ، فى ى ح ، ق ، ب : «لكان» .
(١١) «لأنك لو قلت» ساقطة من هارون ١٠٤/١ .
(١٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٣) ح ، : «يقام» .

موضع نصب لاغير ؛ لأن «التاء» قد ارتفعت بالذهاب ، فانتصب موضع «الباء» ؛ لاشتغال الفعل بغيرها ، فإذا اشتغلت الباء بالذهاب ، واتصلت بكناية اسم قبل الفعل فهى فى موضع رفع ، ورُفع ذلك [١] الاسم ؛ لأن الذى اتصلت به كنايته[٢] مرفوع ، كقولك : «أزيد ذُهِبَ به ، وانْطُلِقَ به» ، وصار بمنزلة/ قولك : ٤١٩/ ١
«أَزَيْدٌ ذَهَبَ أخُوهُ» ؛ لأن كناية «زيد» اتصلت «بالأخ» ، و«الأخ» مرفوع ، كما اتصلت «بالباء» [٣] ، وهى مرفوعة فاستويا ، ورُفعَ زيد على [أحد][٤] الوجهين اللذين ذكرناهما : إن شئت بالابتداء وإن شئت بإضمار فعل .

[قال المفسر :] [٥] ويجوز عندى نصب «زيد» فى قولك : «أزيدٌ ذُهِبَ به» ، و«أزيدٌ انْطُلِقَ به» ، بأن تقيم المصدر مقام الفاعل ، فإذا أقمنا المصدر مقام الفاعل صار موضع الباء نصباً ، وكأنك قلت : «أزيدًا ذُهب الذهاب به» ، وإذا صار [٦] موضع الباء نصبا نصبت «زيدا» ؛ لأن كنايته اتصلت بمنصوب ، وصار بمنزلة قولك : «أزيدًا ضربتُ أخاه» ، وهذا لا يمتنع منه أحد من البصريين .

وقد قال أبو العباس المبرد فى كتاب (المقتضب) فى «سير بزيد يومَ الجمعة فرسخين» ذكر فيها وجوها منها :

أن تقيم «يومَ الجمعة» . مقام الفاعل وتنصب الباقى .

ومنها : أن تقيم «الفرسخين» مقام الفاعل وتنصب الباقى .

ومنها : أن تقيم «الباء» مقام الفاعل ، وتنصب الباقى .

ومنها :أن تقيم المصدر مقام الفاعل ، ويكون [٧] التقدير : «سير السيرُ» ؛ لأن الفعل يدل على المصدر ، فإذا أقمت المصدر مقام الفاعل صار الباقى فى موضع نصب ، ووجب فيه ما قلنا .

---

(١) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٢) من ح ، جـ ، س وفى بقية النسخ : «اتصل به كناية» .
(٣) ساقطة من ى .
(٤) الزيادة من جـ ، س .
(٥) الزيادة من ى ، جـ ، س .
(٦) ى ، ح ، جـ ، س : «وإذا كان» .
(٧) ى ، ح ، جـ ، س : «فيكون» .

قال : (١) (وتقول : «أزيدًا ضَربتَ أخاه» ؛ لأنك لو ألقيت الأخ لقلت (٢) «أزيدًا ضربتَ» فاعتبر هذا بهذا (٣) ، ثم اجعل كل واحد جئت به تفسيرَ ما هو مثله) .

يعنى : أن الاسم المنصوب الذى ولى الاستفهام ، ووقع الفعل على ضميره أو على ما اتصل بضميره ، إنما تعتبر لزوم نصبه بأن تحذف ضميره من الفعل أو تحذف ما اتصل بضميره . فإن كان الفعل يتسلط عليه فينصبه علمت أن حكمه أن يكون منصوبا بإضمار فعل يكون هذا تفسيره ، وإن لم يتسلط عليه ناصب [له] (٤) فليس حكمه أن يكون منصوبا بإضمار فعل .

مثال ذلك أنك تقول : «أَزَيْدًا ضربته» تنصب «زيدًا» بإضمار فعل ؛ لأنك لو حذفت الهاء من «ضربته» ، وجب أن تنصب «زيدًا» (٥) بـ «ضَرَب» هذا الظاهر . وإذا قلت : «أزيدًا مررتَ به» ، لو حذفت «الباء» وضمير «زيد»/ لوجب ٤٢٠/١ أن تقول : «أزيدًا مررت» ، لو كان مما يتعدى بغير حرف ، وكان يُعمِل «مررت» فى «زيد» . وإذا قلت : «أزيدًا ضربتُ أخاه» ، ثم حذفت «الأخ» ، لوجب أن تقول : «أزيدًا ضربت» ، فوجب (٦) أن يكون هذا الفعل الذى يتصل «بزيد» ، فينصبه ــ إذا حذفت الكنايات بعده (٧) ــ وهو الذى يفسر ما ينصب «زيدا» إذا جعلت بعده كنايته . وإذا قلت : «أزيدٌ ذُهِبَ به» ، و«أزَيدٌ قام أخوه» ، لو حذفت «الأخ» ، و«الباء» وبَقَّيْتَ «أزَيدٌ ذُهِب» أو «أزَيْدٌ قام» ، ما جاز أن يتسلط عليه فينصبه . فعلمت [بذلك] (٨) أنه لا يكون تفسير شىء ينصب «زيدا» فإذا لم يكن كذلك لم ينصب «زيدا» .

(١) بولاق ٥٣/١ .
(٢) جـ ، س وبولاق وهارون : «قلت» .
(٣) س ، ح : «فاعتبر بهذا» ، ى ، جـ : «اعتبره بهذا» .
(٤) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٥) فى جـ بزيادة : «بإضمار فعل» قبل« بضرب» .
(٦) س : «لوجب» .
(٧) ساقطة من ح .
(٨) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

قال [سيبويه] : [١] (واليومُ والظروف بمنزلة «زيدٍ وعبدِ الله» ، إذا لم يكن ظروفا ، وذلك قولك : «أيومَ الجمعة ينطلق فيه عبدُ الله» كقولك : «أعمرًا تكلم فيه عبدُ الله» و«أيومُ الجمعة يُنْطَلَقُ فيه»كقولك : «أَزَيدٌ يُذهب به») .

يعنى : [٢] إذا قلت : «أيومَ الجمعة يُنْطَلَقُ فيه عبدُ الله»[٣] فهو [٤] فى موضع نصب ؛ لأن «عبدالله» يرتفع بـ«ينطلق» ، وإذا ارتفع به ، انتصب غيره مما يتعلق بالفعل ، فصار «يومُ الجمعة» منصوبا ؛ لأن كنايته تتصل بمنصوب ، وإذا قلت : «أيومُ الجمعة ينطلق [فيه]»[٥] «ففى» موضعها[٦] رفع بإقامتها مقام الفاعل ، وكناية «اليوم» تتصل بها ، فصار «اليوم» مرفوعا ، ويجوز فيه الوجه الذى ذكرناه : وهو أن تقيم المصدر مقام الفاعل ، وتجعل موضع «فى» منصوبا .

قال[٧] : (وتقول : «أأنتَ عبدُ الله ضَرَبته» تُجريه ها هنا مُجرى «أَنا زيدٌ ضربتُه» ، لأن الذى يلى حرف الاستفهام «أنت» ، ثم ابتدأت هذا ، وليس قبله حرفُ استفهام ولا شىء هو بالفعل ، وتقديمه أولى[٨] ، إلا أنك إن شئت نصبته كما نصبت «زيداً ضربته» ، فهو عربى جيِّد . وأمره ها هنا على حد[٩] قولك : «زيدٌ ضَربتُه»)[١٠] .

[قال المفسر :] [١١] اعلم أن سيبويه ومَنْ ذَهَبَ مذهبه[١٢] ، إذا حال بين حرف الاستفهام وبين الاسم الذى وقع الفعل على ضميره باسم آخر ، ولم يكن من سببه ، جعل ذلك الاسم الحائل بينهما مخرجا للاسم الذى بعده عن [١٣]

---

(١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س ، بولاق ١ /٥٣ - ٥٤ . (٢) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٣) العبارة من (كقولك : «أعمرًا تكلم فيه عبدالله ... إلى ... أيوم الجمعة يَنطلق فيه عبدالله») ساقطة من ق .
(٤) جـ ، س : «ففى» فى موضع نصب ، ح : يعنى : فى موضع نصب .
(٥) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٦) ى ، ح ، جـ ، س : «ففى» فى موضع رفع .
(٧) بولاق ١ /٥٤(= هارون ١٠٤/١) .
(٨) ح : «ولاشىء هو بالفعل أولى» .
(٩) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س وبولاق .
(١٠) المثال ساقط من ق .
(١١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٢) جـ ، س : «ومنْ مذهبه» .
(١٣) ح ، جـ ، س : «من» .

حكم الاستفهام الذى من أجله يختار النصب فيه بإضمار فعل ، فلم يجز [١] النصب فى «عبدالله» ، إذا قلت : «أأنت عبدُالله ضربته؟» ؛ لأن «عبدالله» لم يل حرف الاستفهام كما/ وليه فى قولك : «أعبدَالله ضَرَبْتَه؟» ، وحال «أنت» ٤٢١/١
بين ألف الاستفهام وبين «عبدالله» ، فصار «عبدُالله» كأنه مبتدأ ليس قبله حرف استفهام كقولك : «عبدُالله ضربته» [ومن قال : «عبدَالله ضربته» فى الابتداء ، وليس بالاختيار ، قال ها هنا : «أأنت عبدَالله ضربته»] [٢] ، وإن لم يكن الاختيار على تقدير «أأنت ضربت عبدَالله ضربته» كما تقول : «عبدَالله ضربته» ، على تقدير : «ضربت عبدَالله ضربته» [٣] . ويجب على مذهب سيبويه أن تَرفَع «أنت» بالابتداء لا غير فى هذا الموضع .

فإن قال قائل : لم لا [٤] ترفع «أنت» بفعل مضمر ، لأن له ضميرًا فى الفعل مرفوعا وهو التاء فى «ضربته» ، فيصير التقدير : «أَضَرَبْتَ عبدَالله ضربتَه؟» .

وقد قال سيبويه فى فصل قبل هذا : ويكون المضمر ما يرفع كما أضمرت فى الأول ما ينصب بعد قوله : «أعبدَالله ضربَ أخاه زيدٌ» . [والظاهر من هذا أنه يرفع «عبدالله» بإضمار فعل ، كما ينصبه بإضمار فعل ، إذا قلت : «أعبدَالله ضرب أخاه زيدٌ»] [٥] فوجب أن تَرفع «أنت» بفعل يوقعه على «عبدالله» على ما ذكرنا .

قيل له : بينهما فرق ، وذلك أنّا إذا قلنا : «أعبدُالله ضَرَبَ أَخُوهُ زيدًا» ، و«عبدُ الله» يلى حرف الاستفهام ، والفعل الذى يعمل فى سببه الرفع متصل به ولا [٦] فاصل بينهما ، فهو بمنزلة قولك : «أعبدالله ضَرَبْتُ أَخَاه» فى أن

(١) جـ ، س : «يختر» .
(٢) الزيادة من ى ، ح ، وفى ى بعد ذلك :كما تقول : «عبدَالله ضربته» .
(٣) العبارة من : «كما تقول : إلى . . . ضربت عبدَالله ضربته» ساقطة من ى .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س : «لِمْ» .
(٥) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٦) ح ، جـ ، س : «لا فاصل» .

الاسم يلى حرف الاستفهام ، وبعده الفعل الواقع بسببه متصلا بلا فاصل ، وإذا قلنا : «أأَنت [1] عبدَالله ضربته» ، فبين «أنت» ، وبين الفعل الذى فيه ضميره «عبدالله» يصح أن يكون مبتدأ [2] فاصلا بين «أنت» وبين الفعل [3] فلم [4] يكن بنا حاجة إلى إضمار فعلٍ لـ «أنت» ؛ لأن فعله لم يله ، وقد فصل بينه وبينه ، وقد كنا بيَّنا أن قوله :«أَعبدُ الله ضربَ أخوه زيدًا» ، يجوز رفعه بالابتداء ، ويكون كلاما مختارا ، ويكون بينه وبين قولنا : «أعبدَ الله ضربته» فرق ؛ لأن «عبدالله» إذا رفعناه بالابتداء أو بإضمار فعل ، فلفظهما واحد فكان الابتداء مختارا ؛ لأنه أخف فى التقدير وليس فى اختياره [5] تقديرُ لفظ ، وليس لتقدير الفعل الواقع قبله لفظ يدل عليه ، كما كان فى المنصوب .

وقد كان أبو عمر الجرمى [6] يختار فى قولنا : «أزيدٌ قام» ، أن يكون «زيد» مرتفعا بالابتداء .

وكان الأخفش [7] يختار أن يكون مرفوعا [8] بفعل على تقدير : «أَقَامَ زَيدٌ قَام» ، وقد فسرنا قول سيبويه : /ويكون المضمر ما يُرفع أنه يحتمل أن يكون ٤٢٢/١
الابتداء ، أعنى : ويحتمل أن يكون عنى فعلا يرفعه بما أغنى عن إعادته .

وقال أبو الحسن الأخفش : «أأَنْتَ عَبْدَالله ضَرَبْتَه» ، النصب أجود ؛ لأن «أنت» ينبغى أن يرتفع بفعل ، إذ كان له فعل فى آخر الكلام . وينبغى أن يكون الفعل الذى يرتفع [9] به «أنت» ساقطا على «عبدالله» ، [10] وكأنه فى التقدير : «أضربت أنت عبدَ الله ضربته» وقد ذكرنا هذا .

---

(١) ح ، جـ ، س :« أنت» . (٢) ح ، جـ ، س : ولا يصح أن يكون الضمير «فاصلا» .
(٣) من جـ وفى بقية النسخ : «فعله» (٤) من ح ، جـ ، س وفى بقية النسخ :« ما لم يكن بنا» .
(٥) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب وق : «وليس اختيار تقدير لفظ» .
(٦) سبقت ترجمته فى : جـ٢ ص ٢٤٨ ، جـ٣ ص ٧٣ .
(٧) سبقت ترجمته فى : جـ٣ ص ٢٢ . (٨) ح ، جـ ، س : مرتفعا .
(٩) من ى ، ح ، جـ ، س : وفى بقية النسخ : «يُرفع» .
(١٠) «الواو» ساقطة من ح ، جـ ، س .

قال [١] : (فإن قلت : «أكلَّ يوم زيدًا تَضْرِبُه» ، فهو نصب كقولك [٢] : «أزَيدًا تضربه كلَّ يوم» ؛لأن الظروف [٣] لا تفصل كما لا تفصل [٤] فى قولك : «ما اليومَ زيدٌ ذاهبًا» ، و«إن اليومَ عمْرًا مُنْطَلق» ، فلا تحجزُ هاهنا كما لا[٥] تَحجزُ ثمت) .

يريد : أن تقدُّم الظرف كتأخره فى قولك : «أَكُلَّ يوم زيدًا تضربه» ؛ لأنه لا فرق بين أن تقول : «أزيدًا كلَّ يوم تضربه» ، وبين أن تقول : «أكلَّ يوم زيدًا تَضْرِبُه» . ولا يشبه هذا قولك : [٦] «أأنت عبدَالله ضربته» ، ولا قولك : «أزيدٌ هند يَضْرِبها» ، وذلك أنك إذا قلت : «أأنت عبدَالله ضربته» ، رفعت «أنت» بالابتداء ، ولم يكن فيما بعده [٧] ضمير له منصوب ، ولا متصل بمنصوب ، والعائد إليه [٨] التاء [التى] [٩] فى «ضَرَبْته» ، فهى ضمير مرفوع . وإذا قلت : «أكلَّ يوم زيدا تضربه» فلابد من نصب الظرف ؛ لأنه لا عائد إليه ، فإذا نصبناه فلابد من أن تنصبه بالفعل الظاهر ، أو المضمر الذى ينصب «زيدا» . فإن [١٠] نصبناه بالظاهر فتقديره : «أزيدًا تضربه كُلَّ يوم» ، ويجب نصب «زيد» ؛ لأنه يلى حرف الاستفهام . وإن [١١] نصبناه بالمضمر فتقديره : «أَتَضْرِبُ زَيْدًا كُلَّ يَوْمٍ تَضْرِبَه» ، فيجب نصب «زيد» بالفعل الذى تنصب به الظرف .

فإن قال قائل : اجعله مرفوعا ويكون العائد إليه [«فيه»] [١٢] محذوفه كقولك : «اليومَ لقيتُك» ، على تقدير «لقيتك فيه» [١٣] ، فيكون تقدير هذا : «أَكُلُّ يومٍ زَيدٌ تضربه [فيه]» [١٤] ، فيكون «كل» مبتدأ ، و«زيد» مبتدأ ثان ، و«تضربه» خبر زيد ، و«زيد»[١٥] وما بعده خبر «كل» .

---

(١) بولاق ١/ ٥٤ .
(٢) ساقطة من س .
(٣) بولاق : «الظرف» .
(٤) «كما لا تفصل» ساقطة من بولاق .
(٥) جـ ، س : «لم» .
(٦) ح : «قولهم» .
(٧) من ى ، ح ، وفى بقية النسخ : «ولم يكن بعد ضمير له» .
(٨) ساقطة من ى .
(٩) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٠) س : «فإذا» .
(١١) ح ، جـ : «وإذا» ، ى : «فإذا» .
(١٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٣) من ح ، جـ ، س وفى ب ، وق : «لقيت فيك» .
(١٤) الزيادة من ح ، جـ ، س
(١٥) ساقطة من ق .

قيل له : هذا جائز ، وإنما كلامُنا على الاختيار ، فإذا قدرنا هذا التقدير لاتَّصل[١] ضمير «كل» بـ «في» ، وهي في موضع نصب ، فوجب اختيار نصب «كل» ؛ لاتصال/ ضميره بالمنصوب. ٤٢٣/١

وبيّن سيبويه أن وقوع الظرف بين ألف الاستفهام ، وبين الاسم لايمنعه الحكم الأول ، وكان الاسم هو الذى بعد حرف الاستفهام ، والظرف ملغى ، كما كان ذلك في قولك : «ما اليومَ زيدٌ ذاهبًا» ، و«إنَّ اليومَ عمْرًا منطلقٌ» ، كأنك قلت : «ما زيدٌ ذاهبًا اليومَ» ، و«إن عمرًا مُنْطَلِقٌ اليومَ» .

قال : (ويقولون :[٢] «أَعبدُالله أخوه تضربُه» ، كما [٣] تقول : «أأَنت زيدٌ ضربته») .

فترفع «عبدالله» بالابتداء ، و«أخوه» ابتداء ثان ، والهاء تعود إلى «الأخ» ، وفي «تضربه» ضمير فاعل من «عبدالله» ، وصار «عبدالله» حاجزا بين ألف الاستفهام وبين الأخ ، كما بينا ذلك في قولك :«أأنت زَيدٌ ضربته» ، وإن نصبته على حد [٤] قولك : «زيدًا تضربه» ، قلت : «أَزَيدٌ أخاه تَضرِبه» فترفع «زيدا» بالابتداء على ما بَيّنا ، وتَنصِب «الأخ» بفعل ، هذا الظاهر تفسيره ، كأنه قال : «أزيدٌ يَضْرِبُ أَخاه يَضربه» ؛ لأن «الأخ» قد صار بمنزلة اسم مبتدأ ليس قبله شيء ؛ لحيلولة «زيد» بينه وبين حرف الاستفهام .

قال أبو الحسن[٥] : «أزيد أخاه يَضْرِبُه» ، الوجه النصب ؛ لأن «زيدًا» ينبغي أنْ يرتفع بفعل مضمر وذلك الفعل يقع على أخيه ، وقد بيّنا هذا من قوله : في قولك : «أأنت عبدالله ضَربته» . قال : وأما «أزيدٌ أخوه تضربه» فليس الفعل من

(١) ح ، جـ ، س : «اتصل» .
(٢) بولاق وهارون ، ح ، جـ ، س : «وتقول» .
(٣) بولاق بزيادة : «كما فعلت ذلك في قولك : أأنت ...» .
(٤) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٥) سبقت ترجمته في ص٢٢ .

«زيد» فى شىء ؛ لأنه إنما وقع ها هنا على الأخ . هذا قول الأخفش [١] ومذهبه فى هذه المسألة اختيار رفع «زيد» بالابتداء ؛ لأن «زيدا» لا فعل له فى آخر الكلام ، فيضمر قبله فعل له ، ولا وقع بعده فعل ينصب ضميره فينصب . فالاختيار رفعه بالابتداء ، ورفع «الأخ» بابتداء ثان ، و«تضربه» خبر للأخ والجملة خبر لزيد ، وقد خرج «الأخ» من وقوع حرف الاستفهام عليه لفصل «زيد» بينه وبينها ، فصار بمنزلة المبتدأ ، كأنك قلت : «أخوك تضربه» ، وليس قبله كلام .

وَمَنْ قال فى الابتداء : «زيدًا ضربته» ، وإن لم يكن الاختيار لزمه أن ينصبَ «الأخ» ، فإذا نصبت[٢] «الأخ»نصبته بإضمار فعل ، كأنه قال : «تضرب أخاك/ ٤٢٤/١
تضربه» . فإذا قال ذلك ، وجب أن يختار نصب «زيد» أيضا . لأنه نصَبَ سَبَبه الذى فيه ضمير يعود إليه ما [٣]بعده فصار كأنه [٤] قال : «أزَيدًا ضَربت أباه» [٥] .

[قال] : [٦] فإن قال قائل [٧] : «أزيدًا أَخَاه تضربه» [٨] ، فما الذى ينصب «زيدًا» و«الأخَ» أهما فعلان أم فعل واحد[٩] ؟

فإن قلت : فعل واحد ، فكيف يستقيم هذا ومعناهما مختلف؟ لأن «زيدًا» ليس [١٠] بمضروب ، و«أخوه» مضروب ، ولا يجوز أن تُضمِر «لزيد» الضَّرب ، كما أضمرناه للأخ ، ألا ترى أنا إذا قلنا : «أزيدًا ضربت أخاه» ، فإنما تُقَدِّر : «ألابَسْتُ زَيْدًا ضربت أخاه» ، ولا تُقَدِّرُ : «أضربت زيدًا» . وإن كان نصبهما بفعلين مختلفين فكيف يصير «تضربه» تفسيرا لفعلين مختلفين؟

(١) سبقت ترجمته فى ص ٢٢ .
(٢) ى ، جـ ، س : نصب .
(٣) ساقطة من جـ ، س .
(٤) ح : «إليه ما بعده هنا وكأنه» .
(٥) جـ ، س : أخاه .
(٦) الزيادة من س .
(٧) ح ، جـ ، س : فإذا قلت :
(٨) من ح ، جـ ، س وفى بقية النسخ : تضرب .
(٩) ى ، ح ، جـ ، س : أهما فعل واحد أم فعلان؟
(١٠) ق : لأن ليس «زيدا» «بمضروب» .

ففى ذلك جوابان : أحدهما : أن هذا الفعل الواقع بضمير «الأخ» ، قد دل على الفعل الذى نصب[١] «الأخ» ، فإذا دل عليه ، صار كالظاهر وعُلِمَ ما هو ، فإذا علم صار تفسيرا للفعل الذى نصب [٢] «زيدًا» ؛ لأن ما علم فهو كالظاهر وتقدير هذا : أنا إذا قلنا : «أزيدًا أخاه تَضْرِبه» ، نصبنا «زيدًا بـ لابَسْتُ» ، ونصبنا «الأخ» بـ «تَضْرِب» ، فكأنا قلنا : «ألابَسْتَ زيدًا تَضْرِبُ أَخَاه تَضْرِبُه» ، «فتضربه» الثانى الذى وقع على ضمير الأخ ، قد دلَّ على «تضرب» الذى نصب «الأخ» ، ودل «تضرب» الذى نصب «الأخ» على «لابست» الذى نصب «زيد» ، وهذا قول الأخفش .

وفيه قول ثان : وهو أنا [قد] [٣] رأينا الفعل الواحد قد يدل فى حال على نظيره [فى اللفظ] [٤] ، ويدل فى حال أخرى على غير نظيره ؛ فمن [٥] ذلك أنك إذا قلت : «أزَيْدًا ضَرَبْتَه» فتقديره [٦] : أَضَرَبْت زيدًا ضَرَبْتَه ، فدل«ضربته» على «ضربت»[٧] الذى هو نظيره . وإذا قلت : «أَزَيْدًا ضَرَبْت أَخَاه» ، فتقديره : «أَلابَسْتَ زَيْدًا ضَرَبْتَ أَخَاه» ، فلم يدل «ضربت» على مثله ، إنما دل على «لابست» ، وإنما يدل على فعل يليق بمعنى الاسم الذى قبله ، فإذا قلت : «أَزَيْدًا أَخَاهُ تَضْرِبُه» ، دل [تضربه][٨] على فعلين : فعلٌ ينصب «الأخ» ، وفعل ينصب «زيدًا» ، فيدل الضرْب على ملابسةٍ وضَرْبٍ فى حال واحدة ، كما دل على الملابسة/ والضرب فى حالين مختلفين ، على حسب الأسماء التى ٤٢٥ / ١ قبله[٩] ، وقد يجوز أن تقول : «أَعَبدُ الله أخَاه تضربُه» ، كما قلت : «أعبدُ الله ضَرَبْتَ أخاه» ، والاختيار ما وصفناه .

---

(١) جـ س : «ينصب» . (٢) ى ، ح ، جـ ، س : «ينصب» .
(٣ ، ٤) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٥) من ح ، جـ ، س وفى بقية النسخ : «من ذلك» . (٦) من جـ و س وفى بقية النسخ : «تقديره» .
(٧) من جـ ، س وفى بقية النسخ : «ضرب» . (٨) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٩) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب وق : «قبلها» .

قال سيبويه : [١] (وقد يجوز الرفع فى « أعبدُ الله مررتَ به» [على ما ذكرت لك] [٢] ، و«أعبدُ الله ضربتَ أخاه» [وأما قولك : «أزيدًا مررتَ به» ، فبمنزلة قولك : «أزيدًا ضربته»][٣] والرفع فى هذا أقوى منه فى قولك : [٤] «أَعبدُ الله ضربتَه» ، وهو أيضًا قد يجوز) .

يعنى أن الفعل لم يقع فى قولك : «أعبدُ الله مررتَ به» على ضمير «عبدالله» ، وإنما وقع على الباء ، واتصلت الباء بضميره ، وكذلك «أعبدُ الله ضَرَبْتُ أَخَاه» ، وقع الفعل على «الأخ» ، واتصل «الأخ» بضميره ، وإذا قلت :[٥] «أعبدُ اللهِ ضَرَبْتَه» ، فقد وقع الفعل على ضميره ، فصار «عبدالله» من الفعل أقرب ، والفعل أشد له ملابسة [٦] ، فيكون النصب فيه أجود ، والرفع فيه أضعف منه فى قولك : «أعبدُ الله مررت به» [٧] ، و«أعبدُ الله ضَرَبْتُ أخاه» ومع هذا يجوز الرفع فى قولك : «أعبدُ الله ضَرَبْتَه» ، كما جاز [٨] الابتداء إذا قلت : «أعَبْد الله ضربته» ، وكما جاز فيما بعد الجملة المبنية على فعل [٩] فى قولك : «ضَرَبْتُ زَيدًا وعَمْرُوكلمته» ، وإنما جاز هذا [١٠] ؛ لأنك تجعل «عبدالله» مبتدأ ، وتجعل ما بعده خبرا له ، فيصير بمنزلة قولك : «أعبدُ الله أخوك» .

وقال أبو الحسن : تقول :«أَزَيْدًا لم يَضْرِبْه إلا هُو» لا يكون فيه إلا النَّصْب ، وإن كانا جميعا مِنْ سببه ؛ لأن المنصوب هاهنا اسم ليس بمنفصل مِنَ الفعل ، وإنما يكون الأول على الذى ليس بمنفصل ؛ لأن المنفصل يعمل كعمل سائر الأسماء ، ويكون هو [١١] فى مواضعها . وغير المنفصل لا يكون هكذا ، وكذلك «أزيدٌ لم يَضْرِب إلا إياه» ؛ لأن فعل «زيد» إذا كان مع اسم غير منفصل ، لم

(١) بولاق ١ / ٥٤ .
(٢) الزيادة من بولاق .
(٣) الزيادة من بولاق وهارون .
(٤) ساقطة من بولاق .
(٥) ى ، ح ، جـ ، س : «قلنا» .
(٦) ح ، جـ ، س : «والفعل له أشد ملابسة» .
(٧) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «أعبد الله ضربته» .
(٨) من ى ، جـ ، س وفى بقية النسخ : «كما جاز فى الابتداء» .
(٩) من ى ، ح ، جـ ، س: وفى ب وق : «فعله» .
(١٠) ساقطة من ق .
(١١) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .

يتعد إلى «زيد» ولم يتعد فعل «زيد» إليه ، ألا ترى أنك لا تقول : «أزيدًا ضرب» ، وأنت تريد : «زَيْدًا ضَرَبَ نفْسَه» ولا «أزيدٌ ضَرَبه» وأنت تريد أن توقع فعل «زيد» على «الهاء» ، و«الهاء» لزيد ؛ فلذلك لم يعمل فى «زيد» .

قال أبو سعيد[١] : اعلم أن الأخفش ذكر هاتين المسألتين ، وبناهما على
٤٢٦/١ أصول النحويين وتحتاج إلى شرح وإيضاح ، وأنا أذكر ذلك مشروحا/ إن شاء الله تعالى[٢] .

اعلم أن الأفعال المؤثِّرة إذا وقعت مِنَ الفاعل بنفسه لم يجز أن تتعدى ضميره المتصل إلى ضميره المنفصل كقولك[٣] : «ضَرَبْتنى» ، ولا «ضَرَبْتَكَ» ، ولا ما أشبه ذلك ، وإنما يقال : «ضَرَبْتُ نَفْسِى» و«شتمت نفسى» ، و«أكرمت نفسى» وما أشبه ذلك .

وإنما لم يجز هذا مِنْ قِبَل أن أكثر العادة الجارية مِنَ الفاعلين ، أنهم يقصدون إلى إيقاع الفعل بغيرهم ، فجَرت الألفاظ على ذلك ، والذى يوقعون به الفعل[٤] غَيْرَهم .

وأفعال الإنسان بنفسه هى الأفعال التى لا تتعدى نحو : «قَامَ» ، و«ذهَبَ» ، و«انطلق» ، وما أشبه ذلك ، فإذا أوقع الإنسان [٥] فعلا بنفسه [على سبيل ما يفعله بغيره] [٦] أجْرَى لَفْظَه على لفظ غيره فلم يُعدِّه إلى ضميره ، وأتَى بلفظ النفس فصار بمنزلة قولك : «ضَرَبْت غُلامِى» .

وكان أبو العباس المبرد يقول : «إنما [٧] لم يَجُزْ ذلك ؛ لأن الفاعل بالكلية لا يكون مفعولا بالكلية» .

---

(١) ى ، ح ، جـ ، س : «قال المفسر» .
(٢) جملة «إن شاء الله تعالى» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) ى ، جـ ، س : «لا يقال» .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س «يوقعون الفعل به» .
(٥) ى ، ح ، جـ ، س : «الفاعل» .
(٦) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٧) ى ، ح ، جـ ، س : «إنه» .

[قال المفسر] (١) : وهذا قول يَضمحلّ ، ويبطل ؛ لأنه لا خلاف بينهم أنه يجوز أن تقول : «ما ضَرَبَنى إلاَّ أنَا» ، وضمير الفاعل هو ضمير المفعول ، فلو كان الأول غير جائز ؛ لأن الفاعل لا يكون مفعولا ، لما جاز هذا ؛ لأن الفاعل هو المفعول ، وإن كان الضمير منفصلا .

وكان الزَّجَّاج يقول : إنهم استغنوا بالنفس عن الضمير ، كما استغنوا بكليهما عن «أجمعين» ، ألا ترى أنك تقول : «قَامَ الزَّيْدُونَ أَجْمَعُون» ، و«قَامَ الزَّيْدون كُلُّهُمْ» ، وتقول : «قَامَ الزَّيْدَانِ كِلاهُمَا» ، ولا تقول : «قَام الزَّيْدانِ أجْمَعانِ» فكذلك استغنوا بـ «ضَرَبْتُ نَفْسِى» عن قولهم «ضَرَبْتُنى» ، والقول الذى بدأنا به أحسن .

ويجوز تعدى ضمير الفاعل إلى ضميره فى الأفعال الملغاة وهى : «ظننت» و«حسبت» ، و«خلت»(٢) ، و«علمت» ، و «رأيت» من رؤية القلب ، و«وجدت» منْ وجود القلب ، و«زعمت» ، تقول : «رأيتنى وادًا لك» ، و«وَجَدتُك غَنيًّا فطَغَيتَ» . وإنما (٣) يتعدى ضمير الفاعل فى هذه الأفعال إلى ضميره الذى هو المفعول الأول دون المفعول (٤) الثانى ؛ لأنك إذا قلت : «ظَنَنْتُكَ مُنْطَلِقًا» ، «فالتاء» : الفاعل ، و«الكاف» : المفعول الأول ، و«منطلقًا» : المفعول الثانى ، وجاز ذلك فى هذه/ الأفعال واختير منْ قِبَل أن تأثير هذه الأفعال فى المفعول ٤٢٧ / ١
الثانى ، لا فى المفعول الأول ، والدليل على ذلك أنك [إذا] (٥) قلت : «ظَنَنْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» ، فالشك لم يقع فى «زيد» ، الذى هو المفعول الأول ، وإنما الشك فى انطلاقه ، فصار المفعول الأول كاللغو فى التحصيل .

وقد حكى الفراء : أن العرب تقول : «عَدِمْتُنى» ، و«فَقَدْتُنى» ، فأجروهما مُجرى الأفعال الملغاة ، وإنما جاز ذلك ؛ لأن فقدان الرجل نفسه وعَدَمه

(١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) «خلت» جاءت قبل «حسبت» فى ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) ح ، جـ ، س : «فإنما» .
(٤) ساقطة من ح .
(٥) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

نفسه[١] ليس مما يصح ، ولا يتأتّى[٢] ؛ لأنه محال أن يعدمَه فى التحصيل ، ألا ترى أنك إذا عدمت شيئا فمعناه أنك تعلمه غير موجود ، ومُحال أن تعلم أنك غير موجود ؛ لأنه إذا صح مِنْكَ العلم فأنت موجود ، فهذان الفعلان مستعاران[٣] ، والمعنى : عدمت غيرى وفقدت غيرى[٤] وإن كان الفعل منقولا إلى لفظه . واعلم أنه لا يجوز أن يتعدى ضميرُ فعل إلى ظاهر نفسه فى الأفعال كلها ، ولا ظاهره إلى ضمير نفسه فى هذه الأفعال المؤثرة . لا يجوز أن تقول : «زيدًا ضَرَبَ» ، فتنصب «زيدًا» بضرب . وتجعل فى «ضرب» ضميرا مِنْ «زيد» وَأَوْقَعَ الفعل بظاهره ، ولا «الزيديْن ضربا» ولا «الهندات ضربن» . ولا يجوز مثل هذا فى الأفعال الملغاة ، لا تقول : «زيدا ظَنَّ مُنْطَلِقًا» ولا «أخويك ظَنَّا منطلقين» . ولا يجوز أيضًا أن تقول : «ضَربه زيدٌ» تريد : ضرب نفسه ، كما تقول : «ضرب غلامَه زيدٌ» ويجوز هذا فى باب[٥] المُلْغى ؛ تقول : «ظَنَّه زَيدٌ مَنْطَلِقًا» ، و«ظَنَّهما الزيدان مُنْطَلِقَيْن» .

وإنما لم يجز «زَيْدًا ضَرب» ولا[٦] «الزَّيديْن ضَرَبا» ؛ لأنَّا لو أجزنا ذلك ، ثم حذفنا المفعول بطل الكلام ، والمفعول فَضْلَةٌ فى الكلام ، وَلا[٧] يجوز أن تكون الفضلة[٨] لازمة لا يجوز إلغاؤها .

وإذا كان الضمير[٩] منفصلا كان بمنزلة الأجنبى ، وجاز فيه ما أبطلناه فى غيره مِنَ الضمير المتصل ، تقول : «ما ضَربنى إلا أنا» ، و«ما ضَرَبْتُ إلا إيَّاى» و«ما ضرب زَيْدًا إلا هُو» ، وصار بمنزلة قولك : «ما ضَرَبَنى إلا زيد» ، و«ما ضَرَبَ زَيْدًا إلا عمرو» .

---

(١) ح ، جـ ، س : «النفسه» .
(٢) ح ، جـ ، س : «يتأثر» .
(٣) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «مستعدمان» .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س : «عدمنى» ، «وفقدنى» .
(٥) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٦) ساقطة ن جـ ، س .
(٧) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «فلا» .
(٨) ى : الفضل .
(٩) ح ، جـ ، س : «المضمر» .

ثم نعود إلى كلام الأخفش . قوله : (١) «أزيدًا لَمْ يضْربه إلا هُوَ» ، لا يكون فيه (٢) إلا النصب ، وإن كانا/ جميعا من سببه ؛ يعنى أن «زيدا» يعود إليه ٤٢٨/١ عائدان ؛ الهاء التى (٣) فى «يضربه» وهى منصوبة ، و«هو»(٤) التى بعد «إلا» وهى مرفوعة ، ولا يجوز حمل «زيد» [إلا] (٥) على المنصوب ، وذلك أن يُحمل عليه الأول ، كأنّا نُقيم الأول مقامه ونحذفه ، فلو جعلناه مكان الهاء فى «يضربه» فالتقدير فى الهاء (٦) أنها محذوفة فتصير (٧) كقولك : «أزيدًا لم يضرب إلا هُو» . وهذا كلام مستقيم جائز ؛ لأن (٨) الفاعل ضمير منفصل ، فكأنا قلنا : «أزيدًا لم يَضْرَبْ إلا عمرٌو؟» (٩) .

ولو حملناه على الضمير المنفصل (١٠) فرفعناه صار تقديره : «أزيدٌ لم يَضربه؟» (١١) ولو قلنا (١٢) ذلك لفسد الكلام ؛ لأن ضمير الفاعل حينئذ كان يتعدّى إلى ضميره ، وقد بيّنا أن ذلك لا يجوز .

قال : وكذلك «أزَيدٌ لم يضْرب إلا إيّاه» ، لا يكون فى «زيد» إلا الرفع حملا على ضميره الذى فى «يضرب» ؛ لأنّا إذا فعلنا ذلك ، ثم حذفنا ذلك الضمير ووضعنا «زيدًا» موضعه صار التقدير : «لم يَضْرِبْ زَيْدٌ إلا إياه» ، وهذا مستقيم ؛ لأن الظاهر يتعدّى إلى ضميره (١٣) المنفصل ، وهو كالأجنبى(١٤) .

ولو حملناه على «إيّاه» ، فقلنا : «أزَيْدًا لم يَضْرب إلا إياه» ، ثم حذفنا الذى حملنا «زيدا» عليه لبَقِىَ «أزيدًا لم يَضْرِبْ» (١٥) ، وهذا غير جائز كما لم يجز «زَيْدًا ضَرَبَ» ، وقد جعلت فى «ضرب» ضمير فاعل لـ «زيد» .

---

(١) ى ، ح ، جـ ، س بزيادة : «تقول» بعد «قوله» .
(٢) ساقطة من ى ، جـ ، س .
(٣) ى : «الذى» .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س : «وهى» .
(٥) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٦) ح ، جـ ، س : صار التقدير فى الهاء أنها محذوفة .
(٧) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «لتصير» .
(٨) فى ب ، ق زيادة : «ضمير» قبل «الفاعل» .
(٩) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : إلا عمرًا .
(١٠) من ى ، وفى بقية النسخ : المتصل .
(١١) ح : «لم يضرب» .
(١٢) ح : «قلت» .
(١٣) من ى ، جـ ، س وفى ب : ضمير .
(١٤) العبارة الطويلة من «ولو حملناه على الضمير المنفصل . . . إلى . . . كالأجنبى» ساقطة من ق .
(١٥) العبارة من : «إلا إياه . . . إلى . . . أزيدًا لم يضرب» ساقطة من س .

قال الأخفش : فإن قيل : «آلخِوانَ أُكِلَ عليه اللَّحْمُ» ، فتنصب [١] «الخِوانَ» ، وأنت لا تقول : «آلخِوانَ أُكِلَ اللحم» ؛ فلأن [٢] «اللحم» اسم منفصل ، والأسماء[٣] المنفصلة[٤] يعمَلُ فعلُها فى الأول ، فجرت كلها على ذلك كما تقول : «الدرهمَ أُعطيه زيدٌ» .

[قال المفسر] : [٥] اعلم أن هذا الكلام قد اضطرب فيه النحويون ، ولم يتكلم فيه [٦] أحد [منهم] [٧] بكلام محصّل . وذلك أنه ليس فى ظاهره ما يصله بما قبله ، فهو فى الظاهر كالمنقطع مما قبله . والوجه فيه عندى [٨] أنَّه متصل بالكلام الذى قبله ، وذلك أنّا [قد] [٩] قدّمنا أن الاسم الذى بعد حرف الاستفهام إنما يحمل على سببه ، أو ضميره فى الفعل الذى بعده ؛ إذا كُنّا[١٠] متى ألغينا الضمير وصل الفعل إليه ؛ لأنه قال : «أزيدًا لم يَضرِبه إلا هو» ،
تنصب «زيدًا» ؛ لأنك لو / ألغيت الهاء التى فى «تضربه» ، لقلت : «أزيدًا لم ٤٢٩ / ١
يَضْرِبْ إلا هُو» فقال له قائل : فأنت تقول : «آلخوانَ أُكِلَ عليه اللحمُ» ، وأنت لو حذفت الضمير العائد إلى «الخوان» ، فقلت : «آلخوان أُكل اللحمُ» ، لبطل الكلام ، فلا ينبغى أن نعتبر الأول بحذف ضميره ، وقد اعتبرت[١١] نصب «زيد» بحذف ضميره [١٢] الذى فى «تضربه» ، فَفَصَّل الأخفش فقال : إذا قلنا : «آلخوانَ أُكل اللحمُ» لم يجز ؛ لأن «الخوانَ» لا يتعدى الفعل إليه إلا بحرف جرٍّ ، كما لا يجوز أن نقول : «مررتُ زَيْدًا» . وقد يكون فى الفعل ما يتعدى بغير حرف جرٍّ كقولك : «لَقِيتُ زَيْدًا» ، و«جُزْتُ زيدًا» ، فالمعنى الذى أفسد «آلخوانَ أُكِلَ اللحم» ، غير المعنى الذى أفسد قولَنا : «أزيدٌ لم يضربه إلا هو» ؛ لأن

(١) ق : «فنصب» .
(٢) ى : «فإن» .
(٣) ق : «الأشياء» .
(٤) من ى ، جـ ، س وفى ب ، ق : «المتصلة» .
(٥) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٦) ساقطة من جـ ، س .
(٧) الزيادة من ى ، جـ ، س .
(٨) ى ، ق : «عندى فيه» .
(٩) الزيادة من ى .
(١٠) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «إذ» .
(١١) من ى ، جـ ، س وفى ب ، ق : «اعتبر» .
(١٢) ح ، جـ ، س : «الضمير» .

[المعنى] (١) الذى أفسد : «أزَيْدٌ لم يَضربه إلا هُوَ» ، هو أنَّا لو حذفنا الاسم الذى حملنا رفع «زَيْد» عليه ، لبقى «أزيدٌ لم يضربه» ، ونحن إذا قلنا هذا ، صار الضمير متعديا إلى ضميره ، وقد بينا فساد هذا في كل فعل .

وهذا الوجه الآخر فى «آلخوان أكل اللحم» إنما يفسد ؛ لحذف حرف الجر ، كما يفسد : «مررت زيداً» . والأسماء (٢) التى تتعدى [أفعالها](٣) بغير حرف جرٍّ (٤) ، والتى تتعدى بحرف تستوى أحكامها فيما يختار مِنْ نصب الأول ؛ ألا ترى أنك تقول : «أزيدًا مررتَ به» ، كما تقول : «أزيدًا رأيت»(٥) فقال الأخفش : «اللحمُ» فى قولنا : «آلخوانَ أُكِلَ عليه [اللحم]» (٦) اسم منفصل ، والأسماء المنفصلة لا يمتنع تعدى فعلُها إلى كل شىء مِنَ الأسماء . وقولنا : «أزيدًا لم يَضْرِبْهُ إلا هُوَ» ، و«أزيدٌ لم يَضرب إلا إياه» ، لو غيَّرنا فقلنا : «أزيدٌ لم يَضرب إلا هو» حملا على «هو» و«أزيدًا لم يَضرب إلا إيَّاه» ، حملا على «إياه» لصار تقدير الأول : «أزيدٌ لم تضربه» ، وصار تقدير الثانى : «أزيدًا لم يضرب» ، فيكون الأول : يتعدى ظاهره (٧) إلى ضميره ، والثانى يتعدى ضميره إلى ظاهره وكلاهما فاسد على ما بيَّنَّاه (٨) . و«اللحم» اسم منفصل غريب أجنبى عَنِ(٩) الأول .

ثم قال : والأسماء المنفصلة (١٠) يعمل فعلها فى الأول ، فجرت كلها على ذلك ، كما تقول : «الدرهمَ أُعْطِيه زيدٌ» ، يُرِيدِ : أن الأسماء المنقطعة الأجنبية من المفعول ،/ الغريبة منه ، يعمل فعلها فى المفعول إذا تقدم ، سواء تَعدَّت أفعالها بحرف ، أو بغير حرف ، فيكون «آلخوانَ أُكل عليه اللحمُ» ، بمنزلة ٤٣٠/١

(١) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٢) ق : «الأشياء» .
(٣) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٤) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٥) ح : «رأيته» .
(٦) الزيادة من ى ، جـ ، س .
(٧) ى ، ح ، جـ ، س : «ضميره» .
(٨) جـ ، س : «بينا» .
(٩) ى ، ح ، جـ ، س : «من» .
(١٠) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «المنقطعة» .

قوله[١] : «ألدرهَم أُعطيَهُ زيدٌ» ، وإن كان «أُكِل» إنما [قد][٢] تعدّى إلى ضمير «الخوان» بحرف ، و«أُعطِيَ» قد تعدّى إلى ضمير «الدرهم» بغير حرف ، كما أن قولك : «أَزَيدًا مررتَ به» ، بمنزلة قولك : «أَزَيدًا لقيته» ، وإن كان «المرورُ» متعدّيا بحرف ، و«اللقاء» بغير حرف .

قال : «فاللحمُ» اسم منفصل ، إلا أنّه لا يقع على «الخوان» إلا بحرف جر ، والأسماء غير المنفصلة [٣] لم تَجْرِ مَجراها ، [لأن المنفصلة][٤] إن كان فيها[٥] ما لا يجوز أن يُلفظ به ، فقد يكون مِنَ المنفصلة ما يُلْفَظُ به كثيرا ، على أن يعمل أحدُهما فى الآخر ، فَشَبَّهت مالا يَحْسُنْ فى التقديم بهذا الذى يحسُن ، وأما غير المنفصلة فلم يكن فيها شىء يُشَبَّهُ به .

قوله : (والأسماء غير[٦] المنفصلة لم تجر مجراها) .

يعنى : الأسماء المنفصلة الغريبة الأجنبية فى التعدى إلى المفعول الذى هو غيرها ، لم تجر مجرى تعدّى الأسماء إلى ضميرها ، وقد بينا هذا .

وقوله : لأن المنفصلة إن كان فيها ما لا يجوز أن يُلْفَظ به ، [٧] فقد يكون مِنَ المنفصلة ما يُلْفَظُ به كثيرا ، على أن يعمل أحدُهما فى الآخر .

يعنى : أن قولنا : [٨] «أَلخوانَ أُكِل عليه اللحمُ» ، و«أزيدًا مررتَ به» ، وما أشبه ذلك مِنَ الأفعال التى تتعدى بحرف ، وفاعلها منفصل مِنْ مفعولها ، إن[٩] كان لا يجوز أن يُلْفَظ به بحذف حرف الجر ، ففى الأفعال ما يَتَعدى بغير حرف كقولك : «أَلخوان أَلْزِمَ اللحمُ» ، و«أزيدًا لَقِى عَمْرٌو» .

وقوله : (فَشَبَّهت مالا يحسن فى التقديم بهذا الذى يحسن) .

(١) ح : «قولك» .
(٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) ح : «المنقطعة» .
(٤) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٥) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «فيه» .
(٦) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٧) ساقطة من ى .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : «قوله» .
(٩) من ى ، ح ، جـ ، وفى ب ، ق : «وإن كان» .

يعنى فَشَبَّهت «آلخوانَ أُكِلَ عَلَيه اللحمُ» ، و«أزَيْدًا مَرَرْتَ به» بـ «آلخوان أُلزِمَ اللحم» ، و«أزيدًا لَقِىَ عَمْرٌو» .

وقوله : (وأما غير المنفصلة فلم يكن فيها شىء تشبَّه به) .

يعنى : قولك : «أزَيْدًا لم يضرب» ، إذا جعلت فى «يضرب» ضميرا من «زيد» ، وعَدَّيْتَه إلى «زيد» ، وقولك [١] : «لم يَضْرِبْه زيد» ، إذا عدَّيت فعل «زيد» إلى ضميره [٢] وليس [٣] شىء يُشَبَّه به من الأفعال ؛ لأن الأفعال كلَّها لا يجوز[٤] فيها ذلك .

[٥] (ومما يقبح بعده/ ابتداءُ الأسماء ، ويكون [٦] الاسم[٧] بعده إذا ٤٣١/١
أوقعت الفعل على شىء من سببه نصبًا فى القياس : «إذا» ، و«حيث» ، تقول : «إذا عبدَالله تلقاه فأَكْرِمْه» ، و«حَيْثُ زَيْدًا تَجِدْه فأكْرِمْه» ؛ لأنهما يكونان فى معنى [٨] حروف [٩] المجازاة) .

قال أبو سعيد [١٠] : قد قدَّمنا أن الحرف إذا كان بالفعل أولى ، فَوَلِيه اسم بعده فعل واقع عليه [١١] بضميره ، فالاختيار إضمار فعل ينصب الاسم . و«إذا» فيها معنى المجازاة التى لا تكون إلا بفعل ، فالاختيار إضمار فعل [١٢] بعدها ، فقولك : «إذا عبدَالله تَلقاه فأكْرِمْه» ، تقديره : «إذا تَلْقَى عبدَالله تلقاه» ، وكذلك «حيث» [قد] [١٣] تجرى مجرى «إذا» ، فى قولك : «حيث زيدًا تجدْه فأكْرِمْه» ، على تقدير : «حيث تجدُ زَيْدًا تجدْه» وفيهما [١٤] معنى المجازاة ؛ لأن قولك :

---

(١) ى ، ح ، جـ ، س : «قوله» .
(٢) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «ضمير» .
(٣) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٤) ح ، : «لم يجز» .
(٥) بولاق ١ / ٥٤ .
(٦) س : «ليكون» .
(٧) ح : «الأسماء» .
(٨) ساقطة من ى .
(٩) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «حرف» .
(١٠) ى ، ح ، جـ ، س : «قال المفسر» .
(١١) ساقطة من جـ .
(١٢) العبارة من : «ينصب الاسم . . . إلى . . . إضمار فعل» ساقطة من ق .
(١٣) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٤) من جـ ، س وفى بقية النسخ : «فيها» .

«إذا عبدالله تلقاه» ، يُوجبُ الأوقات المستقبلة كُلَّها ، ولا يخصُّ وقتًا دون [١] وقت ، فهو بمنزلة قولك : «متى تلق عبدَالله فأكْرِمْه» ، و«حيثُ تجدْ زيدًا فأكْرِمْهُ»[٢] ، يوجب الأماكن كلَّها ، لا يخص مكانا دون مكان ، فهو بمنزلة [٣] «أين» فكأنك[٤] قلت : «أيْنَ تَجِدْ زَيْدًا فأكرمه» ، غير أنّ «متى» ، و«أَيْنَ» يجزمان ، و«إذا» و«حيث» لا يجزمان عند البصريين إلا فى ضرورة الشعر [٥] وسترى ذلك[٦] إن شاء الله .

قال [٧] : (ويقبح إن ابتدأت [٨] الاسم بعدهما إذا كان بعده [٩] الفعل لو قلنا : «اجْلس حَيْثُ زيدٌ جَلَس» ، و[أو اجلس] [١٠] «إذا زَيْدٌ يجلس» ، [و«إذا زيدٌ جلس»] [١١] كان أقبح من قولك : «إذا جَلَسَ زَيْدٌ» ، و«إذا يجلس» ، «وحيثُ يَجْلِسُ» ، و«حيث جلس») .

يعنى : أن تقديم الفعل أولى ؛ لأنهما أحق بالفعل ، كما قبح «هل زَيْدٌ جَلَسَ» و«أَيْنَ زَيْدٌ جَلَسَ» .

قال [١٢] (والرفع بعدهما جائز ؛ لأنك قد تبتدئ بالاسم [١٣] بعدهما فتقول : «اجْلسْ حيثُ عبدُالله جالسٌ» ، و«اجْلِس إذَا عبدُ الله جَلَسَ») .

[قال المفسر] : [١٤] اعلم أن سيبويه قدر حالة [١٥] الرفع بعدهما على الابتداء بهذا الكلام الذى ذكرناه .

---

(١) ى ، ح ، جـ ، س : من .
(٢) ى ، ح ، جـ ، س : «حيث زيدًا تجده فأكرمه» .
(٣) ح ، جـ ، س : «فهى» .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س : «كأنك» .
(٥) ى ، جـ ، س : «الشاعر» .
(٦) ى ، ح ، جـ ، س : «وسنفسر ذلك فى موضعه» .
(٧) بولاق ١ /٥٤ .
(٨) بولاق : «ابتداء» .
(٩) من ى ، ح ، جـ ، س وبولاق وفى ب ، ق : «قبله» .
(١٠) الزيادة من بولاق .
(١١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٢) بولاق ١/ ٥٤ .
(١٣) بولاق : الأسماء .
(١٤) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٥) ى ، ح ، جـ ، س : قد أجاز .

فأما «حيث» : فلا شك فى جواز ذلك فيها ؛ لأنها قد تخرج عن معنى المجازاة إلى [١] أن يكون ما بعدها مبتدأ وخبرا كقولك : «لقيته حيث زيدٌ جالسٌ» ، فيكون [٢] نظيرُها مِنَ الزمان «إذ» ، كقولك : «لقِيتُه إذْ زيدٌ /جَالسٌ» . ٤٣٢/١

وأما «إذا» : فلا تقع إلا للمستقبل ، ولا تنفك من معنى المجازاة ، فقال قائلون : متى [ما] [٣] وليها الاسم ، فلابد من أن يكون الفعل بعدها مقدرا ، فإذا قلت : «اجلس إذَا عبدُ الله جَلَس» فتقديره : «اجلس إذا جَلَس عبدُ الله جَلَس» كما أنا [٤] إذا قلنا [٥] : «اجلس إنْ عبدُ الله جَلَسَ» ، فتقديره «[اجلس][٦] إنْ جَلَس عبدُ الله» .

والبصريون يقولون فى قوله تعالى [٧] : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[٨] إن [٩] «أحَد» يرتفع بفعل مضمر لا بالابتداء ، كأنَا[١٠] قلنا : «وإن استجارك أَحَدٌ من المشركين استجارك» ، فالظاهر [١١] تفسير للمضمر [قالوا] [١٢] :

ومما يقوى أن «إذا » لابد من فعل بعدها ، أنك لا تقول : «اجْلسْ إذَا عبدُ الله جَالِسٌ» كما تقول : [١٣] : «اجلس حيث عبدُ اللّه [١٤] جالِسٌ» ، فقد بان الفصل بينهما .

وللمحتج عن سيبويه أن يقول : لما كانت «إذا» غير عاملة فى الفعل كعمل «إنْ» ، جاز أن يكون الواقع [١٥] بعدها مرفوعا بالابتداء ، ويكون معنى المجازاة يصح لها[١٦] بالفعل الذى بعد المبتدأ ، كما أن «لو» هى بالفعل أولى ،

---

(١) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ، ق : «أى» :
(٢) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «يكون» .
(٣) الزيادة من جـ ، س .
(٤) من ح وفى بقية النسخ : «وأما»
(٥) الجملة من : «اجلس إذا جلس ... إلى .... إذا قلنا» ساقطة من جـ .
(٦) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٧) ى ، ح ، جـ ، س : «عز وجل» .
(٨) من الآية ٦ من سورة التوبة (٩) .
(٩) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٠) ى ، ح ، جـ ، س : «فإذا» .
(١١) من ى ، جـ ، س وفى بقية النسخ : «والظاهر» .
(١٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٣) ى ، ح ، جـ ، س : «قلت» .
(١٤) ى ، ح ، جـ ، س : .. «حيث زيد» . . .
(١٥) فى ب ، ق زيادة : «الفعل» .
(١٦) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «بها» .

وفيها معنى المجازاة . فإذا قلت[١] : «لو أَنَّك جئتنا لأَكْرَمْنَاك» ، فـ«إِنَّكَ جئتنا»[٢] فى موضع [٣] اسم مبتدأ ، وجاز لأن الفعل الذى هو خبر «أنّ» يصحح لها معنى المجازاة .

وللقائل الأول أن يقول : قولك : [٤]« لو أنك جئتنا لأكرمناك» [٥] يرتفع [أنَّ] [٦] بفعل مضمر ؛ لأن «أَنَّ» ، وما بعدها بمنزلة المصدر[٧] ، فيكون [٨] تقديره [٩] : «لو وقع أنك جئتنا» على معنى : لو وقع مجيئُك .

وللمحتج عن سيبويه أن يقول : لو كان الأمر كذلك [١٠] لجاز : «لَوْ أَنَّ زَيْدًا قائمٌ أتيناك» ، على معنى لو وقع هذا .

قال سيبويه [١١] : (ولـ«إذا» موضع آخر يحسن [فيه] [١٢] ابتداء الاسم[١٣] بعدها [فيه] [١٤] تقول : «نَظَرْتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُه عَمْرُو» ؛ [١٥] لأنك لو قلت : «نظرتُ فإذا [١٦] زيدٌ يَذْهَبُ» لَحَسُن) .

اعلم أن «إذا» تقع فى الجواب والمفاجأة ، ويليها المبتدأ والخبر ، فتكون[١٧] هى وما بعدها بمعنى الفعل ، فإذا قلت : «نَظَرْتُ فإذا زَيْدٌ يَضْرِبُه عَمْرُو» ، تقديره : نظرت فأبصَرْتُ زيدًا يَضْرِبُه عَمْرُو . وقوله تعالى :[١٨] ﴿وإِنْ تُصِبْهُم سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِم إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[١٩] ، كأنه قال : قنطوا / فـ ٤٣٣/١
«إذا» وما بعدها بمنزلة فعل ، غير أن الذى قصده سيبويه فى هذا الموضع أَنَّ «إذا» لما كان حكمها أن يليها الاسم لا الفعل ، ثم أتى بعد الاسم الذى وليها فعل واقع على ضميره لم تَنصب الاسم الأول بإضمار فعل بعد «إذا» ؛ لأن

(١) ى ، ح ، جـ ، س : «قالوا» .
(٢) «جئتنا» ساقطة من ق وب : «فإن جئتنا» .
(٣) ى ، ح ، جـ ، س : «فى معنى» .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س : «أن قولنا» .
(٥) ى ، ح ، جـ ، س : «أكرمناك» .
(٦) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٧) ق : «المصادر» .
(٨) ساقطة من ى ، ح .
(٩) ح ، جـ ، س : «فتقديره» .
(١٠) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب : «كذا» .
(١١) بولاق ١ / ٥٤ .
(١٢) الزيادة من بولاق .
(١٣) بولاق : الأسماء .
(١٤) الزيادة من : ح ، جـ ، س .
(١٥) جـ ، س : «ولأنك» .
(١٦) بولاق : «إذا» .
(١٧) ى ، ح ، جـ ، س : «وتكون» .
(١٨) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٩) الروم / ٣٦ .

«إذا» فى هذا الموضع بالاسم أولى ، وليست بمعنى المجازاة ، فيختار الفعل بعدها . ألا ترى أنك تقول : «نظرتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ» ، وقد كان [١] بعض النحويين البصريين[٢] : يجعل «إذا» بمنزلة [٣] الحضرة والمكان . فإذا قلت : «خَرَجْتُ فإذا زيدٌ قَائِمٌ» ، كأنه قال : «فحضرتى [٤] زيدٌ قائم» ، و«زيد» مرفوع بالابتداء و«قائم» خبره ، و«حضرتى» فى موضع نصب بـ «قائم» ، كما تنتصب ظروف المكان [٥] . قال : ويجوز أن تقول : «خرجت فإذا زيدٌ» ، فتجعل «زيدا» مبتدأ ، و«إذا» خبره ، كأنه قال : «بحضرتى [٦] زيدٌ» . ويجوز على ذلك أن تقول : «خرجت فإذا زيدٌ قائماً» ، فتجعل «إذا» خبر «زيد» ، وينصب «قائما» على الحال .

ومَنْ جعل «إذا» حرفًا ، وجعل ما بعدها مبتدأ وخبرا ، فإنه [٧] يقول : «خرجت فإذا زيدٌ» الخبر محذوف ، كأنه قال : «فإذا زيدٌ بحضرتى» . و«الفاء» إذا كانت جوابا فالحذف فيها شائع[٨] ، كقولك : «إن تأتنا فمحسن» تريد : فأنت مُحْسِنٌ ، وجملة الحذف أنه متى فهم الكلام معه جاز ولا سيما مع استعمال العرب لذلك .

قال[٩] : (وأما «إذ» ، فيحسُن ابتداء الاسم بعدها تقول : [١٠] «جئت إذ عبدُالله قائم» و«[جئت] [١١] إذْ عبدُ الله يَقُومُ» ، إلا أنها فى «فَعَلَ» قبيحة تَقول[١٢] : «جئتُ إذْ عبدُ الله قَام» [١٣] ، ولكن «إذ» إنّما تَقَعُ فى الكلام الواجب ، فاجتمع فيها هذا [١٤] ، وأنك [١٥] قد [١٦] تبتدئ الاسم بعدها ، فحسن [١٧] الرفع) .

---

(١) من ى ، جـ ، س وفى ب ، ق : قال .
(٢) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) ى ، ح ، جـ ، س : بمعنى .
(٤) ى ، جـ ، س : كأنك قلت .
(٥) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : الزمان .
(٦) ى ، ح ، جـ ، س : فحضرتى .
(٧) من جـ ، س وفى بقية النسخ : فكأنه .
(٨) جـ ، س : سائغ .
(٩) بولاق ٥٤/١ .
(١٠) بولاق : فتقول .
(١١) الزيادة من بولاق وهارون .
(١٢) بولاق : نحو قولك .
(١٣) العبارة من «[جئت] إذ عبدُ الله . . . إلى . . . قام» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٤) ساقطة من س ، ى .
(١٥) ى ، جـ ، س : «وأنت» .
(١٦) ساقطة من بولاق .
(١٧) ح : فيحسن .

يَقُول : إن «إذ» ليس فيها معنى المجازاة والذى (١) يليها الجمل . قال(٢) : فإذا قلت «جئت (٣) إذْ عبدُالله أُكْرِمه» ، كان الاختيار رفع «عبدالله» ؛ لأن «إذ» ليست بالفعل أولى ، كما كانت «إذا» ؛ لأن معناها الماضى (٤) ، وهى (٥) لوقت مبهم ، يُفَسَّر بالجملة التى بعدها ، والجملة التى بعدها مبتدأ وخبر ، وفعل وفاعل ماضيا كان الفعل أو مستقبلا ، كقولك : «جئت إذ قامَ زَيْدٌ» ، و«إذ يَقُومُ زَيْدٌ» ، و«جئت إذْ زَيْدٌ قائم» ، و«إذْ زَيْدٌ يَقُومُ» . فإذا قلت : «جئت إذ (٦) زَيْدٌ قَامَ»/ ، قبح أن يكون خبر المبتدأ الذى بعدها فِعْلاً مَاضيًا . ٤٣٤/١

فإن قال قائل : وكيف (٧) حَسُنَ «جئتُك إذْ قَامَ زَيدٌ» ، ولم يحْسُنْ «جئْتُكَ إذ زَيْدٌ قَامَ»؟ .

قيل له : لأن «قام» فى قولك : «زيد قام» ، موضعها رفع بخبر الابتداء ، وخبر الابتداء حكمه أن يكون الاسم أو ما يضارعه ، والفعل الماضى مضارعته ليست بتامّة (٨) ، وليس بالكلام حاجة إلى لفظ المُضِىّ ؛ لأن «إذ» قد دلَّت على المُضىّ (٩) . وإذا قلت : «جئتك إذْ قامَ زَيْدٌ» ، فليس «قام» فى موضع اسم .

فإن قال قائل : فأنت تجيز «زيدٌ قام» ولا تستقبحه ، و«قام» فى موضع خبره ، فَلِمَ استقبحت ذلك فى «إذ»؟ .

قيل له : من (١٠) أن قولنا : «زَيْدٌ قَامَ» ، لو قلنا مكان (١١) «قام» «يقوم» ، لتغيَّر معنى الفعل (١٢) ؛ لأن لفظ الفعل هو الذى يدل على الماضى والمستقبل ، وفى

(١) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : فى الذى .
(٢) ساقطة من ى ، ح ، جـ . س .
(٣) ساقطة من ق .
(٤) من جـ ، س وفى بقية النسخ : للماضى .
(٥) من ى ، ح ، جـ ، س ، وفى ب ، ق : وهو .
(٦) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «فإذ زيد قام» .
(٧) ى ح ، : «فكيف» .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : «ليست بتامة مضارعته» .
(٩) العبارة من : «وليس بالكلام . . . إلى . . . دلت على المضى» ساقطة من ق .
(١٠) ب ، ق بزيادة : من أجل أن قولنا .
(١١) ق : «مقام» .
(١٢) ى ، : «الفعلين» .

«إذ» ، قد دلّ على [1] الماضى ، فلا حاجة بالكلام إلى لفظ الماضى بعد الذى يدل على المبتدإ [2] . ثم قوّى سيبويه الفرق بين «إذ» ، و«إذا» بأن :

قال : (إن «إذ» إنما تقع فى الكلام الواجب) .

يعنى : [الماضى] [3] ، وارتفع الاسم المبتدأ والخبر [4] بعدها ، ليرىَ أنّها بعيدة مِنْ معنى المجازاة ، وأنّ الرفع حسن فى نحو قولك : «جئتك إذْ زيدٌ أُكْرِمه» .

قال[5] : (ومما ينتصب أوّلُه ؛ لأن آخره ملتبس بالأول قولك [6] : «أَزَيْدًا ضَرَبْتَ عَمْرًا وأخاه» ، و«أَزَيدًا ضَرَبْتَ رَجُلاً يُحِبُّه» ، و«أَزَيْدًا ضربت [7] جاريتين يُحِبُّهُمَا» ، فإنما نَصَبت هذا الأول [8] ؛ لأن الآخر [9] ملتبس به إذ كانت صفته ملتبسة به)[10] .

[قال المفسر] : [11] اعلم أن الجملة إذا كان فيها ضمير اسم متقدم فهى [من] [12] سبب ذلك الاسم ، وإن كان فى الجملة اسم ليس فيه ضمير ولا تُبالى في أىّ موضع من الجملة وقع ذلك الضمير ؛ فإذا قلت : «أزيدًا ضَرَبْتَ عَمْرًا وأخاه» ، فـ «عمرو» منصوب بـ «ضربت» ، و«أخاه» عَطْف عليه ، فـ «عمرو» و«الأخ» منصوبان بـ«ضَربت» متصلانِ به داخلان فى جملته ، فصار بمنزلة قولك : «أزيدًا ضَرَبْت أَخَاه» ، ولو قلت : «أزيدًا ضَرَبْتَ عَمْرًا فى داره» ، لكان الوجه أيضًا النصب ؛ لأن قولك : «فى داره» ظرف وقع فيه الضرب فهو فى

(١) ى ، جـ ، س : «قد دلت إذ على الماضى» .
(٢) ى ، ح ، جـ ، س : «إلى لفظ المضى بعد المبتدإ» .
(٣) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س : «وأنه يقع الاسم المبتدأ والخبر بعدها» .
(٥) بولاق ١ / ٥٥ .
(٦) بولاق : «قوله» .
(٧) ساقطة من ق .
(٨) جملة : «فإنما نصبت هذا الأول» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٩) ق : «آخره» .
(١٠) جملة : «إذ كانت صفته ملتبسة به» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١١) الزيادة من ى ، جـ ، س .
(١٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

جملة «ضَربتَ» ، وكذلك إذا قلت : «أزَيْدًا ضَربْتَ رَجُلاً يُحبه» ، فـ «يحبه»
نعت لرجل ، والنعت/ والمنعوت يتسلط عليهما عامل واحد . فـ «يحبه» في ٤٣٥ / ١
جملة «ضَربتَ» [فصَار] [١] الاسم المنصوب بـ «ضَربتَ» من سبب [الاسم][١] الأول ؛ إذ كان في جملته عائد [إليه] [١] ، لو كان الذي يلي الاسم جملة ليس فيها ذكر [له] [١] ، ثم جئت بجملة أخرى ، فعطفتها على الجملة الأولى ، وفيها ذكر للاسم لم يجز ، وذلك قولك : «أزيدًا ضَرَبْتَ عَمْرًا وضَرَبْتَ أبَاه» ، لأن قولك : «وضربت أباه» جملة أخرى ، والجملةِ الأولى [٢] قد مضت بلا ذكر .

قال : [٣] (وإذا [٤] أردت أنْ تَعلم التباسَه به ، فأَدْخلْه في الباب الذي تُقَدَّمُ فيه الصفة ، فما حَسُنَ تقديمُ صفته فهو ملتبس بالأول ، وما لا يحسُن فليس ملتبسا به) [٥] .

قال أبو سعيد [٦] : اعلم أنَّ الجملة قد تكون نعتا [٧] للنكرة وقد ينعت الاسم بفعل سببه [٨] ، فيجرى النعت على إعراب الأول ، ويرتفع سببه بفعله ، وذلك قولك : «مرَرْتُ برجل أبوه قائم» ، «فأبوه قائمٌ» [٩] نعت لرجل ، وفيها ذكر يعود إليه ، والقيام [١٠] للأب ، فيجوز تقديم القيام وإجراؤه على «رجل» ورفع «الأب» به ، فتقول : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قائم أَبُوهُ» ، وكذلك «مَرَرْتُ برجل عَمْرٌو قائم في داره» ؛ لأن «عمرو قائم في داره» جملة فيها ذكر يعود إليه [١١] ، فتقول على هذا : «مَرَرْتُ برجل قائم في داره عمرو» ، ولو قلت : «مررت برجل عمرو قائم» لم يجز أن يكون نعتا لرجل ، إنما يكون على أنك قطعت الكلام وخبَّرت بخبر ثان ، فلو قلت : «مَرَرْتُ برجل قائم عمرو» لم يجز .

---

(١) الزيادات من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) ساقطة من ى ، ح .
(٣) بولاق ١/ ٥٥ .
(٤) ى : وإن .
(٥) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٦) ى ، ح ، جـ ، س : قال المفسر .
(٧) ح : صفة .
(٨) ق . : «بسببه» .
(٩) من ى ، وفي بقية النسخ : «فقائم» .
(١٠) ى ، جـ ، س : «القائم» .
(١١) العبارة من : «والقيام للأب . . . إلى . . . ذكر يعود إليه» ساقطة من ق .

فقال سيبويه : (إذا أردت أَن تَعلم الملتبس ، فتقدم فعل الثانى ، فإن صلُح أنْ يكون نعتا للأول ، فهو ملتبس به ، وإن لم يصلح ، فليس بملتبس به) [١] .

ثم [٢] قال [٣] : (ألا ترى أنك تقول : «مررت برجل منطلقةٍ جاريتان يُحِبُّهُما» ، و«مررتُ بِرَجُلٍ مُنْطَلِقٍ زَيْدٌ وأَخُوه») .

«فمنطلقة» : نعت لـ «رَجُل» ، والفعل للجاريتين ؛ لأن فى «يحبهما» ضميرا مرفوعا يرجع إلى الرجل ، و«مَرَرْتُ برجل منطلقٍ زَيْدٌ وأخوه» ، فتَصف الرجلَ بانطلاق زيد وأخيه ؛ لأ نهما مرفوعان بفعل واحد .

قال [٤] : (ولو قلت : «أَزَيْدًا ضَرَبْتَ عَمْرًا وَضَرَبْتَ أَخَاهُ»[٥] ، لم يجز)[٦] لأنك [٧] تقول : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُنْطَلَقٍ زيدٌ وَأخوُه» ، ولو قلت : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُنْطَلِقٍ زيدٌ وَمُنْطَلِقٌ / أَخُوه» ، لم يجز ؛ لأنك إذا قلت ذلك فقد نَعَتَّ «رجلا» ٤٣٦/١ بقولك : «منطلقٌ زيدٌ» ، و«مُنْطَلِقٌ» هذا الأول لم يتصل به ما فيه ضمير لرجل ؛ لأن «أخاه» إنما ارتفع بـ «المنطلق» الثانى ؛ فقد نعتَّ «رجلا» بفعل ليس فيه ما يعود إليه وذلك لا يجوز .

وإذا قلت : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُنْطَلِقٍ زَيْدٌ وأَخُوه» ، فقد رفعت «الأخ» بمنطلق ، كما رفعت به «زيدا» فلا [٨] عليك أقدمت [٩] أم أخرت .

وهذه مسائل متصلة تشاكل : «أزيدًا لَمْ يَضْرِبْه إلا هُو» وتقول : «أأَخَوَاكَ ظنّاهما منطلقين» ، فللأخوين هاهنا سببان مرفوع ومنصوب ، وهما جميعا غير

---

(١) هذا النص لم يذكر فى بولاق ولا فى هارون ، ولعل المفسر ذكره بالمعنى من النص الذى سبق .
(٢) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) بولاق من ١/ ٥٥ .
(٤) بولاق ١ /٥٥ (= هارون ١/١٠٨) .
(٥) المثال فى ق : «أزيدًا ضربت أخاه عمرا وضربت» .
(٦) بولاق وهارون : «لم يكن كلاما» .
(٧) فى ب ، ق : لأنك لا تقول .
(٨) من ى ، جـ ، س وفى بقية النسخ : «ولا» .
(٩) ق : إذا .

منفصلين ، فحملت الأول على المرفوع مِنْ قِبَلِ أن الظاهر يتعدى فعله فى هذا الباب إلى مضمره نحو : «ظَنَّهُمَا أخواك ذاهبين» ، ولا يتعدى فعل المضمر إلى الظاهر فى هذا الباب ، ولكن يتعدى فعل المضمر[١] إلى المضمر مثل قولك : «أظننى ذاهبًا» ، و«ظَنَنْتَنِى ذاهبًا» ، كما [قد] [٢] ذكرنا فيما تقدم أن الأفعال الملغاة التى هى «ظننت» ، وأخَواتها ، يتعدى ضميرها إلى ضميرها كقولك :

«أظُنُّنى مُنْطَلِقًا» و«ظَنَنْتَنِى مُنْطَلِقًا» ، وظاهرها إلى ضميرها كقولك[٣] : «ظننته زيداً منطلقا» [٤] ، ولا يتعدى ضميرها إلى ظاهرها كقولك : «الزيدين ظُنَّا منطلقين» فإذا قلت : «أأخواك ظَنَّاهما منطلقين» فللأخوين ضمير مرفوع وهو الألف فى «ظَنَّا» ، وضمير منصوب وهو «هما» ، فتحمله على ضميره المرفوع ، لأنك إذا فعلت ذلك فجعلت [٥] «هما» مكان الضمير المرفوع ، صار «أظنهما أخواك منطلقين» ، وهذا جائز سائغ كما ذكرنا [٦] وبيّنا ، ولو حملتهما على ضميرهما المنصوب فقلت : «أأخويك[٧] ظَنَّاهما مُنْطَلِقَين» لم يجز ؛ لأنك لو حذفت ضميرهما المنصوب لقلت : «أخويك ظنَّا مُنْطَلِقَيْن» فكنت تنصب الظاهر بضميره المضمر وقد بيّنا أن المضمر لا يتعدى إلى الظاهر .

قال [٨] : (وتقول : «إيَّاهُمَا ظَنَّا مُنْطَلِقَيْن» ؛ لأنك تقول : «[إياهما] [٩] ظَنَّ أخواك منطلقين» ، إذا كانا ظنَّا أنفسهما ، فيتعدى فعل المضمر المرفوع إلى المضمر المنصوب فى هذا الباب فى الشك والعلم) .

---

(١) جملة : «إلى الظاهر . . . إلى . . . . فعل المضمر» ساقطة من س .
(٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) س : كقوله .
(٤) المثال فى ى ، ح ، جـ ، س : «أظنه زيد منطلقا» .
(٥) ى ، ح ، جـ ، س : «لأنا إذا فعلنا ذلك فجعلنا» .
(٦) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٧) من ى ، جـ ، س وفى ب ، ق : «أخويك» . . .
(٨) هذا النص وما يليه لم يرد فى بولاق ولا فى هارون ، ولعله تعليق ، كما ذكر ذلك أيضًا هارون .
(٩) الزيادة من خ ، جـ ، س .

٤٣٧/١ يعنى : أن قولك : «إيّاهما ظَنّا /مُنْطَلِقَيْن» جائز ، كما يجوز : «ظننتنى منطلقاً» ، وإن كان «إياهما» ضميرا منفصلا ؛ لأن الضمير المنفصل أقوى من الضمير المتصل فى تعدِّى الفعل إليه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : «ظننتنى منطلقا» ، ثم قَدَّمت لقلت : «إياى ظَنَنْتُ مُنْطَلِقًا» إذْ كان لا يمكن اتصال الضمير وهو قبل الفعل .

قال : وتقول : «أأنتَ حَسِبْتُك منطلقا» ، و«أإياك حَسِبْتُك مُنْطَلِقًا» فتَحمل[1] الضمير الأول إن شئت على التاء فى «حَسِبْتُك» ، فتقول : «أأنت» وإن شئت على الكاف ، فتقول : «أإياك» [2] .

قال[3] : (وتقول : «عَبدُ اللّهِ أخوكَ يضْرِبُه»[4] كما فعلت في قولك [5] : «أأنت [6] زَيْدًا ضَرَبْتُه» ؛ لأن الاسم ها هنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شىء) .

يعنى : أنك لا تنصب «الأخ» ، وإن كانت الهاء فى «تضربه» تعود إليه .

وعلى مذهب الأخفش «أعبدَ اللّه أخاه يَضْربه» ، على تقدير : أتضرب عبدالله أخاه تضربه ، وقد مضى الكلام فى هذا .

قال : [7] (فإن [8] نصبته على قولك : «زَيْدًا [9] ضربته» ، قلت : «أَزَيْدًا أَخاهُ تَضْرِبُه») .

يعنى مَنْ قَالَ : «ضَرب زَيْدًا ضربه» [10] [فى الابتداء][11] ، وإن كان الاختيار غيره ، قال ها هنا : «أزَيْدًا أخاه تَضْرِبُه» ؛ لأن «الأخ» بمنزلة مبتدأ إذ كان «زيد» قد حال بينه وبين ألف الاستفهام .

---

(١) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : تجعل .
(٢) ق ، ح ، جـ ، س : إياك .
(٣) هذا النص مكرر حيث ذكر قبل ذلك وهو فى بولاق ١ /٥٤ .
(٤) بولاق ، هارون ، ح ، جـ ، س : ... أخوه تضربه .
(٥) بولاق : كما تقول .
(٦) ق : أنت ، ح : «ما أنت» .
(٧) بولاق ١ / ٥٤ .
(٨) بولاق : «وإن»
(٩) ب ، ق : «أزيدا» .
(١٠) ى ، ح ، جـ ، س : «ضربته» .
(١١) الزيادة من ى ، س ، جـ .

قال (١) : (فأما (٢) قولك : «أَزَيْدًا مررتَ به» ، فبمنزلة (٣) قولك : «أَزَيدًا ضربتَه» . والرفع (٤) فى هذا أقوى منه فى قولك (٥) : «أعَبْدُ الله ضَرَبْتُه» وهو أيضًا قد يجوز ، إذا جاز هذا ، كما كان ذلك فيما قبله من الابتداء ، وفيما (٦) جاء بعد ما بُنى على الفعل ، وذلك لأنه (٧) ابتدأ (٨) «عبدالله» ، وجعل الفعل فى موضع المبنىّ عليه كأنه (٩) قال : «أعبدُ الله أخوك») .

[أما قوله : «أزيدًا مررتَ به» ، بمنزلة] (١٠) قولك : «أَزَيْدًا ضَرَبْتَه» ، وَقد(١١) بيّنا ذلك ، وإن كُنَّا ننصب «زيدا» فى قولنا : «أَزَيْدًا مَرَرْتَ به» بإضمار فعل يتعدّى بغير حرف ، كأنّا قلنا : «أَجُزْتَ زَيْدًا مَرَرْتَ به» .

وقوله : (والرفع فى هذا أقوى منه فى : «أعبدَالله ضربته») .

يعنى : أن قولك : «أَزيدٌ مررت به» ، أقوى مِنْ قولك (١٢) : «أَزَيْدٌ ضربته» ؛ لأن الفعل لم يصل إلى ضميره فى «مررت» إلا بحرف ، وفى «ضربت» قد وصل بغير حرف ، فَبُعْدُ الاسم الأول فى المرور أكثر (١٣) من بُعْدِه فى الضرب/ ٤٣٨/١
وقد بيّنا هذا .

وقوله : (وهو أيضًا قد يجوز) .

يعنى أنَّ قولَك : (أعبدَ الله ضربته) جائز ، وإن كان الرفع فى الآخر أقوى .

وقوله : (كما كان ذلك فى الابتداء) .

يعنى : [كما كان ذلك فى] (١٤) قولك : «أعبدُ الله ضربتَه» ، وفيما جاء بعد ما بُنى على الفعل ، وهو قولك : «كلّمت عمرًا وزيدٌ ضربته» .

---

(١) بولاق ١/ ٥٤ (= هارون ١ / ١٠٥ - ١٠٦) .
(٢) بولاق : «وأما» .
(٣) من ى ، ح ، جـ ، س وبولاق وفى ب : بمنزله .
(٤) من ى ، ح ، جـ ، س وبولاق وفى ب ، ق : «فالرفع» .
(٥) ساقطة من بولاق .
(٦) بولاق : «وما» .
(٧) بولاق : «أنه» .
(٨) س : «ابتداء» .
(٩) بولاق : «فكأنه» .
(١٠) الزيادة من جـ ، س .
(١١) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «فقد» .
(١٢) ساقطة من ى .
(١٣) ى ، ح ، جـ ، س : «بأكثر» .
(١٤) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

وقوله : (وذلك لأنه [١] ابتدأ «عبدالله» وجعل الفعل فى موضع المبنى عليه) .

يعنى : أنك إذا قلت [٢] : «أعبدُ الله ضربته» ، فقد جعلت «عبدُالله» مبتدأ[٣] ، و«ضربته» فى موضع خبره [٤] كأنك قلت : «أعبدُالله أَخُوه» .

قال [٥] : (وَمَنْ [٦] زعم أنه إذا قال : «أزيدًا مَرَرْتَ به» ، فإنما [٧] نصبه [٨] بهذا الفعل ، فهو ينبغى له أن يجره لأنه لا يصل إلاَّ بحرف إضافة) .

يعنى : أن قائلا إذا [٩] قال [فى قولنا] [١٠] : «أزيدًا مررت به» ، إنما انتصب «زيداً» بإضمار «مررت» ، كأنه قال : «أمَرَرْتَ زيدًا مررت به» . يلزمه ألاَّ ينصب «زيداً» ؛ لأن «مررت» لا يتعدى إلا بحرف جر ، ويلزمه أن يقول : «أبزيدٍ مَرَرْتَ به» ، فأبطل سيبويه قول مَنْ يقول : إنّا نُقَدِّر «أمررتِ زيدًا مررت به» .

ثم قال : (وإذا أعمَلَتْ [١١] العربُ شيئًا مضمرا ، لم تصرفه [١٢] عن عمله مظهرا كالجر[١٣] والرفع والنصب) .

يعنى : أن العرب لا تقول : «مَرَرْتُ زيدًا» مظهرا ، فلما لم يجز ذلك [لم يجز][١٤] أن تقدِّر : «أمررت زيدًا مررت به» [١٥] ثم أكد ذلك : -

فقال [١٦] : (تقول : «وبلدٍ» تُريد : [١٧] ورُبَّ بلدٍ ، وتقول : «زيدا» ، تريد : عَلَيْكَ زَيْدًا ، وتقول : «الهلالُ» تريد : هَذا الهلالُ ، فكله يعمل عمله مظهرا) .

(١) ى ، ح ، جـ ، س : «أنه» .
(٢) ساقطة من ى .
(٣) جملة «فقد جعلت «عبدالله» مبتدأ» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٤) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «خبر» .
(٥) بولاق ١ / ٥٤ .
(٦) بولاق وهارون : «فمن»
(٧) بولاق : «إنما» .
(٨) بولاق : «ينصبه»
(٩) ى ، ح ، : «إن» .
(١٠) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١١) بولاق : «عملت» .
(١٢) بولاق : «لم يخرج» .
(١٣) بولاق : «فى الجر» .
(١٤) الزيادة من ى ، جـ ، س .
(١٥) «مررت به» ساقطة من ح ، جـ ، س .
(١٦) بولاق ١ /٥٤ .
(١٧) ب . ق : «يريدون» .

فأراك أنّ ما يعمل عمله [(١)] [مضمراً] [(٢)] جرًا ، أو رفعا ، أو نصبا ، فإنه [(٣)] يعمل مثله مظهرا ، ليعلم أن «مررت» [(٤)] لو كان يتعدى بغير حرف جر [(٥)] مضمرا لتعدى مظهرا .

(١) ساقطة من ى ، جـ ، س .
(٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) ى ، ح ، جـ ، س : أنه .
(٤) ساقطة من س .
(٥) ساقطة من ى ، ح .

هذا باب ما جرى فى الاستفهام من أسماء [١] الفاعلين والمفعولين مَجْرى الفعل ، كما يجرى فى غيره مَجرى الفعل

اعلم أن أسماء الفاعلين الجارية على أفعالهم ، نحو : ضَارِبٌ ، وقَاتِلٌ ، ومضارِبٌ ، ومُكسِّر ، ومُسْتَغْفِر ، وما أشبه ذلك ، إذ كانت جارية على : ضرب ، وقاتل [٢] ، وكَسَّر ، واستغفر/ ؛ وأسماء المفعولين ، نحو : مُعطًى ، ومَكْسُوٌّ ، ٤٣٩
١ ومُعَرَّف ، ومُعْلَم [٣] إذا كانت جارية على : أَعْطَى ، وكُسِىَ ، وعُرِّف ، وأعلِم[٤] ، تعمل عمل الفعل الذى جرت عليه ، إذا كان الفعل للحال ، أو المستقبل ، وتتصرف تصرفه ، تقول : «هَذَا ضَارِبٌ زيدًا» ، كقولك : «هَذَا يَضْرِبُ زَيْدًا» ، «وهو [٥] مَكْسُوٌّ جُبَّةً» ، و«مُعَرَّفٌ زَيْدًا» ، كما تقول : «هَذَا يَضْرِبُ زَيْدًا» ، و«يُعْرِّفُ زيدًا» ؛ وإن شئت قلت : «هَذا زيداً ضَارِبٌ» [٦] ، و«هذا زيداً مُعَرَّفٌ» ، كما تقول : «هذا زيدا يضرب» ، و«هذا زيدا يُعَرِّف» ، فيجرى مجرى الفعل ويعمل عمله .

فإن قال قائل : لم أعملتم هذه الأشياء ، وهى أسماء عندكم؟

قيل له : حمل الأسماء على الأفعال إذا كانت بينهما مشاكلة ، وحمل الأفعال على الأسماء جائز ، فمن ذلك أنّا قد حملنا الأفعال المضارعة التى فى أوائلها الزوائد الأربع على الأسماء ، فأعربناها للمضارعة التى بينها وبين الأسماء ، وقد ذكرنا تلك المضارعة ، ولم تكن فى الأصل معربة ، ولا مستَحقَّة للإعراب ، فبالمضارعة التى حملنا بها الأفعال [٧] على الأسماء ، وأعربناها [٨] حملنا أيضًا الأسماء على الأفعال فأعملناها ؛ لأن العمل فى الأصل للأفعال .

---

(١) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) ى ، ح ، جـ ، س : «قتل» .
(٣) جـ ، س : «مُعَلَّم»
(٤) ى ، ح : «عُلِّمَ» .
(٥) ى ، ح : «هذا» .
(٦) الجملة من : «زيدا ، ويعرف زيدا ... إلى ... هذا زيدا ضارب» ساقطة من س .
(٧) ى ، ح ، جـ ، س : «فالمضارعة التى بها حملنا الأفعال» .
(٨) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «عربناها» .

فإذا كان الاسم فى معنى فعل ماض لم تُعمله ؛ لأن ذلك الفعل الذى الاسم فى معناه لم يضارع الاسم مضارعة تامة ، فيُحمل عليه فى إعرابه ، وكذلك الاسم لم يضارعه فيحمل عليه فى عمله ، لا تقول : «زيدٌ ضاربٌ عَمْرًا أَمْسِ» ، ولا «وَحْشِيٌّ قَاتِلٌ حَمْزَةَ يومَ أُحُد» ، لأنه فى معنى : ضَرَبَ ، وقَتَلَ ، وليس بينهما مضارعة ، بل تضيفه إليه فتقول : «زَيْدٌ ضَارِبُ عمرٍو أمس» ، و«وَحْشِيٌّ قاتلُ حَمزَةَ» . وهذا قول النحويين إلا الكسائى ، وقد مضت الحجة فيه .

فإذا قلت : «هَذَا مُعْطِى زيدٍ دِرْهمًا أَمسِ» ، «وهذا ظانٌّ زيدٍ منطلقا أمسِ»[1] فكثير[2] من أصحابنا يزعمون أن الثانى ينتصب بإضمار فعل آخر ، كأنه[3] قال : «هذا مُعْطِى زيدٍ أَعْطَاهُ درهما أمس» ، و«هَذا ظانٌّ زيدٍ ظَنَّه مُنْطَلِقًا أَمْسِ» . والأجود عندى أن يكون منصوبا بهذا الفعل بعينه[4] ، وذلك لأن الفعل/ ٤٤٠ / ١
الماضى فيه بعض المضارعة ، ولذلك[5] بنى على حركة ، فبذلك الجزء من المضارعة يعمل الاسم الجارى عليه عملا ما ، دون عمل الاسم الجارى على الفعل المضارع ، فعمل فى الاسم الثانى لَمَّا لم يُمْكِن إضافته إليه ، لأنه لا يُضاف إلى اسمين[6] ، فأضيف إلى الاسم الذى قبله ، وصارت إضافته بمنزلة التنوين له ، وعمل فى الباقى[7] بما فيه من معنى الفعل [والتنوين][8] .

قال سيبويه عقيب [ذكر][9] هذا[10] : (وذلك[11] قولك : «أَزَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُه» ، «وأَزَيْدًا أَنْتَ ضَارِبٌ له» ، و«أعمرًا أنت مُكْرِمٌ أخاه» ، و«أَزَيْدًا أنت نَازِلٌ عَلَيْه» . كأنك قلت : «[أزيدًا][12] أنت ضاربٌ» ، «[وأنت مكرم]»[13] ،

(١) هذا المثال ساقط من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) من ى ، ح ، جـ ، س ، وق وفى ب : «وكثير» .
(٣) ى ، جـ ، س : «كما قال» .
(٤) ق : «عينه» .
(٥) ق ، ى : «وكذلك» .
(٦) ى ، جـ ، س : «الاسمين» .
(٧) ح : «الثانى» .
(٨) الزيادة من من ى ، ح ، جـ ، س .
(٩) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٠) بولاق ١ /٥٥ .
(١١) ب ، ق : «أن قولك» .
(١٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٣) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

و«أنت نازل» ، كما كان ذلك فى الفعل ؛ لأنه يجرى مجراه ، ويعمل فى المعرفة كلها ، والنكرة مقدّما ومُؤخّرا ، ومَظْهرًا ومُضْمرا) .

يعنى أن قولنا : «أَزَيْدًا أَنْتَ ضاربُه» بمنزلة قولك : «أَزَيْدًا أَنْتَ تَضْرِبه» وقد بيَّنا أن اسم الفاعل يجرى مَجرى الفعل ، ويعمل عمله .

فإن قال قائل : فأنت إذا قلت : «أَزَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُه» ، الهاء فى موضع جر ، فكيف نصبت زيدًا ، وضميره مجرور؟

قيل له : جَرُّ ضميره لايمنع أن يكون «ضَارِب» فى معنى الفعل ، كما كان ذلك فى قولك : «أزيدًا مررتَ به» ؛ لأن ضميره مجرور ، وإنما الجر فى اللفظ ، والنية نية التنوين فى «ضاربه» ، كأنك قلت : «ضارب له» .

وقوله : **(ويعمل فى [1] المعرفة والنكرة ، مقدما ومؤخرا ، ومظهرا ومضمرا)** .

يعنى : اسم الفاعل ، تقول : «هذا ضَاربٌ زيدًا» ، و«قاتلٌ رَجُلاً» ، و«هَذا زيدًا ضَارِبٌ» ، و«هذا أباك قاصدٌ» ، فذكر سيبويه هذا ؛ ليثبت أنه [2] يعمل عمل الفعل ويجرى مجراه .

قال [3] : **(وكذلك «ألدارَ أنت نازلٌ فيها» [وتقول] : [4]«أعمرًا أنت واجدٌ عليه» ، و«أخالدًا أَنْتَ عالمٌ به» ، و«أزيدًا أَنْتَ راغبٌ فيه» ؛ لأنك لو ألقيت «عليه» و«فيه» و«به» [5] مما هاهنا لِتَعْتَبِرَ ، لم يكن لِيَكون إلا مما ينتصب ، كأنه قال : «أعبدَالله أنت ترغبُ فيه» ، و«أعبَدالله أَنْتَ تَعْلَمُ به» ، و«أَعَبَدَ الله أنْتَ تَجِدُ عليه» ، فإنما استفهمتَه عن علمه به [6] ، وعن [7] رغبته[8] فيه فى حال مسألتك) .**

---

(١) ى ، ح ، جـ ، س : «فيعمل» .
(٢) ح : «إنما» .
(٣) بولاق ١ /٥٥ .
(٤) الزيادة من بولاق .
(٥) بولاق : «عليه ، وبه ، وفيه» .
(٦) ساقطة من س .
(٧) ساقطة من ى .
(٨) ساقطة من ق .

يعنى : أن اسم الفاعل إذا كان متعديا بحرف جر ، فليس يمنعه ذلك من
أن يجرى مَجرى/ الفعل ، ويُنْصَبُ الاسم الأول بإضمار فعل . فإذا قلت : «أعَبْدَ ٤٤١/١
اللّه أَنتَ رَاغِبٌ فيه» صار بمنزلة قولك : «أَعَبْدَ الله أنت ترغب فيه» ، إذا كان راغبا فيه [١] ، فتنصب كما نصبت فى قولك : «أعبدَالله [أنت] [٢] مررت به» [وقد بينا هذا][٣] . وإنما تنصب [«عبدالله» فى قولك : «عبدالله] [٤] أنت راغبٌ فيه» إذا كان [راغبا] [٥] فى معنى «يرغب» لا فى معنى «رغبت» [٦] .

وهذا معنى قول سيبويه : (فإنما استفهمته عن علمه به ، ورغبته فيه فى حال مسألتك) .

لأن الذى يعمل عمل الفعل من أسماء الفاعلين ما كان فى معنى الفعل المضارع ، وقد بيَّنا ذلك .

قال [٧] : (ولو قال : «آلدارَ أنت نازلٌ فيها» ، فجعل «نازلا» اسما رفع ، كأنه قال : «آلدار أنت رجلٌ فيها») .

يعنى : أن اسم الفاعل قد يجوز ألاَّ يُذْهَبَ به مذهبَ الفعل ؛ لأنه اسم ، ويجرى مجرى الأسماء التى لم تؤخذ من الأفعال . فإذا فعلت ذلك لم تنصب الاسم الأول ؛ لأنه ليس بعده فعل ، ولا شىء جُعِل [٨] فى معنى الفعل ، ووقع على ضميره .

فإن قال قائل : فإذا قلت : «آلدارُ أنت نَازلٌ فيها» ، فجعلته بمنزلة قولك : «آلدارُ أنت رجل فيها» ، فما موضع «فيها» من الإعراب؟ وما العامل فيها[٩] ؟

قيل له : أما قولنا : «آلدارُ أنت رجلٌ فيها » ، فموضعها رفع [١٠] «باستقر» ،

(١) «إذا كان راغبا فيه» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) الزيادة من ح ، جـ .
(٣) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٤) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٥) الزيادة من ح .
(٦) « لافى معنى رغبت» : ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٧) بولاق ١ / ٥٥ (= هارون ١ / ١٠٩) .
(٨) «ولا شىء جعل» ساقطة من ق .
(٩) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(١٠) ى ، ح ، جـ ، س : «نصب» .

وهى فى موضع النعت لرجل ، كقولك : «مَررتُ بِرَجُلٍ فى الدار» ، و«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ خَلْفَكَ» ، وأما قولك : «الدار أنت نازلٌ فيها» ، فقد يكون على هذا الوجه ، وقد يكون أيضًا على معنى الفعل الماضى ، ويكون عاملا فى الظرف الذى هو «فيها» بمعناها لا بلفظها ، وقد تعمل المعانى فى الظروف ، ولا تعمل فى الأسماء . ألا ترى أنك تقول [1] : «زيدٌ غلامُك اليومَ» ، و«غلام» [2] ليس باسم فاعل ، ولا مأخوذ من الفعل .

قال [3] : (ولو قال : «أزيدٌ أنت ضاربُه» فجعله بمنزلة : «[أزيد] [4] أنت أخوه» ، جاز) [5] .

يعنى : أنه لا يجريه مجرى الفعل ، فيكون اسم الفاعل المضاف ، فإذا[6] لم يجر مجرى الفعل كان بمنزلة «أخُوه» ، فإذا لم [7] يكن مضافا ، كان بمنزلة «رجل» .

قال :([ومثل] [8] ذلك فى النصب : «أَزَيْدًا أنت مَحْبُوسٌ عَلَيْه» ، و«أَزَيْدًا أنت مُكابرٌ عَلَيْه») .

٤٤٢ / ١ يعنى : أنك إذا /قلت : «أزيدًا أنْتَ مَحْبُوسٌ عليه» ، فعلى موضعه نصب ، وقد اتصل به ضمير «زيد» ، فوجب أن يُنصب «زيد» بإضمار فعل ، وكذلك فى : «أزيدًا أَنْتَ مُكابرَ عليه» ، كأنك قلت : «أتنتظر زَيْدًا أنت مَحْبُوسٌ عليه» ، «واستلبت [9] زيداً أنت مُكَابَرٌ عَلَيْه» ، وفى «محبوس» و«مكابر» ضمير يقوم مَقَام الفاعل ؛ لأن معناه : أنت «تُحْبَس عليه ، وتُكابَر عليه» ، وهذا من أسماء المفعولين التى تجرى مَجْرى الفعل .

قال [10] : (وإن [11] لم يرد به الفعلَ ، وأراد به وجهَ الاسم رفع) .

---

(١) ى ، ح ، جـ ، س : «أنا تقول» .
(٢) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «زيد» .
(٣) بولاق ١/ ٥٥ .
(٤) الزيادة من هارون ١ / ١٠٩ .
(٥) ح : «لجاز» .
(٦) ى ، ح : «إذا» .
(٧) ى ، : وإذا ، ح : «إذا» .
(٨) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س وبولاق .
(٩) جـ ، س :«اسلبت» .
(١٠) بولاق ١ / ٥٥ .
(١١) ق : «فإن لم يرد» .

يريد أن «محبوسًا» ، و«مكابرا» ، إذا ذهَبْتَ به مذهب «رجل» فى المسألة الأولى ، قلت : «أزيدٌ [١] أنت محبوس عليه» ، و«أَزَيْدٌ أَنْتَ مكابَرٌ عليه» .

قال : ([وكذلك جميع هنا] [٢] فمفعولٌ مثل يُفْعَل ، وفاعلٌ مثل يَفْعَل)[٣] .

يريد أن [«مفعول» مثل] [٤] «محبوس» و«مكابر» [وما أشبهه] [٥] يجرى مجرى «يُحْبَس» ، و«يُكَابَر» والأفعال التى لم تسم فاعلوها . و«ضارِب ، وشاتم ، ومقاتل ، ومُكَسِّر» ، يجرى مَجْرى «يَضْرِبُ ، ويَشْتِمُ ، ويقاتل ، ويُكَسِّر» . والأفعال التى تسمى [٦] فاعلوها .

قال [٧] : (ومما يُجرى مجرى فاعل من أسماء الفاعلين [٨] «فواعل» أجرَوْهُ مُجرى «فاعِلَة» ، حيث كان جمعُه [٩] وكَسَّرُوه عليه ، كما فعلوا ذلك بفاعلين ، وفاعلات) .

[قال المفسر] : [١٠] قد قدمنا أن اسم الفاعل الجارى على فعله يعمل عمل الفعل على الشرط الذى شرطنا ، وقد علمت أن الفاعل يثنى ويجمع على حسب ما يكون له من الفعل ، فيكون تثنية الفاعل وجمعه جاريا مجرى الفعل ، وأحق الجموع بذلك الجموع السالمة ؛ لأنها تطرد على الواحد اطرادا لا ينكسر ويسلم فيه لفظ الواحد ، وطريقته طريقة واحدة وذلك قولك : «الزَّيْدَانِ ضَارِبَان عَمْرًا» [١١] ، و«الزيْدون ضاربون عَمْرًا» ، وتُقَدِّم فتقول : «الزِّيدان عَمْرًا ضَارِبَانِ» ، و«الزَّيْدُون عَمْرًا ضاربون» ، و«الهندات ضارِباتٌ عَمْرًا» ، و«عَمْرًا ضَارِبَاتٌ» ، ثم أَجْرَوا الجمع المكسر على الجمع السالم ؛ إذ كانا جميعا جمعين ، وكان [١٢]

---

(١) ساقطة من ق .

(٢) الزيادة من بولاق .

(٣) «وفاعل مثل يفعل» ساقطة من ق .

(٤) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

(٥) الزيادة من ى ، جـ ، س .

(٦) ى ، جـ ، س : «سمى فاعلوها» .

(٧) بولاق ١ / ٥٥ .

(٨) بولاق : «ومما تجريه مجرى أسماء الفاعلين» .

(٩) بولاق : «حيث كان جمعوه وكسروه عليه» .

(١٠) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

(١١) هذا المثال ساقط من ق .

(١٢) من ى ، جـ ، س وفى بقية النسخ : «كان» .

القصد فيهما إلى معنى واحد ، وإن كانت [١] وجوه الجمع [المكسر] [٢] كثيرة ، فقالوا : «الزيدون ضُرَّابٌ عَمْرًا ، وعَمْرًا ضُرَّابٌ» و«الهندات ضَوارِبُ عَمْرًا ، وعَمْرًا ضَوارِبُ» ثم أجروا اسم الفاعل/ الذى فيه معنى المبالغة مجرى الفعل الذى ٤٤٣ / ١
فيه معنى المبالغة فى العمل [٣] ، وإن لم يكن جاريا عليه فى اللفظ ، فقالوا : «زَيدٌ ضَرَّابٌ عبيدَه» ، «وقَتَّالٌ أعداءَهُ» ، كما قالوا : «يُضَرِّب ، ويُقَتِّل» [٤] [إذ أكثر ذلك منهم ، فكان «قَتَّال ، وضَرَّاب» بمنزلة : قاتل ، وضارب ، كما كان «يُضَرِّبْ ويَقَتِّل» بمنزلة يضرب ويقتل][٥] .

قال[٦] : (فمن ذلك قولهم : «هُنَّ حَوَاجُّ بيتَ الله) وفى حواج نية التنوين ، كأنك قُلْت : «هُنَّ[٧] حَوَاجٌّ بيت الله» جمع «حاجة» وسقط التنوين ؛ لأنه لا ينصرف ، وتجوز إضافته فتقول : «هُنَّ حواجُّ بَيْتِ الله» ، ويسقط [٨] التنوين للإضافة لا لِمَنْع[٩] الصرف .

(قال أبو كبير [الهذلى][١٠] :

مِمَّنْ حَمَلْنَ به وهُنَّ عَوَاقِدٌ   حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غيرُ مُهبَّلِ)[١١]

فصَرفَ [١٢] «عواقد» للضرورة ، ونصب «حُبُكَ» ، ويُرْوَى «مما حملن[١٣] به» والهاء فى «به» تعود إلى «ما» و«من» .

---

(١) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «كان» .
(٢) الزيادة من ى ، جـ ، س .
(٣) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٤) ى ، ح ، جـ : «يُقَتِّل ، ويضرِّبُ» .
(٥) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٦) بولاق ٥٥/١ .
(٧) ساقطة من ح .
(٨) ح ، جـ ، س : «فيسقط» .
(٩) من ى ، ح وفى بقية النسخ : «لا يمنع الصرف» .
(١٠) الزيادة من بولاق .
(١١) البيت لأبى كبير الهذلى فى سيبويه ٥٦/١ (مما) ، الأعلم ٥٦/١ (مما) ، والخزانة ٤٦٦/٣ (ممن حملن ... فشب) ، والعينى ٥٥٨/٣ ، ديوان الهذليين ٩٢/٢ ، والكامل للمبرد ٩٤/١ (ممن) ، ابن يعيش ٧٤/٦ (مِمَّن) ، والإنصاف ٤٨٩/٢ ، والمغنى ٩٤٢/٢ (ممن) ، وشواهد المغنى (مما ، الأشمونى ٣٤٣ (بدون نسبة) ، وشواهد الكشاف ١٠٥ وفى ى ، ح ، جـ ، س : «مما» ... «فعاش» .
(١٢) من ى ، ح ، جـ ، س ، وفى ب ، ق : «فنصب» .
(١٣) ى ، ح ، جـ ، س : «ممن» .

(وقال العجاج :

*** أوالفًا مَكةَ من وُرْقِ الحَمِى)* [١]**

فصرف «أوالفًا» ، ونصب «مكة» وقد ذكرنا فى أول الكتاب الكلام فى الحَمِى[٢] .

[قال] : [٣] **(وقد جعل بعضهم «فُعَّالاً» بمنزلة «فواعل» ، فقالوا [٤] : «قُطَّانُ مَكةَ» و«سكان البلدَ الحرامَ» ، لأنه جمع «كفواعل») .**

[قال المفسر] : [٥] قد بينا أن الجمع المكسر ـ وإن كانت له وجوه ـ يجرى مجرى الجمع السالم ، غير أن بعض الجمع المكسر أشدُّ اطرادًا من بعض . فأشده[٦] اطرادا «فواعل» ، وذلك أنه تكسير[٧] جمع الفاعل والفاعلة على القياس الذى لا ينكسر ؛ لأن قياس تكسير الاسم الذى على أربعة أحرف أن تدخل ألِف الجمع ثالثة ، ويُفتح أوله ويُكْسَر ما بعد الألف ، فلما جَمعت «فاعلة» أدْخَلْت بعد ألف «فاعلة» ألفا للجمع ، وقلبت ألف «فاعلة» واوا ، لاجتماع الساكنين ثم حملوا «فُعَّالاً» عليه .

قال[٨] : **(وأَجروْا اسمَ الفاعل ، إذا أرادوا أن يبالغوا فى الأمر ، مُجراه إذا[٩] كان على بناء «فَاعِل» ؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلا أنه يريد أن يحدِّثَ عن المبالغة ، فَمِمَّا[١٠] هو الأصل الذى عليه[١١] أكثرُ**

---

(١) البيت للعجاج فى : «سيبويه ١/٨ (=هارون ١/٢٦) (قواطنا مكة . . .) ، سيبويه ١/٥٦ (هارون ١/١١٠) ، والأعلم ١/٨ ، ٥٦ ، والديوان ٥٠٩ ، ابن يعيش ٦/٧٤ ، ٧٥ (قواطنا) ، الهمع ١/١٨١ (قواطنا) ، ٢/١٥٧ ، الدرر اللوامع ١/١٥٧ (قواطنا) ، ٢/٢١٨ ، وابن عقيل ٢/٧٩ ، والعينى ٣/٥٥٤ ، ٤/٢٨٥ واللسان (ألف) ١٠/٣٥٤ ، (حمم) ١٥/٤٨ ، (قطن) ١٧/٢٢٢ ، (حمى) ٢٠/١٦٢ ، والخصائص ٣/١٧٥ ، والعينى على الأشمونى ٣/١٨٣ .

(٢) سبق الكلام عن هذا البيت فى الجزء الأول والثانى من هذا الكتاب .

(٣) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س . بولاق ١/٥٦ (= هارون ١/١١٠) .

(٤) ى ، ح ، جـ ، س : «وقالوا» .

(٥) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

(٦) من ح ، جـ ، س وفى بقية النسخ : «فأشد» .

(٧) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : «يكسر» .

(٨) بولاق ١/ ٥٦ .

(٩) جـ ، س : إذ .

(١٠) هارون : فما .

(١١) ساقطة من ق .

هذا المعنى : فعُول ، وفَعَّال ، ومِفْعال ، وفَعِل . وقد جاء «فعيل» : كرحيم ، وسميع ، وعليم ، وقدير[١] ، ونَصير ، يجوز فيهن ما جاز فى «فاعلٍ» من/ التقديم والتأخير ، والإضمار والإظهار) . ٤٤٤/١

[قال المفسر] : [٢] وقد بينا أن اسم الفاعل الذى فيه معنى المبالغة نحو قَتَّال ، وضرَّابٌ ، يَجْرى مَجْرى اسم الفاعل ، كما كان : «يُضَرِّب ، ويُقَتِّلُ» ، يجرى مجرى : يَقْتُل ، ويضرب [٣] ، فجمع سيبويه الأبنية التى تكون للمبالغة ، فقال : فعول ، وفعال[٤] [مفعال][٥] وفعِل ، وفعيل ، كقولك :[٦] «ضروبٌ زيدًا» ، و«ضَرَّابٌ أخاه» ، و«مِنْحارٌ إبِلَه» ، و«حَذِرٌ أَمْرَك» ، و«رحيم أباه»[٧] ، والتقديم[٨] فى ذلك كله [والتأخير] ، والإضمار والإظهار جائز .

قال [٩] : (لو قلت : «هذا ضَرُوبُ رءوسَ الرجالِ» ، وسُوقَ الإبِلِ[١٠] على : وضروبٌ سوقَ الإبل [١١] ، جاز [١٢] ، كما تقول : «هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا» [تضمر : «وضاربٌ عمرا»])[١٣] .

ومثل هذا فى الفعل : «مَرَرْتُ بزيدٍ وعمرًا» ، تخفض الأول [ثم تضمر فعلا فى معناه تعديه إلى الثانى بغير حرف ، فكأنك قلت : «مررت بزيد ولقيت عمرًا» .

قال : (ومما جاء فيه مقدما مؤخرا][١٤] على نحو ما جاء فى فاعل قول ذى [١٥] الرمة :

هَجُومٌ عليها نَفْسَـــه غَيْرَ أَنَّـهُ   مَتَى يُرْمَ فى عَيْنَيْه بالشَّبْح يَنْهضِ)[١٦]

---

(١) بولاق : «سَميع» وردت بعد «قدير» وقبل «بصير» .
(٢) الزيادة من ح ، س .
(٣) ح ، جـ ، س : «يضرب ، ويقتل» .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س : فَعَّال ، فعول ، مفعال .
(٥) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٦) ى : «هذا ضروب زيدًا» .
(٧) ح ، جـ ، س : رحيم أباك .
(٨) من ح ، جـ ، س وفى الباقى : والتقدير .
(٩) الزيادة من ح ، جـ ، س . بولاق ٥٦/١ (= هارون ١١٠/١) .
(١٠) ب ، ق ، ى ، ح ، جـ ، س : جاز .
(١١) «سوق الإبل» ساقطة من ق .
(١٢) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٣) الزيادة من بولاق .
(١٤) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٥) من ى ، ح ، ق ، وبولاق وهارون وفى الباقى : قال ذو الرمة .
(١٦) البيت لذى الرمة فى : سيبويه ٥٦/١ ، والأعلم ٥٦/١ ، والديوان : ٣٢٤ والخزانة ٤٥١/٣ ، واللسان (هجم) بدون نسبة .

فعدى «هجوم» إلى «نفسه» ، كأنه قال : «يهجم نفسَه عليها» . يصف ظليما طرح [١] نفسه على البيض ما لم ير إنسانا ، فإذا رأى إنسانا ، قام فتنحى حتى [لا][٢] يهتدى للبيض .

(وقال أبو ذؤيب [الهذلى][٣] :

قَلَى دِينَهُ واهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إنَّها عَلَى الشَّوْقِ إخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ)[٤]

هذا البيت منسوب إلى أبى ذؤيب فى نسخة كتاب سيبويه ، وهو غلط وإنما هو للراعى [٥] يريد : أن المرأة هيوجٌ إخوان العزاء ، أى تهيجهم ، وتشوقهم ، وإخوان العزاء : ذوو الصبر ، فإذا كانت تهيج ذوى البصائر [٦] والصبر فهى لغيرهم أهيج ؛ يصف امرأة ، وأنها لو تراءت لراهب قلى دينَه ، وذلك فى بيت تاليه ، هذا البيت وهو [قوله][٧] :

لَيَالىَ سُعْدَى لو تَراءت لِرَاهِبٍ بروِمة بحر عنده وحجيج [٨]

وقال القُلاخ[٩] :

أَخَا الحَرْبِ لَبَّاسًا إلَيْها جِلالَهَا وَلَيْسَ بِوَلاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلا[١٠]

---

(١) ح ، جـ ، س : يطرح . (٢) الزيادة من ى ، جـ ، س .
(٣) الزيادة من هارون .
(٤) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى سيبويه ٥٦/١ (بدون نسبة) . (ليس فى ديوان الهذليين ولا فى أسفار الهذليين والصواب أنه للراعى) ، الأعلم ٥٦/١ والعينى ٥٣٧/٣ (للراعى وفى شرح المقرب والجزولية قائله أبو ذؤيب والصحيح أنه للراعى . نص عليه ابن هشام اللخمى) ، وينسب أيضًا إلى الراعى فى : ابن عقيل ٨٨/٢ ، واللسان (هيج) وفى هامش ح ، جـ ، س : هذا البيت منسوب إلى أبى ذؤيب فى نسخ كتاب سيبويه هو غلط وإنما هو «للراعى» .
(٥) هذه الملاحظة وردت أيضًا على هامش ح ، جـ ، س وساقطة من ى .
(٦) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٧) الزيادة من س .
(٨) هذا البيت تابع للبيت السابق (راجع مصادره) . ح ، جـ ، س : بدومة ، جـ ، س : بحر .
(٩) هو القُلاخ بن حزن بن جناب بن جندل بن منْقر من الرجاز ، ترجمته فى : المؤتلف والمختلف للآمدى /١٦٨ ، البيان والتبيين ٣٤١/١ .
(١٠) البيت للقلاخ بن حزن المنقرى فى :سيبويه ٥٧/١ . (وهارون ١١١/١) ، والأعلم ٥٧/١ ، والخزانة ٤٥١/٣ ، والعينى ٥٣٥/٣ ، والهمع ٩٦/٢ ، والدرر اللوامع ١٢٩/٢ ، والمقتضب ١١٣/٢ ، وابن عقيل ٨٦/٢ ، والأشمونى ٣٤٢/٢ (غير منسوب) .

أراد : لبَّاسًا جلاَّلَها .

قال(١) : (وسمعت من العرب من يقول(٢) : «أما العَسَلَ فأنَا شرَّابٌ») .

فنصب/ «العسل» . «بشراب» ، كما يقول : «أما العسلَ فأنَا شارِبٌ ، أو أَنَا أَشْرَبُ» . ٤٤٥/١

قال :

(بَكَيْتُ أَخَا الَّلأْوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمُه   كرِيمٌ ، رُءوسَ الدَّارِعينَ ضَرُوبُ)(٣)

أراد : ضَروبٌ رءوسَ الدارعين ، فقدم كما يُقدَّم فى «ضارِب» .

وقال : (أبو طالب [بن عبد المطلب] :(٤) .

ضَرُوبٌ بنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِها   إذَا عَدِمُوا زَادًا فإنَّكَ عَاقِرُ(٥))

أراد : ضروبُ سوقَ سمانِها بنصل السيف .

وقال(٦) : (وقد جاء فى «فَعِل» وليس فى كثرة(٧) ذلك . قال الشاعر :

أو مسحلٌ شَنِجٌ عضادَةَ سَمْحَجٍ   بسراته نَدَبٌ لها وكُلُوم(٨))

---

(١) بولاق ٥٧/١ .

(٢) ى ، ح ، جـ ، س وبولاق وهارون : «سمعنا من يقول» .

(٣) البيت بدون نسبة فى : سيبويه ١٥٧/١ (= هارون ١١١/١) ، والأعلم ٥٧/١ ، وابن يعيش ٧١/٦ .

(٤) الزيادة من بولاق . هو أبو طالب بن عبد مناف بن هاشم من قريش ، والد على وعم النبى وكافله ومربيه ، كان خطيبا بليغا وتوفى سنة ٣ قبل الهجرة . وينسب له ديوان نوادر أشعاره حول ما وقع بين النبى والمشركين من أحداث (انظر : بروكلمان (النجار) ١٧٥/١) ، وهذا الديوان يسمى : ديوان شيخ الأباطح أبى طالب وهو مطبوع . ترجمته فى : طبقات ابن سعد ٧٥/١ ، ابن الأثير ٣٤/٢ ، شرح شواهد المغنى ١٣٥ ، تاريخ الخميس ٢٩٩/١ ، الخزانة ٢٦١/١ .

(٥) البيت لأبى طالب بن عبد المطلب فى سيبويه ٥٧/١ ، والأعلم ٥٧/١ ، والخزانة ٤٤٦/٣ ، ٤٥١ ، ١٧٥/٢ ، ١٧٦ ، والعينى ٧٠/٦ ، وديوان أبى طالب : الورقة ١١ (عن المقتضب ٧٧) ، والهمع ٩٧/٢ ، والدرر اللوامع ١٣٠/٢ ، والمقتضب ١١٤/٢ ، وبدون نسبة فى : أمالى ابن الشجرى ١٠٦/٢ ، والأشمونى ٣٤٢/٢ .

(٦) بولاق ٥٧/١ .

(٧) ح ، جـ ، س وبولاق : «ككثرة ذلك قال الشاعر» .

(٨) البيت للبيد بن ربيعة فى : الخزانة ٤٥١/٣ (= هارون ١٥٧/٨) ، ٤٥٧/٣ (=هارون ١٦٩/٨) ، والعينى ٥١٣/٣ ، وديوان لبيد ١٢٥ ، وابن يعيش ٦٦/٦ ، ٧٢ ، والأشمونى ، واللسان (عضد) ٢٨٤/٤ (أو مسحل سنَق ـ بسراتها ندب لها) ، (عمل) ، والمقتضب ١١٦/٢ (حاشية) وفى ح ، جـ ، س : لبيد ، ونسب إلى عمرو ابن أحمر فى : سيبويه ٥٧/١ بسراتها (=هارون ١١٢/١) (وهو خطأ وإنما هو للبيد) ، والأعلم ٥٧/١ .

[قال المفسر] :[١] اعلم أن النحويين قد خالفوا سيبويه فى تعدى [٢] «فَعِل ، وفعيل» ، وجريهما مجرى الأفعال ، فقالوا : لا تتعدى ، ولا تعمل عمل الفعل . فلا[٣] يقال : «رجلٌ حَذِرٌ عمرا»[٤] ، ولا «زيدٌ رَحِيمٌ أَخَاهُ» . وقالوا من قِبَل أن «فعيل ، وفَعِل» هما اسمان يبنيان للذات ، لا لأن يجريا[٥] مجرى الفعل ، فيكون كقولك : «رجُلٌ كريم ونبيل» و«رجل عَجِل ، ومَغِثٌ ، ولَقِسَ» ، إذا كان ذلك فى طبعه ، وأنشد سيبويه بيتين فى تعدى «فَعِل» ، وبيتًا فى تعدى «فعيل» .

وقد أنكر مخالفوه[٦] احتجاجه بالأبيات :

فأما البيت الأول ، فقوله : أو مِسحَلٌ شَنِجٌ عَضادَةَ سَمْحَجٍ ـ وهو للبيد ـ وموضع الاحتجاج : نصب «عضادة» بـ«شَنِجٌ» ـ فقال النحويون : انتصاب «عضادة» على الظرف ، لا على المفعول [به] [٧] ، ومعنى «عضادة» : القوائم ، «وشَنِجٌ» لازم ، و«مسحل» : هو العَيْر ، و«سمحج» : هى الأتان ، كأنه قال على مذهب النحويين : أو حمار لازم يمنة أتان ، أو يسرة أتان ، أو ناحية أتان [على تقدير : لازم فى ناحية أتان][٨] .

وقال المحتج عن سيبويه : شَنِجٌ : فى معنى لازم والعِضادة : هى القوائم ، وهى لا تكون ظرفا ؛ كأنه قال : هو لازم قوائم سَمحج . كما قال الآخر :

قَالَتْ سُلَيْمىَ لَستَ بِالحَادِى المُدِلّ مَالَكَ لاتَملك أَعْضَاد الإِبِلْ[٩]

«فأعضاد» بمنزلة «عضادة» ، وقد نصبها «بتلزم» . وشَنِجٌ فى معنى ذلك .

(١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) ى ، تقديم .
(٣) جـ ، س : ولا .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س : زَيْدٌ حذر عمرًا .
(٥) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ى وق ، لا يجريان .
(٦) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : مخالفونا .
(٧) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٨) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٩) البيت نسب إلى جبار بن جَزْء أخى الشماخ فى : ابن يعيش ٧٣/٦ (ينسب هذا البيت للشماخ بن ضرار الصحابى وليس كذلك بل هو لجبار بن جَزْء أخى الشماخ) ، والديوان ٣٨٩ ق ١/٢٤ ، والخزانة ١٧٤/٢ ، وأساس البلاغة ١٢٢/٢ (لحيان . تصحيف جبار بن جزء) ، وفى أراجيز العرب للبكرى ١٣٢ (للجحيج . تصحيف الجليح بن أخى الشماخ) . وبدون نسبة فى معانى الشعر للأشناندانى ٢٦ . ى ، ح ، جـ ، س : تلزم أعضاء الإبل .

٤٤٦/١ والبيت الثانى فى / «فَعِل» قوله :

(حَذِرٌ أُمُورًا لاَ تَضِيرُ وآمِنٌ   مَا لَيْسَ مُنجِيه مِنَ الأَقدَارِ[1])

فنصب «أمورًا» «بحذر» .

قال النحويون : هذا بيت لا يصح عن العرب ، ورووا[2] عن أبى عثمان [المازنى[3] عن اللاحقى[4]] [5] عن الأخفش[6] أنه قال : سألنى سيبويه عن شاهد فى تعدى «حذر» ، فعملت له هذا البيت[7] . ويروى أيضًا : أن البيت لابن المقفع .

وأما الشاهد فى فعيل (فقول ساعدة بن جُؤَيَّة[8] :

---

(١) هذا البيت له قصة انتحال مشهورة فى أكثر المصادر الآتية ، وأن الذى صنع هذا البيت هو اللاحقى : انظر : سيبويه ٥٨/١ (= هارون ١١٣/١) (لاتخاف وآمن) ، والأعلم ٥٨/١ ، والخزانة ٤٥١/٣ ، ٤٥٦ (لاتخاف) ، والعينى ٥٤٣/٣ ، ابن يعيش ٧١/٦ ، والمزهر للسيوطى (صبيح) ١٠٩/١ ، والأشمونى ٣٤٢/٢ ، وابن عقيل ٨٨/٢ . واللسان (حذر) ، والمقتضب ١١٦/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ١٠٧/٢ .

(٢) ى ، ح ، جـ ، س : وقد روى .

(٣) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقية المازنى ، من مازن شيبان ، إمام فى النحو من أهل البصرة بل أعظم النحاة بعد سيبويه له كتب منها : «ما تلحن فيه العامة» ، «والألف واللام» . توفى سنة ٢٤٩ هـ وقيل سنة ٢٣٦هـ انظر ترجمته فى : الإرشاد لياقوت ٢٨٠/٢ ، والأعلام ٤٤/٢ ، تاريخ بغداد للخطيب ٩٣/٧ ، البغية للسيوطى ٤٦٣/١ - ٤٦٦ ، شذرات الذهب لابن العماد ١١٣/٢ ، إنباه الرواة ٢٤٦/١ (وهامشه) ، وفيات الأعيان ٩٣/١ رقم ١١٥ ، مرآة الجنان لليافعى ١٠٩/٢ ، ضوء المشكاة (مخطوط) ، طبقات الزبيدى ٩٢ - ٩٩ ، النزهة ١٨٢ - ١٨٧ (وهامشها) .

(٤) هو أبان بن عبدالحميد بن لاحق بن عفير الرقاشى ، شاعر بصرى مكثر ، مدح البرامكة وأكثر من مدحهم ، ثم اتصل بالرشيد وأصبح شاعره ، توفى سنة ٢٠٠ هـ ، ترجمته فى : الأغانى ١١٧/٤ ، ١٦/٦ ، ٢٣/٩ ، ٢٥/١٢ ، ٧٢/٢٠ - ٧٨ ، الأوراق للصولى /٥٢ ، أخبار القضاة لوكيع ٥٨/٢ ، ١٤٧ ، ١٥٢ ، البيان والتبيين ٥٠/١ ، تاريخ بغداد للخطيب ٤/٧ ، دائرة المعارف للبستانى ١٧٥/١ ، دائرة المعارف الإسلامية (مترجمة) ١٦/١ ، سمط اللآلى للبكرى ٢٧٧/١ ، طبقات الشعراء لابن المعتز ٩٢ - ١١٢ ، عصر المأمون لأحمد رفاعى ٣١٧/٢ ، الفهرست لابن النديم : ٧٢ ، ٢٣٢ ، مهذب الأغانى للخضرى ١٢٠/٨ أمالى المرتضى ١٣٨/١ ، ١٨٧ .

(٥) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

(٦) ساقطة من ح . سبقت ترجمته .

(٧) ساقطة من ح ، جـ ، س .

(٨) هو ساعدة الهذلى من بنى كعب بن كاهل من سعد هذيل شاعر من مخضرمى الجاهلية والإسلام ، أسلم وليست له صحبة ، له ديوان شعر مطبوع ، ترجمته فى :
الأعلام ١١٣/٣ ، المؤتلف والمختلف للآمدى : ٨٣ ، سمط اللآلى : ١١٥ ، العينى ٥٤٤/٢ ، الخزانة ٤٧٦/١ . وديوان الهذليين .

حَـتّى شَـآهَا كَلِيلٌ مَـوْهِنًا عَـمِلٌ بَاتتْ طِرَابًا وبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ)[١]

فعدّى «كَليل» إلى «موهن» .

فـقـال النحـويون : هذا غلط من سـيـبـويه بَيِّن ، وذلك أن «الكليل» [٢] هو البرق ، ومعناه : البرق الضعيف ، وكذا[٣] «رجل كليل» إذا كان ضعيفا[٤] ، وفعله لا يتـعـدى كـقولك : كَلَّ . يكلُّ ، ولا تقول[٥] : «كَلَّ زيدٌ عـمـرًا» . و«المَوْهن» : السـاعـة من الليل ، فـهـو ينتـصـب على الظرف ، وإنمـا يصف حـمـارا وأُتنا . و«شآها» : فى معنى : شاقها ، يعنى شاق هذه الحمير[٦] هذا البرق الضعيف فى هذه الساعة من الليل ؛ حينَ نقلها من الموضع الذى كانت فيه ، إلى الموضع الذى كان منه البرق . و«عَمِلٌ» : تعب[٧] كليل ، ومعناه : أن هذا البرق الضعيف كان يبدو مرة بعد مرة ، فذلك البُدُوُّ عمل . وباتت الأُتُن[٨] طرابا وقد استخفها الشوق ، وبات الحمار[٩] لم ينم[١٠] من الشوق أيضًا ، والنزاع إلى الموطن[١١] .

وقد خُرِج لسيبويه أن «كليل» فى معنى «مُكِلّ» ، ووزنه «مُفْعل» ، و«فعيل» فى مـعنى الفـعل المـتـعدى مـثل : «عَـذابٌ أَلِيمٌ» [و«داءٌ وجيعٌ»][١٢] ، إذا وضع بمعنى المؤلم والموجع ، والمؤلم والموجع يتعديان ، فيصير كأنه : مُكِلٌّ مَوْهنًا بدوامه عليه ، كما يقال : «أتْعبْتَ يَومك» ، ونحو ذلك من المجاز والاتساع .

وكان الجرمى[١٣] يجيز تعدى «فعل» على مذهب سيبويه ، قال : لأنه جاء على وزن الفعل ، فأشبه أن يكون جاريا مجراه وليس بكثير .

---

(١) البيت لساعدة بن جُؤَيَّة فى سيبويه ٥٨/١ (= هارون ١١٤/١) ، والأعلم ٥٨/١ ، والخزانة ٤٥٠/٣ - ٤٥١ ، وديوان الهذليين ١٩٨/١ ، وابن يعيش ٧٢/٦ ، والمقتضب ١١٥/٢ ، ١١٧ ، والمغنى ٥٧/٢ (بدون نسبة) . واللسان (طرب) ٤٥/٢ ، (عمل) ، (شأى) .

(٢) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : كليل .

(٣) س : كذلك .

(٤) ى ، ح ، جـ ، س : «معييا» .

(٥) ح : لا يقال .

(٦) ى ، ح ، جـ ، س : البقر .

(٧) ى ، ح ، : نعت .

(٨) ى ، ح ، جـ ، س : الإناث .

(٩) ى ، ح ، جـ ، س : الثور .

(١٠) ساقطة من ى ، ح .

(١١) ى ، ح ، جـ ، س : الوطن .

(١٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

(١٣) سبقت ترجمته فى ص٧٣ .

قال[١] سيبويه : (ويقال إنه لمنحارٌ بوائكَها) .

يعنى : سمانَها وأقناها[٢] ، الواحد بائك . «ومنحار» : مِفعال وقد ذكرناه .

قال : (وفَعِلٌ أقل من فعيل بكثير) .

يعنى : أن اسم الفاعل/ على «فعيل» أكثر منه على «فَعِل» . وقد ذكرنا ٤٤٧/١
مذهبه ومذهب من يخالفه فى تعدى «فعيل ، وفعل» [٣] .

قال[٤] : (وأجروه حين بنوه للجمع [يعنى فعولا][٥] كما [كان][٥] أُجْرى فى الواحد ؛ ليكون «كَفَواعل» حين أجْرِى [مجرى][٦] مثل «فاعل» ، من ذلك قول طرفة :

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهمْ فِى قَـوْمِـهم غُفُرٌ ذنْبَهُم غَيْـرُ فُجُـرْ) [٧]

ويروى : فُخُر[٨] يعنى : أنهم أجروا جمع «فعول» ، «وفعيل» ، وما كان للمبالغة فى باب التعدى مجرى جمع «فاعل» فى التعَدى ، و«غُفُر» جمع : غَفُور ، وقد عدّوه إلى ذنبهم ، كما عدوا غَفُور . وقال الكميت : وليس بحجة عند الأصمعى : [٩]

(١) بولاق ١ / ٥٨ .
(٢) جـ ، س : «اقتاها» .
(٣) ح ، جـ ، س : «فعل ، وفعيل» .
(٤) بولاق ١ / ٥٨ .
(٥) الزيادة من بولاق .
(٦) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٧) البيت لطرفة بن العبد فى : سيبويه ٥٨/١ (غير فُخُر) ، والأعلم ٥٨/١ (غير فُخُر) ، الديوان (الجندى) ٧٨ ، والعينى ٥٤٨/٣ ، والخزانة ٤٦٤/٣ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، ٧٥ ، وابن عقيل ٢٥٩/٢ ، والهمع ٢ /٩٧ ، والدرر اللوامع ١٣١/٢ ، ونوادر أبى زيد١٠ والأشمونى ٣٤٣/٢ (فيهما بدون نسبة) وفى كل ما سبق روى : (غير فخر) ، وأيضًا ى ، ح ، جـ ، س : (غير فُخُر) .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : ويروى : فُجُر .
(٩) هو أبو سعيد عبدالملك بن قريب بن على بن أصمع الباهلى من تلاميذ أبى عمرو بن العلاء ، وهو راوية العرب وإمام من أئمة اللغة والشعر . له كتب كثيرة أهمها «الإبل ، الأضداد ، والدارات» ، و«الأصمعيات» (وهى مجموعة من القصائد التى انفرد الأصمعى بروايتها ، جمعها المستشرق الألمانى : وليم آلورت) وتوفى سنة ٢١٦ وقيل سنة ٢١٥ هـ . ترجمته فى أخبار النحويين البصريين للسيرافى ٥٨ ، إشارة التعيين رقم ١٢٩ ، الأعلام ٣٠٨/٤ ، الأغانى ١٣٧/١ ، ٢٥/٣ وفى مواضع كثيرة من كل أجزاء الكتاب ، الأمالى للزجاجى ٣٤ ، أمالى المرتضى : فى مواضع كثيرة ، أمالى القالى ٥/١ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٧٣ ، الإمتاع والمؤانسة للتوحيدى ٥٦/٢ ، =

شُمٌّ مَهاوينَ أَبْدانَ الجَزُورِ مَخَا ... مِيصَ العَشِيَّاتِ لاخُورٍ ولا قَزَمِ(١)

فعدى «مهاوين» إلى أبدان الجزور ، وهى جمع «مِهْوان» ، مثل : مِنْحار ومعناه : أنه يهين اللحم إذا نحر الجزور ، ويعطى .

قال (٢) : (ومنه قدير ، وعليم ، ورحيم ، لأنه يريد المبالغة [فى الفعل](٣) ، وليس [هذا](٣) بمنزلة قولك : حَسَنُ وجهَ الأخ ؛ لأن هذا لا يُقْلَبُ ولا يُضمر ، وإنما حدُّهُ أن يتكلم به فى الألف واللام ، [أو نكرة](٤) ولا يعنى أنك (٥) أوقعت فعلا سلف منك إلى أحد ، ولا يَحْسنُ أن تفصل بينهما ، فتقول : «هو(٦) كريمٌ» فيها حَسَبَ الأب) .

= ٦٣ ، إنباه الرواة ١٩٧/٢ (وهامشه) ، الأنساب للسمعانى ٤١ ، البخلاء ١١١ ، ١٢١ ، ١٢٥ وفى مواضع أخرى ، البصائر والذخائر للتوحيدى / ١٥ ، ١٦ وفى مواضع أخرى ، البغية للسيوطى ١١٢/٢ ، البلدان للهمدانى (ليدن) / ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٦ ، ١٠٤ ، ١٢٨ ، ١٣٥ ، ١٦١ ، ٢٠٥ ، ٣٢٦ ، بروكلمان (النجار) ١٤٨/٢ ، بروكلمان ١٠٤/١ ، والملحق ٧٦٣/١ ، تاريخ ابن عساكر ٢٤/ ٤١٤ ، تاريخ أبى الفداء ٣٠/٢ ، تاريخ الإسلام للذهبى : تاريخ سنة ٢١٦ ، تاريخ أصبهان لأبى نعيم ١٣٠/٢ ، تاريخ بغداد ١٠/ ٤١٠ تقريب التهذيب ٦٥ ، تلخيص ابن مكتوم ١١٧ تهذيب التهذيب ٤١٥/٦ ، تهذيب اللغة ٢٦٤/١ ، دائرة معارف البستانى ٧٤٧/٣ ، ذيل تاريخ دمشق لابن القلانسى / ٢٥٧ ، رغبة الآمل للمرصفى ١٥٤/٢ ، ٦ /١٥١ ، روضات الجنات للخوانسارى ٤٥٨/٣ ، سمط اللآلى ٣٥١/١ ، شذرات الذهب لابن العماد ٣٦/٢ ، طبقات ابن قاضى شهبة ١٠١/١ ، طبقات الزبيدى /١٨٣ ، طبقات الشعراء لابن سلام /٢١ ، ١٠٥ ، ١١٧ ، ٢٠٤ ، ٥٧٢ ، طبقات الشعراء لابن المعتز /٤٥ ، ٦٤ ، ٩٨ ، ١٢٩ ، طبقات القراء لابن الجزرى ٤٧٠/١ ، عيون الأخبار لابن قتيبة ٥١/١ ، ١٣٥/٢ ، الفهرست لابن النديم /٨٢ ، الكامل لابن الأثير ٢٢٠/٥ ، كشف الظنون فى مواضع كثيرة . اللباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثير ٥٦/١ ، مرآة الجنان لليافعى ٦٤/٢ ، مراتب النحويين٧٤ المزهر للسيوطى فى مواضع كثيرة ، معجم المطبوعات العربية ٤٥٦ ، النجوم الزاهرة ١٩٠/٢ ، نزهة الألبا ١٥٠ ، الوافى بالوفيات ٣٥٤/٦ ، وفيات الأعيان ٣٤٤/٢ .

(١) البيت للكميت الأسدى فى : سيبويه ٥٩/١ ، والأعلم ٥٩/١ ، والخزانة ٤٤٨/٣ ، والعينى ٥٦٩/٣ ، وابن يعيش ٧٤/٦ ، والهمع ٩٧/٢ ، والدرر اللوامع ٢/٢ : ١٣١ (نسبه ابن السيرافى لتميم بن مقبل) ، والصفات :(شمّ ، خور ، قزم) وردَت فى هذه المصادر مرفوعة إلا عند هارون فهى مجرورة حيث قال البغدادى : الأوصاف كلها مجرورة ، لأن قبله :

يأوى إلى مجلس بَادٍ مَكارمُهم ... لا مطمعى ظالم فيهم ولاظلم

أى فلا عبرة بما ورد من ضبط هذه الأوصاف فى بعض نسخ الكتاب بالرفع ، لأنه ليس فى كلام سيبويه ما يُشعر بذلك .

(٢) بولاق ٥٩/١ .

(٣) الزيادة من هارون وبولاق .

(٤) الزيادة من بولاق .

(٥) بولاق : ولا تعنى به أنك .

(٦) ب ، ق ، جـ ، س : هو هى كريم فيها . . .

يعنى : أن قديرا وعليمًا يتعدى كتعدى الفعل ، ويقدم المفعول [عليه][1] ويؤخر ويضمر «عليم» ، فيعمل مضمرا وقد ذكرنا ذلك فى اسم الفاعل ، وليس كذلك الصفة المشبهة ، وهو : بابُ «حَسَنٌ الوجهُ» ، إذا قلت : «هذا حَسَنَ الوجه» لم يحسن[2] أن تقول : «هذا الوَجْه حَسَنٌ» ، كما تقول : «هذا زيدا ضارب» فهذا هو معنى قوله : لأن هذا لا يُقْلَب أى لا يقدم . وإذا قلت : «هذا حسنٌ الوجهُ والعينَ» لم يصلح أن تنصب العين بإضمار «وحَسَنٌ العين» كما تقول : «هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو» ثم تقول[3] : «هذا ضاربُ زيدٍ وعَمْرًا» ، على إضمار «وضَارِبٌ عَمْرًا» ، فاسم الفاعل يتصرف ، ويجرى مجرى الفعل ، وليس بمنزلة الصفة المشبهة .

٤٤٨/١ وقوله : (وإنما حده أن يتكلم به فى الألف واللام / لا يعنى أنك إذا[4] أوقعت فعلا سلف منك إلى أحد) .

يعنى : باب «حسن الوجه» ، وذلك أن «حَسَن الوجه» ليس بجار على فعله . ألا ترى أنك لا تقول : «زَيْدٌ يحسنُ الوجهَ» ، ولا «زَيدٌ حَسَنَ الوجه» ، وإنما شبه «حسن» بالفاعل ، والاختيار عندهم أن يكون فى الوجه الألف واللام ، وأن يضاف فيقال : «حَسَنُ[5] الوجه» ، ولا يحسن أن تفصل بين «حسن» وما يعمل فيه ، فتقول[6] : «هو حَسَن فى الدار الوجهَ» ، و«كريم فيها الأبَ» ، كما تقول : «هو ضَارِبٌ فى الدار زيدا» ، وأنا أستقصى الكلام فى «حسن الوجهِ» إذا انتهيت إليه ، وأبين علله إن شاء الله تعالى[7] .

قال[8] : (ومما أُجرى[9] مَجرى الفعل من المصدر قوله[10] :

(١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) ى ، ح : لم يجز .
(٣) جملة : «هذا ضاربُ زيد . . . إلى . . . ثم تقول» ساقطة من س .
(٤) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٥) ب ، ق : الحسن الوجه .
(٦) ح ، ى : فيقال .
(٧) «إن شاء الله تعالى» : ساقطة من جـ ، س .
(٨) بولاق ٥٩/١ .
(٩) من بولاق وفى ب ، ق : يجرى ، ح ، جـ ، س : جرى .
(١٠) بولاق : «الفعل من المصادر قول الشاعر» وبقية النسخ مجرى الفاعل .

يَمُـرونَ بِالدَّهْنَـا خِفَافًـا عِيَابُهـمْ ويَخْرجْنَ من دَارين بُجْرَ الحقائبِ
عَلَى حينَ أَلْهَى الناسَ جُلُّ أُمورِهم فَنَدْلاً زريقُ المالَ نَدْلَ الثَّعَالبِ)[1]

قال أبو سعيد[2] : اعلم أن المصادر تعمل عمل الأفعال التى أخذت منها ، كما عملت أسماء الفاعلين عمل الأفعال التى جرت عليها ، وذلك أن الفعل متوسط بين المصدر واسم الفاعل لأنه مأخوذ من المصدر ، واسم الفاعل مأخوذ منه ، وقد تقدم ذلك . غير أن المصدر يضاف إلى الفاعل والمفعول به ، لأنه متعلق بهما ، وهو غيرهما ، كقولك : «هَذَا بِنَاءُ الحائطِ» ، و«هذا بنَاءُ زَيْدٍ» . واسم الفاعل لا يضاف إلى الفاعل كما يضاف إلى المفعول به ، لاتقول : «هذا ضَارِبُ زَيدٍ» ، والضارب هو «زيد» [لأن الشىء لا يضاف إلى نفسه ، واسم الفاعل قد يتقدم عليه المفعول ، والمصدر لا يتقدم عليه مفعوله ، تقول : «هذا زيدًا ضارب»][3] على تقدير : «هذا ضاربٌ زيدا» ، ولا يجوز : «هَذَا زيدًا ضَرْبُك» على تقدير : «هَذَا ضربُك زيدًا» ؛ لأن المصدر مقدر «بأن» والفعل بعدها ، وما بعد «أن» لا يعمل فيما قبلها ، لا يجوز أن تقول : «زَيْدًا أَنْ أَضْربَ خَيْرٌ له» ، على تقدير : «أن أَضْرِبَ زَيْدًا خَيْرٌ له» ، والمصدر يعمل فى المفعول ، مَاضِيًا كان أو مستقبلا ، واسم الفاعل لا يعمل إلا فى المستقبل والحال ، والفرق بينهما : أن المصدر وإن كان فى معنى الماضى فلابد أن يقدر[4] فيه «أن» والفعل ، فليس بمنزلة الفعل المحض فصار محلُّه / كمحل الألف واللام إذا ٤٤٩/١
كانتا [5] بمعنى الذى ، وهى تعمل فى الماضى والمستقبل ، تقول : «أعجبنى

(١) البيتان لأعشى همدان فى (سيبويه وهارون ١/١١٥ - ١١٦) ، والكامل للمبرد ١/٢٤ (أخو همدان) ، والعينى ٣/٤٦ (للأحوص وفى الحماسة البصرية لأعشى همدان ، وقال الجوهرى إنه لجرير) ، والخصائص ١/١٢٠ (البيت الثانى وقائله فيما زعم صاحب فرحة الأديب رجل من الأنصار) . وغير منسوب فى الإنصاف ١/٢٩٣ ، والأشمونى ١/١٨ ، وشرح المعلقات للتبريزى ١٥ ، وأوضح المسالك رقم ٤٨ ، وابن عقيل رقم ١٦٢ ، واللسان (ندل) ، وفرحة الأديب رقم ٤٠ ، والحجة ١/١٠٩ ، وسيبويه ١/٥٩ ، والأعلم ١/٥٩ .
(٢) ى ، ح ، جـ ، س : قال المفسر .
(٣) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٤) س : تقدم .
(٥) ح ، جـ ، س : كانا ، ب ، ق : كانت .

الضاربُ زيدًا» فى معنى : الذى يضرب زيدًا [١] ، ويعجبنى : «الضاربُ زيدًا» بمعنى : «الذى يضرب زيدا» ، فيعمل فى الماضى والمستقبل إذا كان تقديره : [تقدير][٢] الذى ضَرَبَ ، [والذى][٢] يَضْرِبُ . وكذلك المصدر ، تقديره : أَنْ ضَرَبَ ، وأن يَضْرِبَ ، فقد خالف المصدر [اسم الفاعل][٣] من ثلاثة أوجه :

أولهما : الإضافة إلى الفاعل .

الثانى : أن مفعوله لا يتقدم عليه .

الثالث : أنه يعمل فى الماضى والمستقبل ، واسم الفاعل لا يجوز فيه شىء من [٤] ذلك .

واعلم أنك إذا أضفت المصدر جررت الذى تضيفه إليه بالإضافة ، وأجريت ما بعد المضاف إليه على حكم إعرابه ، إن كان فاعلا رفعته ، إن كان مفعولا [به][٥] نصبته ، كقولك : «أعجبنى قطعُ اللصِّ الأميرُ » ، و«أعجبنى دَقُّ الثوب [٦] القَصَّارُ» وإن شئت : «أعجبنى دقُّ القَصار الثوبَ»[٧] و«قطع الأمير اللصِّ» ، وإن نَوَّنْت وأدخلت الألف واللام أجريت كل واحد منهما على حكمه ، فقلت : «أعجبنى ضَرْبُ زيدٌ عمرًا» ، و«أعجبنى القطعُ اللصَّ الأميرُ» ؛ لأنك أبطلت الإضافة بدخول الألف واللام والتنوين .

وأما قوله : (فندلاً زريقُ المالَ ندل الثعالب) فظاهر كلام سيبويه أنه ينصب «المالَ» بـ«ندلاً» ، وأنا أبين حقيقة ذلك :

اعلم أنك إذا قلت : «ضَرْبًا زَيْدًا» ، فتقديره : «اضربْ ضربا زيدا» فضرب منصوب بالفعل المضمر ، فينبغى أن يكون «زيد» منصوبًا بذلك الفعل أيضًا ،

---

(١) ى ، ح ، جـ ، س : بمعنى : «الذى ضرب زيد» .
(٢) الزيادتان من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٤) «شىء من» ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س ، ق .
(٥) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٦) ى ، ح ، جـ ، س : «أعجبنى دق القصار الثوب» .
(٧) ى ، ح ، جـ ، س : «أعجبنى دَقَّ الثوبَ القصارُ» .

وقد جرت عادة النحويين فى هذا بأن[1] يقولوا : إن «زَيْدًا» منصوب بالضرب ، وحقيقته ما ذكرته لك . غير أنهم توسعوا لما ناب المصدر عن الفعل الذى هو عامل أن يقولوا : إنه[2] عامل ، ولو أضمرنا فى قولنا : «ضربًا زيدًا» فعلا غير أضرب ، كقولنا : «أوقعْ ضربًا زيدا» ، و«افعل ضربًا زيدا» ، حتى يكون الضرب مفعولا لذلك الفعل المضمر لا مصدرا ، لا نتصب «زيدا» بـ«ضربا» ، فكان يصير بمنزلة قولك : «رأيت ضَرْبًا زَيْدًا» ، فعلى هذا قوله : «فندلاً [زُرَيقُ][3] المالَ» هو على وجهين :

إما أن يكون على قولك : «اندل نَدْلاً المالَ» ، فيكون «المال» منصوبا [باندل على الحقيقة و«ندلا» نائب عنه ، وإما أن يكون «ندلا» منصوباً «بأُوقع» أو «أفعل» ، فيكون «المالَ» منصوبا] [4] بـ «ندلا» .

(وقال المرّار الأَسدىّ :

/ أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّد بَعْدَمَا   أَفْنَانُ رَأْسِكِ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ)[5] ٤٥٠ / ١

[قال] :[6] فالقول فى : «أعلاقة أمَّ الوُلَيِّدِ» ، كالقول فى : «ندلا [زريق][7] المال» .

وقوله : «بعدما أفنانُ رأسك كالثَّغَام المُخْلِس» : «أَفْنَانُ» مبتدأ ، وخبره «كالثغام» و«ما» [وما][8] بعدها من الابتداء والخبر بمعنى المصدر ، كما تكون هى وما بعدها من الفعل بمعنى المصدر ، وكما تكون «أنّ» المشددة وما بعدها

(١) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : أن يقولوا .
(٢) ى ، ح ، جـ ، س : هو عامل .
(٣) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٤) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٥) البيت للمرار الأسدى فى : سيبويه ١/ ٦٠ (= هارون ١/ ١١٦) ، والأعلم ١/ ٦٠ ، والخزانة ٤/ ٤٩٣ ، والهمع ١/ ٢١٠ ، والدرر اللوامع ١/ ١٧٦ ، والتمام لابن جنى ٢١٠ ، واللسان (ثغم) : وينسب إلى المرار الفقعسى فى : الكامل للمبرد ١/ ٢٣٣ ، وشرح الشافية ١/ ٢٧٣ ، والمقتضب ٢/ ٥٤ ، وشواهد المغنى للسيوطى ٢٤٦ ، وبدون نسبة فى : أمالى ابن الشجرى ٢/ ٢٤٢ ، وإصلاح المنطق ٤٥ ، تهذيب المنطق ١/ ٧٧ ، والمغنى ١/ ٣١١ .
(٦) الزيادة من ى ، ح .
(٧) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٨) الزيادة من ح .

من الاسم والخبر بمعنى المصدر ، فيكون تقديرُه : «بعد إشْبَاه رأسِك الثغامَ» ، كما لو قلت : «بعد ما أشبه رأسِك الثغامَ» كان تقديره : «بعد[1] إشباه رأسِك» .

[2] (وقال الشاعر :

بِضَرْبٍ بالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ   أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَن المقيلِ)[3]

نصب «رؤوسًا» بـ«ضَرْبٍ» ، لما نَوَّنه .

قال[4] : (وتقول : «أعبدُ الله أنت رسولٌ له» و «رسولُهُ» . [لأنك لا تريد «بفعول» هاهنا ، ما تريد به فى «ضروب»][5] ؛ لأنك [لا] [6] تريد أن توقع منه فعلا عليه ، فإنما[7] هو بمنزلة قولك : «أَعْبدُ الله أَنْتَ عجوز له») .

يعنى : أن «رسولا» لا يجرى مجرى الفعل ، كما جرى «ضروبٌ» مجرى الفعل ، ألا ترى أنك لا تقول : «هَذَا رَسُولٌ زيدًا» ، كما تقول : «هَذَا ضَرَوبٌ زيدًا» ، وذلك أنّ «الرسول» ، اسم للمرْسَل لا للمُرْسِل عند مبالغة فعله ، فهو بمنزلة عجوز التى لا تجرى على الفعل ، فلذلك [لا][8] تنصب «عبدَالله» ، الذى يلى حرف الاستفهام ؛ لأنه ليس بعده فعل واقع به ولا اسم .

وتقول : («أعبدُ الله أَنْتَ عَدِيلٌ له»[9] ، و«أَعْبدُ الله أنت له جليس»[10] ؛ لأنك لا تريد[11] مبالغة فى فِعْلٍ ، ولم تقل : مُجَالِسٌ ، فيكون «كفاعل» ، وإنما[12] هذا [13] اسم بمنزلة قولك : «أَزَيْدٌ أَنْتَ وَصيفٌ له» أو «غلامٌ له» ، وكذلك : «اَلبَصْرةُ أنت عليها أميرٌ») .

(١) ساقطة من ى .
(٢) بولاق ٦٠/١ .
(٣) البيت للمرار بن منقذ التميمى فى : العينى ٤٩٩/٣ ، وابن يعيش ٦١/٦ - ٦٢ وفى سيبويه (هارون) ١١٦/١ ، ١٩٠ نسبه للمرار الأسدى ، وبدون نسبة فى سيبويه (بولاق) ٦٠/١ ، ٩٧ والأشمونى ٣٣/٢ .
(٤) بولاق ٦٠/١ - ٦١ .
(٥) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س وبولاق .
(٦) الزيادة من ى ، ح ، وبولاق .
(٧) ح ، بولاق : إنما .
(٨) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٩) بولاق : أنت له عديل .
(١٠) ح ، جـ ، س : أنت جليس له .
(١١) ح ، بولاق : به .
(١٢) بولاق : فانما .
(١٣) بولاق : هو .

يعنى : أن «جليسا» و«أميرا» لا يجريان مجرى الفعل ، فلا يَنصب الاسم الأول . وإنما «جليس» ، بمنزلة «وصِيف» ، وبمنزلة «غلام» ، وكذلك «الأمير» ، وكذلك[١] لو قلت : «أعبدَ الله أنت مجالسٌ لَهُ» [لنصبت «عبدالله»][٢] ؛ لأن «مجالس» يجرى على «يجالس» فكأنك قلت : «أعبدَ الله أنت تجالسه» على تقدير : «اتُجَالِسُ عبدَالله أنت تُجالِسُه» .

وقوله : (لأنَّك لم ترد به مبالغة فى الفعل) .

يعنى : أن «جليسٌ» ليس / للمبالغة ، كما كان «رحيم» . لا تقول : «هذا جليسٌ زيدًا» ، كما تقول : هَذَا رحيمٌ زيدًا ، إذا كثرتْ منه الرحمة ؛ لأن «الجليس» و«الأمير» قد يقال لهما فى أوَّل جلْسة وأوَّل إمَارَة . ٤٥١/١

قال[٣] : (فأما الأصلُ الأكْثَر الذى يجرى مجرى[٤] الفعل من الأسماء «ففاعل» . وإنما جاز فى التى بُنيتْ للمبالغة ؛ لأنها بُنِيَتْ للفاعل من لفظه) .

يعنى : أن اسم الفاعل الذى يعمل عمل الفعل ، ما جرى على الفعل ، كضارب من «ضرب»[٥] ومُجَالس من «جَالَس»[٦] ، وما كان من مبالغة الفاعل «فضَرُوبٌ» و«ضرَّاب» و«جليس» و«أمير» على غير [٧] هذين الوجهين .

قال[٨] : (وليست هى [٩] بالأبنية التى هى فى الأصل أن تَجْرِىَ مَجْرى الفاعل [١٠] ، يدلك على ذلك أنها قليلة . فإذا [١١] لم يكن فيها مبالغة الفعل ، فإنما هى بمنزلة «غلام» و«عبدٍ» ؛ لأن الاسم على «فَعَل ويفْعَل»[١٢] فاعل ، وعلى فُعِل ويُفْعَل [١٣] : مَفْعُول) .

(١) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٣) بولاق ١/٦٠ .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س : جرى مجرى الفعل .
(٥) ح : كمضارب من ضارب .
(٦) من ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : جلس .
(٧) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س ، ق .
(٨) بولاق ١/٦٠ .
(٩) ساقطة من ى ، وبولاق .
(١٠) بولاق : الفعل .
(١١) ى : فلذا .
(١٢) بولاق وهارون : فَعَل يفعَل .
(١٣) بولاق : فُعِل يُفعَل .

يعنى : أن فعيلا ليست من الأبنية التى تجرى مجرى الفعل فى الأصل ، ومع ذلك فهى قليلةٌ [وإنما يحتج بذلك كله ؛ ليرى أن «جليسا» لا يتعدى إذا لم يكن جاريا على الفعل][١] ، وإذا لم يكن فيها مبالغة الفعل ، ولم تكن للمبالغة[٢] . والاسم الجارى على الفعل أن يكون من «فَعَل يفعَل» «فاعل» نحو : «ضَرَبَ يَضْرِبُ[٣] ضَارِبٌ» . وفاعل يُفَاعِل فهو مفاعِل نحو : «جَالَس يُجَالِسُ فَهو مُجَالِسٌ» وعلى «فُعِل يُفعَل» فهو «مفعول» نحو : «كُسِى يُكسَى فهو مكسو» . و«جُولِسَ يُجالَس فهو مُجَالَس» . وجملة ذلك أن الاسم الجارى على الفعل [فى الفعل][٤] الثلاثى ، ما كان على لفظ فاعل كقولك : «ضرب يضرب[٥] فهو ضارب» ، «وقتل فهو قاتل» ، و«عَلِمَ فهو عَالمٌ» ، و«سمع فهو سامع» . وما كان على أكثر من ثلاثة أحرف ، فإن اسم الفاعل الجارى عليه على لفظ مستقبله وعدّة حروفه ، إلا أن الحَرْف الأول منه ميم «مضمومة» مكان حرف الاستقبال ، وما قبل آخره مكسور نحو [قولك][٦] : «قاتَل فهو مُقاتِلٌ» ، و«جالس فهو مجالِس» ، و«استغفر فهو مستغفر» ، و«تعشى فهو متعشٍّ» ، و«كسَّر فهو مكسِّر» ، و«دَحْرَج فهو مُدَحْرِج» ؛ لأنك تقول : «يقاتِل ، ويُجَالِسُ ، ويَسْتَغْفِرُ ، ويَتَعَشَّى ، ويُكَسِّر ، ويُدَحْرِجُ» .

والمفعول من الفعل الثلاثى على لفظ المفعول كقولك : «ضُرِبَ فَهو مَضْرُوبٌ»/ ، و«كُسِىَ فَهُو مَكْسُوٌّ» . وإذا كان على أكثر من ثلاثة أحرف فهو ٤٥٢ / ١
على لفظ فعله المستقبل كقولك : «قُوتِل فهو مُقاتَل ، وأُعْطِى فهو مُعطًى ، وكُسِّر فهو مُكَسَّر» لأنك تقول : يُعطَى ، ويقاتَل ، ويُكَسَّر .

---

(١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) العبارة من : «وإذا لم يكن فيها ... إلى ... ولم تكن للمبالغة» ساقطة من ى ، ح .
(٣) ى ، ح : فهو ضارب .
(٤) الزيادة من ى ، جـ ، س .
(٥) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٦) الزيادة من ح ، جـ ، س .

والأفعال التى للمبالغة ، ولم تجر مجرى الفعل هى[1] ما قدمناه ، وذلك خمسة أسماء : فَعُول ، وفَعَّال ، ومِفْعَال ، وفَعِل ، وفَعِيل على قول سيبويه .

قال[2] : (وتقول : «أكلُّ يوم أَنْتَ فيه أميرٌ» ، ترفعُه لأنه ليس بفاعل ، وقد خرج «كل» من أن يكون ظَرْفاً ، فصار بمنزلة «عبد الله» ، ألا ترى أنك تقول[3] : «أكلُّ يومٍ يُنطَلَق فيه» [صار][4] كقولك : «أزيدٌ يُذْهب به») .

يعنى : أن قولك : «أكلُّ يوم أَنتَ فيه أميرٌ» ، يرتفع[5] «كُلُّ» ، ولا يجوز نصبه فيه ، وذلك لأن «أمير» ليس فى معنى فعل ، فيضمر فعل «ينصب» «كل» .

فإن قال قائل : فإن الأسماء التى لا تجرى مجرى الفعل ، تعمل فى الظروف ، و«كُلّ يومٍ» هو ظرف ، فهلا أضمرت فعلا ينصبه ، ويكون «أمير» هذا[6] الذى يفسر ذاك[7] الفعل ، كما كان «أمير» ينصب الظرف[8] ، إذا قلنا : «زَيْدٌ أميرٌ يومَ الجُمْعةِ» ، «وزَيْدٌ يوم الجمعة غلامُك»؟ .

قيل له : المعانى وإن كانت تعمل فى الظروف ؛ فإنها[9] لا تبلغ من قوتها أن تكون تفسيرا لفعل مضمر إذا كانت هى لا تجرى مجرى الأفعال ، ولا تكون لها تلك القوة .

ولو قلت : «أَكَلَّ يوم أَنْتَ أَميرٌ» نصبت ، وصار «كل» ظرفًا للأمير ، فإذا قلت : «أَكلُّ يوم أنت فيه أميرٌ» فقد صارت «فيه» هو الظرف للأمير ، وارتفع «كلٌّ» بالابتداء .

وكذلك إذا قلت : «أَكُلُّ يومٍ يُنطلق فيه» وجعلت «فيه» فى موضع رفع ، وأقمتها مقام الفاعل فى «ينطلق» ، ورفعت «كُلّ» بالابتداء ، وفى هذا وَجْه آخر

---

(١) ى ، ح ، جـ ، س : «يعنى» .
(٢) بولاق ١/٦٠ .
(٣) بولاق : «إذا قلت» .
(٤) الزيادة من بولاق .
(٥) ح ، جـ ، س : «ترفع» .
(٦) ى ، جـ ، س : «هو» .
(٧) جـ ، س . ذلك .
(٨) جـ ، س : «الظروف» .
(٩) من ح ، جـ ، س ، ب ، ق : «لأنها» .

وهو : أن تجعل فى «يُنطلق» ضمير مصدر[١] تقيمه مقام الفاعل ، فيصير «فيه» موضِعُه نصب ، فينتصب [٢] «كلا» ؛ لأن ضميره اتصل بمنصوب على تقدير : أَكُلَّ يوم ينطلق الانطلاقُ فيه ، ويكون الناصب «لكل يوم» فعلا مبهما[٣] كأنك قلت : «أينطلِق[٤] الانطلاق كلَّ يوم يُنْطَلَقُ / الانطلاق فيه» . ٤٥٣ / ١

[قال][٥] : (ولو[٦] جاز أن تَنْصب «كلَّ يوم» وأنت تريد بالأمير الاسمَ لقلت : «أعبدَ الله عليه ثَوْبٌ» ؛ لأنك تقول : «أَكُلَّ يومٍ لك فيه[٧] ثوب») .

يعنى أن «الأمير» ليس يجرى مجرى الفعل ، فهو بمنزلة «الثوب» ولا يَنصِب الاسم الأول ، وإن كان فى الكلام ضمير يعود إليه متصل بمنصوب ؛ لأن ذلك[٨] المنصوب نصبه كنصب الظرف[٩] بمعنى استقرَّ ، فإذا قلت : «أَعبدُ الله عليه ثوب» ، فتقديره : أعبدُ الله استقرَّ عليه ثوب كما تقول : «أعبدُ الله خلفه ثوب» ، ولو أظهرت الاستقرار لنصبت «عبد الله» ، كقولك : «أعبدالله استقر عليه ثوب» ، وقولك : «أكلَّ يوم لك ثوبٌ» تَنْصب «كلَّ يوم» بالظرف ، والعامل فيه «لك» بمعنى الاستقرار ، فإذا شغلت الظرفَ بضمير «اليوم» ، خرج «اليوم» من أن يكون ظرفا ، ورفعته بالابتداء فقلت : «أكلُّ يوم لك [فيه][١٠] ثوب» ، ولا تنصب «اليوم» ؛ لأنه لم يظهر فعل ولا اسم فاعل .

قال[١١] : (ولو جاز أن تقول : «أكلَّ يوم لك فيه ثوب» ، لجاز أن تقول : «أعبدَ الله عليه ثوب» ؛ لأن «عليه» فى موضع نصب مثل : «فيه» . وهذا لا يجوز فيهما جميعا ، لأنك لم تأت بفعل) .

---

(١) ح ، جـ ، س ، ق : «المصدر» .
(٢) ى ، ح ، جـ ، س : «فتنصب» .
(٣) ى ، ح ، جـ ، س : « مقدار» .
(٤) ب ، ق : «المنطلق الانطلاق . . .» .
(٥) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س ، وبولاق ١/ ٦٠ .
(٦) ح : وإذا .
(٧) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س وبولاق .
(٨) من ى ، ح ، جـ ، س ، وفى ب ، ق : «كذلك» .
(٩) ى ، ح : «الظروف» .
(١٠) الزيادة من جـ ، س .
(١١) هذا النص موجود عند هارون فى هامش ١١٨/١ .

هذا باب الأفعال التى تستعمل وتلغى[١]

(وهى[٢] ظننت ، وحسبت ، وخلتُ ، ورأيتُ ، وزعمت ، وما يتصرَّف من أفعالهن كأحسب و[٣] تظن) .

[قال المفسر] :[٤] اعلم أن هذه الأفعال تدخل على جمل ، هى أسماء
وأخبار قد كانت قائمة بنفسها فيحدث الشك أو اليقين فى أخبارها ، فلذلك لم
يجز الاقتصار على أحد المفعولين دون الآخر[٥] ، وذلك أنك إذا قلت :
«حَسِبتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» ، فالمحْسَبة وقعت منك على انطلاق زيدٍ ، فلم يجز أن
تقول : «حَسِبْتُ زَيْدًا» وتسكت ؛ لأن المحسبة لم تقع على زيد فلا[٦] يجوز أن
تأتى بما لم تقع عليه المحسبة ، وتترك ما وقعت عليه المحسبة ولا يجوز أن
تقول : حسبت منطلقا وتسكت ؛ لأن الانطلاق الواقع عليه المحسبة إذا لم يكن
مُسْندا إلى صاحب[٧] فلا فائدة فيه ؛ ألا ترى أنك تقول : «زيدٌ منطلق» ، فتكون
الفائدة للمخاطب فى الانطلاق ؛ لأن المخاطب/ قد عرف «زيدا» ، ولا يجوز مع ٤٥٤ / ١
هذا أن تفرد أحَدَهما مِنْ دون[٨] الآخر ، فتقول : «زيد» أو تقول : «منطلق» ؛
لأنك إذا قلت : «زَيد» فلا فائدة فيه إذ[٩] لم تخبر عنه بخبر . وإذا[١٠] قلت :
«منطلق» فلا فائدة فيه ؛ إذا [١١] لم تذكر الذى له الانطلاق .

فهذه الأفعال إنما دخلت على مبتدإ وخبر ، فلم يجز الاقتصار على أحدهما ، كما لم يجز الاقتصار على المبتدإ ، ولا على الخبر . ويجوز ترك المفعولين جميعا والاقتصار على الفاعل كقولك : «ظننت» ، و«حَسبت» ؛

(١) على هامش ق يوجد هذا العنوان : الإعمال والإلغاء فى أفعال القلوب .
(٢) بولاق : فهى ١/٦١ .
(٣) «كأحسب وأظن» ساقطتان من بولاق .
(٤) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٥) «دون الآخر» ساقطة من ح ، ى ، جـ ، س .
(٦) ى ، جـ : ولا .
(٧) ق : صاحبه .
(٨) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٩) ى ، ح : إذا .
(١٠) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : فإذا .
(١١) من ى ، جـ ، س وفى الباقى : إذ .

لأنك لم تأت باسم يَحتاج إلى خبر ، ولا خبر يحتاج إلى صاحب ، وإنما جئت بالفعل والفاعل فكان[1] الفعل خبرا عن الفاعل[2] ، وتَمَّ الكلام .

وفي بعض أمثال العرب : «مَنْ يسمع يَخَلْ»[3] ، فلم يأت «لِيَخَلْ» بمفعول .

فإن قال قائل : فما[4] الفائدة في قولنا : «ظننت ، وخلت» ، إذا لم تأت بالمفعولين؟

قيل له : الفائدة فيه : أنَّه[5] وقع منه ظَنٌّ ، ومَخِيلة ، كما تقول : «أكَلْتُ ، وشَرِبْتُ» ، فتكون الفائدة أنه وقع منه أكل ، ولا تذكر منه[6] المأكول والمشروب .

وجميع الأفعال التي تجري هذا المجرى أربعة عشر فعلا : منها سبعة أفعال قد سُمِّيَ فاعلُوها ، وسبعة أفعال لم يُسَمَّ فاعلوها .

فأما السبعة الأفعال التي سُمِّيَ فاعلوها فهي : «ظَنَنْتُ ، وحَسِبتُ ، وخِلْتُ ، ورأَيتُ من رؤية القلب ـ ، ووجدتُ ـ من وجود القلب ـ وَعلمتُ وزَعَمْتُ . . .» .

وأما السبعة التي لم يُسَمّ فاعلوها فهي : «أُعْلِمتُ ، وأرِيتُ ، ونُبِّئْتُ ، وأُنبِئْتُ ، وخُبِّرتُ ، وأُخبرتُ ، وحُدِّثتُ» .

فأما ظننت وحسبت [وخلت][7] فمعناها واحد ، وهو أن تتصور الشيء من غير استثبات ولا دليل عليه ، وقد يكون لـ «ظَنَنْتُ» فقط ، من هذه الثلاثة الأفعال مذهب يَتعدَّى فيه إلى مفعول واحد ، وهو أن تَقول : «ظَنَنْتُ زَيْدًا» ،

---

(١) من ى ، ح ، جـ ، س وفي ب ، ق : وكان .
(٢) «الفعل خبرا عن الفاعل» ساقطة من ق .
(٣) اللسان (خيل) ١٣ / ٢٤٠ .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س : ما الفائدة .
(٥) جـ : أنه لو وقع .
(٦) ساقطة من ى ، ق ، ح ، جـ ، س .
(٧) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

بمعنى : اتَّهَمْتُ زَيْدًا ، ومنه «رجل ظَنين» ، أى متهم قال[١] الله تعالى : ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[٢] أى بمتهم[٣] . وقد يكون بمعنى العلم [كما][٤] قال الله تعالى[٥] : ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُوا رَبِّهِمْ﴾[٦] أى : يعلمون . وإنما يقع الظن[٧] بمعنى العلم فى كل ما لم تدركه الحواس ، وعُلِمَ / مِنْ طريق ٤٥٥ / ١
الاستدلال ، فقلت[٨] : «ظَنَنْتُ الحائطَ مَبْنيًّا» ، وأنت قد شاهدته ، لم يجز ذلك .

وأما «رأيت» : فإنه من رؤية العين ، يَتَعدَّى إلى مفعول واحد كقولك : «رأَيْتُ زَيْدًا» أى : أبصرته ، وإن قلت : «رأَيْتُ زَيْدًا قَائما» من رؤية العين فإنما ينصب «قائما» [٩] على الحال . ورؤية القلب لا يجوز فيها الاقتصار على أحد المفعولين ولها مذهبان : مذهب العلم ، [ومذهب][١٠] الظن ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾[١١] ، معناه : أنّهم يظنونه بعيدا ، ونعلمه قريبا .

وأما «وجدت» من وجود القلب ، فإنه بمعنى[١٢] العلم يقال : «وجَدْتُ زَيْدًا قائِمًا وجُودًا» بمعنى : [١٣] عَلِمْتُه قائما ، قال الله تعالى : ﴿وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾[١٤] أى : علمناه صابرا . وإذا كان «وجَدت» فى غير معنى العلم ، فليس مصدره «وُجُودًا» ، ولا يتعدى إلى مفعولين ، وذلك قولك : «وَجَدتُ الضَّالة وُجْدانًا» ، بمعنى : أصبتها و«وَجَدْتُ علَى زَيْدٍ مَوْجِدَة» ، إذا عتبت عليه ، وغير ذلك من وجوهها[١٥] .

---

(١) ى ، ح ، جـ ، س : «وقال الله تعالى» .
(٢) الآية ٢٤ من سورة التكوير(١٨) .
(٣) ى ، ح ، جـ ، س : «متهم» .
(٤) الزيادة من ى .
(٥) ى : «عز وجل» .
(٦) من الآية ٤٦ من سورة البقرة(٢) .
(٧) ق : أظن .
(٨) ى ، جـ ، س : «لو قلت» :
(٩) جملة «من رؤية العين فإنما ينصب قائما» ساقطة من ق .
(١٠) الزيادة من ى ، جـ ، س .
(١١) الآيتان ٦ ، ٧ ، من سورة المعارج (٧٠) .
(١٢) ى ، ح ، جـ ، س : يعنى .
(١٣) ح : «يعنى» .
(١٤) من الآية ٤٤ من سورة ص (٣٨) .
(١٥) على هامش نسخة ى : ٣٠٢ وجدت هذه العبارة : «هذا آخر الجزء الثالث من الأصل المنقول منه بخط السيرافى» . وكذلك وجدت العبارة التالية فى نهاية هذا الجزء من نسخة ينى جامع(جـ) : «نقلته من أوله إلى آخره ، وقابلت به من خط الحسن بن عبدالله السيرافى ـ رحمه الله» .

وأما : «علمت» : فإن له مذهبين : إن أردت به [١] معرفة الاسم ولم تكن عارفا به من قبل تعدَّى إلى مفعول واحد ، وصار بمنزلة «عرفت» فإذا قلت : «عَلْمتُ زيدًا الْيَوْم» ، فمعناه : عَرَفْتُه اليوم ، ولم تكن عارفا[٢] به من قبل ، قال الله تعالى[٣] : ﴿ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السَّبت﴾[٤] أى : عرفتموهم ، ولم تكونوا عارفين بهم ، وكذلك[٥] قوله : ﴿لا تعلمهم نحن نعلمهم﴾[٦] .

والمذهب الآخر من مذهبيه : أن يكون العلم واقعا بالثانى ، كقولك : «عَلِمْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا اليومَ» ، وقد كنت عارفا[٧] بزيد من قبل ، غير أنك لم تكن عارفا[٨] بانطلاقه ، فحدث لك العلم اليوم بانطلاقه .

وأما «زَعمْتُ» فإنه قول يقترن به اعتقاد ومذهب ، وقد يصح ذلك وقد لا يصح .

ولو كان الزعم فى معنى القول المحض لحُكِى ما بعده ولم يُنْصب ، كما يفعل ذلك بعد القول ، إذا قلت : «قال زَيْدٌ عَمْرٌو قائمٌ» .

وأما السبعة التى لم يُسمّ فاعلوها : فهى متعدية إلى ثلاثة مفعولين ، إذا سُمِّى فاعلوها / وأنا أبينها فى باب : «ما يَتَعدَى إلى ثلاثة مفعولين» . ٤٥٦/١

فإذا تقدمت هذه الأفعال عملت النَّصْب فى المفعولين جميعا ، ولا يجوز إلغاؤها كقولك : «علمت زيدًا منطلقًا»[٩] ، و«علمت أبَاكَ ذَاهبًا» فهى فى تقدمها بمنزلة : «ضربت ، وأعطيت» فى الإعمال . والمفعول الثانى منها خبر للمفعول الأول ، فهو[١٠] ينقسم أقسام الأخبار ، يجوز أن يكون اسما هو الأول كقولك : «حسبت زيدًا منطلقًا» ، ويجوز أن يكون فعلا له ماضيا ، ومستقبلا كقولك :

---

(١) ساقطة من ح .
(٢) ى ، ح ، جـ ، س : عالما .
(٣) ى ، ح ، جـ ، س : عز وجل .
(٤) من الآية ٦٥ من سورة البقرة (٢) .
(٥) ى ، جـ ، س : وكذا .
(٦) من الآية ١٠١ من سورة التوبة (٩) .
(٧) ى ، ح ، جـ ، س : عالماً .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : عالماً .
(٩) ى ، ح ، جـ ، س : «ظننت زيدًا منطلقا» .
(١٠) ى ، جـ ، س : وهو . ح : «فهى» .

«حسبتُ زيدًا قام» ، و«حسبت زيدًا يقوم» ، وظرفا له كقولك : «حَسبتُ زيدًا عندَك» وجملة فيها ذكر يعود إليه كقولك : «حَسْبْتُ زَيْدًا أَبُوهُ قائم» ، و«حسبتُ زيدا[1] إن تأته يأتك» .

وإذا توسطت هذه الأفعال ، أو تأخرت جاز إلغاؤها وإعمالها[2] كقولك : «زيدٌ حسبتُ منطلقٌ» ، و«زيدًا حسبتُ منطلقًا» ، و«زيدٌ منطلقٌ حَسِبتُ» و«زيدًا منطلقا حسبتُ» .

وإنما جاز إلغاؤها ؛ لأنها دخلت على جملة قائمة بنفسها ، فإذا تقدمت الجملة ، أو تقدم شيء منها حصل لفظ الخبر ، ولم يكن فى الكلام لفظ شك ، فَحُمِلت الجملة على منهاجها ولفظها قبل دخول الشك ، وَصُيِّرَ موضع الشك واليقين فى تقدير ظرف له[3] . فإذا قلت : «زَيْدٌ منطلقٌ ظَنَنْتُ» ، أو «زيدٌ ظننتُ منطلقٌ» ، فكأنك قلت : «زيدٌ منطلق فى ظنى» . وإذا تقدم الفعل ، حصل فعل الشك واليقين قبل ورود الاسم فعمل ؛ لأن الاسم ورد وقد تقدم الشك فى خبره ، فمنعه ذلك التقدم من أن يجرى على لفظه الأول قبل دخول الشك واليقين .

قال سيبويه :[4] (فإذا جاءت مستعملة فهى بمنزلة «رأيت» يعنى : رؤيةَ العين[5] ، و«ضربت ، وأعطيت» فى الإعمال والبناء على الأول فى الخبر والاستفهام ، وفى كل شىء) .

يعنى أنك إذا أعملته ، فقد صيرته بمنزلة «رأيت ، وضربت ، وأعطيت» ، فينبغى أن تُجْرى مجراه فى البناء على الأول فى الخبر والاستفهام وفى كل شىء[6] .

/ أما البناء على الأول فى الخبر ، فقولك : «عبدُ الله حسبتُه مُنْطَلِقًا» ، كما تقول : «عبدُالله أعطيته دِرْهمًا» ، تختار الرفع فى هذا كما اخترته فى ٤٥٧ / ١

(١) ساقطة من ق .
(٢) ى ، ح ، جـ ، س : إعمالها وإلغاؤها .
(٣) ساقطة من ى ، ح ، س .
(٤) بولاق ١ / ٦١ .
(٥) «يعنى : رؤية العين» ساقطة من بولاق ، ولعلها من كلام السيرافى .
(٦) العبارة من «يعنى أنك ... إلى ... كل شىء» ساقطة من ى .

«عبدُالله أعطيته درهمًا» [ويجوز النصب فيه ، كما جاز فى «عبدالله أعطيته درهما» . وأما الاستفهام فقولك : «أعبدُالله حسَبْته مُنْطلقًا» ، يختار النصب فى هذا على تقدير : أتوهمت عبدالله حسبته منطلقا ، كما اخترت النصب فى «عبدَالله أعطيته درهما»][١] على تقدير : أعطيت عبدالله أعطيته درهما ، ويجوز الرفع فيهما جميعا بالابتداء .

وقوله : (وفى كل شىء) .

يعنى : فى سائر الأفعال [٢] التى تختار فيها النصب بعد الاستفهام ، كقولك : «أَظُنُّ عَبْدَ اللّه مُنْطَلِقًا» ، و«بكرا أَظُنُّهُ خَارِجًا» ، كما تقول : «ضربت زيدًا ، وعمرًا ضَرَبْتُه» ، وإن شئت قلت : «وبكرٌ أَظُنُّهُ خَارِجًا» ، كما تقول : «ضربت زيدًا وعمرًا ضربته» .

[قال][٣] : (فإن ألغيت قلت : «عبدُالله أظنُّ ذاهبٌ» ، و«هذا إِخَالُ أَخُوكَ» ، و«فيها أُرَى أَبُوك» .

يعنى : أن «أرى» قد توسط بين الاسم والخبر ؛ لأن الاسم المبتدأ هو الأب ، و«فيها» خبره ، و«أرى» كالفضلة ؛ لأنه شىء هجين[٤] فى نفسه ، فأشبه باب القول فى الحكاية ، وضعُف الفعلُ فيه إذا توسط ، أو تأخر .

وإذا تأخر كان الإلغاء فيه أحسن منه إذا توسط ؛ لِبُعْد [٥] الفعل من[٦] الأول . وكلٌّ عربى صحيح[٧] جيد . قال اللعينُ المِنْقرىّ[٨] :

---

(١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) ى ، ح ، جـ ، س : الأشياء .
(٣) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س : بولاق ١/ ٦١ .
(٤) ى ، ح ، ق : هجس .
(٥) من ى ، ح ، وفى بقية النسخ : فَبُعْد .
(٦) ساقطة من ى .
(٧) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٨) هو منازل بن زمعة التميمى المنقرى ، أبو أكيدر . شاعر هجاء ، وسُمى اللعين لأن عمر بن الخطاب سمعه ينشد شعرًا والناس يصلون فقال : من هذا اللعين؟ فأطلق عليه ، وعاش إلى أن اشتهر الفرزدق وجرير فهجاهما ولكنهما لم يلتفتا إليه . ترجمته فى : الاشتقاق لابن دريد : ١٥٣ - ١٥٤ ، الأعلام ٨/ ٢٢٠ ، الخزانة ١/ ٥٣١ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٧٤ ، العينى ١/ ٤٠٤ - ٤٠٥ ، البيان والتبيين ٣/ ٣٢٣ .

أبالأَرَاجيزِ يَابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِى وَفِى الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخورُ[(١)]

«فاللؤمُ» مرفوع بالابتداء ، و«الخَور» عطف عليه ، «وفى الأراجيز» هو الخبر ، و«خلت» ملغى ، فهو بمنزلة «فيها أُرَى أبوك» .

قال [(٢)] : (وإنما كان التأخير أقوى ؛ لأنه إنما يجىء بالشك بعد ما يمضى كلامه على اليقين ، أو بعد ما يبتدىء ، وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك ، كما تقول : «عبدُالله صاحبُ ذاك بلغنى» ، وكما قال : «مَنْ يَقُولُ ذَاكَ تَدْرِى» ، فأخر ما لم يعمل فى أول كلامه . وإنما جعل ذلك[(٣)] فيما بلغه بعد ما مضى كلامه على اليقين) .

يعنى : «زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ» .

٤٥٨/١ وقوله/ : (وبعد ما يبتدىء وهو يريد اليقين) .

يعنى : «زيد ظننت قائم» .

وقوله : (ثم يدركه الشك) .

يكون هذا على أحد وجهين : إما أن يبتدىء كلامه وليس فى قلبه منه مخالجة [(٤)] شك ، فإذا مضى كله أو بعضه على لفظ اليقين [يعنى : «زيد قائم ظننت»] [(٥)] لحقه فيه الشك ، كما تقول : «عبدُالله أميرٌ» ، على طريق الإخبار بذلك ، و«عبدالله صاحبُ ذاك» ، وأنت لم تشاهده ، وإنما خُبِّرت به ، فيجب أن تستظهر فى خبرك ، فتقول : «بلغَنى» أى : هذا الذى قلته فيما بلغنى ، لا فيما شاهدته . ولو قدمت «بلغنى» لم يجز أن تقول : «بلغنى عبدُاللّٰه أميرٌ» ؛ لأن «بلغنى» فعل ولا بدَّ لَهُ من فاعل ، و«عبدُالله أميرٌ» جملة ، ولا تكون [(٦)] فاعله ،

---

(١) البيت للعين المنقرى فى سيبويه ٦١/١ ، والأعلم ١ / ٦١ ، والدرر اللوامع ١٣٥/١ ، والهمع ١٥٣/١ ، والعينى ٤٠٤/٢ (قال أبو الحجاج : وبيت اللعين من كلمة رويها لام : «وفى الأراجيز خلت اللؤمُ والفشلُ» . هكذا رواه الجاحظ فى كتاب الحيوان على أن فيه إقواء . . .) واللسان (خيل) ١٣ / ٢٤ (قال جرير فى الإلغاء) .

(٢) بولاق ١ / ٦١ (= هارون ١٢٠/١) .

(٣) ق ، ب ، ح : ذاك .

(٤) ب ، ق : مجاجة .

(٥) الزيادة من ق .

(٦) ى ، ح ، جـ ، س : فلا تكون .

ولكن تقول : «بلغنى إمارةُ عَبْدِالله» ، و«بلغنى أنَّ عبدَاللَّه أميرٌ» . وإذا قلت : «عبدُ الله صاحبُ ذَاك بلغنى» ، ففاعل «بلغنى» مضمرٌ فيه ، كأنك قلت : «بلغنى ذاكَ الأَمْر ، أو ذاك البلاغ»[(١)] ، كما تقول : «من يقولُ ذاكَ بَلَغَنى» ، كما تقول : «من يقول ذاك [تدرى]؟»[(٢)] مستفهما ، فيرتفع بالابتداء ، «ويقول» خبره ، و«تَدْرِى» ملغى ، ولو قدمته لعمل «تدرى» فى «من» ، وصارت «من» بمعنى الذى ، وخرجت عن الاستفهام .

وقد يقول القائل : «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» ، و«زيدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ» ، وهو فى أول كلامه شاك ، غير أنه لا يُعمل الشك ، كما يقول القائل : «زَيْدٌ أمير» ، وهو يضمر «عندى» أو «فى ظنى» ، فإذا جاز هذا ، جاز أن يظهر ما أضمر ، ويكون الكلام على حاله ، كما قال الله تعالى : [(٣)] ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لبثتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوم قال بَلْ لَبِثْتَ مائة عام﴾ [(٤)] ، فقال المسئول : «لبثتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يوم» على ما كان عنده الأغلب .

قال [(٥)] : (فإذا ابتدأ كلامه على ما فى نيته من الشك أعمل الفعل قُدم أو أُخِّر ، كما قال : «زيدًا رأَيتُ ، ورأَيتُ زيدًا» ، وكلما طال الكلام ضَعُفَ التأخير إذا أعملتَ) .

٤٥٩/١ يعنى : إذا ابتدأ الاسم وفى نيته أن [(٦)] يأتى بفعل الشك ، نصب ، كما/ يفعل ذلك فى «ضرب» وإذا طال الكلام ضعف التأخير مع الإعمال ، إذا قلت : «زَيْدًا مُنْطَلِقًا اليومَ أَظُنُّ» ، كان أضعف من قولك : [زيدًا أظن مُنطلقًا][(٧)] و«زيدًا

(١) العبارة من : «كما تقول : ... إلى ... أو ذاك البلاغ» ساقطة من ح ، جـ .
(٢) الزيادة من ى ، ح .
(٣) جـ ، س : «عز وجل» .
(٤) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة (٢) .
(٥) بولاق ١ /٦١ (= هارون ١ /١٢٠) .
(٦) ى ، ح : «أنه» .
(٧) الزيادة من ح ، س .

مُنْطَلِقًا أَظُنّ» ، أضعف من قولك : «زَيدًا أظن منطلقا» [قال] : [١] كما يضعف «زيدًا قائما ضربت» ؛ لأن الوجْهَ أن تقول : «ضَرَبْتُ زَيْدًا قائما» ، و«زيدًا قائماً ضَرَبْتُ» أضعف من «زيدًا ضَرَبْتُ قائما» ، ولا يجوز فى «ضربتُ» إلا النصب .

قال [٢] : (ومما جاء فى الشعر مُعْمَلاً [فى زعمت][٣] قول [٤] أبى ذؤيب :

فإن تَزْعُمينى كُنْتُ أَجْهَلُ فيكُمُ فإنى شَرَيْتُ الحِلْمَ بعْدَكِ بالْجَهْلِ)[٥]

أعمل الزَّعم فى النون والياء ، وهى المفعول الأول ، و«كُنْتُ أجَهْلُ فيكم» جملة فى موضع المفعول الثانى .

(وقال النابغة الجعدى :

عَدَدْتَ قُشَيْرًا إذْ عَددتَ فَلَمْ أُسأْ بِذَاكَ ولَمْ أَزْعُمْك عَنْ ذَاكَ مَعْزِلاَ)[٦]

[فالمفعول الأول : «الكاف» فى «أزعمك» ، وهو فى موضع نصب والثانى : مَعزلاً] [٧] . والتقدير : فَلَمْ أَزْعُمْكَ مَعْزِلا عن ذاك .

قال : [٨] وتقول : «[أين] [٩] تُرى عبدَالله قَائمًا» ، و«[هل] [١٠] تُرَى زيدًا ذاهِبًا» [١١] ؛ لأن «هل» ، و«أين» ، كأنك لم تذكرهما ، [لأن ما بعدهما

---

(١) الزيادة من ح ، جـ ، س . (٢) بولاق ١ / ٦١ - ٦٢ .
(٣) الزيادة من س . (٤) بولاق : قول : الشاعر وهو أبو ذؤيب .
(٥) البيت لأبى ذؤيب الهذلى فى : سيبويه ١/ ٦١ (=هارون ١/ ١٢١) ، والأعلم١/ ٦١ ، والعينى ٣٨٨ ، وديوان الهذليين ١/ ٣٦ ، والمغنى ٢/ ٤١٦ ، وابن عقيل ١/ ٢٤٢ ، واللسان (زعم) .
(٦) البيت للنابغة الجعدى فى : سيبويه ١/ ٦٢ (إذ فخرت) (=هارون ١/١٢١) ، والأعلم ١/ ٦٢ ، والديوان : ٩٢ق/ ٢ (إذ فخرت . . . ولم أزْمعْك) ، وفى بولاق : «إذ فخرت» .
(٧) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س . (٨) بولاق ١ / ٦٢ .
(٩) الزيادة من بولاق وهارون ، ى ، ح . (١٠) الزيادة من بولاق .
(١١) ب ، ق ، ح ، جـ ، س : «وهل ترى عبدالله قائماً» .

ابتداء] [١] فكأنك قلت : «أترى[٢] عبد الله قائما» [٣] و«أنظن عمرا منطلقاً»)[٤] .

يعنى : أنك إذا جعلت «قائما» هو المفعول الثانى ، فقد تقدم الفعل المفعولين [٥] جميعا ، فوجب النصب فيهما ، ويكون «أين» ظرفا ملغى فى صلة قائم .

قال : (فإن قلت : «أين» ، وأنت تريد أن تجعلها بمنزلة «فيها» إذا استغنى بها الابتداء ، قلت : «أين تُرى زيدًا ، وأينَ ترى زَيدٌ»[٦]) .

يعنى : [أنك] [٧] إذا جعلت «أين» خبرا لقولك : «أَيْنَ زيدٌ» ، و«فِى الدَّارِ زَيْدٌ» ، ثم جئت بالظن بعد «أين» ، جاز الإعمال والإلغاء ، فتصيره بمنزلة قولك : «قائما ظَنَنْتُ زَيْدًا ، وقائمٌ ظَنَنْتُ زيدٌ» ، ويجوز أن تقول : «أَيْنَ ترى زَيْدٌ قائماً» ، على أنّك تجعل «أَيْن» خبر «زيد» وتلغى «ترى» ، وتنصب «قائما» على الحال .

قال[٨] : (واعلم أنَّ «قُلتُ» ، إنما وقعت [٩] فى كلام العرب على أن يُحكى بها ، وإنما يُحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا نحو/ [قولك][١٠] : ٤٦٠/١
«قلت زَيْدٌ مُنطَلِقٌ» ، لأنه [١١] يحسُن أن تقول : «زيدٌ منطلقٌ» ، ولا تدخل «قلت» ، وما لم يكن هكذا أسقطنا [١٢] القول عليه) [١٣] .

---

(١) الزيادة من بولاق .
(٢) جـ ، س : أين ترى .
(٣) بولاق : أترى زيدًا ذاهباً .
(٤) العبارة من : «وهل ترى زيدًا ... إلى ... عمرًا منطلقا» ساقطة من ى .
(٥) ى ، ح ، جـ ، س : تقدم المفعولين الفعل .
(٦) بولاق بتقديم هذا المثال علي الأول .
(٧) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٨) بولاق ١ /٦٢ .
(٩) بولاق : «قلت فى كلام العرب إنما وقعت»
(١٠) الزيادة من ى ، ح .
(١١) بولاق : «ألا ترى أنه يحسن ...» .
(١٢) جـ ، س : «أسقطنا» .
(١٣) العبارة : «ولا تدخل« قلت» ... إلى ... القول عليه» ساقطة من بولاق .

قال أبو سعيد (١) : اعلم أن «قلت» ، و«قال» ، و«تقول» ، وما تصرف منه أفعال لابد لها من فاعلين ، وهى بمنزلة الفعل الذى لا يتعدى من وجه ، وبمنزلة الفعل الذى يتعدى إلى مفعول من وجه .

فأما شبهها بالفعل الذى لا يتعدى ، فلأنها لا مفعول لها تصل إليه تنصبه غير مصدرها والظرف والحال فيها . لا تقول : «قالَ زَيْدٌ عمرًا» ، كما لا تقول : «قامَ زَيْدٌ عمرًا» ، ولكن تقول : «قَالَ زيدٌ قولا يوم الجمعة مُنْطَلِقًا خَلْفَك» ، كما تقول : «قامَ زَيْدٌ قِيَامًا خَلْفَكَ يَوْمَ الجُمَعة ضاحكًا» .

وأما شبهها بالفعل الذى يتعدى إلى مفعول فهو أن الجمل تقع بعدها على لفظ اللافظ بها ، فتكون الجمل التي تقع بعدها بمنزلة المفعول ، وذلك قولك : «قالَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ» ، و«قال زيدٌ [قام أخوك» ، و«قال زَيْدٌ»] (٢) إن عمرًا مُنْطَلِقٌ [فقوله] (٣) : «عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ» ، و«قَامَ أَخُوك» جملة وقع عليها القول فلم يُغيرها ، وحكيت بعدها [على] (٤) لفظ اللافظ بها ، وصارت فى موضع المفعول المنصوب فيما يتعدى من الأفعال إلى مفعول(٥) وهو قولك : «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» .

وأما قوله : (وإنما يُحكى بعد القول ما كان كلاما) .

يعنى : ما كان جملة قد (٦) عمل بعضها فى بعض .

وقوله : (لا قولا) .

يعنى : لا مصدرا له ؛ لأنه يعمل فى مصدره ، كقولك : «قال زيدٌ قولا [حسنا]» (٧) و«قَالَ كَلامًا حسنًا» (٨)لأنه فى معنى : «قال قولا جيدا» (٩) ،

(١) ى ، ح ، جـ ، س : «قال المفسر» .
(٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س : حكيت ما بعده على لفظ اللافظ بها .
(٥) ب : إلى مفعولين .
(٦) ساقطة من جـ ، س .
(٧) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : جيداً .
(٩) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، وق : قولا حسنا .

و«قال خيراً» ، و«قال حقاً» ؛ لأنه يراد : «قال قَوْلا خيرا ، وقال قولا حقا» .

وقوله : (ولا تدخل «قلت») .

يعنى : أن الجمل التى يقع عليها القول يجوز أن تلفظ بها ، ولا يدخُل القول ؛ لأنك إذا قلت : «قال زيدٌ عمرٌو منطلقٌ» جاز [1] أن تقول : «عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ» ، من غير أن تقول : «قال زيد» .

وقوله : (وما لم يكن هكذا [2] سقط القول عليه) .

يعنى : ما لم تكن جملة [3] نحو المصدر والظرف والحال سقط القول عليه وعمل فيه [4] .

٤٦١ / ١ قال [سيبويه] [5] : (وتقول/ : «قال زيدٌ إنَّ عَمْرًا خيْرُ النَّاس»[6] ، وتصديق ذلك قول الله تعالى [7] : ﴿وإِذْ قَالَتِ المَلائِكَةُ يَامَرْيَمُ إنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ﴾ [8] ولولا ذلك لقال «أَنّ» [الله]) [9] .

يعنى : أن «أنَّ» إنما تكسر إذا وقعت مبتدأة ، ولم يعمل فيها ما قبلها كقولك : «إن زيدًا قائم» ، فإذا عمل فيها ما قبلها فتحت كقولك : «بلغنى أَنَّ زيدًا قائمٌ» ، و«ظننتُ أَنَّ زيدًا قائم» ، فلما قال تعالى : ﴿وإِذْ قَالَتِ الملائِكَةُ . . . إنَّ اللَّه . . .﴾ ، علمنا أن القول لم [10] يعمل فيها ، وأن الجملة حكيت على لفظها قبل أن يدخل القول ، ولو عمل القول لقال «أَنَّ» على ما بينا فى الظن .

---

(١) جـ ، س : يجوز .
(٢) ح ، جـ ، س : وما لم يكن جملة ، ى : وما لم يكن هذا جملة .
(٣) هذه الجملة ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٤) إلى هنا انتهت نسخة ق لهذا الجزء ويلى ذلك «باب الأمر والنهى» وهو أول الجزء الرابع .
(٥) الزيادة من ى ، ح ، بولاق ١/ ٦٢ .
(٦) بولاق : «قال زيد عمرٌو خير الناس» .
(٧) ى ، ح : عز وجل ، وهارون : جل ثناؤه .
(٨)من الآية ٤٢ من سورة آل عمران (٣) وفى بولاق : ﴿إذ قالت الملائكة يا مريم إن الله يبشرك﴾ .
(٩) الزيادة من هارون ١٢٢/١ .
(١٠) ب ، ق : لا يعمل .

قـال [١] : (وكـذلك [جـمـيع] [٢] مـا تصـرف من فـعله . إلا «تقـول» وحدها[٣] في الاستفهام . شبهوها في الاستفهام [٤] بـ«تظن» ، ولم يجعلوها كـ«يظن» ، و«أظن» [٥] في الاستفهام ؛ لأنه لا يكاد يُسْتَفْهم [المخاطب] [٦] عن ظَنٍّ لغيره ، ولا يُسْتَفْهَمُ [هو] [٧] إلا [٨] عن ظنه ، فإنما جُعلتْ كـ«تظن» ، كما أن «ما» كـ«ليس» في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها . فإذا [٩] تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجَعَتْ إلى القياس ، وصارت اللغات فيها كلغة بني [١٠] تميم) .

قال أبو سعيد [١١] : اعلم أن القول قد يستعمل في معنى الظن والاعتقاد وذلك أن القول والظن يدخلان على جملة ، فتصورها في القلب هو الظن أو العلم ، والعبارة عنها باللسان هو القول ومن ذلك قول القائل : «هَذَا قَوْلُ فُلانٍ» ، و«مَذْهَبُ فُلانٍ» .

ومن العرب من يُعمل القولَ إعمال الظن على كل حال ، فيقول : «قُلْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» ، كما تقول : «عَلِمْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» ، و«ظننْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» ، وفيهم من يجعله بمنزلة الظن إذا استفهم المخاطب خاصةً ، فيقول : «أَقُلتَ زيدًا مُنْطَلِقًا» ، و«أتقولُ زيدًا منطلقًا» [١٢] ، على معنى : «أظننْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» ، و«أتَظنُّ زيدًا مُنْطَلِقًا» ، وإنما يُفْعل ذلك في المخاطب إذا استفهم عن ظنه ؛ لأن أكثر ما يقول الإنسانُ لمخاطبه : «أتَقُول كذا وكذا في كذا ، أو ما تَقُول في كذا» إنما يريد به ما يعتقدُ إلى أي شيء يذهب [١٣] . ألا ترى أنَّك لو قلت/ ٤٦٢/١
لفقيهٍ : « ما تقول في تحريم المسكر؟» فقال لك : «أنا أذهب إلى تحليل[١٤]

---

(١) بولاق ١ / ٦٢ .
(٢) الزيادة من بولاق .
(٣) ساقطة من ى ، جـ ، س وبولاق .
(٤) ساقطة من ى ، جـ ، س وبولاق .
(٥) بولاق : «كأظن ويظن» .
(٦) الزيادة من بولاق ، ى .
(٧) الزيادة من ى ، جـ ، س .
(٨) ساقطة من س .
(٩) هارون ١/١٢٢- : وإذا .
(١٠) ساقطة من بولاق .
(١١) ى ، ح ، جـ ، س : قال المفسر .
(١٢) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٣) كل النسخ : إيش يذهب؟ .
(١٤) ح ، جـ ، س : تحريم .

القليل منه» لكان معناه : أَنَا أَعْتَقِد هَذا وأذهب [إليه] [١] ، وكثر هذا المعنى فأجروه مُجرى الظن . فإذا قالوا للمخاطب : «أَتَقول زيدٌ عمرٌو منطلق» حكوا ؛ لأنه لم يكن[٢] أن يستفهم المخاطب عن ظن غيره ، فجعله سيبويه بمنزلة تشبيه أهل الحجاز «ما» «بليس» إذا لم يَقع استثناء ولم يُقَدَّم الخبر ، فإذا وقع الاستثناء أو قدم الخبر رجع إلى القياس ، لأنها لم تقو أن تعمل مع التغيير عمل «ليس» كما لم يقو القولُ فى غير استفهام المخاطب عمل الظن ؛ لأنه لم يكثر كثرته فيه فرجع إلى القياس .

قال : (ولم تُجْعَل «قلت» «كظننت») .

[يعنى : أن «قلت» فى غير الاستفهام ، لم تُجعل كظننت] [٣] فى نصب المفعولين بعدها ، لأن الأصل فيها أن يكون ما بعدها [محكيا ، فلم تحمل على «ظننت» فى مواضعها كلها ، كما أن «ما» لم تحمل على «ليس» فى مواضعها كلها ، والأصل فيها أن يكون ما بعدها] [٤] مبتدأ ، كما كان الأصل فى «قُلْتُ» أَن يكُونَ ما بعدها مبتدأ .

قال [٥] : **(وسأفسر لك [٦] ـ إن شاء الله ـ ما يكون بمنزلَة الحرف فى شىء ، ثم لا يكون معه [على] [٧] أكثر أحواله ، وقد بُيِّن بعضُه فيما مضى)** .

يعنى : أن الأشياء التى قد [٨] يُشَبَّه بها الشىء فى حال ، ويفارقها فى أحوال كثيرة منها ما قد مضى فى أول الكتاب ، نحو تشبيه الفعل بالاسم فى حال ، وتشبيه «ما» «بليس» ، وغير ذلك .

---

(١) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٢) ح ، جـ ، س : لم يكثر .
(٣) الزيادة من ى ، ح .
(٤) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٥) بولاق ١ / ٦٢ .
(٦) بولاق : وسترى .
(٧) الزيادة من جـ ، س ، بولاق ، ح : فى .
(٨) ساقطة من ى ، ح .

ومنها ما يأتى من بعده[١] ، ثم مثل الاستفهام فى : تقول .

فقال [٢] : (وذلك نحو [٣] قولك : «متى تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» ، و«أتقُولُ عَمْرًا ذَاهِبًا» ، و«أكلَّ يوم تقول عمرًا منطلقًا» ، لا يُفْصَل بها كما لم يُفْصل [بها] [٤] فى : «أَكلَّ يوم زيدًا تَضْرِبُه») .

يريد : «متى تظنُّ زَيْدًا» ، و«ألا تظنُّ [٥] عمرا» .

وقوله : (ولا يُفْصَل بها) .

يعنى : أنك إذا قلت : «أكلَّ يوم تقول عَمْرًا مُنْطَلِقًا» فالاستفهام قد وقع على «تقول» . فلذلك جعلته فى مذهب «تظن» ، و«كلّ يوم» لم يفصل بها بين ألف الاستفهام وبين «تقول» ، كما [٦] لم يفصل فى قولك : «أكلَّ يَوم زيدًا تضربه» ، وكأنّكَ قلت : «أزَيْدًا تضربه كلَّ يوم» ، فكذلك ها هنا [٧] ، كأنك قلت : «أَتَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا كُلَّ يَوْم» .

قال : [٨] (وتقول : [٩] «أ أنت تقول زيدٌ منطلقٌ» رفعتَ ؛ لأنه فصل بينه وبين حرف الاستفهام ، كما فصل [١٠] فى قولك : «أأنت زيدٌ مررتَ به»/ فصارت بمنزلة أخواتها ، وصارت [١١] على الأصل) . ٤٦٣/١

[قال المفسر] : [١٢] يعنى : أنَّ «أنت» ، فصلت بين الاستفهام وبين «تقول» ، فخرجت «تقول» عن الاستفهام ، فعادت إلى حكمها وحكاية ما بعدها ، كما أنك إذا قلت : «أ أنت زيدٌ مَرَرْت به» فصلت «أنت» بين ألف الاستفهام وبين «زيد» ، فرفع «زيدٌ» كحكمه فى الابتداء . قال الكميت شاهدا

(١) ى ، ح ، جـ ، س : من بعد .
(٢) بولاق ٦٢/١ .
(٣) ساقطة من ى ، جـ ، س وبولاق وهارون .
(٤) الزيادة من بولاق .
(٥) ى ، ح ، جـ ، س : أتظن .
(٦) ب ، ق : أى .
(٧) ى ، ح ، جـ ، س : وكذلك هذا .
(٨) بولاق ١ / ٦٢ - ٦٣ (= هارون ١/ ١٢٣) .
(٩) بولاق وهارون : فإن قلت .
(١٠) بولاق : فصله .
(١١) بولاق : وأقرت .
(١٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س ، بولاق ٦٣/١ .

لجعل «تقول» فى مذهب «تظن» فى الاستفهام :

(أَجُهَّالاً تَقُولَ بَنِى لُؤَىٍّ لعَمْرُ أَبيكَ أَمْ مُتجاهِلينَا [١]

وقال عمر بن أبى ربيعة :

أما الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمعُنَا) [٢]

قال [٣] : (وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية) .

يعنى : إن شئت حكيت بعد القول فى الاستفهام ، ولم تجعله فى مذهب «تظن» فقلت : «أَتَقُول زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» .

قال أبو عثمان : غلط سيبويه فى قوله : وإن شئت رفعت بما نصبت ؛ لأن الرفع بالحكاية ، والنصب بإعمال الفعل .

يريد أبو عثمان : أنك إذا قلت : «[أتقول] [٤] : زيدٌ منطلقٌ» ، «فزيد» [٥] مرفوع بالابتداء ، وإذا قلت : «أتقول زيدًا مُنْطَلِقًا» ، فهو منصوب بالفعل .

فقال المجيب [٦] عن سيبويه : إن هذا لا يذهب على من هو دون سيبويه ولم يغز سيبويه هذا المغزى ، إنما أراد : وإن شئت رفعت فى الموضع الذى نصبت ، ولم يعرض لذكر العامل كما تقول : «زيدٌ بالبصرة» ، وإنما تريد : «فى البصرة» .

---

(١) البيت للكميت فى : سيبويه ١ /٦٣ ، والأعلم ١/ ٦٣ ، والعينى٢/ ٤٢٩ ، وابن يعيش ٧/ ٧٨ ، ٧٩ والهمع ١/ ١٥٧ ، والدرر اللوامع ١ /١٤٠ ، والخزانة ٢٤/٤ (وقال ابن المستوفى : أنشده سيبويه للكميت ، ولم أره فى ديوانه والذى فى ديوان شعره : أنواما ... أم متناومينا) والأشمونى ١ /١٦٤ (بدون نسبة) ، واللسان (قال) ٩٣/١٤ .

(٢) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى سيبويه : ١/ ٦٣ (هارون ١/ ١٢٤) ، والأعلم ٦٣/١ ، والديوان : ٣٩٤ ، والخزانة ٢٤/٤ ، والعينى ٤٣٤/٢ ، وأمالى المرتضى ١ / ٣٦٣ ، والمقتضب ٢/ ٣٤٩ .

(٣) ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س ، بولاق ١ / ٦٣ .

(٤) الزيادة من ح ، جـ ، س .

(٥) ساقطة من ح ، جـ ، س .

(٦) ح ، جـ ، س : المحتج .

وقد يجوز أن يكون المعنى : وإن شئت رفعت ما نصبت ، والباء زائدة كما قال تعالى : [١] ﴿تنبت بالدُّهن﴾ [٢] أى : تنبت الدُّهن[٣] و[كما] [٤] قال الشاعر :

هن الحرائر [لا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ سُود المَحَاجِرِ]لا يَقْرأْنَ بالسُّوَرِ [٥]

يريد : لا يقرأن السور .

(وزعم أبو الخطاب وسألته عنه غير مرة : أن أناسا من العرب يُوثَقُ بعربيتهم ، وهم بنو سليم يجعلون باب «قلت» أجْمَعَ مثل «ظننت») .

وقد ذكرنا هذا فيما مضى .

قال سيبويه[٦] : (واعلم أن المصدر [قد] [٧] يلغى كما يلغى الفعل وذلك قولك : «متى زيدٌ ظَنُّكَ ذَاهبٌ» ، و«زيدٌ ظَنِّى أَخُوكَ» ، و«زيدٌ ذاهِبٌ «ظَنِّى») .

فـ«زيد» يرتفع بالابتداء ، وخبره «ذاهبٌ» ، و«متى» ظرف للذهاب و«ظنَّك» منصوب بفعل مضمر ملغى ، كأنك قلت :/ «متى زيدٌ تظن ظنَّك ذاهب» ، وجاز إلغاؤه ؛ لأنه بين [٨] الاسم والخبر وليس بمتقدم [٩] . ٤٦٤/١

قال [١٠] : (فإن ابتدأت فقلت : «ظَنِّى زيدٌ ذاهبٌ» ، كان قبيحا ضعيفا ، كما قَبُحَ «أظُنُّ زَيْدٌ ذاهبٌ») .

---

(١) ح ، ى : عز وجل . (٢) من الآية ٢٠ من سورة المؤمنون (٢٣) .
(٣) الجملة ساقطة من ى ، ح ، جـ ، س . (٤) ساقطة من ب .
(٥) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س . والبيت فى الخزانة ٣ /٦٦٧ (قطعة من بيت هو : تلك الحرائر لاربات أحمرة . . . سود المحاجر لا يقرأن بالسور . والبيت وقع فى شعرين أحدهما للراعى النميرى ، والثانى للقتال الكلابىّ ، انظر ديوان القتال/ ٥٣) ، وشواهد المغنى / ١١٦ (للراعى النميرى) ، والمغنى ١ / ٢٩ (بدون نسبة ، ربات أَحْمِرَة) ، واللسان (قرأ) ١ /١٢٣ .
(٦) بولاق ١ / ٦٣ .
(٧) الزيادة من هارون ١٢٤/١ . (٨) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : بنى .
(٩) ى ، ح ، جـ ، س : بمقدم . (١٠) بولاق : كان ضعيفا لا يجوز البتة كما ضعف .

يعني : أن قولك : «ظني زيدٌ ذاهبٌ» ـ لما قدمت «ظَنِّي» ـ صار بمنزلة قولك : «أظُنُّ ظَنِّي زَيْدٌ ذَاهِبٌ» ، وأَنْتَ لا تقول : «أَظُنُّ زَيْدٌ ذاهبٌ» .

قال : (وهو في «أين ، ومتى» [١] أحسن إذا قلت : «متى ظَنُّك زيدٌ ذاهبٌ» . و«متى تظن زيد[٢] منطلق» ؛ لأن قبله كلاماً ، وإنما يضعف [٣] هذا في الابتداء كما ضعف [٤] «غير ذي [٥] شك زيدٌ ذاهبٌ» ، [وحَقًّا عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ»] [٦]) .

قال أبو سعيد [٧] : اعلم أن سيبويه قد أجاز في هذا الموضع إلغاء الظن ، وقد تقدم الفعل المفعولين ، إذا كان قبل الظن شيء متصل بالمفعول الثاني . وذلك أنه أجاز «متَى تَظُنُّ عَمْرٌو منطلقٌ» ، وعمر : [مبتدأ] ، [٨] ومنطلق : خبره ، و«متى» ظرفٌ للانطلاق ، و«متى ظَنُّك زيدٌ ذاهب» ، فـ«زيد» : مبتدأ و«ذاهب» : خبره ، و«متى» : ظرف للذَّهاب ، وقد رد عليه ذلك [٩] أبو العباس وغيره ، وقالوا : [١٠] هذا نقض للباب ، وذلك أنه شرط : متى [ما] [١١] تقدم الفعل لم يلغ ، وأُعمِل ، فوجب أنْ يعمل ها هنا .

فقال المحتج عنه : إنما شرط سيبويه أن يتقدم الفعل ، وليس قبله شيء في صلة ما بعده .

قال [١٢] : (إذا تقدم شيء مما بعده ، قبل أن يأتي بفعل الشك ، فقد مضى ذلك اللفظ على غير الشك والظن جاز [١٣] فيه الإلغاء ، كما جاز في «أين تظن زيدًا»[١٤] إذا تقدم الخبر) .

---

(١) بولاق : متى وأين .
(٢) جـ : عمرو منطلق .
(٣) هارون ١٢٤/١ : ضعف .
(٤) بولاق : يضعف .
(٥) ساقطة من بولاق .
(٦) الزيادة من بولاق وهارون ، ح ، جـ ، س .
(٧) ح ، جـ ، س : قال المفسر
(٨) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٩) جـ ، س : رد ذلك عليه .
(١٠) من ى ، ح ، جـ ، س ، وفي ب ، ق : قال .
(١١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(١٢) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(١٣) ى ، ح ، جـ ، س : فجاز .
(١٤) جـ ، س : زيد .

وقوله : (وإنما يضعف هذا فى الابتداء كما ضعف : «غيرَ ذى شك زيدٌ ذاهبٌ» ، و «حقًّا زيدٌ منطلق») .

[قال المفسر] : [١] واعلم أن «حقا ، وغير ذى شك» ، وما جرى مجراهما يؤكد به الجمل وتحقق ، ولا تأتين [٢] مبتدأ [٣] ، إذا أردت ذلك المعنى لأنك إذا قلت : «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ حَقًّا» فقد [٤] وكدت إخبارك بانطلاقه ، كأنك قلت : حُقَّ[٥] ذَلِك حَقًّا ؛ لأن قولك : «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» ظاهره يدل على أنك تخبر بما تحققه [وما هو صحيح] [٦] عندك ، فلا تقدم هذا التأكيد ، ويؤتى [٧] بالجمل[٨] بعده فضعفُ [٩] تقديم الظن كضعف تقديم/ هذا لأنه نَقيضُه وذلك أن قولك : ٤٦٥ / ١ «زيدمنطلقٌ حقًّا» فى باب التحقيق كقولك : «زيدٌ منطلقٌ ظَنًّا» فى باب الظن[١٠] .

قال [١١] : (وإن شئت قلت : «متى ظَنُّك زيدًا أميرًا» كقولك : «متى ضَرْبُك عمرًا) [١٢] .

يعنى : أنك تجعل «ظنّك» : مبتدأ ، و«متى» : خبره ، و«زيدًا أميرًا» مفعولى الظن .

قال :([وقد] [١٣] يجوز أن تقول : «عبدُالله أظنُّه مُنْطَلِقٌ» تجعل هذه الهاء على ذاك ، كأنك قلت : «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أَظُنُّ ذَاك») .

[قال المفسر] : [١٤] إذا قلت : «عبدُالله أظنُّه مُنْطَلِقٌ» فهذه الهاء «للظن» لا «لعبد الله» ، و«أظنه» ملغى وليس بالقوى فى الكلام ، وذلك أن هذه الهاء إذا

---

(١) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٢) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : ولأناس .
(٣) جـ ، س : مبتدأه .
(٤) ب ، ق : وقد .
(٥) ح ، جـ ، س : أحق .
(٦) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٧) ب ، ق : ينوى .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : بالجملة .
(٩) ب ، ق ، : وضعف .
(١٠) جـ ، س : التظنى .
(١١) بولاق ١ / ٦٣(= هارون ١ /١٢٥) .
(١٢) بولاق : زيدًا .
(١٣) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س ، وبولاق .
(١٤) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .

جعلتها للظن الذى هو المصدر ، فقد أكدت «أظن» بذكر الظن ، وأنت قد ألغيت «أظن» برفعك «عبدالله» و«زيدًا» ، فالأجود أن هذه الهاء إذا جعلتها للظن الذى هو المصدر أن تقول : «عبدُالله أظُنُّ مُنْطَلِقٌ» [١] وإذا قلت : «عبدُالله أظنه منطلق» فهو أجود من أن تقول : «عبدُالله أَظُنُّ ظَنًا مُنْطَلِقٌ» و«أظن ظَنِّى مُنْطَلِقٌ» ؛ لأنك إذا قلت : «أظنه» ، فليس فيه لفظ الظن ، وإنما هو كناية عنه ، والظن أبلغ فى التأكيد ؛ لأنه من لفظ «أظن» ، وكأنه [٢] أعيد لفظه تأكيدا .

وكذلك إذا قلت : «عبدُ الله أظنُّ ذَاكَ مُنْطَلِقٌ» وجعلت «ذاك» إشارة إلى المصدر ، كان أجود من أن تقول : «عَبْدُاللّهِ أظُنُّ الظَّنَّ مُنْطَلِقٌ» ؛ لأنَّه أبعد من لفظ التأكيد ، وإن [٣] جعلت هذه الهاء لعبدالله لم يجز إلا نصب «منطلقا» ؛ لأنه يكون «عبدُ الله» مبتدأ ، والهاء فى «أظنه» المفعول الأول ، و«منطلقا» المفعول الثانى .

وقد تقدم الظَّنُّ المفعولين ، فلا يجوز الإلغاء ، ويجوز أن تقول فى الابتداء : «أَظُنُّه عبدُاللّهِ مُنْطَلِقٌ» ، و«أَظُنُّهُ عَبْدَ اللّهِ مُنْطَلِقًا» ، على مذهبين مختلفين .

أما إذا قلت : «أَظُنُّهُ عبدُ الله مُنْطَلِقٌ» ، جعلت الهاء للأمر والشأن وجعلتها للمفعول [٤] الأول ، وجعلت الجملة التى هى مبتدأ وخبر فى موضع المفعول الثانى ، كما تقول : «إنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ» ، و «كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ» ، وإن نصبتها جعلت «الهاء» ضمير الظن ، وصارت تأكيدًا للفعل ، فكأنك/ قلت : «أَظُنُّ ظَنِّى ٤٦٦ / ١
عَبَدالله مُنْطَلِقًا» .

قال[٥] : (وإنما [٦] يضعف هذا إذا ألغيت ؛ لأن الظن يُلْغَى فى مواضع «أظن» ، حتى يكون بدلا من اللفظ به ، فكُره المصدر هنا[٧] ، كما قبح أن

---

(١) العبارة من : «أن هذه الهاء ... إلى ... أظن منطلق» ساقطة من ى .
(٢) ح ، جـ ، س : فكأنه .
(٣) ب ، ق : إن جعلت .
(٤) جـ ، س : المفعول .
(٥) بولاق ١ / ٦٣ .
(٦) ى ، جـ ، س وبولاق : فإنما .
(٧) بولاق وهارون : فكره إظهار المصدر هاهنا .

يظهر ما انتصب عليه سَقْيًا ، [وسترى ذلك ـ إن شاء الله ـ مبينا] [١] ولفظك بذاك أحسن من لفظك بظنى) [٢] .

يعنى[٣] : إنما يضعف «عبدالله أَظُنُّه مُنْطَلِقٌ» لأن «أَظُنُّ» قد أُلغى والمصدر تأكيد ، فَكُرِه أن يؤتى بتأكيد شىء قد أُلغى .

فإن قال قائل : فأنت قد تقول : «عبدُالله ظَنُّك مُنْطَلِقٌ» وتجىء[٤] بالمصدر ، وقد أُلغيت .

قيل : المصدر هاهنا بمنزلة الفعل ؛ لأنك لم تأت بالفعل وجعلت المصدر بَدلاً من اللفظ به ، فكأنك لفظت بالفعل بلا مصدر .

وقوله : **(كما قبح أنْ يَظهر ما انتصب عليه «سقيا»)** .

يعنى : قبح [٥] أن تقول : «عبدُالله أَظُنُّ ظَنِّى مُنْطَلِقٌ» ، فتجمع بين الفعل والمصدر ، كما قَبُح أن تقول : «سَقَاكَ اللَّهُ سقيًا لك» ؛ لأن الكلام «سَقَاك اللَّه» ، أو «سقيا» ، ولا يُجمع بينهما .

قال : **(ولفظك بذاك أَحْسَنُ من لفظك «بظنى»)** . وقد مر هذا .

قال[٦] : **(ألا ترى أنك لو قلت : «زَيْدٌ ظَنِّى منطلقٌ» [لم يحسن][٧] ولم يجز أن تضع [٨] ذاك [٩] موضع [١٠] «ظنى»)** .

يريد : أن «ظَنِّى» أدل على «أظن» من ذاك . فلذلك صار «ذاك» أبعد من التأكيد . ألا ترى أنك تقول : «زَيْدٌ ظَنِّى مُنْطَلِقٌ» ولا تقول : «زَيْدٌ ذَاكَ مُنْطلِقٌ» .

---

(١) الزيادة من بولاق .
(٢) جملة : «ولفظُك بذاك . . . إلى . . . بظنى» ساقطة من بولاق .
(٣) ساقطة من ى .
(٤) ح ، جـ ، س : فتجىء
(٥) ح ، جـ ، س : قبيح .
(٦) بولاق ١ / ٦٤ .
(٧) الزيادة من بولاق .
(٨) جـ ، س : يقع .
(٩) ساقطة من س .
(١٠) بولاق : مكانها .

قال[١] : (وتَركُ ذاك فى «أظن» إذا كان لغوا أقوى [منه] [٢] إذا وقع [٣] على المصدر) .

يعنى : أن قولنا : «زيدٌ أَظُنُّ مُنْطَلِقٌ» أقوى من قولنا : «زيدٌ أَظُنُّ ذَاك مُنْطَلِقٌ» ، لأن «ذاك» إشارة إلى المصدر الذى هو تأكيد .

قال[٤] : (وأما [٥] «ظننت أنه منطلق» فاسْتُغنى بخبر «أَنَّ» ، تقول : «أَظُنُّ أَنَّه فاعل كذا وكذا» [فَتَسْتَغْنى . فإنما يُقْتَصَر على هذا إذا عُلِم أنه مستغن بخبر «أَنَّ»])[٦] .

[قال المفسر : اعلم أن «أنَّ» المشددة وما بعدها من الاسم والخبر يكون بمعنى المصدر ويقع] [٧] فى موضع الفاعل ، والمفعول ، والمجرور :

فوقوعها فى موضع الفاعل قولك : «بَلَغَنِى أَنَّك مُنْطَلِقٌ» أى : «بلغنى انْطِلاقُكَ» .

ووقوعها فى موضع المفعول [قولك][٨] :«عَرَفْتُ أَنَّك مُنْطَلِقٌ» أى : عَرَفْتُ انْطِلاقَك[٩] .

ووقوعها مجرورة قولك : «أُخْبِرتُ بأَنَّك مُنْطلق» أى : بانْطِلاقَك .

٤٦٧ / ١ وإذا وقعت فى موضع مفعول فهى تقع مَوْقع [١٠] المفعول/ الواحد ، وتنوب عنه فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعول واحد كما ذكرنا فى [١١] : «عَرَفْتُ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ» . وموقع المفعولين فى الفعل الذى يتعدى إلى مفعولين وتنوب عنهما[١٢] وهو قولك : «ظننتُ أَنَّك مُنْطَلِقٌ» ، و«حَسِبْتُ أَنَّ بَكْرًا خارجٌ» ، فنابت

---

(١) بولاق :١ / ٦٤ .
(٢) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٣) ب ، ق ، ح ، ى : وضع .
(٤) بولاق ١ / ٦٤ .
(٥) بولاق : فأما .
(٦) الزيادة من جـ ، س ، وبولاق .
(٧) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٨) الزيادة من ح ، جـ ، س .
(٩) الجملة ساقطة من : ح ، جـ ، س .
(١٠) من ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : مواقع .
(١١) ح ، جـ ، س : وهو .
(١٢) من ح ، جـ ، س وفى بقية النسخ : عنه .

«أنّ» وما بعدها عن مفعولى المحسبة ، كما أنك إذا قلت : «عَلِمْت لزَيْدٌ مُنْطلِقٌ» نابت الجملة ، وإن كانت هى [(١)] غير عاملة فيها عن المفعولين .

ولو أظهرت المصدر الذى فى معناه «أن» ، فقلت : «حَسِبتُ انطلاقَك» لاحتجت إلى مفعول ثان ؛ لأن «أنّ» قد وجد بعدها اسم وخبر لوحذفتهما [(٢)] واقتصرت [(٣)] عليهما ، كانا مفعولى الظن ، والمصدر ليس فيه شىء من ذلك .

وكان بعض البصريين يقول : إن المفعول الثانى مضمر فإذا قلنا : «حَسِبتُ أَنّ زيدًا منْطَلق» فتقديره : «حَسِبْتُ أنَّ زيدًا مُنْطَلِقٌ واقعا» ، كأنا قلنا : «حسبت انطلاقَ زَيْدٍ وَاقِعًا» . والقول ما قاله سيبويه ؛ لأن هذا المضمر لا يجوز إظهاره ولا مانع له من الإظهار لو كان مضمرا ، ولأنا إذا قلنا : «حَسِبْتُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا» ، أو «حَسِبْتُ أَنَّ زَيْدًا منطلقًا» [(٤)] كان [(٥)] الأمر فيهما واحد من جهة المعنى .

قال[(٦)] : (ويجوز[(٧)] أن تقول : «ظننت [زيْدًا]» [(٨)] إذا قال : «من تظن؟»[(٩)] أى من تتهم؟ . فَتقول : «ظننت زيدًا» كأنه قال : «اتهَّمْتُ زَيْدًا» وعلى هذا قيل : «ظنين» أى مُتَّهَمُ) .

يعنى : أن «ظننت» ، يتعدى إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى «اتهمت» وقد ذكرنا هذا [(١٠)] .

قال : (ولم يجعلوا ذلك [(١١)] فى : «حَسِبْتُ ، وخِلْتُ ، وأُرى» ؛ لأن من كلامهم أن يدخلوا المعنى فى الشىء لا يدخل فى مثله) .

---

(١) ساقطة من ح ، جـ ، س .
(٢) جـ ، س : حذفتها .
(٣) من ح ، جـ ، س وفى الباقى : اختصرت .
(٤) جـ ، س : «مُنْطَلِقٌ» .
(٥) من جـ ، س وفى بقية النسخ : «فإن» .
(٦) بولاق ١ /٦٤ .
(٧) هارون ١٢٦/١ : قد يجوز .
(٨) الزيادة من هارون ، وفى ح ، جـ ، س : «عبدالله» .
(٩) من أول هنا اختلف الخط ، مما يدل على أن ناسخا آخر كتب البقية من نسخة ب ، و«الكتابة» غير مشكلة .
(١٠) ساقطة من جـ ، س .
(١١) هارون ١٢٦/١ : ذلك .

يعنى : أنهم لم يقتصروا فى «حسِبْتُ وأُرى [وخلت] [١] على مفعول واحد كما فعلوا ذلك فى الظن ، واتسعوا فى «ظننت» ؛ لأنها أكثر دَوْرًا فى ألسنتهم وهم لها أكثر استعمالا ، وقد ذكرنا ما يكون له حكم فى كلام العرب لا يكون لنظائره ، وسيأتى من بعد إن شاء الله تعالى .

قال [٢] : (وسألته عن أيِّهم ؛ لِمَ لم يقولوا : أيَّهم مررتَ به؟/ فقال : لأن «أيّهم» هو حرف الاستفهام ، ولا تدخل عليه الألف ، وإنما تركت الألف استغناء فصارت بمنزلة الابتداء ، ألا ترى أن حد الكلام أن يُؤخر الفعل فتقول : «أيّهم رأيتَ» ، كما تفعل ذلك فى أمَّا [٣] ، فهى نفسها بمنزلة الابتداء) . ٤٦٨/١

قال أبو سعيد [٤] : أَمَّا قوله : (وسألته) .

يعنى : الخليل وكذلك كل ما كان مثله فى الكتاب إذا لم يتَقدَّم ذكر إنسان .

وأمَّا قوله [٥] : (أيُّهم مررت به) .

فالاختيار أن تقول : «أيُّهم مررتَ به» و«أَيُّهم ضَرَبْتَه» . فقال قائل : لِمَ لمْ يجز [٦] النصبُ وهو استفهام ، كما اختير فى قولك : «أزيدًا ضَرَبْتَه»؟

فقال : لأنَّا إذا قلنا : «أزيدًا ضَرَبْتَه» ، فحرف الاستفهام منفصل من زيد وهو أولى بالفعل ، فأضمرنا بينه وبين «زيد» فعلا ينصبه . و«أيهم» لم يدخل عليها حرف ، وإنما صيغ له [٧] لفظة الاستفهام ولم يكن فيه حرف هو أولى [بالفعل] [٨] فصار بمنزلة «زيدٌ ضَرَبْتُه» فى الاختيار . ومن قال : «زَيْدًا ضَرَبْتَه»

---

(١) الزيادة من ى ، ح ، س .
(٢) بولاق ١ /٦٤(= هارون ١ / ١٢٦) .
(٣) بولاق وهارون : كما تفعل تلك بالألف .
(٤) ى ، ح ، جـ ، س : قال المفسر .
(٥) من ح ، وفى بقية النسخ : قولهم .
(٦) ى ، ح ، جـ ، س : يختر .
(٧) ساقطة من ح .
(٨) الزيادة من ى ، ح .

على إضمار «ضربت زيدا [١] ضربته» ، قال : «أيُّهم مَرَرْتَ به» و«أيَّهم ضَرَبْته» على تقدير : «أيَّهم لاقيت [٢] مررت به» [٣] و«أيَّهم ضربت ضربته» فتضمر بعده فعلا ينصبه ؛ لأنه استفهام .

وأما قوله : (وتركت الألف استغناء) .

يعنى : لم تدخل ألف الاستفهام على «أى» فى حال الاستفهام بها ونظيرها «مَنْ» و«مَا» و«كيف» وسائر الأسماء التى يستفهم بها ، وكان حكمها عند سيبويه أن تدخل ألف الاستفهام [عليها ؛ لمعنى الاستفهام] [٤] أى : على «أىٍّ» فى حال الاستفهام بها [٥] لأنها [٦] أسماء وللأسماء دلالة [٧] على معانيها التى وضعت لها ، مِنْ مكان وزمان وإنسان وحيوان [٨] ، وحروف الاستفهام تدل على الاستفهام فيها .

غير أنهم طرحوا حرف الاستفهام ؛ لأنهم لم يستعملوا هذه الأسماء فى جميع المواضع ، كما يستعملون سائر الأسماء الصحاح ، فاكتفوا بدلالتها على [٩] الاسم المستفهم عنه أن يأتوا لها بحرف [١٠] الاستفهام ، وكذلك إذا [١١] استعملت هذه الأسماء فى المجازاة ، اكتفوا بها عن حروف الجزاء .

قال [١٢] : **(فإن قلت : «أيُّهم زَيْدًا ضرب» ، قَبُح ، كما يقبح فى «متى» ونحوها ، وصار أن يليها الفعل هو الأصل ؛ لأنها من حروف الاستفهام ولا يُحتاج إلى الألف فصارت كـ [١٣] «أين») .**

يعنى : أن الاختيار أن تقول : «أيُّهم ضَرَبَ زَيْدًا» [١٤] ، و«مَتَى ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا» ، وذلك أنك إذا قلت : «أيُّهم» ، فقد جئت باسم الاستفهام ، وحصل

---

(١) ساقطة من ى .
(٢) ح : لقيت
(٣) ساقطة من ى .
(٤) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٥) جملة : «على أى فى حال الاستفهام بها » ساقطة من ح .
(٦) ح : لأنهما .
(٧) ى ، ح ، جـ ، س : وللأسماء الدلالة .
(٨) ح : حيوان وإنسان .
(٩) من ى ، ح ، جـ ، س وفى ب ، ق : عن .
(١٠) ى ، ح ، جـ ، س : بحروف .
(١١) ى ، ح ، جـ ، س : إن .
(١٢) بولاق ١/ ٦٤ .
(١٣) بولاق : كمتى وأين .
(١٤) ساقطة من ى .

فالواجب أن تأتى بالفعل بعده ، وصار تَقَدُّم« أيٍّ» ، كتقدم الألف فى اختيار الفعل بعده .

قال [١] : (وكذلك «مَنْ» ، و«مَا» لأنهما يَجْريان معها ولا يفارقانها [تقول][٢] : «مَنْ أمةَ الله ضَرَبَها» ، و«ما أمةَ الله أتاها» ، نَصْبٌ فى كل ذا لأنه أن يَلِىَ هذه الحروفَ الفعلُ أولى [٣] ، كما أنه لو اضطر شاعر فى «متى» وأخواتها نصبَ ، فقال [٤] : «متى زَيْدًا رأيتُه») .

قوله : ««من» و«ما»» [٥] .

يعنى : حكمها كحكم [٦] «أىّ» ؛ لأنهما يجريان مع «أىّ» ، ولا يفارقانها فى الاستفهام والجزاء ، فإذا قلت : «مَنْ أمةَ اللّٰهِ ضَرَبَها» ، فالاختيار أن تنصب «أمةَ الله» بإضمار فعل ، وكذلك : «مَا أمةَ الله أتاها» ، كأنك قلت : «مَنْ ضَرَبَ أمَةَ اللّٰه ضَرَبَها» ، و«مَا أَتَى أمَةَ الله أتَاها»[٧] ؛ لأن «مَنْ» و«ما» لَمَّا تقدَّمَتَا صارتَا بمنزلة ألف الاستفهام وهى بالفعل أولى ، وكان الاختيار أن يكون لفظ الفعل متقدمًا [٨] فى «مَنْ» و«ما» و«متى» و«أىّ» .

وهذه الحروف لايليها الاسم ألبتَّة ، فيقال : «مَنْ ضَرَبَ أمةَ الله» وألا يقال : «مَنْ أمَةَ اللّٰهِ ضَرَبَها» ؛ لأنها أضعف من ألف الاستفهام وليس لها تصرف ألف الاستفهام ، فإذا اضطر شاعر أو تكلم متكلم على قبح ، فقدَّم الاسم ، وشَغَل الفعل بضميره ، نصب بإضمار فعل كما ذكرنا . فقال : «مَتَى زيدًا رأَيْتَهُ» على تقدير : مَتَى رأيتَ زَيْدًا رأيته . وأقبح من هذا : أن تَقُولَ : «متى زيدٌ رأيته» و«مَنْ أمَةُ الله ضَربها» كما تقول : «متَى زيدٌ مُنْطَلِقٌ» و«مَنْ أَمَةُ الله جَاريتُه» ، والاختيار [ما ذكرناه] [٩] .

(١) بولاق ١ / ٦٤ .
(٢) الزيادة من ى ، ح ، وبولاق وهارون .
(٣) س ، ح ، ى ، أولى به ، جـ : أولى بها .
(٤) جملة : «فى متى وأخواتها نصب ، فقال» ساقطة من بولاق .
(٥) قوله : «من وما» ساقطة من بولاق .
(٦) ب ، ق : حكم .
(٧) العبارة : «كأنك قلت : . . . إلى . . . أمة الله أتاها» ساقطة من جـ .
(٨) ى ، ح ، جـ ، س : مقدما .
(٩) الزيادة من ى ، جـ ، س . وإلى هنا انتهت نسخة «جـ» لهذا القسم .

هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا ؛ لأنك تبتدئه ؛ لتنبه المخاطبَ ثم تستفهم بعد ذلك [١] .

(وذلك قولك [٢] : «زيدٌ كَمْ مرةً رَأَيْتَه» ، و«عبدُالله هَلْ لَقِيتَه» ، و«عمرٌو هلاً لقيتَه» ، وكذلك سائر حروف الاستفهام ، فالعامل فيه الابتداءُ ، كما أنك لو قلت : «أرأيتَ زيدًا هَلْ لقيتَه» كان «أَرَأَيْتَ» هو العاملُ ، وكذلك إذا قلت : «قد علمتُ زَيدًا كَمْ لقيتَه» ، كان «عَلِمتُ» هو العامل ، فكذلك هذا فما بعد المبتدإ مِنْ هذا الكلام فى موضع خبره) .

[قال المفسر] : [٣] أمَّا قوله : «زيدٌ كَمْ مَرَّةً رأيته» ، فالرفع لا غير [فى زيد][٤] مِنْ قِبَل أنه مبتدأ و«كم مرةً رأيته» ، فى موضع الخبر له [٥] ، ولا يصلح نصبه بإضمار فعل آخر ؛ لأن ما بعد حرف الاستفهام لا يكون مفسِّرا لفعل قبله ، [٦] كما لا يكون عاملا فى اسم قبله[٧] الاستفهام[٨] . وتفسيره [٩] أنك لو نزعت ضمير «زيد» من «رأيته» ، لم يجز أن تنصب «زيدًا» بـ «رأيت» فتقول : «[زيدا] [١٠] كم مرة رأيت» ؛ لأن الاستفهام هو صدر الكلام فلا يجوز أن يَعْمل[١١] الفعل الذى بعده فى اسم قبله ؛ لأنه إذا عمل فيه صار الاسم فى صلة الفعل ، ووجب حينئذ تأخيره عن حرف الاستفهام ، فيقال : «كم مرة رأيتُ زيدًا» ، [و«كم مرة زيدًا رأيت»] [١٢] فلما لم يجز «زَيْدًا كَمْ مَرَّةً رأيتُ» لمَا ذكرنا لم يجز «زَيْدًا كَمْ مَرَّةً رَأَيْته» ، على تقدير : رَأَيْت زَيْدًا كَمْ مَرَّة رأيته ؛ لأن الفعل الذى بعد «كم» لا يفسِّر ما قبله ، كما لا يعمل فيه .

---

(١) ساقطة من بولاق ١ / ٦٤ ومن أول هنا انتهت نسخة جـ .
(٢) ب ، ق : قولهم .
(٣) الزيادة من ح ، ى ، س .
(٤) الزيادة من ح ، ى ، س .
(٥) ى ، س : خبره .
(٦) ح : غيره .
(٧) ى ، س : قبل .
(٨) ح : للاستفهام .
(٩) ى ، س : وتفسير ذلك .
(١٠) الزيادة من ح ، س .
(١١) كل النسخ ما عدا ح : يعمل عمل الفعل .
(١٢) الزيادة من ى ، س .

ثم استدل على أن قولك : «زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً رَأَيْته» ، إنما يعمل فيه الابتداء لا غير ، أنك [1] قد تُدخِل عليه ما يدخل على المبتدأ ، ثم تجيء بالاستفهام مِنْ بعدُ فتجعله فى موضع خبره ، وذلك قولك : «أرأيت زيدًا هَلْ لَقيتَه» ، و«قد علمت زيدًا كم [2] لقيتَه» ، فلو لم يكن «أرأيت» ، و «قد علمت» ، كنت تقول : «زيدٌ هَلْ لَقِيتَه» ، و«زيدٌ كَمْ لَقِيتَه» ثم انتصب بـ «رأيت» و«قد علمت»[3] كما انتصب [4] المبتدأ ، إذا دخل عليه ذلك .

قال [5] : (فإن قلت : «زيدٌ كَمْ مَرّةً رأيتَ» فهو ضعيف ، إلاّ أن تُدْخِلَ الهاء ، كما ضعف فى قوله [6] : «كلُّه لم أصْنَع») .

٤٦٩/١ /[يعنى : أن «زيدا» مبتدأ ، و«كم مرة رأيت» فى موضع خبره] [7] ، ولا بد[8] من ضمير يعود إليه ، فإذا حذفت الضمير قبح ، فلابد من تقديره كما أن قوله :

(... كُلُّه لم أصنع)

على تقدير : كلُّه لم أصنعه ؛ لأن «كلٌّ» مبتدأ ولا بد من ضمير يعود إليه .

قال[9] : (ولا يجوز أن تقول : «زيدًا هَلْ رأَيتَ» ؛ إلاّ أن تريد [معنى][10] الهاء مع ضعفه فترفع لأنك [قد] [11] فصلت بين المبتدإ ، وبين الفعل ، فصار الاسم مبتدأ والفعل بعد حرف الاستفهام) .

---

(١) س : لأنك .
(٢) ى ، ح ، س : هل .
(٣) ى ، س ، ح : علمت .
(٤) ح ، س : ينتصب .
(٥) بولاق ١ / ٦٤ .
(٦) من بولاق ، ى ، ح ، وفى الباقى : قولك .
(٧) الزيادة من ى ، ح ، س وفى الباقى بدلا من هذه العبارة على تقدير : كله لم أصنعه ، لأن كل مبتدأ وهو مكرر .
(٨) ح ، س : فلان .
(٩) بولاق ١ /٦٤ .
(١٠) الزيادة من بولاق وهارون ، س ، ح .
(١١) الزيادة من بولاق وهارون ، س ، ح .

يعني : أن نصب «زيد» لا يجوز بالفعل الذي بعد حرف الاستفهام على وجه من الوجوه ، وقد ذكرنا هذا [١] .

وقوله : (إلا أن تريد معنى الهاء فترفع مع ضعفه) .

يعني قولك : «زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً رَأَيْتَ» وأنت تريد : «رأيته» ، ولم يكن هذا بمنزلة قولك : «زيدٌ رأيته» ؛ لأنك لم تأت بعد المبتدأ بشيء يحول بينه وبين الفعل ، وهو الاستفهام .

قال [٢] : (ولو حَسُنَ هذا [أو جاز] [٣] لقلت : «أرأيتَ زيدٌ كَمْ مَرَّةً [٤] ضُرِبَ» ، على الفعل الآخر . فكما لاتجد بُدًّا من إعمال الفعل [الأول] [٥] فكذلك لا[تجد] [٦] بدًّا من إعمال الابتداء ؛ لأنك إنما تجيء بالاستفهام [٧] بعدما تَفْرغُ مِنَ الابتداء) .

يريد : أن [٨] قولك : «زيدٌ كم رأيته» ، لو جاز أن تحمله على الفعل الآخر [٩] لاتصال [١٠] ذلك الفعل بضميره [١١] المنصوب ، فتَنْصبه ، ولا يرفعه بالابتداء ، لجاز أن تقول : «أرأيت زيدٌ [١٢] كم ضُرِبَ» فيحمل «زيد» على ضميره [١٣] المرفوع في «ضُرِبَ» الذي بعد «كم» ولا تنصبه بأرأيت ، فلما لم يجز ذلك وجب نصبه «بأرأيت» ، لأن الفعل الذي بعد الاستفهام لا يحمل عليه ، وجب رفعه بالابتداء ؛ لأن الفعل الذي بعد الاستفهام [١٤] [لا] [١٥] يتسلط عليه .

---

(١) س ، ح : ذكرناه .
(٢) بولاق ١ / ٦٤ - ٦٥ .
(٣) الزيادة من بولاق ، ى ، ح .
(٤) ســاقطة من ى ، س ، ح ، وفي بولاق : «وقـد علمت زيدٌ كم ضـرب» ولقلت : «أرأيت زيدٌ كم مـرّةً ضرب» .
(٥) الزيادة من بولاق وهارون ، ح .
(٦) الزيادة من بولاق وهارون ، ح .
(٧) س ، ح : بألف الاستفهام .
(٨) الزيادة من ى ، ح ، س .
(٩) ى ، ح : الأخير .
(١٠) من ى ، ح ، س وفي الباقي : لا تصل .
(١١) من ى ، ح ، س وفي الباقي : بضمير .
(١٢) ى : زيداً .
(١٣) في ب ، ق ، جـ ، س : المنصوب المرفوع .
(١٤) العبارة : «لا يحمل عليه . . . إلى . . . بعد الاستفهام» ساقطة من س .
(١٥) الزيادة من ى ، س .

وقوله : (لأنك إنما تجيء بالاستفهام بعد ما تفرغ من الابتداء) .

يعني : أن الاستفهام في موضع خبر الابتداء ؛ لأنه جملة قائمة بنفسها جعلت في موضع الخبر .

قال [١] : (ولو أرادوا الإعمال لما ابتدأوا بالاسم ؛ ألا ترى أنك تقول : «زَيْدٌ [٢] هَذَا أعمرٌو ضَرَبَهُ أم بِشْرٌ» ولا تقول :/ «عمرًا أضربْتَ» ، فكما لا يجوز هذا لا يجوز ذلك [٣]) . ٤٧٢ / ١

يعني : أنهم لو أرادوا إعمال الفعل في الاسم ، لما قدموا الاسم على حرف الاستفهام ، ولأخَّروه ، فقالوا : «كَمْ مَرَّةً زَيْدًا ضَربت» ؛ ألا ترى أنك تقول : «زيدٌ عَمْرٌو ضَرَبْته [٤] أم بِشْرٌ» ، إذا أردت أن تجعل «زَيْدًا» مبتدأ . وإن [٥] أردت أن تُعْمِل فيه الفعل [٦] ، قلت : «أعمرًا ضَرَبْتَ زَيْدا [٧] أم بِشْرٌ» .

وتقول : «أعمرًا ضربتَ» ، ولا تقول : «عمرًا أضربت» ، [فكما لا يجوز عمرًا أضربت] [٨] لم تجز المسائل التي ذكرناها[٩] أولا ، وهي : «أزَيْدًا كَمْ مَرَّةً رَأَيْتَه» ، و«أَرَأَيْتَ زَيْدًا كَمْ ضُرِب» .

قال[١٠] : (فحرف الاستفهام لا يُفْصَل به [١١] بين العامل والمعمول فيه[١٢] ، ثم يكون على حاله إذا جاءت الألف أولا ، وإنما يدخل على الخبر) .

يعني [أن] [١٣] ألف الاستفهام إذا كانت أولاً نَصَبْتَ الاسم ، فقلت : «أزيدًا ضَرَبْتَه» ، فإذا قدمت «زيدًا» على الألف لم يجز أن تنصب «زيدًا» ؛ لأن

---

(١) بولاق ١ / ٦٥ .
(٢) ى ، ح : أزيد .
(٣) ح ، س : ذاك .
(٤) ى ، س ، ح : زيدًا عمرو ضربه ...
(٥) ى ، ح ، س : فإن .
(٦) ح : الفعل فيه .
(٧) ى ، ح ، س : أعمرو ضرب زيدًا ...
(٨) الزيادة من ى ، ح .
(٩) ى ، ح : ذكرها .
(١٠) بولاق ١ / ٦٥ .
(١١) بولاق : فيه .
(١٢) ساقطة من هارون ١٢٨/١ .
(١٣) الزيادة من ى ، س .

الألف حالت بينه وبين الفعل ولكن ترفعه بالابتداء، وتجعل الألف وما بعدها في موضع الخبر.

قال [١] : (ومما لا يكون إلا رفعا قولك : «أ أخواك[٢] اللذان رَأَيْت» لأن «رأيت» [٣] صلة «اللذين» وبه يتم اسمًا، فكأنك قلت : «أ أخواك [٤] صاحِبَانا») .

يعني : أن «الأخوين»، لا يجوز نصبهما حَمْلا على الفعل الذى بعد «اللذين» ؛ لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ولا تفسِّره أيضًا ؛ ألا ترى أنك لا تقول : «زيد [٥] أخاه الذى ضربت» على حد قولك : «زيد الذى ضربت أخاه» .

قال : (ولو كان شيء من هذا ينصب شيئا في الاستفهام، لقلت في الخبر : «زيدًا الَّذِى رَأَيتُ»، فتنصب [٦] كما تقول : «رأيت زيدا») [٧] .

يعني : [أن] [٨] الاستفهام ليس بعامل في شيء فلو جاز أن ينصبَ شيئا في الاستفهام بعامل ما [٩] لنصبناه [١٠] في غير الاستفهام بذلك العامل. فلو جاز أن يقال [١١] : «أ أخويك اللَّذَيْنَ رأيت»، و«أزيدًا الَّذِى رأَيتَ»، لجاز أن تقول في غير الاستفهام : «أخويك اللذين رأيت»، و«زيدًا الذى رأيت» . وهذا محال .

٤٧٣/١ **قال [١٢] : (وإذا كان الفعل في/ موضع الصفة، فهو كذلك، وذلك قولك : أزيدٌ أنت رجلٌ تَضْرِبُه) .**

(١) بولاق ١ / ٦٥ .
(٢) ى : أخواك
(٣) ي، ق، جـ : في صلة .
(٤) ى : أخواك .
(٥) من ى، ح، س وفي الباقي : زيدًا .
(٦) بولاق، ح : فنصبت .
(٧) بولاق، ى، ح : «زيدا رأيت» .
(٨) الزيادة من ى، ح، س .
(٩) ساقطة من ى، س .
(١٠) ى، س : نصبناه .
(١١) ى، ح، س : أن تقول .
(١٢) بولاق ١/ ٦٥ .

[قال المفسر] [١] : اعلم أن الصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف ؛ لأنها من تمام الموصوف كالصلة من الموصول . وكذلك لا يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف ؛ لأنه من تمام المضاف . وتقول : «هذا رجلٌ ضاربٌ زيدًا» ، ولا يجوز أن تقول : «هذا زيدًا رَجُلٌ ضَارِبٌ» ؛ لأن «زَيدًا» : منصوب بـ «ضارب» و«ضارب» : صفة لرجل ، ولكن يجوز أن تقول : «هذا رجلٌ زَيْدًا ضاربٌ» ؛ لأنك لم تقدم «زيدًا» على الموصوف وتقول : «هذا غلام ضاربٌ زيدًا» ، فتنصب «زَيْدًا» «بضارب» . ولا يجوز أن تقول : «هذا زيدًا غلامُ ضاربٌ» .

وقد أجاز النحويون ، أو بعضهم : «هَذَا زَيْدًا غيرُ ضاربٍ» ، فنصبوا «زيدًا» «بضارب» وقدموه على المضاف ، وهو «غير» وذلك لأن «غير» معناها معنى «لا» ، فكأنك قلت :«[هذا زيدًا] [٢] لا ضاربٌ» ، وهذا جائز جيِّد . فإذا قلت : «أزيدًا [٣] أنت رجلٌ تضربه» «فتضربه» فى موضع النعت «لرجل» فلا يجوز أن تَنْصِبَ «زيدًا» ، حملا على ضميره فى «تضربه» وهو قبل الموصوف .

قال [٤] : (وإذا [٥] كان وصفا ، فأَحْسَنُه أن يَكون فيه الهاء ، لأنه [٦] ليس فى موضع الإعمال [٧] ، ولكنه يجوز [فيه] [٨] كما جاز فى الوصل ؛ لأنه فى موضع ما يكون مِنَ الاسم) .

قال أبو سعيد [٩] : قد كُنَّا ذكرنا أن الهاء التى هى ضمير تحذف فى الصفة ، والصلة [١٠] ، والخبر .

فالصلة «الذى رأيت [زيدٌ» تريد : «الذى رأيته]» [١١] .

---

(١) الزيادة من ى ، ح ، س .
(٢) الزيادة من ح ، س .
(٣) س : أزيدٌ .
(٤) بولاق ١ / ٦٥ .
(٥) ح ، س : فإذا .
(٦) من ح ، س وفى بقية النسخ : إلا أنه .
(٧) بولاق وهارون : ليس بموضع إعمال .
(٨) الزيادة من هارون ١٢٨/١ .
(٩) ى ، ح ، س ، جـ : قال المفسر .
(١٠) ى ، ح : فى الصلة والصفة .
(١١) الزيادة من ح ، س .

والصفة : «النَّاس رَجُلان ، رجلٌ أكْرَمْتُ وَرَجُلٌ أَهَنْتُ» ، تُرِيد : رَجُلٌ أَكْرَمْتُهُ ، ورَجُلٌ أَهَنْتُه .

والخبر : «زَيْدٌ أَكْرَمْتُ» ، أى أكرمته .

وأن حذفها فى الصلة ، أحسنُ مِنْ حذفها فى الصفة ، وحذفها فى الخبر قبيح جدًا .

فقول [1] سيبويه : **(فإذا كان وصفا فاحسنه أن تكون فيه الهاء)** .

يعنى : «أَزَيْدٌ أَنْتَ رَجُلٌ تَضرِبُه» وما شاكل ذلك أحسنُ مِنْ أن تقول : «أزيدٌ أنْتَ رَجُلٌ تضربُ» .

وقوله : **(لأنه ليس موضع الإعمال)** .

يعنى : لأنك إذا حذفت الهاء فليس يصل الفعل إلى شىء قبله [2] كما
٤٧٤/١ أنك إذا قلت : «زيدٌ ضَرَبْتُه» ، ثم حذفت الهَاء ، قلت : «زيدًا ضربتُ» . فلما / لم يكن كذلك لم يحسن حذف الهاء .

وقوله : **(ولكنه يجوز كما جاز فى الوصل ؛ لأنه فى موضع ما يكونُ مِنَ الاسم)** .

يعنى : حذف الهاء جائز فى الصفة ، كما جاز فى الوصل ، وهو يعنى صلة «الذى» وما جرى مجراها .

وقوله : **(لأنَّه فى موضع ما يكون من الاسم)** .

يعنى : لأن الوصف من الاسم الموصوف كبعضه ؛ لأنهما كشىء واحد يقَعان موقع اسم واحد .

---

(١) س : فقال .

(٢) من ح ، س وفى بقية النسخ : قبل .

قال (١) : (ولم تكن لتقول : «أزيدًا (٢) أنت رجل تضربُه» ، وأنت (٣) إذا جعلته وصفا للمفعول لم تنصبْه ؛ لأنه ليس مبنيا (٤) على الفعل) .

يعنى : أنه غير جائز أن تنصب «زيدًا» فى قولك : «أزيدًا أنْتَ رَجلٌ تضربُه» ؛ لوقوع الضرب على ضميره ، وأنت لا تنصب «رَجُلاً» بالفعل إذا جعلته وصفا له ، فلما لم يجز أن تنصبَ الموصوف بالفعل الذى هو وصفه كان ما قبله أبْعَدُ من ذلك .

وقوله : (لأنه ليس مبنيا على الفعل) .

معناه : ليس الموصوف مبنيا على الفعل الذى هو صفته .

(ولكن الفعل فى موضع الوصف (٥) ، كما كان فى موضع الخبر) .

يعنى : إذا لم تُقَدّر تَقَدُّمَ الفعل ، حتى يكون عاملا فيه ويكون الوصف بمنزلة الخبر ، ألا ترى أنك إذا قلت : «إن زيدًا ضربت» ، فأنت لا تجد بُدًا مِنْ أن تجعل [«ضربت» فى موضع الخبر «لزيد» ؛ لأنك قد نصبت «زيدًا» بـ«إنَّ» ولا يجوز أن تعمل] (٦) «ضربت» فى «زيد» ؛ لأنه فى موضع خبره ، وإن كان حذف الهاء [منه] (٧) قبيحا ، ثم أنشد فى ذلك وهو (٨) وقوع الفعل نعتا قول بعض الرجاز (٩) :

أَكلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَه يُلْقِحُه قَوْمٌ وتُنْتِجُونَهُ (١٠)

فجعل «تحوونه» نعتا للنَّعَم ، ولم يجز أن ينصب «النعم» به (١١) وقد جعله

---

(١) بولاق ١ / ٦٥ .
(٢) من بولاق ، ح ، وفى بقية النسخ : أزيدٌ .
(٣) ح : فأنت .
(٤) هارون : ١٢٨/١ : بمبنى .
(٥) س : فى موضع الوصف له .
(٦) الزيادة من ح ، س .
(٧) الزيادة من ح ، س .
(٨) «ذلك وهو» ساقطة من ح ، س .
(٩ ، ١٠) هذا البيت لقيس بن حصين بن يزيد الحارثى في : سيبويه (هارون) ١ / ١٢٩ ، والخزانة ١ / ١٩٦ ، ١٩٨ (أيضًا روايته : فى كل عام) . ونسبه العينى ١ / ٢٥٩ إلى صبى من بنى سعد ، وجاء غير منسوب فى : سيبويه (بولاق) ١ / ٦٥ ، والأعلم ٦٥/١ ، وشواهد الرضى ١/ ٨٤ ، وابن يعيش ٦/ ٨٩ ، والإنصاف ١ / ٦٢ ، والمخصص ١٧/ ١١ ، والأشمونى ١ / ٩٥ .
(١١) من ى ، ح ، س : وفى بقية النسخ : له .

نعتا له . ولو نصب على غير هذا الوجه لجاز ألا يجعله نعتا ، كأنه يقول : أكلَّ عَامٍ تَحْوون نَعَمًا ويكون «تحوونه» تفسيرا للفعل المضمر .

(١) وقال زيد الخيل (٢) :

أفِــي كُلِّ عَــامٍ مَأْتَــمٌ تَبْعَثُونَـه   عَلى مِحْمَرٍ ثَوَّبتموه وَمَا رُضا(٣)

فجعل «تَبعثونه» نعتا للمأتم .

٤٧٥ / ١ فإن قال قائل : إذا كان لا يجوز «زيدٌ يومَ الجمعة»/ ولا «زَيْدٌ في يوم الجمعة» ؛ لأن ظروف الزمان لا تكون أخبارًا للجثث ، فكيف جاز أكلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونه ، و«نَعَمٌ» : مرفوع بالابتداء ، وهو جثة؟

قيل له : التقدير [فيه] : (٤) «أكلَّ عام حدوثُ نَعَم» وذلك أنه أراد أن كلَّ عام تحْوُون نعما ، وتأخذونه وكأنه (٥) قال : «في كلِّ عَامٍ نَعَمٌ حَادِثٌ» ، فصار كقولك : «الليلةَ (٦) الهلالُ» والمعنى : الليلة حُدوثُ الهلال ، فناب عن (٧) المصدر ؛ لعلم المخاطب أنه يراد به حدوثه ؛ لأنه مما يتحدد في الأوقات المعلومة . وقوله : «مِحْمَر» يريد : فَرسًا في أخلاق الحمير . و«مارُضًا» يريد : وما رُضِيَ ، فقلب الياء ألفا ، وهو لغة(٨) ؛ لأن الألف أخف من الياء إلا فيما يُلتَبس(٩) ، لا يقولون(١٠) في «قاضِي» «قاضا» ، كما قالوا (١١) في«صحارِى» «صحارا» لأنك إذا قلت : «قاضا» التبس بفَاعَل من القضاء ، وهو قاضَى ، يُقاضِي ، مُقاضَاةً .

(١ ، ٢) بولاق ١ / ٦٥ .
(٣) البيت لزيد الخيل (الخير) في : سيبويه ١ / ٦٥ (هذا هو اسمه في الجاهلية ، وأما في الإسلام فقد سماه الرسول «زيد الخير») : الشعر والشعراء : ٢٤٤ ، والإصابة : ٣٤ - ٣٥ ، والأغاني ١٦ / ٤٦ - ٥٦ ، الخزانة ٢ / ٤٤٦ - ٤٤٨ ، وابن يعيش ٦ / ٨٩ ، ٩ / ٧٦ .
(٤) الزيادة من ى ، ح .
(٥) ح ، س : فكأنه .
(٦) جـ ، ى ، ق : الليل .
(٧) ح : عنه .
(٨) لغة طيء .
(٩) من ح ، ب ، وفي بقية النسخ : يلبس .
(١٠) ب : تقول .
(١١) ب : تقول .

(١) (وقال جرير فيما ليست (٢) فيه الهاء :

أبحْتَ حمى تهامة بَعْدَ نَجْدٍ وما شيءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاح)(٣)

فجعل : «حَمَيْتَ» نعتا لـ «شيء» و«شيء» اسم «ما» ؛ فلذلك أدخل الباء في «مستباح» ، ولو نصبت شيئًا بـ «حَمَيْتَ» لبطل الكلام ، ولم يكن ليجوز دخول الباء في «مستباح» ؛ لأن الباء إنما تدخل في الأخبار ، فإذا نصبْتَ «شيء» صار تقديره : وما حَمَيْتَ شَيْئًا بِمُسْتَبَاح . و«مستباح» نعت «للشيء» فهذا غيرُ جائز كما لا يجوز «[ما] (٤) رأيتُ رَجُلاً بقَائِم» ، ولو حذفت الباء أيضًا مع نصب «شيء» لكان ضعيفا ناقص المعنى ، وذلك أنك إذا قلت : «وما حَمَيْتَ شَيْئًا مُسْتَبَاحًا» ، فقد أوجب (٥) أن الذى حماه لم يكن مستباحا إذ حمى ما لم يكن مستباحا فحمايته كلا حماية ، لأنه حمى شيئًا (٦) محميًا .

(وقال آخر (٧) :

فَمَا أَدْرِى أَغَيَّرَهُم تَنَاءٍ وطُولُ العَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا)(٨)

فجعل : «أصابوا» نعتا للمال ، ولم ينصب «المال» به ، ولا يجوز ذلك لأنه لو نصب صار التقدير : أم أصَابُوا مَالاً . وأم من حروف العطف ، ولا يعطف «أصَابُوا» ، وهو / فعل على «تَنَاءٍ» وهو اسم . ٤٧٦/١

قال [سيبويه] (٩) : (ومما لا يكون فيه إلا الرفع [قوله] :(١٠) «أعبدُ الله أَنْتَ الضَّارِبُه» ، لأنك إنما تريد معنى : أنت الذى ضَرَبَه ، وهذا (١١) لا

---

(١) بولاق ١/ ٦٦ .
(٢) هارون ١/١٣٠ : ليس .
(٣) سبق الحديث على هذا البيت فى ص١١٧ .
(٤) الزيادة من ى ، ح ، جـ ، س .
(٥) ب : أوجبت .
(٦) ساقطة من ح .
(٧) بولاق : قال : الشاعر .
(٨) سبق الحديث على هذا البيت فى ص١١٧ .
(٩) الزيادة من ى ، ح ، س . بولاق ١ / ٦٦ .
(١٠) الزيادة من هارون ١/١٣٠ .
(١١) بولاق : فهذا .

يجرى مجرى «يَفْعَل» ، ألا ترى أنه لا يجوز [أن تقول][1] : «مازيدًا أنا الضارب» ولا «زَيْدًا أنْتَ الضَّارِبُ» [وإنما تقول : «الضارب زيداً» على مثل قولك : «الحسن وَجْهًا» ، ألا ترى أنك لا تقول][2] : «أنت المائةَ الواهبُ» كما تقول : «أنْتَ زيدًا ضَارِبٌ») .

يعنى : أن الألف واللام بمعنى الذى فغير جائز أن تَعمل «ما» فى صلة الألف واللامَ - فيما قبلهما - كما كان ذلك فى «الذى» إذا [3] كانت تجرى مجراها .

فإن قال قائل : فقد قال الله تعالى : [4] ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾[5] ، فجعل «فيه» من تمام الزَّاهدين وهى قبلهم ، وتقديره : وكانوا فيه من الذين زهدوا .

قيل له : فى ذلك [6] جوابان غير الذى ظننت :

أحدهما : أن «يكون» على تقدير : «وكَانوا فيه زُهَّادًا مِنَ الزَّاهِدينَ» فيكون العامل [فى] [7] «فيه» زهادا ، ونابت «من الزاهدين» عنهم ودلت عليهم .

والوجه الثانى : أن يكون «فيه» على التبيين كأنه قال : أعنى فيه ، فالعامل فيه [8] «أعنى» ، لا «الزاهدين» ، ومثله لبعض العرب :

تَقُول وَصَكَّتْ وجْهَهَا بِيَمِينها أَبَعْلِيَ هَذَا بِالرَّحَى المُتَقَاعِسُ[9]

فلم يعمل «المتقاعس» فى الباء التى فى قوله : «بالرحى» ؛ لأن «المتقاعس» فى صلة الألف واللام ، ولكنه على التبيين ، كأنه قال : «أبعلى هذا المتقاعس » ، ثم بين بأى شَىْءٍ تَقاعس ، فقال : أعنى بالرحى .

(١ ، ٢) الزيادة من بولاق .
(٣) ى ، ح ، س : إذ .
(٤) ى : عز وجل .
(٥) من الآية ٢٠ من سورة يوسف (١٢) .
(٦) ى ، ح ، س : فى هذا .
(٧) الزيادة من ح ، س .
(٨) ساقطة من ح ، س .
(٩) ى ، ح ، س : «وصكتَ صدرها» . ب (بين السطور) : «نحرها» .
هذا البيت فى : الخصائص ١ / ٢٤٥ (نعيم بن الحارث بن يزيد السعدى) ؛ وشرح الكامل للمرصفى ١ / ١٤٣ .

ومن [١] النحـويين من يجـعل الألف واللام فى مـعنى الطرح ، فـإذا [٢] جعلهما كذلك عمل ما بعدهما [٣] فيما قبلهما ، ولا يجعلهما فى معنى [٤] «الذى» . والوجه [على][٥] ما عرَّفْتُك .

ثم وصل سيبويه [بكلامه] [٦] ـ ما أراد [٧] به الفرق ـ بين مافيه الألف واللام وبين ماليستا فيه فقال :

[٨] (وتقـول : «هذا ضـاربٌ» ، كـمـا ترى ، فـيَـجىء على مـعنى «هو [٩] يضرب» ، وهو يعمل فى [حال] [١٠] حديثك . وتقول : «هذا ضاربٌ» فيجىء على معنى «هذا سيَضرب» ، فإذا [١١] قلت : «هَذَا الضَّارِبُ» ، فإنما تُعرِّفُه على معنى الذى ضرب) [١٢] .

يعنى أن «ضارب» ، إذا كان عامـلا فهو فى معنى الفعل المحض إما مستقبلا ، وإمًّا /حالا ، وكذلك [١٣] جاز أن تعمل فى الاسم مقدَّمًا ومؤخرا وإذا قلت : «الضاربُ» فهو على معنى : «الذى ضرب» ، أو «الذى يضرب» ، فلا يعمل فيما قبله . ٤٧٧/١

قال : [١٤] (فلا يكون إلا رفعا ، كما أنك لو قلت : «أزيدٌ أَنْتَ ضَارِبُه» ، إذا لم تُرد بـ «ضاربه» الفعل وصَار معرفة [رفعت] [١٥] ، فكذلك : «هَذَا الَّذِى ضَرب» ، لا يجىء إلا على هذا المعنى) [١٦] .

---

(١) ى ، ح ، س : وفى النحويين .
(٢) ى ، س : فإذا .
(٣) ى :بعدها .
(٤) ح ، س : بمعنى .
(٥) الزيادة من ى ، س .
(٦) الزيادة من ى ، ح ، س .
(٧) من ى ، ح ، س وفى بقية النسخ : وما أرى به الفرق .
(٨) بولاق ١ / ٦٦ .
(٩) بولاق : هذا .
(١٠) الزيادة من ى ، ح ، س .
(١١) س : وإذا .
(١٢) بولاق : يضرب .
(١٣) ح ، س : فكذلك .
(١٤) بولاق ١ / ٦٦ .
(١٥) الزيادة من بولاق .
(١٦) بولاق : فكذلك هذا الذى لا يجيء إلا على هذا المعنى .

يعنى : أنك إذا أردت «بضاربه» الفعل الماضى تَعَرَّف بإضافته إلى الهاء وخرج من أن يكون عاملاً على حَسب ما بيَّنا أن الاسم الذى فى معنى الفعل الماضى لا يعمل ، وإذا لم يعمل كان الاسم [الذى قبله] [١] مرفوعا فى قولك : «أزيدٌ أنتَ ضَاربُه» ، وأنت تعنى به الفعل الماضى ، وقد بيَّنا هذا فكذلك [٢] [الذى] [٣] والألف واللام ، لأنها لا تكون إلا معرفة ، فكان رَفْعُ ما قبلها فى قولك : «أَزَيْدٌ أَنْتَ الضاربُه» ، كرفع قولك : «أَزَيْدٌ أَنْتَ ضَارِبُه» ، إذا أردتَ الماضى ، بل الألف واللام فى ذلك أقوى .

[قال] [٤] : (وإنما يكون بمنزلة الفعل نكرة ، وأصل وقوع الفعل صفة لنكرة ، كما لا يكون الاسم كالفعل إلا نكرة) .

يعنى : أن الفعل فى الأصل نكرة ، ومعنى قولنا : «نكرة» أنه يُنْعَتُ به النكرات ، كقولك : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَضْرِبُ زيدًا» ، و«رأَيْتُ رَجُلاً يَضْرِبُ زَيْدًا» ، وكذلك سائر الجمل كالابتداء والخبر ، والشرط والجزاء [٥] ، كقولك : «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبُوهُ قائمٌ» ، و«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ إنْ تَأْتِه يُكْرِمْك» ، وإنما صَارَت هَذه الجُملُ تقع نكراتٍ ، ويُنعتُ بها النكرات من قِبَل أن كل جُملة تقع بها فائدة ، فوقوع الفائدة بها دليل على أنها لم تكن معلومة من قبل . فلذلك [٦] لم يعمل [من] [٧] أسماء الفاعلين المشتقة من الأفعال إلا ما كان منكورا ، وما كان للحال والاستقبال وهو معنى قوله :

(كما لا يكون الاسم كالفعل إلا نكرة) .

أى : كما لا يعمل الاسم عمل الفعل إلا نكرة .

---

(١) الزيادة من ى ، ح ، س .
(٢) ى ، ح ، س : وكذلك .
(٣) الزيادة من ى ، ح ، س .
(٤) الزيادة من ى ، ح ، س وبولاق ١ /٦٦ .
(٥) ح ، س : «الجواب» .
(٦) ب ، س ، ى ، جـ : فكذلك .
(٧) الزيادة من ى ، ح ، س .

ثم قال[1] : (ألا ترى أنك لو قلت : «أكلَّ يوم زيدًا تَضْرِبُه» ، لم يكن إلا نصبا ؛ لأنه ليس بوصف . فإذا كان وَصْفًا فليس بمبنى عليه الأول ، كما أنه لا يكون الاسم مبنيًا عليه فى الخبر ، فلا يكون «ضاربٌ» ، بمنزلة «يَفْعَلُ ، ويُفْعَل»[2]/ إلا نكرة) . ٤٧٨/١

يعنى : أنك إذا قلت : «أَكلَّ يوم زيدًا تَضْـرِبُه» ، فـلا يصلح أن يكون «تَضْرِبُه» نعتا «لزيد» ؛ لأن «زيدًا» معرفة فتنصبه[3] بإضمار فعل هذا تفسيره وكـان ذلك الاختـيـار . ولو كـان مكان «زيد» «رجل» لرفـعتـه ، إذا[4] جعلت «تَضْرِبُه» نعتا له ، فقلت : «أكلَّ [يوم][5] رجل تَضْربه» ، كما قال :

أكلَّ عام نَعمٌ تحوونه[6] .

ومعنى قوله : (فإذا كان وصفا ، فليس بمبنىٍّ عليه الأول) .

يعنى : أنك[7] إذا قلت : «أكلَّ يَوْم رَجُل تضـربُ أو تَضْـرِبُه» وجـعلت «تَضْرِبُ» نَعْتًا ، لم يصلح أن تَنْصِبَ «رَجُلاً» ، فتبنيه على «الضرب» وقد جعلته فى موضع نعته ، كما أنك إذا قلت : «زَيْدٌ ضَرَبْتُ» ، فجعلت «ضَرَبْتَ» خبرا ، لم تنصب «زيدًا» به ، ولو نصبته به بطل أن يكون خبرًا ، وقوله :

(ولا[8] يكون ضارب بمنزلة «يَفْعل ويُفْعَل» إلا نكرة)

يعنى : أن اسم الفاعل والمفعول إنما يعمل عمل الفعل إذا كان نكرة . فالفاعل بمنزلة «يَفْعَل» نحو : «ضَارِبٌ» ، و«قاتل» ، تقول : «هَذا زيدًا ضَارِبٌ وزَيدًا قَاتِلٌ» ، واسم المفعول بمنزلة «يُفْعَل» ، كقولك : «هَذَا جُبَّةً مَكْسُوٌّ» و«هذا درهما مُعْطًى» ، كما تقول : «هَذَا جُبَّةً يُكْسَى» ، و«دِرْهَمًا يُعطَى» .

(١) بولاق ١ / ٦٦ .
(٢) من ح ، س وفى بقية النسخ : «تَفْعَل» .
(٣) من ح ، س وفى بقية النسخ : فنصبته .
(٤) من ح ، س وفى بقية النسخ : وإذا .
(٥) الزيادة من ى ، ح .
(٦) سبق الحديث على هذا البيت فى ص ٢٦١ .
(٧) ساقطة من ى ، ح .
(٨) ى ، ح ، س : فلا .

قال ^(١)^ : (وتقول : «أَذَكَرٌ أن تلد ناقتُك أحَبُّ إليك أم أُنْثَى»؟ ، كأنه ^(٢)^ قال : «أَذَكَرٌ نِتَاجُها أحبُّ إلَيْك أم أنثى؟» فـ «أن تلد» : اسم ، و«تَلِد» به يتم الاسم ، كما يتم «الذى» بالفعل ، فلا عمل له [هنا] ^(٣)^ كما لا يكون ^(٤)^ لصلة «الذى» عمل) .

تقدير هذا الكلام على وجهين :

أحدهما : أن يكون «أذَكَرٌ أَنْ تَلِدَه نَاقَتُكَ [أحب] ^(٥)^ أم أنثى» ، كأنه قال : «أذَكَرٌ وِلادَةُ نَاقَتِكِ إيَّاه أَحبُّ إليك أم أنثى» . فـ «ذكر» : ابتداء ، و«أن تلد» : ابتداء ثان ، و«أحبُّ إليك» : خبر الابتداء الثانى والجملة فى موضع [خبر] ^(٦)^ الابتداء الأول ، والعائد إلى الابتداء الأول «الهاء» التى قدرناها فى «تَلده» . وإنما جاز حذفها وحَسُن ؛ لأنها فى صلة «أن» ، و«أن» وما بعدها من الفعل بمنزلة اسم واحد ، فأشبهت «الذى» فحسُن حذفها ، و«أنثى» : معطوفَةٌ على «ذكر» بأم .

والوجه الثانى : أن تجعل «أن تلد» : بدلا من «الذكر» ، فكأنك قلت/ : ٤٧٩/١
«أأن تلد ناقتُك ذكراً أحبُّ إليك أم أن تلد أنثى؟» ثم حذفت ، وإنما أراد سيبويه أنك لا تنصب «ذكرا» بالفعل الذى بعد «أن» ، لأن ما بعد ^(٧)^ «أن» لا يعمل فيما قبلها ، فلم يتسلط الفعل على ما قبلها كما لم يتسلط على ما قبل «الذى» إذا كان فى صلة «الذى» .

قال ^(٨)^ : (وتقول : «أزيدٌ أَنْ يضْرِبَه عمرو أَمْثَلُ أَمْ بِشْرٌ» كأنه ^(٩)^ قال : «أزَيْدٌ ضَرْبُ عمرٍو إيَّاه أَمْثَلُ أمْ بِشْرٌ» ، فالمصدر : مبتدأ ^(١٠)^ ، «وأمثل» : مبنى عليه ، ولم ينزل منزلة «يَفْعَل» ، فكأنه ^(١١)^ قال : «أَزَيْدٌ ضاربُه عمرو ^(١٢)^ خيرٌ أمْ بِشْرٌ») .

---

(١) بولاق ١ /٦٦ .
(٢) ح : فكأنه .
(٣) الزيادة من بولاق وهارون .
(٤) بولاق : كما ليس .
(٥) الزيادة من ح ، س .
(٦) الزيادة من ى ، ح ، س .
(٧) ى ، ح ، س : لأنها بعد «أن» .
(٨) بولاق ١ / ٦٦ .
(٩) من بولاق ، س ، ح ، وفى بقية النسخ : إلا أنه .
(١٠) بولاق : فالمصدر مبنى على المبتدأ .
(١١) ح : وكأنه .
(١٢) ساقطة من ى ، س ، وهارون .

وهذا[١] على التقدير الذى قدرناه بدءاً أنه [٢] يَجْعَل «أن» مبتدأ ثانيا ويجعل الجملة فى موضع خبر المبتدأ الأول ، ويَجعل الاسم الذى بعد «أم» معطوفا على الاسم الأول .

قال [٣] :(وذلك لأنك ابتدأته [٤] ، وبنيت عليه فجعلته اسما ، ولم يَلْتبِس «زيدٌ» بالفعل إذ كان «ضاربٌ» اسما [٥] كما لم يلتبس به «الضاربه» ، حين قلت : «أَزَيدٌ أَنْتَ الضَّارِبُه» ؛ لأن[٦] «الضاربه» فى معنى الذى ضربه ، والفعل تمام هذه الأسماء) .

قوله : (وذلك لأنك ابتدأته[٧] وبنيت عليه) .

يعنى : أنك إذا[٨] قلت : «أزَيْدٌ ضَارِبُه خَيـرٌ أم بِشـر» جعلت[٩] «ضاربه» مبتدأ وبنيت عليه «خير»[١٠] ، فجعلته [١١] خبرا ، فخرج [١٢] من أن يكون في معنى الفعل الذى يعمل فى زيد ، وصار بمنزلة ما فيه الألفُ واللام إذا قلت : «زَيْدٌ[١٣] أَنْتَ الضَّارِبُه» ، وما فيه الألف واللام ، فهو بمعنى[١٤] «الذى» فلا[١٥] يعمل فيما قبله .

قال[١٦] : (وتقول : «أأَنْ تلدَ نَاقَتُك ذكرا أَحَبُّ إليك أم أُنثى»؟ ، لأنك حملته على الفعل الذى هو صلة «أن» فصار فى صلته [١٧] ، وصار كقولك :

---

(١) ى ، ح ، س : فهذا .
(٢) ح : أن .
(٣) بولاق ١ / ٦٦ .
(٤) ى : ابتدأت به .
(٥) هارون : إذا كان صلة له .
(٦) بولاق وهارون : إلا أن .
(٧) ى : ابتدأت به .
(٨) ح ، س : لما .
(٩) ح ، س : وجعلت .
(١٠) ى ، س : حين .
(١١) ح : جعلته .
(١٢) ى ، س : خرج .
(١٣) ى ، ح ، س : أزيدٌ .
(١٤) ح : هو بمنزلة .
(١٥) ساقطة من ح .
(١٦) بولاق ١ / ٦٦ .
(١٧) بولاق : «فصار فى صلة «أن» .

«الذى رأيت أخاه زيدٌ» ، ولا يجوز أن يُبتدأ [١] «بالأخ» قبل «الذى» وتُعمل فيه «رأيت [أخاه زيدٌ]» [٢] فكذلك لا يجوز النصب فى «[قولك] : [٣] «أذكرٌ أنْ تَلِدَ نَاقَتُك أَحَبُّ إليك أم أنثى») .

يعنى : أن «ذكرا» إذا كان بعد «أن» وقع عليه «تلد» ، فنصبه كما ينصب الفعل الذى فى صلة الذى [الاسم الذى] [٤] بعده كقولك : «الذى رأيت أخاه زيدٌ» ، وإن قدمت/ ذلك الاسم على «الذى» ، لم يجز ؛ لأنه لا يجوز أن تقول : ٤٨٠ / ١ «زَيْدٌ أَخاه الذى رأيت» ، كما جاز «زَيْدٌ الذى رَأَيْتُ أخاه» ، فكذلك لا يجوز «أذكرًا أن تلد ناقتك» كما جاز «أن تَلِدَ نَاقَتُك ذكرًا» .

قال [سيبويه] : [٥] (ومما لا يكون فى الاستفهام إلا رفعا ، قولك : «أعبدُ الله أنت أَكْرَمُ عَلَيه أم زَيدٌ» ، و«أعبدُالله أَنْتَ أصدقُ له أمْ بِشْرٌ» ، كأنك قلت : «أَعَبْدُ الله أنت أخوه أم بِشْرٌ» ؛ لأن «أَفْعل» ليس بفعل ولا اسم يجرى[٦] مجرى الفعل ، وإنما هو بمنزلة «حَسَنٌ ، وشَديدٌ» ، ونحو ذلك . ومثل ذلك : [٧] «أَعَبْدُ الله أنت خير له أم بِشرٌ») [٨] .

قال أبو سعيد [٩] : اعلم أن «أفعل» لا يعمل فى شىء من الأسماء إلا فى المنكور على جهة التمييز كقولك : «زيدٌ أكثرُ مَالاً وأَنْظَفُ ثَوْبًا» ، والمنكورُ الذى يعمل فيه على جهة التمييز [١٠] لا يجوز تقديمه ، لا يجوز أن تقول : «زيدٌ مالاً أكثرُ مِنْكَ» ، ولا «ثَوْبًا أَنْظَفُ مِنْكَ» ، فإذا كان كذلك فلا يجوز أن تنصب «عبد الله» فى قولك [١١] : «أعبدُ الله أنت أكرم عليه» [١٢] من وجهين [١٣] :

(١) بولاق : تبدأ .
(٢) الزيادة من بولاق .
(٣) الزيادة من بولاق .
(٤) الزيادة من س .
(٥) الزيادة من ى ، س . بولاق ١ / ٦٧ .
(٦) ح : جرى .
(٧) بولاق : ومثله .
(٨) بولاق : «أعبدُ الله أنت له خير أم بشر» .
(٩) ى ، ح ، س : قال المفسر .
(١٠) العبارة من : «كقولك ... إلى ... على جهة التمييز» ساقطة من س .
(١١) ى ، ح ، س : فى قولنا .
(١٢) ى ، س : ... أكرم أنت عليه .
(١٣) ى ، ح ، س : من جهتين .

أحدهما : أن «عبدَ الله» ليس مما يعمل فيه «أكرم» وبابه [١] بوجه من الوجوه .

والثانى : أنه لو كان منكورًا يعمل فيه «أكرم» وبابه بوجه [٢] ما جاز تقديمه[٣] عليه .

قال[٤] : (وتقول : «أزَيْدٌ[٥] أنْتَ له أشدُّ ضَرْبًا أم عَمْرٌو» ، فإنما انتصاب «الضرب» كانتصاب «زيد» فى قولك : [٦] «ما أَحْسَنَ زيدًا» ، وانتصاب «وَجْه» فى قولك : «حَسَنٌ وجْهَ الأخ» ؛ فالمصدر هاهنا [٧] كغيره من الأسماء ، كقولك : «أَزَيدٌ أنت له أطْلَقُ [٨] وَجْهًا أم فُلان» ، وليس له سبيل إلى الإعمال وليس له وجه فى ذلك) .

يعنى : أن «ضربًا» انتصب [٩] على التمييز [بأشد] [١٠] ونَصْبُه لـ«ضَرْبًا» ، لا يوجب له [من القوة] [١١] ما يعمل به فيما قبله ، كما أن قولك : «ما أحسن زَيْدًا» ، لا يكون فيه أن تقول : [١٢] «مازيدًا أحسن» ، ولا فى قولك : «حَسَنٌ وَجْهَ الأخِ» أن تَقُول : «وَجْهَ الأَخِ حَسَنٌ» ؛ لأنها عوامل تُضعفُ عما قبلها .

قال [سيبويه] [١٣] : (ومما لا يكون فى الاستفهام إلا رفعا [١٤] قولك : «عبدُالله إن تره تَضْرِبْه» ، وكذلك إن طَرَحْتَ «الهاء» مع/ قبحه فقلت : ٤٨١/١
«أعبدُ الله إن تر تَضْرِبْ» ، فليس للآخر سبيل على الاسم ؛ لأنه مجزوم[١٥]) .

(١) ساقطة من ى ، ح ، س .
(٢) ساقطة من ح ، س .
(٣) ب : تقدمه .
(٤) بولاق ١ / ٦٧ .
(٥) ى : أزيدًا .
(٦) ى ، ح ، س ، جـ : قولنا .
(٧) هارون : هنا .
(٨) بولاق : أزيدٌ أنت أطلق له وجها ...
(٩) ى ، ح ، س : منتصب .
(١٠) الزيادة من ى ، ح ، س .
(١١) الزيادة من ى ، ح ، س .
(١٢) «أن تقول» ساقطة من ى ، ح ، س .
(١٣) الزيادة من ى ، ح ، س . بولاق ١ / ٦٧ .
(١٤) من بولاق وفى بقية النسخ : واقعا .
(١٥) بولاق : جزم .

يعنى : أن ما بعد حرف [١] الشرط لا يجوز أن يعمل فيما قبله ؛ لأنك لا تقول : «[زيدا] [٢] إنْ تأت يُكْرِمْك» عَلَى معنى : [إن] [٢] تأت زَيْدًا يُكْرِمْك . ولا يجوز [أيضًا][٢] أن يعمل جوابُ الشرط إذا كان الجواب مجزوما ، لا تقول : «أَخَاكَ إنْ تأتِنَا نُصَادِق» ، على معنى «إن تأتِنَا نُصَادِق أَخَاكَ» ، فلما لم يجز ذلك لم يجز أن تقول : «أعبدَ الله إن تره تَضْرِبْه» ، فتنصب «عبدَالله» [بإضمار] [٢] فعلٍ يفسِّره «تره» ، أو «تضربه» ؛ لأن ما بعد «إنْ» ، وجوابها[٣] المجزوم لا يكونان تفسيرا لما قبل «إنْ» ، كما لا يكونان عاملين فيما قبلهما [٤] .

وإن طرحت «الهاء» من الشرط والجواب لم يعمل [أيضًا] [٥] فيه واحدٌ منهما على ما ذكرنا أنه لا يعمل ما بعد «إنْ» من الشرط والجواب فيما قبلهما .

قال [٦] : (وليس للفعل الأول سبيل ؛ لأنه مع «إنْ» ، بمنزلة قولك : «أعَبْدَ الله حين يأتى تضرب» [٧] ، فليس «لعبد الله» فى «يأتى» [٨] حظ ؛ لأنه بمنزلة [٩] قولك : «أعبدَ الله يومَ الجمعة أَضْرِبُ») .

[قال المفسر] [١٠] : اعلم أن ما قبل المضاف لا يعمل فيه [١١] المضاف إليه إذا قلت : «هَذَا غُلامُ ضَارِبٍ زيدًا» ، لم يجز أن تقدِّم «زَيْدًا» على المضاف فتقول : «هذا زيدًا غُلامُ ضاربٍ» ، وكذلك إذا قلت : «حين تأتى زَيْدًا [يكرمْك][١٢]» ، لم يجز أن تقول : «زَيْدًا حِينَ تَأْتِى يُكْرِمْك» ؛ لأنك أضفت «حين» إلى «تأتى» ، وأسماء الأوقات تكون مضافة إلى الأفعال [المضاف إليه وكذلك إذا قلت : «أعبدَ الله حين تأتى تضرب» تنصب«عبد الله» بـ«تضرب» لأن التقدير : أتضرب عبد الله حين يأتى ، ولا ترفع «عبد الله» حملا على

(١) ساقطة من س .
(٢) الزيادات من ى ، ح ، س .
(٣) من ى ، ح ، س وفى بقية النسخ : وأخواتها .
(٤) ح ، س : فيما قبلها .
(٥) الزيادة من ح ، س .
(٦) بولاق ١ / ٦٧ .
(٧) بولاق : «أعبد الله حين يأتينى أضرب» .
(٨) بولاق : يأتينى .
(٩) ى ، س : لأنه ليس بمنزلة قولك . .
(١٠) الزيادة من ى ، ح ، س .
(١١) من ح ، س وفى بقية النسخ : فى .
(١٢) الزيادة من ى ، ح ، س .

ضميره المرفوع فى «يأتى»] [١] فلم يجز أن تعمل «تأتِى» فيما قبل الحين ولا يحمل عليه ما قبل الحين كما لا يعمل فيه .

فقال سيبويه : (ما بعد : «إن» الجزاء بمنزلة ما بعد «الحين» فى أنه لا يحمل عليه ما قبله) .

وقوله : (لأنه بمنزلة قولك : «أعبدالله يوم الجمعة أَضْرِبُ») .

نصب «عبدالله» «بأضرب» ، وجعل «الجمعة» بمنزلة «حين [٢] يأتى» وجعل «يوم» بمنزلة «حين» ليريك أن «يأتى» مضاف إليه «الحينُ» ، وأنه لا تسلط له على ما قبله .

قال [سيبويه] [٣] : (ومثل ذلك : «زيدٌ [٤] حِينَ أَضْرِبُ يَأتينى» ؛ لأن
٤٨٢/١ **المعتمد على/ «زيد» آخر الكلام وهو «يأتينى») .**

يعنى : أنك لا تنصب «زيداً» بـ «أضرب»[٥] ؛ لأن «حين» مضافة [٦] إلى «أضْرِب» ، ولكنك ترفعه بالابتداء ، وحملا [٧] على «يأتينى» .

قال [٨] : (وكذلك إذا قلت : «زيدًا إذا أتانى أضرب» إنما هى [٩] بمنزلة «حين») .

يعنى [أنَّ] [١٠] «إذا» ، من [أسماء][١١] الأوقات المستقبلة وهى مضافة إلى الفعل الذى بعدها . فغير جائز أن ترفع «زيدًا» ، حملا على الفعل الذى أضيفت إليه «إذا» وهو «أتانى» ، بل تنصبه «بأضربُ» ، والتقدير : «أضرِبُ زَيْدًا إذَا أَتَانِى» .

---

(١) الزيادة من ى ، ح ، س وتكملة العبارة : لأن «يأتى» لا يعمل فيما قبل الحين .
(٢) ساقطة من ى ، ح ، س .
(٣) الزيادة من ى ، ح ، س . بولاق ١ / ٦٧ .
(٤) ساقطة من ى .
(٥) ى ، ح ، س : بيضرب .
(٦) ى ، ح ، س : مضاف .
(٧) ب ، ق : حملا .
(٨) بولاق ١ / ٦٧ .
(٩) هارون ١٣٣/١ : وإنما هو .
(١٠) الزيادة من ح ، س .
(١١) الزيادة من س .

قال : (وإن لم تَجـزم الأخير [١] نصبت ، وذلك قـولك : «أزيدًا إن رأيت تضرب» ، وأحسنه أن تدخِل فى «رأيتَ» «الهاء» لأنه غير مستعمل) .

قـال أبو سـعـيـد[٢] : اعلم أن الفـعل الذى هو جـواب الشـرط إذا رفع فله مذهبان على قول سيبويه :

أحدهما : يُنْوى[٣] به التقديم .

والآخر : أن يرفع على إضمار الهاء ، وذلك نحو قولك : «إن تأتنى أُكْرِمُك» فيجوز أن يكون على معنى : «أكرمُك إن تَأتنى» ، ويجوز أن يكون على معنى : «إن تأتنى فَأُكْرِمُك» ، كما تقول : «إن تَأْتِنى فَأَنَا مُكْرِمٌ لَك» .

وقد كان أبو العباس [محمد بن يزيد][٤] لا يجيز إلا على إضمار الفاء . والاحتجاج لهذا القول يأتى من بَعْد [هذا][٥] مُسْتَقْصًى إن شاء الله تعالى .

فإذا قَدّرنا الفاء فى هذا [الفعل][٦] المرفوع لم يجز أن تنصبَ به ما قبله ، ولا يجوز[٧] أن تقول : «أَزَيْدًا إن تَرَه فَتَضْرِبُ» على معنى : «إن تر زيدا فَتَضْرِبُ زيدًا» [ولا على معنى : إن تر فتضرب زيداً][٨] ، كما لا يجوز أن تقول : «أَخَاكَ إنْ تَأتِنى أكْرم»[٩] على معنى : «إن تأتنى فأكرم أخاك» [١٠] ؛ لأن الفعل الذى بعد الفاء لا يُنوى به التقديم على حرف الشرط ، وإذا كان النّية فى الفعل التقديم جاز أن تنصب به الاسم الذى قبل حرف الشرط ، وهو الذى قاله سيبويه : («أزيدًا إنْ رَأَيتَ تضربُ») لأن التقدير فيه : أتَضْرِبُ زَيْدًا إنْ رَأَيْت وأحسنُه أن تقول : «أزيدًا إن رأَيتَه تَضْرِبُ» ؛ لأن التقدير فيه : «أتَضْرِبُ زَيْدًا إن رأَيْتَ» [١١] فيشتغل الفعل بضمير الأول ؛ لأنك لم تعمله فى شىء ، وهو فعل/ ٤٨٣ / ١

(١) بولاق ، س ، ى ، ح : فإن لم تجزم الآخر .
(٢) ى ، ح ، س : قال المفسر .
(٣) ح : تنوى .
(٤) الزيادة من ى ، ح .
(٥) الزيادة من ح ، س .
(٦) الزيادة من ح ، س .
(٧) س ، ح : لا يجوز .
(٨) الزيادة من ى ، س .
(٩) ح : « . . . . فأكرم» .
(١٠) ساقطة من س .
(١١) الجملة من : «لأن التقدير . . . إلى . . . إن رأيت» ساقطة من ح ، س .

متعدٍّ وقد ذكر مفعوله . وعلى قياس قول أبي العباس : لا يجوز نصب «زيد» بـ«تضرب» ؛ لأنّ النّيّة فيه الفاء ، ولا يجوز عمل ما بعدها فيما قبلها .

قال سيبويه [(١)] : (فصارت [(٢)] حروف الجزاء في هذا بمنزلة [قولك] [(٣)]: «زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً رأيتَه») .

يعني : أن حروف الجزاء [في هذا بمنزلة : «زَيدٌ كَمْ مَرَّةً رأيته» ، يعني] [(٤)]: إذا جعلت ما بعدها [شرطًا] [(٥)]وجوابا له رفعت الأسماء [التي قبلها ولم يكن لما بعدها سبيل على ما قبلها ، كما لم يكن لما بعد حروف الاستفهام سبيل على ما قبله ، ولا يكون تفسيرا له] [(٦)] .

[قال] : [(٧)] (فإذا قلت : «إنْ تَرَ زَيْدًا تضرب» ، فليس إلا هذا) .

يعني : ينصب «زَيْدًا» بـ «ترى» (وصار [(٨)] بمنزلة قولك : «حِينَ تَرَى زَيْدًا يأتيك») .

لأن «زَيْدًا» وقع بعد الفعل فعَمِل فيه الفعل ، ولم يقع قبل «أن» و«حين» ، فيمتنع عمل ما بعدهما فيه .

قال [(٩)] : (وصار [(١٠)] «زَيْدٌ» في موضع المضمر حين قلت : «زَيْدٌ حين تَضْرِبُه يكون كذا وكذا») .

يعني : أن الهاء في «تضربُه» ، في موضع نصب ، فإذا جعلتَ «زَيْدًا» مكانها ولم تذكره في أول الكلام نَصَبْتَهُ .

قال [سيبويه] [(١١)] : (ولو جاز أن تَحْمِل [(١٢)] «زيدًا» مبتدأ على هذا الفعل لقلت : «القتالُ زَيدًا حين تأتي» ، تريد : القتالُ حِينَ تأتي زيدًا) .

---

(١) بولاق ١ / ٦٧ .
(٢) ح : وصارت .
(٣) الزيادة من بولاق .
(٤) الزيادة : من ى ، ح ، س .
(٥) الزيادة من ى ، ح ، س .
(٦) الزيادة من ى ، ح ، س .
(٧) الزيادة من ى ، ح ، س .
(٨) هارون ١/١٣٣ : صار . بولاق : ساقطة .
(٩) بولاق ١ / ٦٧ .
(١٠) هارون وبولاق : لأنه صار في موضع المضمر .
(١١) الزيادة من ى ، ح ، س .
(١٢) بولاق : تجعل .

يعنى : أنه لو جاز أن يُبتدأ بلفظ «زيد» ، فتحملَه على الفعل الذى بعد «أنْ» ، لجاز أن يبتدأ بلفظه فتحمله على الفعل الذى بعد «حين» فتقول : «القتالُ زَيْدًا حين تَأتى» ، أو «زَيْدًا حين تأْتِى القتالُ» . تريد : «حِينَ تأْتِى زَيْدًا القِتَالُ» وقد بيّنا فساد هذا ، و«إنْ» و«حِين» مشتركان فى ألا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما .

قال [1] : (وتقول فى الجزاء [2] [وغيره] : [3] «إنْ زيدًا تَره تضْربْ» تنصب «زيدًا» ؛ لأن [4] الفعل أن يَلِى «إنْ» أولى كما كَانَ ذلك فى حروف الاستفهام ، وهى [5] أبعد من الرفع ؛ لأنه لا يبنى الاسم فيها على مبتدإ) .

يعنى : أنك إذا قلتَ : «إنْ زَيْدًا تَرَه» ، نَصَبْتَ «زَيْدًا» بإضمار فعل ؛لأنك
شغلت الفعل الذى بعده بضميره فَتُقَدِّر : إنْ تر زَيْدًا تَرَه ، والاختيار نصبه
بإضمار الفعل ، كما كان الاختيار فى الاستفهام ، بل النصب أوجب فى «إنْ»
وذلك أنّ «إنْ» وحروف الجزاء لابدَّ فيها من الأفعال ؛ لأن الشرط لا يكون إلا
فعلا ، ولا يصلح أن/ يَلِيهَا مبتدأ أو خبر مِنْ غير الفعل ، فتقول : «إنْ زَيْدٌ قائِمٌ ٤٨٤/١
أَقُمْ» . وقد يجوز فى الاستفهام أن تقول : «أَزَيْدٌ قائم»؟ ، فقد علمت أن حرف
الجزاء أحقُّ بالفعل ، وإضماره [6] فيه ونَصْبُ الاسم به أوجب .

قال [سيبويه][7] : (وإنما أجازوا تقديم الاسم فى «إنْ» ؛ لأنها أُمّ حروف[8] الجزاء ولا تزال [9] عنه ، فصار ذلك فيها[10] كما صار [11] فى ألف الاستفهام ما لم يجز فى الحروف الأُخَرِ) .

---

(١) بولاق ١ / ٦٧ .
(٢) من ى ، ح ، س وفى بقية النسخ : الخبر .
(٣) الزيادة من بولاق .
(٤) بولاق : إلا أن .
(٥) بولاق : وهو .
(٦) ح : بإضماره . س : فإضماره .
(٧) الزيادة من ى ، ح ، س .
(٨) ساقطة من بولاق .
(٩) بولاق : تزول عنه .
(١٠) جملة : «فصار ذلك فيها» ساقطة من س .
(١١) ح : جاز .

[قال المفسر] : [١] اعلم أنّ الحروف التى تشترك فى معنى واحد [قد] [٢] يكون بعضها أقوى من بعض فى ذلك المعنى ، وأكثر تصرفًا ، وأشدّ ثباتا . فمِنْ ذلك ألفُ الاستفهام يُشاركها فى الاستفهام «هل» ، و«أينَ» ، و«كيفَ» و«مَنْ» ، وما أشبه ذلك ، غير أن الألف أقواها كلُّها فى باب الاستفهام ؛ لأ نها تدخل فى مواضع الاستفهام [كلها] [٢] وغيرُها له موضع خاصٌ .

فـ «مَنْ» : سؤال عَمَّنْ يعقل .

و «كيف» : سؤال عن الحال .

و«أين» : سؤال عن المكان .

و«هل» : لا يسأل بها فى جميع المواضع .

ألا ترى أنك لو قلت[٣] : «أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو» على معنى : «أيهما عندك» ، لم يجز فى ذلك المعنى أن تَقُول : «هَلْ زَيدٌ عِنْدكَ أمْ عَمْرٌو» . وإذا قلت : «رَأَيْت زَيْدًا» ، فقال لك قائل مستثبتا[٤] : «أزيدٌ مِنْهُ؟»[٥] و«أزيدا» ، على حكاية كلامك ، لم يجز مَكَانَهَا «هل» فلما كانت الألف هكذا حَسُنَ فيها من التقديم والتأخير ما لم يَحْسُن فى غيرها ، فَحَسُن أن تقول : «أزَيْدًا ضَرَبْتَه» ، و«أزَيْدًا ضَرَبْتُ» ، ولا يحسن [فى متى ، وهل] [٦] أن تقول : «هل زيدًا ضَرَبْتُ» و«متى زَيدًا ضربتُ» . وإنما تقول : «هَلْ ضَرَبْتُ زَيْدًا» ، و«مَتَى ضَرَبْتُ زَيْدًا» .

و«إنْ» فى باب الجزاء بمنزلة الألف فى باب الاستفهام ، وذلك أنها تدخل فى مواضع الجزاء كلِّها ، وسائر حروف الجزاء ، نحو : «مَنْ» ، و«مَا» ، و«متَى» لها مواضع مخصوصة ، فلذلك حَسُنَ أن يليهَا الاسم فى اللفظ ، ويقدَّر له عامل .

(١) الزيادة من ى ، ح ، س .
(٢) الزيادة من ى ، ح ، س .
(٣) ح ، س : إذا .
(٤) ساقطة من س .
(٥) س : «أزيدٌ فيه؟» .
(٦) الزيادة من ى ، ح ، س .

٤٨٥/١ وكـذلك إن كـان مَـرْفـوعـا كـقـولك : «إنْ زيدٌ أتانى أتَيْتُـه» . / قـال الله تعالى :[١] ﴿وإنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشرِكينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْه﴾[٢] على معنى : وإن اسْتَجارَكَ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكينَ استجارك .

ثم أنشد (قول [٣] النَّمر بن تَوْلَب [٤] :

لا تَجْـزَعِي إنْ مُنْفِسًـا أهْلَكْتُـه وإذا هلكتُ فَعِنْدَ ذَلكَ فاجْزعى)[٥]

نَصَبَ «مُنْفِسًا» بعد «إنْ» على إضمار : أهلكتُ[٦] مُنْفسًا أهْلَكْتُه .

ويجوز : «إنْ مُنْفِسٌ أهْلَكْتُه» على معنى : إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ أهْلَكْتُه ، فلا بُدَّ من تقدير فعل كيفما تصرَّفت به [٧] الحال .

قال [٨] : (وإن اضطر شاعر فأجرى «إذا» مُجرى «إنْ» فجازى بها [٩] فقال[١٠] : «أزَيْدٌ إذا تر تَضْـرِبْ» ، إنْ جَـعَلَ «تضـرب» جـوابا . وإن رفع «تضرب» نصبه [١١] ؛ لأنه لم يجعلها جوابا) .

قال أبو سعيد [١٢] : واعلم أن «إذا» عند سيبويه وأصحابه لا يجازى بها لَفْظًا فَتَجْزمُ شرطها وجوابَها كما يُفْعل ذلك بحروف الجزاء ، كما قال الشاعر : [أى لذى الرمة] : [١٣] .

---

(١) ح ، س : عزوجل .
(٢) سورة التوبة (٩) آية : ٦ .
(٣) بولاق : قال النمر .
(٤) سبقت ترجمته فى : ص ١١٣ .
(٥) البيت للنمر بن تولب فى المصادر الآتية مع اختلاف فى رفع «منفس» أو نصبه : سيبويه ١ / ٦٧ ، والأعلم ١ / ٦٧ ، والخزانة ١ / ١٥٢ ، ٤٥٠ ، ٣ / ٦٤٢ ، ٤/ ٤١٠ ، والعينى ٢ / ٥٣٥ ، وابن يعيش ١/ ٢٢ ، ٢/ ٣٨ ، والكامل للمبرد ٣/ ١٦٧ ، وشواهد المغنى ١٦١ ، ٢٨١ ، والحجة ١ / ٣٢ ، وابن عقيل ١/ ٢٩٤ ، واللسان (نفس) . وغير منسوب فى : أمالى ابن الشجرى ١ / ٣٣٢ ، ٢ / ٣٤٦ ، وأمالى المرتضى ١ / ٢ ، والمقتضب٢ / ٧٦ ، والمغنى ١/ ١٦٦ ، والأشمونى ١/ ١٨٨ .
(٦) س : إن أهلكت . . .
(٧) ساقطة من س .
(٨) بولاق ١ / ٦٨ .
(٩) بولاق : «وإن اضطر شاعر فجازى بإذا ، أجراها فى ذلك مجرى إن فقال» .
(١٠) هارون ١ /١٧٤ : قال .
(١١) بولاق : «وإن رفعها نصب» .
(١٢) ى ، ح ، س : قال المفسر .
(١٣) الزيادة من ى .

تُصْغِى إذَا شدَّهَا بِالرَّحْلِ جامِحة حَتَّى إذَا مَا اسْتَوَى فى غَرْزِهَا تثِبُ [(١)]

فرفع «تثِبُ» ، ومع هذا ففيها معنى الجزاء .

فإذا اضطر شاعر جاز أن يُجريها مُجرى حروف الجزاء كما قال [الشاعر] :[(٢)]

تَرْفَعُ لِى خِنْدِفٌ واللَّه يَرْفَع لِى نَارًا إذا مَا خَبَتْ نِيرَانُهم تَقِدُ[(٣)]

فإذا اضطر شاعر ، فقال : «أَزَيْدٌ [(٤)] إذا تر تَضْرِب» ، امْتَنَعَ النصب فى «زَيْد» ؛ لأنه لا يجوز أن يُقَدَّر «يضربُ» قبل «إذا» ، وقد جزمناها [(٥)] بالجواب ، كما فعلنا ذلك فى «إنْ» . وإن رفعنا «تَضربُ» ونوينا به التقديم نصبنا «زَيْدا» وصار [(٦)] تقديره : «أتَضْرِبُ زَيْدًا إذَا تَرَ» ، كما فعلنا ذلك فى «إنْ» .

وفيه وجهٌ آخر ، وهو أن ترفع فتنوى [(٧)] الفاء التى تكون جوابا ، فإذا قَدَّرت ذلك بطل النَّصْبُ فى «زَيد» ؛ لأنه لا يكون فى نيَّة التقديم حينئذ ، وقد ذكرنا ذلك في «إنْ» .

قال [(٨)] : (وترفع الجواب حين [(٩)] يذهب الجزم من الأول فى اللفظ والاسم مبتدأ هنا / إذا جزمت ، نحو قولك [(١٠)] : «أيُّهُم يأتِك تضْربْ» ، إذا ٤٨٦/١
جزمتْ ؛ لأنَّك جئت بـ «تضرب» مجزوما ، بعد أن عمل الابتداء فى «أيُّهم

---

(١) البيت لذى الرمة فى : الديوان (أوربا) / ٩ (. . إذا شدها بالكور جانحة) ، وكذلك اللسان (صغا) بهذه الرواية ، وانظر أيضًا : سيبويه (بولاق) ١/ ٤٣٣ ، والأعلم ١/ ٤٣٣ ، وابن يعيش (أوربا)١/ ٥٥٠ ، ٢ / ٩٥١ . = (٩٧/٤ ، ٧ /٤٧) . ح ، س : جانحة .

(٢) الزيادة من ح ، س .

(٣) البيت للفرزدق فى : الديوان (الصاوى) ٢١٦ (إذا خمدت) ، وسيبويه (بولاق) ١ / ٤٣٤ (إذا خمدت) ، والأعلم ١/ ٤٣٤ ، وشرح المعلقات للتبريزى ٢٨ ، وابن يعيش ٧/ ٤٧ (إذا خمدت) . وبدون نسبة فى : أمالى ابن الشجرى ٢٩٩/١ ؛ والأشمونى ٣ / ١٨٣ ، والأزمنة والأمكنة للمرزوقى ١/ ٢٤١ س : جنلب . ح ، ى ، س : خمدت .

(٤) ح : أزيدًا .

(٥) ح ، س : جزمناه .

(٦) ى ، ح ، س : فصار .

(٧) ح : وتنوى .

(٨) بولاق : ١ / ٦٨ .

(٩) ح : حتى .

(١٠) ى ، ح ، ، بولاق : قولهم .

ولا [١] سبيل له عليه ، وكذلك هذا [حيث] [٢] جئت به مجزوما ، بعد أن عمل فيه الابتداء ، وأمَّا الفعل الأول فصار مع ما قبله بمنزلة «حين» وسائر الظروف) .

يعنى : أنك إذا قلت : «إذا تَرَى» ، فرفعت فعل الشرط فى «إذا» رفعت الجوابَ ؛ لأنّ «إذا» إنَّما يشبهها الشاعر «بإنْ» ، فإذا رفع شرطها لم يجز أن يجزم الجواب ؛ لأنه قد أخرجها برفع الشرط من شبه «إنْ» ، فوجب أن يرفع الجواب .

وقوله : **(الاسم مبتدأ هنا إذا جزمت)** .

يعنى : إذا جزمت جواب إذا كان الاسم الذى قبل «إذا» مرفوعا بالابتداء ، كقولهم [٣] : «أيُّهم يَأْتِك تَضْربْ» ، لمّا جزمت «تَضْربْ» بالجواب لم يكن له تسلط على نصب أيِّهم ، ولو لم يكن مجزوما لقلتَ : «أيَّهم تَضْرِبُ» كما قلت : «أزيدًا إذا تَر تضربُ» .

وقوله : **(لأنك جئت بـ«تضربْ» مجزوما بعد أن عمل الابتداء فى «أيّهم» ولا سبيل له عليه)** .

يعنى لا سبيل للمجزوم على الاسم الذى قبل «إذا» كما لم يكن للمجزوم الذى فى جواب «أيهم» سبيل عليه .

وقوله : **(وأمّا الفعل الأول فصار مع ما قبله بمنزلة «حين» وسائر الظروف)** .

يعنى : أن فعل الشرط الذى بعد «إذا» ، وهو «تر» ، رفعته أو جزمته لا يعمل فيما قبل «إذا» ؛ لأنه و«إذا» كشىء واحد بمنزلة الحين ولا يصلح تقديمُه ، فلم يصلح على كل حال أن يعمل فيما قبل «إذا» .

---

(١) بولاق : فلا سبيل .
(٢) الزيادة من بولاق .
(٣) ح ، س : كقولك .

قال[١] : (وإن قلت : «زيدٌ إذا يأتينى أَضْرِبُ» ، تريد : معنى الهاء ولا تريدُ : «زيدًا أَضْرِبُ إذَا يأتِينى» ، ولكنك تضع «أَضْرِب» هنا[٢] مثل[٣] «أضرب» إذا جزمت ، وإن لم يكن مجزوما) .

يعنى : أنك تجعل «أَضْرب» ، جوابا لـ«يأتينى» على أحد الوجهين[٤] :

إمَّا أنْ يكون على نيّة الفاء ، وإما أن يكون على طريق جواب «إنْ» المجزوم[٥] وإن لم يكن هذا مجزوماً ؛ وذلك أنّ وضع الكلام وترتيبَه لا يختلف من طريق الشرط [والجواب][٦] وإنما يختلف فى جزم «إنْ» ما بعدها وامتناع «إذا» مِنْ ذلك ووضع الكلام وترتيبه على حال واحدة ، ومعنى/ المجازاة قائم فى «إذا» غير أنّه يَقْبُح إذا لم يرجع إلى زيد ، وهو مبتدأ وخبره[٧] ضمير ، ولم تَنو بـ«اضربْ» التقديم فتَنْصِبَ به «زيدًا» . ٤٨٧/١

قال[٨] : (وكذلك «حين» ، إذا قلت : «أزيدٌ حِينَ يَأْتِيك تَضْرِبُ») .

يعنى : إذا جعلت «تَضْرِبُ» جوابا ؛ لأن قولك : «حين يأتيك» ، فيه معنى المجازاة ، وهو بمنزلة «إذا» ، وفى «تَضرِب» الوجهان الأولان ، وفيه القبح الذى ذكرناه من جهة حذف العائد إلى «زيد» .

قال : (وإنما رفعت الأول فى هذا كلّه حين[٩] جعلت «تَضْرب» و«اضرب» جوابا ، فصار كأنه من صلته إذ[١٠] كان من تمامه) .

يعنى : صار الجواب فى «إذا» ، و«حين» كأنهما من صلة «إذا» ، و«حين» فلم يعْمل فيما قبلهما .

---

(١) بولاق ١ / ٦٨ .
(٢) بولاق وح : ها هنا .
(٣) ى ، ح : على مثل .
(٤) ى ، ح ، س : وجهين .
(٥) ى ، ح ، س : للمجزوم .
(٦) الزيادة من ى ، ح .
(٧) ح ، س : من خبره .
(٨) بولاق ١ / ٦٨ .
(٩) بولاق : لأنك .
(١٠) بولاق : إذا .

قــال [١] : (ولم يرجع إلى الأول . وإنمـــا تردُّه إلى الأول إذا لم يكن جوابا[٢] فيمن قال : «إن تأتنى آتِيكَ» وهو قبيح ، وإنما يجوز فى الشعر وإذا قلت : «أزيدٌ إن يأتك تضـربه» فليس تكون الهاء إلا «لزيد» ، ويكون الفعل الآخـر جـوابا للأول ، ويدلل على أنهـا لا تكون إلا «لزَيْد» ، أنك لو قلت : «أَزَيْدٌ إن تأتك أَمَةُ اللّهِ تضـربْها» لم يجز ، لأنك ابتدأت« زيدا» ولابد من خبره [٣] ، ولا يكون ما بعده خبرا له حتى يكون فيه ضميره) .

أما قوله : (وإنما تردُّه إلى الأول فيمن قال : «إن تأتنى آتيك») .

على التقديم ، كأنه قال : «آتيك إن تأتنى» [٤] . يعنى : إنما تقول : «زيدًا إذا يأتينى أضربُ» تنصب «زيدًا» بـ«أضربُ» ، إذا نويت بـ «أضربُ» التقديم ، كما أن مَنْ يقول : «إن تأتنى آتيك» على التقديم ، كأنه قال : آتيك [٥] إن تأتنى وهو قبيح فى غير [٥] «إن» ، وإنما يجىء فى الشعر . وقبحه : أن الجواب موقعه بعد الشرط . فإذا وجد فى موضعه لم يحسن أن ينوى به غيرُ موضعه . وللكلام فى هذا موضع آخر .

وأما قوله [٦] : «أزيد [٧] إن يأتك تضـربه» ، أن الهاء لا تكون فيـه إلا لزيد وقد [٨] رُدَّ [ذلك] [٩] عليه وذلك [١٠] لأنا نقول : «أزيدٌ إن يَأْتك تَضْـربْ عَمْـرًا» فيـقع موقع الهاء الأجنبىّ / وإنمـا أنكر عليه [ذلك] [١١] من أنكر مِنْ قِبَل أنَّ ٤٨٨/١
«زَيْدًا» قد عاد إليه الضمير [الذى] [١١] فى «يأتك» ، فإذا عاد الضمير [١٢] إليه من الجملة [فى] [١٣] شىء واحد ، صح الكلام ففى ذلك ثلاثة أوجه :

---

(١) بولاق ١/٦٧ وهارون ١/١٣٥ .
(٢) «إذا لم يكن جوابا» ساقطة من بولاق ، ح . والعبارة من : «وإنما ترده . . . إلى . . . جواباً» ساقطة من ى ، س .
(٣) بولاق : خبر
(٤) العبارة : «على التقديم ، كأنه قال : آتيك إن تأتنى» ساقطة من ى ، ح ، س .
(٥) ساقطة من ى ، ح ، س .
(٦) ح : وإنما قوله .
(٧) ى ، ح : أزيدًا .
(٨) ح : فقد .
(٩) الزيادة من س ، ى ، ح .
(١٠) ساقطة من ى ، ح ، س .
(١١) الزيادة من ى .
(١٢) ساقطة من ح ، س .
(١٣) الزيادة من ى ، ح .

أحدها : أن الذى قاله سيبويه : «أَزَيدٌ إنْ يَأتك تَضْربه» ، ولا تكون الهاء فى هذا إلا «لزيد» ؛ لأنّا إنْ جعلناها لغير «زيد» لم يعد إلى «زيد» شىء من جملة الكلام .

والوجه الثانى : أن سيبويه أراد : أنّ «زيدًا» ، إن أُخْلى ضميرُه من جملة الكلام ، بطل رفعه وعَبَّر بالهاء عنها وعن الضمير المرفوع الذى فى «يأتك» لأنهما شىء واحد .

والوجه الثالث : وهو ما قاله أبو إسحق الزجاج [١] : أن هذا ليس من كلام سيبويه .

قال [٢] : (وإذا قلت : «زيدًا لم أضْرِبْ» ، و«زيدًا لَنْ أَضْرِبَ» ، لم يكن فيه إلا النصب ؛ لأنك لم توقع [٣] بعد «لَمْ» ، و«لَنْ» شيئا يجوز لك أن تقدمه قبلهما ، فيكون على غير حاله بعدهما [كما كان ذلك فى الجزاء][٤] ، و«لن أَضْرِبَ» نفى لقوله : «سأضرب» ، كما أن [«لا تضرب» نفى لقوله : «اضرب»][٤] و«لَمْ أَضْرِب» ، نفى لقوله : [٥] «ضربت») .

قال أبو سعيد : [٦] اعلم أن «لَنْ» ، و «لم» يعمل ما بَعْدَهُمَا فيما قَبْلَهما وذلك أنَّ «لن» نقيض[٧] «سوف» ، [و«سوف» يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كقولك : «زيدًا سَوْفَ أضرب»] [٨] لأن «سوف» والفعل كشىء واحد . و«لم»

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج ، أشهر تلاميذ المبرد ، عالم بالنحو واللغة ، ولد ومات ببغداد سنة ٣١١هـ ترجمته فى :
طبقات الزبيدى : ١٢١ - ١٢٢ ، تاريخ بغداد للخطيب ٦/ ٨٩ - ٩٣ ، وفيات الأعيان ١/ ١١ ، الإرشاد لياقوت ١/ ٤٧ - ٥٩ ، نزهة الألبا ٣٠٨ - ٣١٢ ، نشوار المحاضرة للتنوخى/ ١٣٤ ، البغية للسيوطى ١/ ٤١١ - ٤١٣ ، الفهرست لابن النديم/ ٦١ ، بروكلمان (النجار) ٢ / ١٧١ - ١٧٢ ، الأعلام ١ / ٣٣ ، إنباه الرواة ١ / ١٥٩ (وهامشه) .

(٢) بولاق : ١ / ٦٨ .

(٣) ح : «ترفع» .

(٤) الزيادة من بولاق .

(٥) ح : «قوله» : ساقطة من بولاق .

(٦) ى ، ح ، س : «قال المفسر» .

(٧) من ى ، ح ، س وفى بقية النسخ : «نقيضه» .

(٨) الزيادة من ى ، ح ، س .

مثل «لن» ؛ لأنها وما بعدها مِنَ الفعل كشيء واحد نقيض الفعل الماضى ، والفعل الماضى يجوز أن يتقدم مفعوله ونقيض الشيء يقع موقعه وعلى حسب لفظه .

فإن قال قائل : فَلِمَ لا يجوز : «زَيْدًا مَا ضَرَبْتَ» ، كما جاز :«[زيدًا] [١] لم أضرب»؟ قيل له : ليس طَريق «مَا» طريق «لَمْ» ؛لأَنَّ «لم» تدخل على الأفعال فقط ، وهى [٢] والفعل بمنزلة شيء [٣] واحد ، كما كانت[٤] «سوف» مع الفعل كشيء واحد .

و«ما» تدخل على الجمل وهى نقيضة [«إنّ» ، يقال] : [٥] «إنّ زَيْدًا قَائِمٌ» فتقول : «ما زيد قائم» ، [ألا ترى أن «ما» تكون جوابا للقسم فى النفى ، كما تكون «إن» جوابا فى الإيجاب ، فلما صارت بمنزلة «إن» لم يعمل ما بعدها فيما قبلها][٦] .

قال [٧] : (**وتقول : «كلُّ رجل يأتِيك فاضربْ» [نصب] [٨] لأن «يَأْتيك» صفة ها هنا [٩] ، فكأنك قلت : «كلَّ رجلٍ صالح اضرب»**) .

نَصبَ «كُلا» بالفعل الذى بعد الفاء ؛ لأن الفاء فى الأمر يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كقولك : «زَيْدًا فَاضرِبْ» ، و«بَزَيْدٍ/ فامْرُرْ» . وله علّةٌ نذكرها [فى موضعها - إن شاء الله -] [١٠] و«يأتيك» صفة لرجل . ٤٨٩ / ١٠

(**وإذا[١١] قلت [١٢] : «أيُّهم جاءك فاضربْ» ، رفعته : لأنه جَعَل «جاءك» فى موضع الخبر ، وذلك لأَنَّ قَوْلَك [١٣] : «فاضرب» فى موضع الجواب و«أيٌّ» من حروف المجازاة ، و«كلُّ رَجُلٍ» ليست من حروف المجازاة**) .

(١) الزيادة من ى ، ح ، س .
(٢) ى ، س : فهى .
(٣) ى ، ح ، س : وهى والفعل كشيء واحد .
(٤) ى ، ح ، س : كان .
(٥) الزيادة من ى ، ح .
(٦) الزيادة من ح ، س .
(٧) بولاق ١ / ٦٨ .
(٨) الزيادة من ح ، س .
(٩) بولاق : ها هنا صفة .
(١٠) الزيادة من ى ، ح ، س .
(١١) بولاق ١ / ٦٨ .
(١٢) بولاق : فإن قلت .
(١٣) بولاق : قوله .

يعنى : أن ما بعد الفاء فى قولك : «أيُّهم جَاءَك فَاضْرِبْ» ، لا يعمل فى «أيهم» ؛ لأنه فى موضع الجواب ، والجواب لا يعمل فى الاسم الأول . والدليل على أنه جواب أنك لا تقول : «أَيُّهم جَاءَك اضْرِبْ» إلا بتقدير الفاء على قبح ولو قلت : «كلُّ رَجُلٍ جَاءَك اضْرِبْ» ، لكان حسناً على تقدير : «اضْرِبْ كلَّ رَجُلٍ جَاءَك» . ولو جعلت «أىَّ» بمعنى «الذى» جاز أن تنصب ، فتقول : «أيَّهم جَاءَك فَاضْرِبْ» ، كما تقول : «الرجلَ الذِى جَاءَك فَاضْرِبْ» . على ما بيّنا فى الأمر [إذا قلت : «زيدًا فاضرِب» ، إذ ما بعد الفاء يعمل ما بعدها فى الأمر][1] ، ومثله : «زيدٌ إن أتاك فاضرب» إن جعلت الفاء جوابا رفعت «زيدا» لا غير ، وإن لم تجعله جوابا ، فقدرت : «زَيْدًا فَاضْرِب إنْ أتاك» نصبت . وكذلك : «أيَّهم يأتيك تضرب» إذا كانت بمنزلة «الذى» ، كأنك قلت : «تَضْرِب أَيَّهم يأتيك» .

قال [2] : (وتقول : «زيدًا إذا أتاك فَاضْرِبْ» . فإن وضعته فى موضع : «زيد إنْ يأتك تَضْرِبْ» رفعتَ ، [فارفع] [3] إذا كانت «تضرب» جوابا ليأتك)[4] .

يعنى : أنك [5] إذا قدرت الفاء قبل «إذا» نصبت ، كأنك قلت : «زَيْدًا فَاضْرِبْ إذَا أَتَاكَ» ، وإن قدرتها جوابا لم يصلح إلا رفع «زَيْد» ، ولكن ينبغى أن يُؤتى بضميره ؛ ليعود إليه .

فيقال :«زيدٌ إذا أتاك فَاضْرِبْه» ، ويكون بمنزلة : «زَيْدٌ إنْ يأتك تَضْرِبْ» فى أنّه لا يكون [إلا] [6] مرفوعا ، وكذلك : «زَيْدٌ حينَ يأتيك فَاضْرِبْ» إذا جعلت «فَاضْرِبْ» جوابا رفعته ، وجعلت فيه الهاء ، وترك الهاء قبيح والأحسن النصب على نيّة التقديم ، وإنما كان النصبُ أحْسَن لضعف ترك الهاء العائدة إلى الابتداء ، كما لا يحسن أن تقول : «زيدٌ ضَرَبْتُ» .

---

(١) الزيادة من ى ، س .
(٢) بولاق ١ / ٦٨ .
(٣) الزيادة من بولاق .
(٤) ح : ليأتيك .
(٥) ساقطة من ى .
(٦) الزيادة من ى ، س .

ثم قال بِعَقِب هذا الكلام [١] : (والنصب [في زيد] [٢] أحسن إذا [٣]
٤٩٠/١ كانت الهاء يضعف تركها ويقبح/ [٤] ، كما أنَّ الفِعل يقبح إذا لم تكن معه الهاء ، أو غيرها من المضمر المفعول أو المظهر فأعمله فى الأول) [٤] .

يعنى : أنك إذا رفعت «زَيْدًا» ، ولم يَعد إليه من الجملة التى بعده ضمير[٥] كان قبيحا ، كما أنّك إذا رفعت الاسم ، ثم جئت بفعل ، فلا يحسُن أن يتعرى ذلك الفعل [من] [٦] ضميره ، أو من ظاهره فضميره «أَنْتَ ضَرَبْتُك» ، و«زَيْدٌ ضَرَبْتُه» .

وظاهره : «زَيدٌ ضَرَبْتُ زَيْدًا» ، كما قال :

(لا أرى الموت يسبق الموْتَ شىءٌ [٧])

أى يسبقه ، وهو [٨] قبيح أن تقول : «زيدٌ ضَرَبْتُ» وكذلك [٩] يقبح أن تقول : «زيدا [١٠] إذا أتاك فاضرب» .

وفى الكتاب بعد هذا الفصل (وليس هذا بالقياس) [١١] .

يعنى : إذا لم تجزم بها .

لأنها تكون بمنزلة «حين» .

يعنى : أن القياس إذا لم تجزم «بإذا» فتجعلها بمنزلة «إن» ، فحكم الفعل أن يعمل فيما قبل «إذا» ، إذا حسن تقديمه نحو قولك : «زيدًا إذا أتاكَ

---

(١) بولاق ١ / ٦٨ - ٦٩ .
(٢) الزيادة من بولاق .
(٣) ح ، س : إذ كانت .
(٤) بولاق : كما أن الفعل يقبح ، إذا لم يكن معه مفعول مضمر أو مظهر ، ويقول هارون ١٣٦/١ : إن هذا الكلام تعليق أبى الحسن أو غيره وبدله فى الأصل : يقول إن الفعل إذا لم يكن معه مفعول مضمر أو مظهر .وعلى ذلك فيحتمل أن يكون النص الزائد هنا على ما ورد فى بولاق وهارون ، تعليق أو شرح من المفسر .
(٥) ح ، س : ضميره .
(٦) الزيادة من ى ، ح ، س .
(٧) سبق الحديث على هذا البيت فى ص ٣٦ .
(٨) ساقطة من ى ، ح ، س .
(٩) ى ، ح : فكذلك .
(١٠) ح : زيدٌ .
(١١) بولاق : فى القياس .

فَاضْرِبْ» ، و«زيدًا إذا يأتيك فأكرم» ، و«زَيْدًا إذا يَأتيك اضربْ» ؛ لأنه يحسن أن تقول : «زَيْدًا فَاضْرِبْ إذَا يَأْتيك» ، و«زَيْدًا اضرب إذا يأتيك» [١] ولا شىء يمنع هذا الفعل من التقديم ونصب الاسم به ، فالقياس أن ينصب به [فى الكلام][٢] .

قال [٣] : **(و«إذا» ، و«حين» لا تكون واحدة منهما خبراً لزيد ، ألا ترى أنك لا تقول : «زَيْدٌ حِينَ يأتينى» ؛ لأن «حين» لا تكون ظرفا «لزيد») .**

يعنى : [أنك][٤] إذا قلت : «زَيْدًا حَين يَأتِينى أَضْرِبُ» ، أو «زَيْدًا إذَ يأْتينى أَضْربُ» ، فكأنك قلت : «زَيْدًا أَضْرِبُ» ، فالأجود أن تنصبَ «زَيْدًا» ؛ لأن «حين» ، و«إذا» كاللَّغْوِ ، إذا[٥] كانا غير خبرين ، ولا يستغنى بهما «زيد» ، ولو جاز أن يكونا خبرين لَحَسُنَ [٦] الرَّفع فى «زَيْد» ، كقولك : «زَيْدٌ فِى الدَّار أضربُ» ، فَرَفْعُ «زَيْدٌ» فى هذا الموضع أحسنُ ؛ لأنه قد تم الكلام بالظرف وهو غير محتاج إلى الفعل ، فيكون «أَضْرِبُ» على كلام آخر ، ولم تكن «بزيد» حاجة إليه .

قال [٧] : **(وتقول : «الحَرُّ حين تأتينى» ، فيكون ظرفا لما [كان] [٨] فيه من[٩] معنى الفعل) .**

ولا تقول : «زَيْدٌ حين يأتينى» وذلك أن «الحرَّ» مصدر ، والمصادر/كلُّها يجوز أن تكون ظروف الزمان أخبارا لها ، كقولك : «القتالُ يوم الجمعة» ، و«أكلنا[١٠] عشيًا» و«رَحيلُنا[١١] فى غد» . ولا يجوز أن تكون ظروفا للجثث ، لا تقول : «زَيدٌ ٤٩١/١

(١) هذا المثال ساقط من ح ، س .
(٢) الزيادة من ح ، س .
(٣) ساقطة من ح ، بولاق ١ / ٦٩ .
(٤) الزيادة من ح ، س .
(٥) ح ، س : إذ .
(٦) ح : حسن .
(٧) بولاق ١ / ٦٩ .
(٨) الزيادة من ى ، ح ، س .
(٩) ساقطة من ى ، ح ، س .
(١٠) إلى هنا انتهى القسم الخاص بهذا الجزء من نسخة (س) .
(١١) من ح وبقية النسخ : رحلنا .

يوم الجمعة» و[«لا أنت غدًا» ، والفرق بينهما أن المصادر أشياء حادثة والأزمنة أيضًا حوادث لا تبقى فإذا قلنا : «القتال يوم الجمعة»] [١] فإنما جعلنا «يوم الجمعة» وقتا لحدوثه ، وإذا قلنا : «زَيْدٌ يَوْمَ الجُمْعة» ، فلَسْنَا نعنى أنه يحدث فى «يوم الجمعة» ، ولا أنَّ «يوم الجمعة» وقت له دون سائر الموجودات ، كما أن[٢] قولك : «زَيْدٌ خَلْفَكَ» اختصاص مَكان «زيد» دون سائر من ليس[٣] خلفك .

قال [٤] : (فإن قلت : «زيدًا يَوْمَ الجُمعة أَضْرِبُ» لم يَكن فيه إلا النصب ؛ لأنه ليس هاهنا معنى جزاء ، ولا يجوز الرفع إلا على قوله [٥] :

... كلُّه لَمْ أصْنَع) [٦] .

يعنى أن «يومَ الجمعة» لغو ، كأنك قلت : «زيدًا أَضْرِبُ» إلا أن تحذف الهاء على الوجه القبيح الذى ذكرناه فى «زَيْدٌ ضَرَبْت» و«كلُّه لَمْ أصْنَع» قال[٧] : ولا يجوز أن يكون «أَضْرِب» جوابًا «ليوم الجمعة» ؛ إذ ليس فيه معنى جَزاء .

والدليل على أنه ليس فيه معنى جَزاء (أنك لو قلت : «زيدٌ يَوْمَ الجُمعة فأنا أضربه» ، لم يجز [٨] ، فهذا يدلك أنه يكون على غير قولك : «زَيْدًا فاضرب حين يأتيك») .

تحصيل هذا الكلام أنك إذا قلت : «زَيْدًا إذَا أَتَاكَ فأضرب» ، كان الاختيار النصب ، وجاز فيه الرفع من وجهين :

أحدهما : أن تجعل «اضرب» [٩] جوابا ، فيستحيل النصب فى «زَيد» .

والثانى : ألا تجعله جوابا وتضمر الهاء على قول من[١٠] قال : «زيد ضربت» [وإذا قلت : «زيدًا يوم الجمعة أضرب» ، فالنصب الوجه ، ويجوز الرفع

---

(١) الزيادة من ى ، ح .
(٢) ى : كما أن فى قولك .
(٣) ح : ليس له خلفك .
(٤) بولاق ١ / ٦٩ .
(٥) من بولاق وفى بقية النسخ : قولك
(٦) سبق الحديث على هذا البيت فى ص١١٢ .
(٧) ساقطة من ح ، ى .
(٨) هارون ١٣٧/١ : لم يكن .
(٩) ح : فاضرب .
(١٠) من ى ، ح ، وفى بقية النسخ : قولك قال .

من وجه واحد ، وهو على قول من قال : «زيد ضربت»] [١] إذا كان لا يجوز فيه الجواب .

وقوله [٢] : (فهذا يَدُلك على أنه يكون على غير قولك : «زيدا فأضرب[٣] حين يأتيك») .

يعنى : أنه لما جاز أن تقول : «زَيْدٌ حين يأتيك فأنا أَضْرِبه» ، و«زَيْدٌ إذا يأتيك فأنا أَضْرِبُه» فتجعل الفاء جوابا ، ولا يجوز «زيدٌ يومَ الجمعة فأنا أَضْرِبُه» على جعل الفاء جوابا . فَدَلَّك ذلك على أن قَوْلَكَ : «زيدٌ حينَ يأتيك فأضْرِب»[٤] ، قد يكون على غير قولك : «زيدًا[٥] فأضرب حِين يأتيك» .

٤٩٢/١ وفى آخر هذا[٦] الباب قولٌ لست أدرى لِمَنْ ، وهُو : /وَهَذا [٧] عندنا غير جائز إلا أن يكون الأول مجزوما فى اللفظ [٨] .

يعنى : أنك لا ترفع «زيدًا» ، إذا قلت : «زَيْدًا إذَا يأتينى أَضْرِب» ، إذَا [كان][٩] قولك : «[إذا] [١٠] يأتينى» بمنزلة «يوم الجمعة» حين لم تجزم الفعل ، فإذا جزمت الفعل فقلت : «زيدٌ إذا يأتينى أَضْرِبْ» رفعت «زَيْدًا» إذَا أحللت «إذا» محل «إنْ» ، وسيبويه يُحلُّها محل «إنْ» ، وإن كان ما بعدها مرفوعا ؛ لأن فيها معنى الجزاء بالدلالة التى ذكرنا [١١] .

تم الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع

وأوله : «باب الأمر والنهى» .

---

(١) الزيادة من ى ، ح .
(٢) بولاق ١/ ٦٩ .
(٣) بولاق وهارون : زيداً أضرب .
(٤) ح : «فأنا أضربه» .
(٥) ح : زيدٌ .
(٦) ساقطة من ى ، ح .
(٧) ى ، وهامش هارون : وهو عندنا .
(٨) قال : ولعله من قول الأخفش .
(٩) الزيادة من ح .
(١٠) الزيادة من ح .
(١١) فى نهاية هذا القسم وردت العبارة التالية فى نسخة ب : يتلوه فى المجلد الثانى – إن شاء الله – «هذا باب الأمر والنهى» .

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
هذا باب ما يخبر فيه عن النكرة بالنكرة	٥
هذا باب ما أجرى مجرى ليس	١٥
هذا باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسمْ الذى قبله	٥٢
هذا باب الإضمار فى «ليس» و «كان» كالإضمار فى «إنّ»	٥٨
هذا باب ما عمل عمل الفعل فلم يجر مجراه	٦٨
هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله	٧٨
هذا باب ما يكون الاسم فيه مبنيًا على الفعل قُدّم أو أُخّر	٩٩
هذا باب ما يجرى مما يكون ظرفا هذا المجرى	١٠٨
هذا باب ما يُختار فيه إعمال الفعل مما يكون فى المبتدإ مبنياً عليه الفعل	١١٩
هذا باب ما يُحمل فيه الاسم على اسم بُنى عليه الفعل	١٢٨
هذا باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب	١٥١
هذا باب ما ينتصب فى الألف	١٦٣
هذا باب ما جرى فى الاستفهام من اسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل	٢٠٣
هذا باب الأفعال التى تُستعمل وتُلغى	٢٢٨
هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا	٢٥٤

